التطور الاقتصادي في العراق

الدكتور محمد سامان حسن

التطوّر الاقتصادي في العراق

التجارة الخارجيّة والتطوّر الاقتصادي

١٨٦٤ - ١٩٥٨

الجزء الأول

تأليف

الدكتور محمّد سلمان حسن

بكالوريوس في الاقتصاد (درجة شرف) جامعة لفربول

ماستر في الاقتصاد الدّولي ، جامعة لندن

دكتوراه في التطوّر الاقتصادي ، جامعة اكسفورد

منشورات
المكتبة العصرية للطباعة والنشر
صيدا - بيروت

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة التطور الاقتصادي في العراق دراسة موضوعية تحدد العوامل والمراحل الاساسية لتدهور الاقطاع ونشوء الراسمالية. ويقوم على اساس التحليل الاقتصادي العلمي الذي يستند الى تطبيق النظرية العامة تطبيقاً أصيلاً على عملية التطور الاقتصادي الوطني الخاصة ، ويرمي من دراسة التطور الاقتصادي في الماضي الى بيان شروط الاعمار الاقتصادي الناجز في المستقبل .

ويقوم الجزء الاول من هذا الكتاب بدراسة دور التجارة الخارجية في تطور الاقتصاد العراقي خلال الحقبة ١٨٦٤ – ١٩٥٨ ، ما بين تأسيس دور الكمارك العراقية الحديثة وقيام ثورة ١٤ تموز . اذ ان الخاصية المميزة لهذه الحقبة برمتها هي تطور المشروعات الرأسمالية التجارية ، الاجنبية والوطنية ، التي نشأت في قطاع التجارة الخارجية ، ومن ثم تغلغلت الى القطاعات الاقتصادية الاخرى تدريجياً ، وبقيت التجارة الخارجية ومشروعاتها الرأسمالية تلعب الدور الديناميكي الاول في تطور العراق الاقتصادي حتى نشوب الحرب العالمية الثانية . ومنذئذٍ تضاءلت أهميتها تدريجياً حتى اصبح القطاع النفطي الاجنبي هو العامل الأساسي المحرّك للاقتصاد العراقي خلال السنين القليلة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

لذلك يبحث هذا الجزء من الكتاب في تأثير تطور التجارة الخارجية على مستوى ووتيرة نمو الانتاج ، والاستهلاك ، والاستثمار ، والاستخدام والتركيب الاقتصادي ، خلال الحقبة ١٨٦٤ — ١٩٥٨ . فهو يدرس ما اذا كان نمو التجارة الخارجية بين العراق المتخلف والعالم الرأسمالي المتقدم قد أدى الى زيادة في معدل الانتاجية والدخل ، أم إنتهى الى مجرد تقليص في فائض السعة الانتاجية للارض والدخل ، من دون أية زيادة مهمة في الانتاجية والدخل . ويبحث في مدى مساهمة تطور التجارة الخارجية في توسيع حجم السوق الوطنية ، وتعزيز تقسيم العمل او التخصص ، وتنشيط تراكم رأس المال ، وتهيئة « الوفورات الاقتصادية الخارجية » التي تساعد على تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى ؛ ويعلل تفاقم ظاهرة التحلف الزراعي . واستمرار ظاهرة التخلف الصناعي ، وظاهرة التبعية الاقتصادية ؛ ويحلل اسباب عجز تطور التجارة الخارجية مع العالم الرأسمالي عن طريق الانطلاق بالاقتصاد العراقي الى مرحلة أرقى في طريق التطور الرأسمالي ، خلال الحقبة موضوع البحث ١٨٦٤ — ١٩٥٨ .

وقد يبدو ، لأول وهلة ، ان هذا العمل هو مجرد تاريخ اقتصادي للعراق بعيد عن نظرية التطور الاقتصادي ، وعن سياسة الاعمار الاقتصادي . بيد أن المؤلف على يقين من أن التحليل الاقتصادي النظري لا يكون رشيداً ، ولا يؤتى ثماره ، إلا اذا ارتبط بدراسة التطور التاريخي ارتباطاً وثيقاً . إذ أن النبوءات الاقتصادية عن المستقبل تعتمد على فروض تخص مدى احتمالات تغير الاتجاهات الاقتصادية الراهنة التي لا يمكن تقريرها من دون الرجوع الى الماضي ، كما أن انطباق الاسئلة التي تطرحها النظرية الاقتصادية لا يمكن التثبيت منه إلا في ضوء معرفة صورة التطور الحقيقي وتسلسله فالنظرية العلمية تستلزم اكتشاف مجموع الوضع الاقتصادي وتركيبه من دراسة تطوره : عملية تحديد العناصر المعرضة للتغير في الوضع الاقتصادي، وتشخيص العناصر المؤثرة اكثر من غيرها احدث التغير في العناصر الأخرى التي تفعل

مفعولها في عملية التطور الاقتصادي . وعليه ، فالدراسة الاقتصادية العلمية تنصب على إثارة الاسئلة حول التطور الاقتصادي في الماضي لاكتشاف العلاقات الاقتصادية الاساسية التي تقتضي الاهتمام في الحاضر والمستقبل . وذلك لاقامة النظرية الاقتصادية على اسس واقعية ، والسياسة الاقتصادية على اسس علمية .

ولعله من المجدي ان نحدد مفهوم « التجارة الخارجية » و « التطور الاقتصادي » في هذا البحث . يرتكز هذا الجزء من الكتاب على دراسة تطور تبادل السلع التجارية بين العراق المتخلف والعالم الرأسمالي المتقدم ، مما يستثني دراسة تطور تجارة الخدمات ، وحركة رؤوس الاموال (عدا ما يتعلق بميزان المدفوعات للفترة ١٩٣٦ ١٩٥٨) ؛ ويقدم سلسلة مستمرة لارقام تجارة العراق الخارجية البحرية (أي باستثناء التجارة البرية بين العراق والدول المجاورة) خلال الفترة المبكرة ، ١٧٦٤ — ١٩١٣ ، ومجموع تجارته الخارجية البرية والبحرية مع العالم الخارجي ، خلال الفترة المتأخرة ١٩١٨ — ١٩٥٨ . وتشمل السلسلة الاحصائية قيم البضائع الرئيسية وكمياتها واسعارها ، واصنافها الزراعية والحيوانية ، والاستهلاكية والانتاجية ، ومجاميعها .

اما اصطلاح « التطور الاقتصادي » على تعدد معانيه وتعاريفه ، فقد استعملناه في هذه الدراسة ليشير الى الزيادة المطلقة في قيمة الانتاج أو كميته، أو الزيادة في قيمة انتاج سلعة معينة أو كميتها . إلا اذا جاء النص صريحاً بخلاف ذلك . فلم نرَ من المناسب ان نستعمل تعريف الانتاج أو الدخل أو الاستهلاك للفرد أو الدونم أو العامل استعمالاً عاماً في دراسة اقتصاد يعاني من فائض السعة الانتاجية في الارض والعمل ، ويستخدم طرق الانتاج الحديثة استخداماً محدوداً ، ويتراكم فيه رأس المال تراكماً بطيئاً ؛ وإن كنا قد استخدمنا هذه التعاريف استخداماً معيناً أشرنا اليه إشارة خاصة ، حيثما يكون ذلك ممكناً ومجدياً .

ويمكن توضيح طريقة البحث في هذا الكتاب بأنها تحليل اقتصادي كمي —

تاريخي (Quanritative-historical Economic Analysis) . فقد حاولنا الاستفادة القصوى من المعلومات الاحصائية المتوفرة على صور سلاسل إحصائية مستمرة ، ومؤشرات اقتصادية مستقلة واعتمدنا في الوقت نفسه على المصادر « الادبية » حيثما تساعد على تفسير الاتجاهات الاحصائية أو توضيحها . وتنويرها : الكلية (Macro) والجزئية (Micro) . فاتخذت من نمو وتركيب السكان مدخلا كلياً لها . وإجتزأت تطور تجارة التصدير وتأثيرها في القطاع الزراعي ، وتطور تجارة الاستيراد وتأثيرها في القطاع الصناعي ، وأقامت العلاقات الاقتصادية ببحث تطور السياسة التجارية ، ونسب التبادل التجاري ، والمدفوعات . ثم خلُصت الى خاتمة كلية عن دور التجارة الخارجية في تطور الاقتصاد العراقي . وقد يسرّنا سبيل القارىء العام بإعداد ثلاثة ملخصات لنتائج البحث في مراحله الرئيسية ، فضلاً عن قسم « الخلاصة والنتائج » في نهاية الكتاب .

وقد تم تصميم الجزء الثاني من هذا الكتاب في أن ينصب على دراسة دور الاستثمار الاجنبي ، ولا سيما النفطي ، في تطور الاقتصاد الوطني . فانه سيعالج تطور الاستثمار الاجنبي اللانفطي ، وتطور القطاع النفطي الاجنبي ودوره ، وتطور السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية ، والاستثمار الاقتصادي في ظل مجلس الاعمار ، وتطور مستوى المعيشة الريفي والمدني وشروط الاعمار الاقتصادي الناجز والجزء الثاني هذا ما يزال الآن في مرحلة الاعداد النهائي.

أما الجزء الثالث ، وهو لا يعدو ان يكون أملاً وطموحاً بعيدين، فينتظر ان يعالج التطور الاقتصادي ومدى توفر شروط الاعمار الاقتصادي المستقل وخصائص السياسة الاقتصادية الوطنية من اجل التخلص من التبعية والتخلف الأقتصاديين ، منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وان كان المؤلف قد نشر عدداً من المقالات في المجلات العلمية العربية والانكليزية حول جوانب مختلفة من مشكلات الاقتصاد العراقي المعاصر .

وربما بدا هذا العمل ، للوهلة الاولى ، مفرطاً في الطموح ، على الرغم من الحاجة الماسة اليه . بيد أن المؤلف تسلح له بالمثابرة والصبر حيث إنه أمضى ما ينوف على عقد من السنين في اعداده ، متفرغاً له معظم الاحيان ومنقطعاً عنه أحياناً اخرى . كما تسلح بعون الاساتذة والباحثين العراقيين والاجانب الذين لولا اهتمامهم ونقدهم وملاحظاتهم لما آل الى ما هو عليه ، على أنه وحده يتحمل مسؤولية ما بقي فيه من هنات .

اني مدين بالشكر والامتنان الى اساتذتي حين أعددت جزءاً من هذا البحث وقدمته لدرجة الدكتوراه في جامعة اكسفورد في شباط ١٩٥٨ ، وخاصة توماس بالوك ، وجون بلاك ، وموريس دوب ، وآرثر هيزلوود ، وجون هيكس ، وكرستوفر هيل ، والبرت حوراني ، وادورد جاكسن ، والسير دونالد ماكدوكل ، وهيلامنت ، واللورد سولتر . كما اشكر زملائي : محمد توفيق حسين ، والدكتور بشير الداعوق ، والدكتور خيرالدين حسيب. والدكتورة ألبرتين جويدة على ما افدته من مداولاتي معهم .

وحينما عدت الى العراق في ١٩٥٨ ، اعتمدت على مسودة البحث السابق باللغة الانكليزية مصدراً رئيسياً للمحاضرات التي القيتها من طلاب الاقتصاد في كلية الآداب خلال العام الدراسي ١٩٥٨– ١٩٥٩ وعلى طلاب كلية التجارة والاقتصاد خلال العام الدراسي ١٩٥٩ — ١٩٦٠ كما وعرضتها على عدد من العراقيين ذوي الخبرة والاختصاص ، فحصلت على عدد من الملاحظات والاقتراحات التي تقتضي الامانة العلمية ان اسجل تقديري لاصحابها جميعاً ، وأخص بالذكر منهم الدكتور مظفر حسين جميل ، وزكي خيري ، ومحمد حديد ، وهاشم جواد ، وحينما أعددت الكتاب الحالي أفدت فائدة جمة من عدد أكبر من الزملاء المعنين بالشؤون والأبحاث الاقتصادية وغيرها ، وأشكر على وجه الخصوص تقي الوسواسي ، وعبد اللطيف الشواف ، والدكتور فاضل الحلبي ، ومصطفى سعدي صالح ، والدكتور خليل الشماع ، والدكتور حافظ التكمه جي . والدكتور فاضل مصطفى سليم ، والدكتور جلال

احمد سعيد ، وعبد الحسين عبد اللطيف ، الذين أبدوا ملاحظاتهم حول فصل أو أكـــثر من فصول الكتاب ، أو صححوا بعض المعلومات ، أو تداولت معهم في بعض جوانب البحث .

وأود ان اعرب عن شكري وتقديري لكل من مصطفى علي الذي تجشم عناء قراءة مسودة هذا الكتاب من ألفها إلى يائها وقام بتصحيح لغتها وتحسين أسلوبها ، والدكتور عبد الجبار عبد الله الذي قرأ ستة من فصولهـــا وساعد على تشخيص وجلاء غوامضها .

كما أود أن أسجل شكري للمساعدة القيمة التي قدمتها إليّ كل من الآنسة سالمه الفخري في تنقيح وتدقيق عدد كبير من جداول الكتاب للفترة ١٩٤٠ - ١٩٥٨ ، والآنسة سامية سفر في حساب الارقام القياسية لاسعار وحجوم الصادرات والاستيرادات ، ونسب التبادل التجاري .

وأخيراً، ليس آخراً ، أود أن اعبر عن شكري لزوجتي التي لولا كفاحها الدائب من أجل كسب المعيشة ، لما استطعت ان أتفرغ لإكمال هذا البحث خلال العامين الماضيين .

بغداد — ١ كانون الثاني ١٩٦٥ **الدكتور محمد سلمان حسن**

فهرست المحتويات

مقدمة	٩ — ١٤
فهرست المحتويات والجداول والرسوم البيانية	١٥ — ٢١
الباب الاول	٢٢ — ٨٢
التوطئة	
الفصل الاول : نمو وتركيب السكان	٢٥ — ٨٢
١ . الاساس الجغرافي والتاريخي	٢٧ — ٣٦
٢ . نمو السكان الكلي والاقليمي	٣٧ - ٥٠
٣ . تطور تركيب السكان الاجتماعي	٥١ — ٦٠
٤ . السكان القادرون على العمل وتوزيعهم الحرفي	٦١ — ٧٠
٥ . الهجرة وحجم البطالة والتطور الاقتصادي	٧١ — ٨٢
الباب الثاني	٨٣ — ١٥٤
تجارة التصدير والقطاع الزراعي	
الفصل الثاني : تطور تجارة التصدير	٨٥ — ١٥٤
١ . نطاق تجارة التصدير	٨٧ - ٩٣

٢ . وتائر نمو تجارة التصدير ٩٤ — ١٠١
٣ . عاملا السعر والكمية ١٠٢ — ١١٧
٤ . تركيب الصادرات ١١٨ — ١٢٧
٥ . اسواق الصادرات ١٢٨ — ١٣٧
٦ . تنظيم تجارة التصدير ١٣٨ — ١٥٤
الفصل الثالث : تأثير تطور تجارة التصدير في القطاع الزراعي ١٥٥ — ٢١٠
١ . تأثير تطور تجارة التصدير في الانتاج الحيواني ١٥٧ — ١٦٦
٢ . تأثير تطور تجارة التصدير في الانتاج الزراعي ١٦٧ — ١٨٤
٣ . تأثير تطور تجارة التصدير في نظام الارض ١٨٥ — ٢٠٥
ملخص النتيجة ٢٠٦ — ٢١٠

الباب الثالث ٢١١ — ٢٨٦

تطور تجارة الاستيراد والقطاع الصناعي

الفصل الرابع : تطور تجارة الاستيراد ٢١٣ - ٣٣٤
١ . نطاق تجارة الاستيراد ٢١٥ — ٢١٩
٢ . وتائر نمو تجارة الاستيراد ٢٢٠ — ٢٢٦
٣ . عاملا السعر والكمية ٢٢٧ — ٢٣٩
٤ . تركيب تجارة الاستيراد ٢٤٠ — ٢٥٢
٥ . اسواق الاستيراد ٢٥٣ — ٢٦١
٦ . تنظيم تجارة الاستيراد ٢٦٢ — ٢٨٧
الفصل الخامس : تأثير تطور تجارة الاستيراد في القطاع الصناعي ٢٧٩ — ٣٣٤
١ . تدهور الصناعات الحرفية ٢٨١ — ٢٨٥

٢ . نشوء الصناعات الزراعية ٢٨٦ — ٢٩١
٣ . نمو الصناعات الاستهلاكية الوطنية ٢٩٢ — ٣٠٢
٤ . نشوء الصناعات الانتاجية الوطنية ٣٠٣ — ٣٠٧
ملخص النتيجة ٣٢٨ — ٣٣٤

الباب الرابع ٣٣٥ — ٤٣٢

تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية

الفصل السادس : السياسة التجارية ٣٣٧ — ٣٣٨
١ . طور الايراد الكمركي ٣٣٩ — ٣٥٣
٢ . جوانب التنمية في السياسة التجارية ٣٥٤ — ٣٧٤
الفصل السابع : حركة نسب التبادل التجاري ٣٧٥ — ٣٨٠
١ . طور تحسن نسب التبادل التجاري ٣٨١ — ٣٨٧
٢ . طور تدهور نسب التبادل التجاري ٣٨٨ — ٤٠٠
الفصل الثامن : تطور الميزان التجاري والمدفوعات ٤٠١ - ٤٠٣
١ . طور فائض التصدير ٤٠٤ - ٤١٤
٢ . طور فائض الاستيراد ٤١٥ — ٤٢٨
ملخص النتيجة ٤٢٩ — ٤٣٢

الباب الخامس ٤٣٣ — ٤٣٧

الخاتمة

الفصل التاسع : دور التجارة الخارجية ٤٣٥
١ . ارتفاع الانتاج الريفي وهبوط الانتاجية الزراعية ٤٣٩ — ٤٤٦
٢ . اتساع النشاط الاقتصادي المدني ٤٤٧ — ٤٥٢
٣ . تطور التركيب الاقتصادي ٤٥٢ — ٤٦٤
٤ . نشوء التبعية الاقتصادية ٤٦٥ — ٤٧٢

٥ . الخلاصة والنتائج ٤٠٣ — ٤٨٢

النتائج ٤٨٣ — ٤٨٦

الملاحق الاحصائية ٤٨٧ — ٥٤٣

الملاحظات والتعليقات على الملاحق الاحصائية ٤٨٩ — ٤٥٤

الملحق الاحصائي الاول حول قيم وكميات واسعار الصادرات الرئيسية . ٤٩٠ — ٤٩٢

الملحق الاحصائي الثاني حول الصادرات الزراعية والحيوانية والمجموع العام . ٤٩٢ — ٤٩٣

الملحق الاحصائي الثالث حول قيم وكميات واسعار الاستيرادات الرئيسية . ٤٩٤ — ٤٩٥

الملحق الاحصائي الرابع حول الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية والمجموع العام . ٤٩٥ — ٤٩٦

الملحق الاحصائي الخامس حول الارقام القياسية لاسعار وحجوم الصادرات . ٤٩٦

الملحق الاحصائي السادس حول الارقام القياسية لاسعار وحجوم الاستيرادات . ٤٩٧ — ٥٣٦

الملحق الاحصائي السابع حول نسب التبادل التجاري ٥٣٧ — ٥٤٣

ثبت المصادر ٦٨١

ملاحظات حول مصادر البحث ٦٨٢ — ٦٨٧

مقدمة ثبت المصادر . ٦٨٨

المصادر الاصلية ٦٨٩ — ٧٠٣

المصادر الفرعية . ٧٠٤ — ٧١٣

فهرست الموضوعات المفصل ٧١٥

فهرست الجداول والرسوم البيانية

الجدول رقم		الصفحة رقم
١ .	النمو الكلي والاقليمي لسكان العراق ١٨٦٧ — ١٩٥٧	٤١
٢ .	الزيادات المطلقة ومعدلات الزيادة السنوية لسكان العراق ١٨٦٧ — ١٩٥٧	٤٣
٣ .	معدلات الولادات والوفيات لمدن العراق الرئيسيةالثلاث ١٩٢٧ — ١٩٥٧	٤٧
٤ —	تركيب السكان البدوي — الريفي — المدني ١٨٦٧ — — ١٩٥٧	٥٣
٥ .	التوزيع القومي والديني للسكان	٥٩
٦ .	السكان القادرون على العمل وغير القادرين عليه في١٩٤٧ و ١٩٥٧	٦٣
٧ .	توزيع السكان الحرفي حسب القطاعات الزراعيةوالصناعية والتجارية في ١٩٤٧ و ١٩٥٧	٦٧
٨ .	الهجرة من الريف الى المدن الرئيسية	٧٥
٩ .	نمو المجموع الاجمالي لقيمة تجارة التصدير (عدا النفط) ١٨٦٤ — ١٩٥٨	٩٥
١٠ .	كميات واسعار صادرات التمور والحبوب ١٨٦٤ — ١٩٥٨	١٠٣

١١ . كميات واسعار صادرات الصوف والجلود ١٨٦٤ — ١٩٥٨ ١١١
١٢ . الارقام القياسية لحجوم الصادرات الزراعية والحيوانية ومجموع الصادرات واسعارها (عـدا النفط) ١٨٦٤ — ١٩٥٨ ١١٥
١٣ . قيم الصادرات الرئيسية ونسبها المئوية ١٨٦٤ — ١٩٥٨ ١١٩
١٤ . التغيرات في الاهمية النسبية للصادرات الزراعية والحيوانية ١٨٧٨ — ١٩٥٨ ١٢٥
١٥ . اسواق الصادرات (عـدا النفط) ١٩٠٩ — ١٩٥٨ ١٣٣
١٦ . الصادرات الحيوانية والسكان البدو ، ١٨٦٧ — ١٩٥٨ ١٥٩
١٧ . التغيرات في سكان الاريا ف، وواردات الضرائب الزراعية ، ومساحة الاراضي المزروعة ، ١٨٦٧ — ١٩٥٨ ١٧٥
١٨ . اتجاه الانتاجية الزراعية للمحاصيل الحقلية الرئيسية ١٩١٩ / ١٩٢٣ — ١٩٥٤ / ١٩٥٨ ١٨١
١٩ . توزيع الملكيات الزراعية حسب الاحصاء الزراعي العـام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ١٩٧
٢٠ . نمو المجموع الاجمالي لقيم تجارة الاستيراد ١٨٦٤ — ١٩٥٨ ٢٢٣
٢١ . قيم وكميات واسعار مستوردات الشاي والسكر والمنسوجات ١٨٩٢ - ١٩٥٨ ٢٢٩
٢٢ . قيم وكميات وأسعار مستوردات الحديد والحديد الصب والفولاذ، والمراجل والمكائن وأجزاؤها، والمكائن والعدد والمواد الكهربائية واجزاؤها ، والاخشاب ، والسمنت ، ١٩٣٥ — ١٩٥٨ ٢٣٤
٢٣ . الارقام القياسية لاسعار وحجـوم الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية ومجموع الاستيرادات ١٨٨٧ — ١٩٥٨ ٢٣٨
٢٤ . قيم الاستيرادات الرئيسية ونسبها المئوية ١٨٦٤ — ١٩٥٨ ٢٤١
٢٥ . تطور الاستيراد الاستهلاكي والانتاجي ١٨٦٤ — ١٩٥٨ ٢٥١
٢٦ . التغيرات في اسواق الاستيراد ١٩٠٩ — ١٩٥٨ ٢٥٧

٢٧ . كميـات انتاج السمنت واستيراده وتصديره واستهلاكه ١٩٤٩ — ١٩٥٨ ٣١١
٢٨ . مؤشرات نمو الاستخدام والاستثمار المدنيين ١٨٦٤— ١٩٥٨ . ٣١٩
٢٩ . مركز الايرادات الكمركية في الميزانية الاعتيادية ١٨٧٤ — ١٩٢٦ ٣٥١
٣٠ . عدد المشاريع المتمتعة بامتيازات قانون تشجيع المشاريع الصناعية في ١٩٢٩ و ١٩٣٩ و ١٩٤٥ و ١٩٤٩
٣١ . حركة نسب التبادل التجاري ١٨٨٩ — ١٩١٣ ٣٨٣
٣٢ . تدهور نسب التبادل التجاري (عدا النفط) ١٩٢٢-١٩٥٨ ٣٩١
٣٣ . حركة نسب التبادل التجاري (مع النفط) ١٩٢٢ — ١٩٥٨ ٣٩٥
٣٤ . مقارنة حركة نسب التبادل التجاري الصافي البريطانية والعراقية ١٩٢٢ — ١٩٥٨ ٣٩٩
٣٥ . معدلات ثماني سنوات لمجموع قيم الصادرات والمستوردات والميزان التجاري ، ١٨٦٤ — ١٩١٣ ٤٠٥
٣٦ . خلاصة ميزان المدفوعات ١٩٢٦ — ١٩٣٨ ٤١٧
٣٧ . خلاصة ميزان المدفوعات ١٩٤٧ — ١٩٥٧ ٣٧٣ - ٣٧٤

الرسوم البيانية مثبتة في آخر الكتاب - وهي كما يلي :

١ . التذبذب السنوي والاتجاه العام لقيم تجارة التصدير .
٢ . التذبذب السنوي والاتجاه العام لقيم تجارة الاستيراد .
٣ . حركة نسب التبادل التجاري الصافي والاجمالي للدخل ١٨٨٩ — ١٩١٣ .
٤ . حركة نسب التبادل التجاري الصافي والاجمالي للدخل (عدا النفط) ١٩٢٢ — ١٩٥٨ .
٥ . حركة نسب التبادل التجاري الصافي والاجمالي للدخل (مع النفط) ١٩٣٣ — ١٩٥٨ .

الباب الأول

التوطئة

الفصل الاول

نمو وتركيب السكان [1]

يستهل هذا الفصل ، في القسم (١) منه ،دراسة الاساس الجغرافي والتاريخي للبلاد ، محدداً بداية تأثير العوامل الاقتصادية الحديثة ، وعلى الاخص التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي ، في طبيعة التطور الاقتصادي التابع خلال الحقبة موضوع البحث ، ١٨٦٤–١٩٥٨ . ولا يعالج هذا الفصل جانب الطلب والسوق للسكان ، حيث ستأتي دراسته في الفصول القادمة ، بل يقتصر على بحث جانب العرض للسكان . ففي القسم (٢) ، تتم دراسة النمو الكلي والاقليمي للسكان . بينما يبحث القسم (٣) في التغيرات التي طرأت على تركيب السكان الاجتماعي ، أي البدوي – الريفي – المدني . أما القسم (٤) ، فيحلل عدد القادرين على العمل (Active Population) من السكان وتوزيعهم الحرفي . ويخلص القسم (٥) الى النتائج الرئيسية بالنسبة للبطالة الريفية والمدنية ، وعلاقتها بالهجرة من الريف الى المدينة ، وللتفاعل المتبادل بين السكان والتطور الاقتصادي في العراق خلال الفترة ما بين ١٨٦٧و١٩٥٨، تمهيداً لدراستها دراسة مستفيضة في الفصول اللاحقة .

---

١) لقد سبق وأن نشر المؤلف قسماً أولياً من هذا البحث . انظر :
Oxford University Bulletin of Statistics, Volume 20, 1958. M,S. HASAN, Growth and Structure of Iraq's Population : 1867-1947

١ ــ الأساس الجغرافي والتاريخي

العراق الحديث حصيلة العملية التدريجية للتوحيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للولايات التركية الثلاث : بغداد ، والبصرة ، والموصل ، توحيداً نجم عنه وطن واحد وسوق واطنية واحدة ، وقد بدأت هذه العملية منذ الاحتلال التركي الثالث لبغداد في عام ١٨٣١ ، واشتد زخمها منذ ستينيات القرن الماضي ، حتى افضت الى تشكيل الحكومة العراقيـــة المؤقتة ، تحت الاحتلال البريطاني ، في عام ١٩٢٠[١] .

ان حدود العراق الحالية هي ، في الاساس ، حدود ولايات بغـــداد ، والبصرة ، والموصل . فقد كانت تحدها ولاية وان التركية من الشمال ، وولاية ديار بكر من الشمال الغربي . ومن الغرب تمتد الحدود نحو الجنوب الغربي من دير الزور الى ان تتصل بولاية دمشق في أواسط الصحـــراء ، ومن ثم نحو الجنوب عبر صحارى شمال الجزيرة العربية ، حتى مياه الخليج العربي . أمـــا الحدود الشرقية للولايات الثلاث ، فمتاخمة لايران على طولها . ولم تكن هذه الحدود الشرقية مقررة بصورة نهائية ؛ حيث كانت تحترم أحياناً وتخترق أحياناً أخرى في بداية القرن الحالي ، حتى عدلت في بعض الامكنة من قبل هيئة الحدود في ١٩١٤ . وقد ثبتت الحدود مع تركيا في عام ١٩٢٦ ، ومع سوريا في ١٩٢٠ و ٩٣٣ . ولم تعد مناطق الاحساء وقطر والكويت تابعـة لولاية البصرة اثناء الحرب العالمية الاولى[٢] .

إن مساحة العراق تساوي حوالي ١٦٨,٠٠٠ ميل مربع . وهذه المساحة تنقسم الى مناطق المرتفعات ؛ والسهل الرسوبي لما بين النهـــرين ؛ واراضي المراعي للسكان الرعاة ؛ والصحارى التي تقطنها القبائل البدوية .

---

١) انظر P. W. Ireland, Iraq : A Study ie Political Development. (London, 1937)' P. 277

٢) انظر S. H. Longrigg (II), Iraq : 1900 -1950,(London, 1953) p. 1.

ففي الشمال والشمال الشرقي يقع اقليم المرتفعات والجبال ؛ وهو يتألف من حزام الى شرق خط ، يكاد يكون مستقيماً ، ممتدٍ من سنجار الى شمـــال الموصل ، حتى خانقين على الحدود العراقية – الايرانية . وجبال هذه المنطقة ، وان كانت جرداء في الغالب وتوجد فيها بعض الغابات ايضاً ، تتخللها الوديان العميقة التي تتوسع الى سهول احياناً . وسكانها الاكراد ينتجون في قراهم محاصيل الحبوب ، والرز ، والخضراوات ، والفواكه ، والتبغ . وتسقى هذه الاراضي من العيون والجداول ومياـــه الامطار الغزيرة نسبياً ، حيث تبلغ حوالي اثنتي عشرة عقدة في السنة . والمنطقة ، التي تقع في جنوب منطقـة سقوط الأمطار هذه ، وشمال منطقة السهول النهرية ، تمثل وصفاً متوسطاً أو انتقالياً في المحيط والسكان .

ومعظم مساحة العراق ، الواقعة في جنوب منطقة الامطار ، لا تتمتع بالامطار الكافية للزراعة . فعصب الحياة في هذا الاقليم ، الذي هو اوسع اقاليم العراق واكثرها تمثيلاً له ، يعتمد على نظـــام نهري دجلة والفرات وروافدهما . ان الخاصية والمشكلة الرئيسية للنهرين التوأمين تغـير تصريفهما الموسمي أكثر من عشر مرات ، بحيث ان مجراهما الذي يتسع لتصريفهما في أشهر الجفاف ، لا يكفي لاستيعاب مياه الفيضان . وفوق ذلـــك ، فان موسم الفيضان الذي يبدأ في نيسان ، يأتي في الربيع متأخراً لانضاج محاصيل الحبوب الحقلية ، وعلى الأخص الحنطة والشعير ؛ كما انه ينتهي قبل نضج المحاصيل الصيفية ، وعلى الأخص الرز ، والى درجة أقل ، القطن والخضروات .

ان تسخير مياه النهرين لاغراض الانتاج الزراعي يستلزم منع الفيضان الربيعي ، وخزن مياهه لاستعمالها في مواسم انخفاض النهرين ، وبناء السدود للمحافظة على منسوب النهر لضمان جريان المياه في القنوات السيحية في المواسم الحيوية ؛ وتنظيم احواض القنوات بالنواظم ؛ وأخيراً ، تكوين المبـــازل الحقلية والرئيسية للحيلولة دون الانتشار المحتوم لملوحة التربة .

ولم يتحقق أي شرط من هذه الشروط الى درجة كبيرة لاستغلال مياه دجلة والفرات حتى بُعيد نهاية الحرب العالمية الثانية . فلقد استمرت الزراعة في السهل الرسوبي لما بين النهرين على اساس الطرق البدائية للري سيحـاً أو ضخاً فالأول يعتمد على الفيضان أو الري الطبيعي الذي يقوم في مزارع الرز في أسفل نظام نهري دجلة والفرات ، بينما يقوم الثاني على فتح قنوات جديدة أو احياء قنوات قديمة تسقي بالمدرجة الأولى اراضي الحنطـــة والشعير في أواسط النهرين .

ومع ذلك ، فقد حدث بعض التحسن المحدود في نظام الري في العراق خلال الفترة موضوع البحث . وتمثل هذا التحسن المحدود ، بادىء ذي بدء ، في فتح عدد من القنوات الجديدة ، ونشوء طرق جديدة لرفع مياه النهرين ؛ وتنظيم منسوب المياه في دجلة والفرات الى درجة أقل ، وذلك عن طريق بنـــاء مشاريع الري الحديثة كسدة الهندية و (اكمل في ١٩١٣) ، وناظم الكوت (١٩٢٩) ، ومشروع الثرثار (١٩٥٤) . وبعدئذ مشروع الحبانية (١٩٥٦) ، وسدي دربندخان (١٩٦١) ، ودوكان (١٩٥٩) . وحتى بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانيه ، بقي فيضان دجلة والفرات دون سيطرة ما . فقد حلّت آخر كارثة كبرى للفيضان في ربيع ١٩٥٤ ، وبقيت مياههما مبددة الى حد كبير ، والتربة في تردٍ مستمر بسبب ازدياد ملوحتهـا ، ولم تكتسب مشاريع وليم ولكوكس لاصلاح نظام الري في العراق ، التي وضعت في بداية القرن الحالي ، أهمية عملية حتى السنوات القليلة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وقبل ان يلتقي دجلة والفرات ليكوّنا شط العرب ، تتصرف مياه الفرات في الأهوار الكبيرة في جنوب العراق . وفي هذه المنطقة يعيش معظم منتجي الرز ، وصانعي الحصران ، وصائدي الأسماك ، ومربي الجاموس .

وعلى شط العرب تقع أكبر بساتين العالم ، حيث تمتد اميـال من النخيل في حيز ضيق ما بين النهر والصحراء .

اما المنطقتان الاخريان الباقيتان ، فاحداهما تمتد على مسافة بعيـدة من جانبي النهرين ، حيث لا يكفي الماء الا للرعي فقط ، وحيث تقطن الاقسام الرعوية من القبائل الزراعية .

والمنطقة الاخرى تتكون من اقليم جاف ، حيث يحول الجفـاف غالباً دون الحد الأدنى من الرعي . وهذه المنطقة تغطي مساحة تعادل بقيةمساحة العراق ، وتشمل صحراء الشامية جنوب غرب الفرات وجنوبه ، ومنطقة الجزيرة العليا ما بين النهرين الى جنوب غربي الموصل والى شرق دجلة الى الأسفل من بغداد ، والى اعالي جبل حمرين فوق بغداد .

« ان مواطني جميع هذه الاقاليم » – حسبما جاء في وصف تقليدي – « يختلفون اختلافاً كبيراً في درجة قربهم من الحضارة المدنية والحكومة . أقربهم سكان المدن ؛ وبعدهم يأتي سكان القرى المستقرة ؛ ومن ثم العشائر الزراعية في « جماعاتها » ؛ فسكان الاهوار ، فالرعاة شبه المستقرين على حافة الصحارى ، وأخيراً البدو الاقحاح . »[1]

يبدو من الممكن تحديد بداية عمليـة توحيد العراق الحديث سياسياً واقتصادياً بولاية داود باشا (١١٣٢ – ١١٤٧ هـ أو ١٨١٧ – ١٨٣١ م) . الذي اتسم عهده بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية ، وبالحـد من النفوذ البريطاني المتمثل في الموقف الحـاسم في المقيم البريطاني سي . جي . ريج (C. J. Ritch) الذي كان يعتبر الرجل الثاني في العراق،وبمحاولاتالتجديد العسكري والاقتصادي .

ومما يدل على الاتجاه المستقل والتجديد الاقتصادي والعسكري ما جاء في وصف ولاية داود باشا من قبل مؤرخ معاصر حيث يقول :

« ان داود باشا ما نمت سلطنته وقوته الا في هذه الخمس السنين الاخيرة

١) انظر : Longrigg II, op, cit. P. 7.

[ويعني ١٢٤٣ – ١٢٤٧هـ] التي اطاعه فيها جميع ارض العراق ، حاضره وباديه ، وكرده وعجمه ، وفيها على ما يقال تاقت نفسه لأن يكون سلطاناً مستقلاً . وكان فيه الاهلية لذلك ، وفيها جلب الصنائع والصناع الى بغداد من أهل أوربا . وأمر بصنع المدافع والبنادق على الطراز الجديد ، وفيهـا شكل جيوشاً عسكرية منظمة بتعليمات مخصوصـة اخترعها لهم ، الى ان بلغت جيوشه اكثر من مائة الف » . [1]

وخلافاً للولاة الكبار السابقين ، ساءت علاقـات داود باشا مع المقيم البريطاني الذي كان يعزز امتداد نفوذ حكومة الهند البريطانيـة الى الخليج العربي ، وكان على صلة وثيقة بالسفير البريطاني في اسطنبول ذي التأثير البالغ لدى الباب العالي ، فاتخذ الوالي موقفاً يهدف الى الحد من نفوذ المقيم البريطاني ونشاطه الذي مارسه خلال اقامته في بغداد وقد بلغت حوالي ثلاث عشرة سنة[2] .

كذلك « اتخذ الوالي موقفاً حازماً ضد المقيم البريطاني . واستخدم كامل سلطاته في اخضاع البضائع البريطانية للكمارك . واستعمل القوة في جباية الرسوم المستحقة عليها . وقد قوت احتجاجات ريج الشديدة عزيمة الوالي . وفي الاخير زحفت قوات الوالي على المقيمية ، وجعلته سجيناً فيها .. حتى سمح له بمغادرة البلاد في ايار ١٨٢١ »[3] .

ومن الوقائع التاريخية الثابتة ان داود باشا كان يتساهل مع خصومه من

١) انظر ، خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق ١١٨٨ - ١٢٤٢ هـ او مختصر مطالع السعود بطيب اخبار الوالي داود ، للشيخ عثمان بن سند البصري الوائلي ، الذي احتصره الشيخ امين بن حسن الحلواني المدني ، (القاهرة ١٣٧١ هـ . ص ٢) .

٢) انظر : عبد الفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، (بغداد . ١٩٣٥) ص ٥٢ - ٥٣ .

٣) انظر : Z. Salih, Mesopotamia (Iraq), 1600 - 1914 (Baghdad), 1957, P. 133.

التجار ، كما حدث في عفوه عن التاجر المشهور الحاج نعمان جلبي الباجه جي[1] ويقوم بتخصيص بعض المقاطعات الزراعية التي تدر حوالي الفي بدرة او ٤٤٠٠ قرش صاغ سنوياً الى بعض المزارعين وارباب المصالح الاقتصادية ، كما قرر ان يفصل في حالة « الخزينة دار » المعزول يحيى اغاهبة [2] كما أسس معملاً لصنع المدافع والبنادق ، ومصنعاً لصنع الاقمشة [3] . ونصب أول مضخة لرفع مياه النهر الى الدور والبساتين في عهده [4] ، وكذلك قام باستيراد اول مطبعة وبتأسيس اول مدرسة حديثة . [5] وكان داود باشا قد خص العراقيين بالامتيازات الاقتصادية ، حيث أُعتبر سقوطه بمثابة انتزاع الملك من أيدي العراقيين وحرمانهم من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل ، « واستيلاء الغرباء » على الناحية الاقتصادية في البلاد [6] .

ولكن هذه البداية في التطور المستقل لم تدم طويلاً ، إذ تم اجهاضها منذ الاحتلال التركي الثالث للعراق في ١٨٣١ ، واستمرار تغلغل النفوذ الأوروبي ، ولا سيما البريطاني ، في البلاد [7] . ومن هنا جاء التطور الخاضع أو التابع ، للنفوذ التركي ابتداءً وللنفوذ البريطاني انتهاءً ، ولا سيما خلال الفترة ١٨٦٤–١٩٥٨

---

١) انظر تاريخ بغداد ، لسليمان فائق بك ، وترجمة موسى كاظم نورس (بغداد ١٩٦٢) ص ٦١ .

٢) المصدر السابق ص ٦٤

٣) المصدر السابق ص ١١٧

٤) المصدر السابق ص ٢٩٤

٥) انظر G. Kirk, A Short History of the Middle East. (London 1952) P. 105.

٦) سليمان بك فائق ، المصدر سابق الذكر ، ص ١١٢ وص ١٧٥ .

٧) ومن طريف ما يروى عن تغلغل النفوذ البريطاني المبكر هو ان نائب القنصل البريطاني في البصرة اصبح يلقب « بالشيخ الابيض » نظراً لنفوذه الراجح بين شيوخ القبائل العربية في جنوب العراق .
انظر G. Geary, Through Asiatic Turkey Vol. I (London, 1878) p. 89.

ولعلّ من المجدي ان نشير الى العوامل الاساسية التي كان لها تأثيرها في عملية التطور التدريجي نحو التبعية الاقتصادية . وهذه العوامل الاساسية هي: قمع واخضاع الامارات الاقطاعية وشيوخ القبائل في الأطراف النائية من البلاد ، وتعاظم سيطرة بغداد بوصفها المحور لمجموع القطر ، وعلى الاخص منذ ثلاثينيات القرن الماضي ، وتطبيق نظام الولايات التركي في العراق منذ عام ١٨٧٠ ؛ ونشوء طرق المواصلات الحديثة النهرية ، وسكك الحديد ، والطرق البرية خلال الفترة موضوع البحث ، واتساع تجارة العراق الخارجية ولا سيما مع بريطانيا والهند ، منذ ١٨٦٤ حين تم تأسيس دار الكمارك في بغداد ، البصرة ، والموصل ، واخيراً تغلغل الاستثمار الاجنبي ، وعلى الاخص استثمار الثروة النفطية الحيوية ، وتطور انتاج النفط وتصديره على نطاق تجاري منذ ١٩٣٤

وبعد الاحتلال التركي الثالث للعراق في ١٨٣١ ، امتد الحكم التركي المباشر الى البلاد . واحدى النتائج التي ترتبت على ذلك قمع الامارات الاقطاعية في الموصل وكركوك [1] . والنتيجة الاخرى هي المحاولات الفاشلة لتوطين قبائل الجنوب بالطرق القسرية التي استمرت حتى اواسط الستينيات . ومهما كلفت هذه الاجراءات من دماء ومبالغ جسيمة ، فانها تمخضت عن اتجاه جديد يتمثل في تحطيم الامارات الاقطاعية ، في كردستان ، والاحلاف العشائرية في مختلف انحاء البلاد ، التي كانت تحول دون ظهور السوق الوطنية الواحدة والاقتصاد الوطني الواحد ؛ كما تمخضت عن سياسة جديدة عززت مركز بغداد وساهمت في توحيد ولايات العراق الثلاث طالما تيسر ذلك بفضل تطور النقل والتجارة .

والعامل الآخر الذي ساهم في توطيد الامن والنظام هو قيام الوالي الكبير

---

١) انظر Longrigg (II), Four Centuries of Modern Iraq. (London, 1925) pp. 288 - 92.

مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢) بتطبيق الاصلاحات التركية في الولايات العراقية في عام ١٨٧٠ . إن ادخال نظام الولايات ساعد على ازالة اسوأ معالم الفوضى الادارية ، وفرض درجة من التوحيد في البلاد . ومهما كانت نواقص النظام الاداري العثماني ، فهنالك حقيقة واحدة باقية وهي :

« ان عراق ١٩٠٠ كان يحتوي ، على الجملة ، أربعة سناجق [ألوية] وعشرين قضاءً ، واربعين ناحية أقل مما يقابلها في عام ١٩٥٠ » . (١)

ويضاف الى ذلك النمو البطيء في التربية والتعليم الحديث بين الموظفين الاداريين أو « الافندية » ؛ والتحسينات التي ادخلت على النظام القضائي وتأسيس بعض المحاكم الحديثة ؛ وافتتاح بعض المدارس الثانوية . وربما لعب تجديد الجيش دوراً أهم من الاصلاحات الادارية المذكورة في دعم الاتجاه النامي نحو النظام والأمن .

ولا يمكن ان يكون تأثير قمع الامارات الاقطاعية وادخال الاصلاحات الادارية بعيداً ، او يدوم طويلاً لولا تطور نظام النقل والمواصلات . فلقد شهدت ثلاثينيات القرن الماضي واربعينياته مسح نهري دجلة والفرات . وقد اسفرت الجهود العظيمة التي انطوت عليها « الرحلة الى الفرات » عن اثبات قابلية نهر دجلة على الملاحة حتى سامراء ، اي حوالي ثمانين ميلاً الى شمال بغداد . وقد تأسست شركة الملاحة النهرية : (Euphrates and Tigris – Steamship Navigation Co .) في لندن بتاريخ ٢٥ نيسان ١٨٦١ ، برأسمال متواضع قدره ١٥٠٠٠ باون استرليني . وكانت الشركة تستخدم باخرتين للملاحة في نهر دجلة ذهاباً وايباباً في ١٨٦٤ . (٢) وعلى الرغم من بعض المعارضة السياسية غير الفعالة التي ابداها بعض الولاة ، ومن منافسة الادارة العثمانية – العثمانية للملاحة التي كانت غير منتظمة وغير كفوءة ، فان الشركة

١) انظر Langrigg (II) . op . cit . , p . 36 .
٢) انظر The Story of the Euphrates Co. (London , 1932) .

البريطانيه استحوذت تدريجياً على حصة اكبر من نقل البضائع التجارية ، وعليه ارتفع رأسمالها الى ١٠٠٠٠٠ باون استرليني قبيل الحرب العالمية الاولى . (١)

وفوق ذلك ، فقد أعقب الملاحةالتجارية ظهور دوائر البريد والبرق الحديثة . ففي اوائل ستينيات القرن الماضي ، ارتبط العراق بشبكة البرق مع تركيا وايران والخليج والهند (٢) . وفي عام ١٨٦٨ تأسست دوائر البريد الهندية – البريطانية في بغداد والبصرة . وبعد ١٨٧٨ ، حين عُقد ميثاق البريد العالمي ، فُتحت دوائر البريد التركية تدريجياً (٣) .

ومهما يكن تأثير العوامل السياسية والستراتيجية في التطور المبكر نسبياً لطرق المواصلات الحديثة ، فان نشوء الملاحة التجارية في نهر دجلة وتطورها لم يكن ليقوم بها رأس المال الاجنبي الخاص ويستمر على الاستثمار فيها من دون مردود مناسب . وهذا المردود تم توفيره في الاساس عن طريق تطور تجارة العراق الخارجية ، هذا التطور الذي كان نتيجة التفاعل المتبادل بين الطلب الاوربي – الهندي المتزايد على المواد الغذائية والمواد الخام ، الذي تعزز بعد افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ ؛ وبين العرض الوفير من الارض واليد العاملة الضروريتين لانتاج هذه السلع .

ولنبدأ البحث بدراسة نمو وتركيب السكان :

يلعب الشعب ثلاثة ادوار في عملية التطور الاقتصادي . ينصب الدور الاول على ناحية الطلب ، الذي يتلخص في ان نمو الشعب او تزايد السكان يؤدي الى تغير في حجم السوق . ويفضي التغير في تركيب السكان من حيث

١) المصدر السابق
٢) انظر Longrigg (I) , op . cit . , pp . 296 — 7 ,
٣) انظر المصدر السابق .

توزيعه الاجتماعي : البدوي - الريفي — المدني ، وتوزيعـــه وفن الاعمار والاجناس ، الى تغير في حاجات الناس ومن ثم في تركيب السوق .

والدور الثاني يخص ناحية العرض ، وينحصر في ان أية زيادة في حجـم السكان تؤدي الى زيادة في عدد الايدي العاملة ، بينما يدعو اي تغير في تركيب السكان ، لاسيما توزيع الاعمار ، الى تغير في نوعية عرض العمل او الأيدي العـــاملة .

اما الدور الثالث ، فموجزه ان كلاً من التغيرات الكمية الناجمة عن نمو السكان ، او التغيرات النوعية الناشئة عن تغير تركيبهم ، تؤثر تأثيراً حيوياً في التناسب بين عوامل الانتاج أو وسائله ، والتناسب بين الايدي العـــاملة (وحاجاتها) والمرافق الطبيعية (الزراعية والمعدنية) .

وتقتصر الاقسام التالية من هذا الفصل ، كما أشرنا في مستهله ، على دراسة سكان العراق من جانب العرض فقط ، على ان نعود الى بحث جانب الطلب والسوق في الفصول اللاحقة .

٢ ـــ نمو السكان الكلي والاقليمي

يمكن ان نعتبر اول تخمينات لسكان العراق الحديث ما جاء في التقارير التجارية للقناصل البريطانيين ، وعلى الأخص القنصل العام القدير جداً السير اي . بي . كامبل (A . B . Kambell) الذي أقام حوالي ثلاث عشرة سنة في بغداد ، ولا سيما تقريره عن الاحوال التجارية في ولاية بغداد لعام ١٨٦٦–١٨٦٧ . (١)

وفي عام ١٨٩٠ قامت الحكومة العثمانية بإحصاء جزئي لسكان الولايات التابعة لها ، وقد نشر المسيو فيتال كوينه في كتابه «تركياالاسيوية» تخمينات للولايات العراقية . (٢)

١) لقد قمنا بتخمين سكان العراق لعام ١٨٦٦ - ١٨٦٧ على اساس المعلومات المتوفرة في تقارير القناصل البريطانيين عن تجارة بغداد والبصرة ، المنشورة في
British Parliamentary Papers , 1867 , Lxvll, p. 266
وقد اعد هذة التخمينات القنصل البريطاني العام السير اي . بي . كامبل . ويحتمل انه اطلع على التخمينات الناقصة السابقة التي اعدها السيد م.ب. التميمي الى القنصل البريطـــاني سى.جي ريج حوالي ١٨١٨ ، وعلى تخمينات الكابتن جسني (Captain Chesney) المنشورة في The Euphrates Expedition خلال ثلاثينيات القرن الماضي .
ان تخمينات السير كامبل لا تشمل ايالتي الموصل والسليمانيه ، ولكنها تشمل ايالة كركوك . ولاملاء هذا الفراغ قام المؤلف بحساب سكان ايالتي الموصل والسليمانيه ، على الوجه التالي :ان عدد سكان ايالتي الموصل والسليمانيه معروف لعام ١٨٩٠، وعدد سكان ايالة كركوك .معروف لعامي ١٨٦٧ و ١٨٩٠ . فقد تم حساب المعدل السنوي لنمو سكان كركوك بين ١٨٦٧ و١٨٩٠ . ولما لم يكن هنالك اي سبب لنمو سكان ايالتي الموصل والسليمانيه نمواً يختلف اختلافاً مهماً عن نمو سكان ايالة كركوك ، فقـــد حسب سكان الايالتين لعام ١٨٦٧ على اساس سكانها المعروف لعام ١٨٩٠ ، ناقصاً زيادتهما التخمينية منذ ١٨٦٧ .

٢) لقد استقينا سكان العراق لعام ١٨٩٠ ، مع تعديلات طفيفة (اي اخراج سكان نجد وادخال سكان الديوانيه في المنطقة الجنوبية بدلاً من المنطقه الوسطى) من :
M . Vital Cuinet, La Turquie d'Asie (4 Volumes) , (Paris 1892)
وبصورة خاصة الجزء الثاني ، صص ٧٦٤ – ٧٦٥ ، والجزء الثالث صص ١١٩ – ١٤٨ ، وص ١٥١ وص ٢٢١ . ويذكر المسيو كوينة ان معلوماته مستقاة من دائرة احصاء السكان ، التي قامت بتعداد سكان الامبراطورية العثمانية في ١٧٩٠ . ولم يستطع المؤلف الاطلاع على احصاء السكان العثماني الاصلي .

وخلال الفترة ١٩٠٠ — ١٩٠٨ و ١٩١٩ ، جاءت تقارير وزارة البحرية البريطانية ، وتقارير سلطات الاحتلال البريطاني ، التي احتوت على بعض التقديرات لسكان العراق . (١)

وهناك ايضاً المعلومات الاحصائية المستقاة من تعداد السكان الذي اجرته الحكومة العراقية لاغراض التجنيد الاجباري والانتخابات في ١٩٢٤ — ١٩٢٥ (٢) .

ولم تأخذ هذه التخمينات والتقديرات المختلفة لسكان العراق على علاتها ، بل أجرينا التعديلات اللازمة عليها لتوحيد نظامها الجغرافي بحيث اصبحت جميعاً ترجع الى حدود العراق الحديث ، (٣) وتقسيماته الادارية (٤) كما

١) ان تخمين سكان العراق لعام ١٩٠٥ مستمد من تخمينات القناصل البريطانيين المنشورة في - (لندن ١٩١٨) British Admiralty Noval Intelligence Service , والذي يعطي الفترة ١٩٠٠ - ١٩٠٨ . انظر بصورة Handbook of Mesopotamia خاصة الجزء الاول ص ص - ٨٧ - ٩٤ . اما عن تخمين السكان لعام ١٩١٩ ، فاستقيناه من تقارير الحكام السياسيين البريطانيين عن ادارة مناطقهم والمجموعة في - Administration of Mosopotamia , 1918 - 23 وهذه التخمينات اكثر تفصيلاً من سابقاتها لان البلاد كانت مقسمة الى عدد كبير نسبياً من المناطق المحتلة . وجاء تخمين السكان في المدن على اساس تعداد الدور ؟ ان سكان الارياف فقد تم حسابهم على اساس حصيلة الضرائب على الانتاج الزراعي والحيوانات ؛ بينما السكان البدو على اساس الباقي من مجموع السكان .

٢) لقد استقينا ارقام السكان لعام ١٩٣٤ — ١٩٣٥ من تعداد السكان الذي قامت به الحكومة العراقية والمنشور في الدليل العراقي لعام ١٩٣٦ .

٣) ان حدود العراق التي ثبتت بعد الحرب العالمية الاولى اعتبرت الحدود القياسية التي بموجبها عدلت الحدود السابقة لهاحيثما اقتضت الضرورة. فجميع ولايتي بغداد والموصل قد أدخلتا، الا ان قضاء نجد من ولاية البصرة كان قد حذف من حدود العراق .

٤) ان حدود المناطق او الاقاليم الحالية قد اتخذت حدوداً قياسية ايضاً . معنى ذلك ان المنطقة الشمالية ، او ولاية الموصل سابقاً ، قد شملت الوية كركوك واربيل والموصل والسليمانية . والمنطقة الوسطى ، او ولاية بغداد سابقاً ، قد شملت الوية بغداد وديالى والرمادى والحلة وكربلاء والكوت . وشملت المنطقة الجنوبية ، او ولاية البصرة سابقاً ، الوية العمارة ، والبصره، والديوانية والناصريه . ومن الجدير بالملاحظة ان لواء الحلة كان داخل لواء الديوانيه ، لذلك اخرج من المنطقة الجنوبية وأدخل في المنطقه الوسطى .

ملأنا الفراغات الموجودة في هذه المعلومات ، وجعلناها منسجمة فيما بينها ، ودقيقة جهد الامكان . ومع ذلك فان هذه الارقام لا يمكن ان تبين اكثر من الاتجاه العام لنمو وتركيب السكان في العراق .

واخيراً اعتمدنا على نتائج الاحصاء الرسمي لسكان العراق في عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ، آخذين بنظر الاعتبار ما اعتورهما من نواقص ، وما طرأ عليهما من تحسينات بالنسبة للتخمينات والتقديرات السابقة . (١)

يحتوي الجدول رقم (١) على ارقام السكان الكلية والاقليمية — (Total and Regional Population) منذ ١٨٦٧ حتى احصاء السكان الرسمي الثاني في ١٩٥٧ . لقد ازداد سكان العراق ، خلال هذه الاجيال الثلاثة او تزيد ، خمس مرات تقريباً ، من ١,٢٨٠,٠٠٠ نسمة في ١٨٦٧ الى ٦,٣٢٨,٠٠٠ نسمة في ١٩٥٧ . وفي اثناء ما يقارب الجيلين الاخيرين ، من ١٩٠٥ الى ١٩٥٧ ، ارتفع سكان العراق ثلاث مرات تقريباً ، ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسمة الى ٦,٢٢٨,٠٠٠ على التوالي . وبلغت زيادة نفوس العراق ما بين احصائي السكان الرسميين الاخيرين ، بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ حوالي ١,٥٢٢,٠٠٠ نسمة .

كان هذا الاتجاه العام لنمو الشعب العراقي غير موحد بين مناطق أو اقاليم القطر المختلفة . فلقد كان ازدياد السكان الاقليمي متبايناً : حيث ارتفع سبع مرات تقريباً في المنطقة الشمالية ، وست مرات في المنطقة الوسطى ،

١) انظر مديرية النفوس العامة، تقرير عن تعداد السكان لعام ١٩٤٧، والذي يقع في ثلاثة اجزاء يعالج كل منها احد المناطق: الشمالية أوالوسطى أو الجنوبية،والمنشورة في ١٩٥٥.ولتثمين هذا التعداد انظر: Doris Adms , Current Population Problems in Iraq, in The Middle East Journal , Spring 1956 . وانظر ايضاً ، مديرية النفوس العامة، المجموعة الاحصائيه تسجيل عام ١٩٥٧ ، والمنشورة بالرونيو في عام ١٩٦٣ ، والمطبوعة في عام ١٩٦٤ ،

وثلاث مرات ونصف في المنطقة الجنوبية، خلال فترة ١٨٦٧ - ١٩٥٧ . ومن الجدير بالملاحظة ، ان هذا النمو المتباين لسكان المناطق أو الاقاليم العراقية المختلفة يميل الى الازدياد وعلى مر الزمن . ففي الفترة الاخيرة ١٩١٩ - ١٩٥٧ ، ازداد سكان المنطقة الشمالية مرتين ونصف ، وارتفع سكان المنطقة الوسطى ثلاث مرات ، بينما كانت الزيادة في المنطقة الجنوبية حوالي النصف .

وعلى العموم ، يوضح الجدول رقم (٣) ان معدل زيادة سكان العراق قد ارتفع عام ١٩٠٥ ، وحينئذ هبط قليلاً حتى ١٩٢٥ ، ثم ارتفع كثيراً منذ ذلك الحين ؛ ففي الفترة الاولى ١٨٦٧ - ١٨٩٠ ، كان معدل زيادة (Compound Growth Rate per annum) سكان العراق يبلغ ١٫٣٪ سنوياً ، الا ان هذا المعدل قد ازداد الى ١٫٨٪ سنوياً ما بين ١٨٩٠ - ١٩٠٥ ولم يتوقف هذا التزايد في معدل نمو السكان فحسب ، بل انه قد انعكس قليلاً خلال فترة ١٩٠٥ - ١٩٣٥ ، حيث هبط هذا المعدل الى ١٫٧٪ سنوياً بادىء الأمر ، والى ١٫٥٪ سنوياً بعدئذ .

وعليه فمن الواضح ان سكان العراق بدأوا ، خلال الفترة منذ ١٩٣٥ فقط ، ينمون بمعدل ٢٫٤٪ - ٢٫٨٪ سنوياً ، وهذا المعدل يزيد زيادة ملحوظة على ما يماثله في أي زمن آخر منذ اواسط القرن التاسع عشر [1] .

لئن كان النمو الكلي للسكان غير موحد في مختلف ارجاء البلد ، فان معدل زيادته السنوية لم يكن متماثلاً في الاقاليم المختلفة . ومن الجدير بالملاحظة انه على الرغم من أهمية الفروق في معدلات زيادة السكان الاقليمي خلال

١) انظر وقارن : FAO Mediterranean Development project , Iraq Country Report , Chapter 2 , pp. 6 - 7. لقد عُدل مجموع السكان في هذا التقرير الى ٥٫٣ ملايين نسمة في ٩٤٧ ، كما عدّلت دوريس آدمز الرقم نفسه الى ٥٫٠ ملايين نسمة (المصدر سابق الذكر) . الا ان المؤلف آثر الابقاء على نتائج احصاء السكان ، حيث ان تعديلها قد يتضمن خطأ اكبر .

الجدول رقم (٣)
تقديرات السكان العراقيين ، ربما للمدن
١٨٦٧ - ١٩٥٧

المنطقة	١٨٦٧	١٨٩٠	١٩١٩	١٩٣٥	١٩٤٧	١٩٥٧
الشمالية	٢٦٥	٤٠١	٧٠٣	١٬٠٤١	١٬٣٤٧	١٬٧٢٢
الوسطى	٤٩١	٥٧٥	٩٦٦	١٬٣١٩	٢٬٠٤٣	٢٬٧٦٤
الجنوبية	٥٢٤	٧٥٠	١٬١٧٩	١٬٧٤٥	١٬٤٤٦	١٬٨١٢
العراق	١٬٢٨٠	١٬٧٢٦	٢٬٨٤٨	٤٬٠٥٠	٤٬٨١٦	٦٬٢٤٨ ×

× ان هذا العمود لم يجمع بالضبط بسبب استثناء حوالي ٤١ ألف نسمة من الكاليات العراقية في الخارج وغير المضمنة هنا في المناطق .

الجدول رقم (٢)

الزيادات المطلقة ومعدلات الزيادة السنوية لسكان العراق (بالالاف)

١٨٦٧ - ١٩٥٧

المنطقة	١٨٦٧ - ١٨٩٠		١٨٩٠ - ١٩٠٥		١٩٠٥ - ١٩١٩		١٩١٩ - ١٩٣٥		١٩٣٥ - ١٩٤٧		١٩٤٧ - ١٩٥٧	
	الزيادة المطلقة	المعدل ٪	الزيادة المطلقة	المعدل ٪	الزيادة المطلقة	المعدل ٪	الزيادة المطلقة	المعدل ٪	الزيادة المطلقة	المعدل ٪	الزيادة المطلقة	المعدل ٪
الشمالية	١٣٦	١٫٨	١٢٩	٢٫٠	١٦٤	١٫٩	٢٣٩	٢٫٤	٣٠٦	٢٫٧	٣٧٦	٢٫٥
الوسطى	٨٤	١٫٧	٢٨٠	٢٫٧	١١٠	٠٫٩	٣٥٤	٢٫٠	٧٤٤	٣٫٧	٨١١	٤٫٥
الجنوبية	٢٢٦	١٫٦	١٠٥	٠٫٩	٢٢٥	٢٫٢	٦٥	٠٫٢	١٨١	١٫١	٢٨٧	٢٫٤
العراق	٤٤٦	١٫٣	٥٢٤	١٫٨	٥٩٨	١٫٧	٧٥٨	١٫٥	١٫٢١١	٢٫٤	١٫٤٧٢	٢٫٨

الفترة الأولى ١٨٦٧ – ١٨٩٠ ، فانها قد أخذت بالازدياد منذ ذلك الحين ، وعلى الاخص ما بين ١٩٤٧ – ١٩٥٧ . فلقد بلغت معدلات زيادة السكان الاقليمي ١٫٨٪ سنوياً في المنطقة الشمالية ، و ٧٪ سنوياً في المنطقة الوسطى ، ١٫٦٪ سنوياً في المنطقة الجنوبية ، خلال فترة ١٨٦٧ – ١٨٩٠ ؛ و ٢٫٢٪ و ٣٫٧٪ و ١٫١٪ سنوياً على التوالي خلال فترة ١٩٣٥ – ١٩٤٧ ، بينما ارتفعت هذه الفروق الاقليمية حيث اصبحت ٢٫٥٪ في المنطقة الشمالية و ٤٫٥٪ في الوسطى ، و ٢٫٤٪ في الجنوبية ما بين الاحصاءين الرسميين الاخيرين ، وفوق ذلك ، لم تزد ارقام الفروق في نمو السكان الاقليمي على مر الزمن فحسب ، بل اشتد اتجاهها الجغرافي الذي يشير الى هبوط نسبي في المنطقة الجنوبية ، وازدياد متصاعد ، لا سيما في المنطقة الوسطى ، وفي المنطقة الشمالية ايضاً ، كان معدل زيادة السكان السنوي في المنطقتين الوسطى والشمالية قد ارتفع ارتفاعاً بلغ ٤٫٥٪ و ٢٫٥٪ على التوالي ، بينما كان هذا المعدل قد بلغ ٢٫٤٪ في المنطقة الجنوبية خلال الفترة ما بين ١٩٤٧ – ٩٥٧ .

الى أي حد يمكن تفسير هذه الفروق الاقليمية في نمو السكان الكلي وفي معدلات الزيادة بالفروق الاقليمية لمعدلات الولادات والوفيات ؟

إن المتوفر من الاحصاء الحياتي (Vital Statistics) [1] لا يعطي جواباً دقيقاً عن هذا السؤال . فالموجود في هذا الاحصاء يشمل ثلاث مدن رئيسية (داخل حدود بلدياتها) وهي بغداد في المنطقة الوسطى ، والموصل في المنطقة الشمالية ، والبصرة في المنطقة الجنوبية ، ويبتدىء منذ ١٩٢٧ فقط . وينحصر الاحصاء الحياتي لهذه المدن الثلاث في الولادات والوفيات « المسجلة » ، وعلى

---

١) اعتمدنا على احصاءات وفيات الاطفال والولادات المسجلة لمدينة بغداد والبصره والموصل المنشورة في المجموعة الاحصائية السنوية لوزارة الاقتصاد ، لسنة ١٩٣٩ ، ص ٧ ، والاحصاءات الحياتيه لمديرية الصحة العامة ، ١٩٣٥ ، ٥٤ . والمجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٤٨ – ١٩٥٧ .

الرغم من علمنا بأن هذه الارقام « المسجلة » هي أقل من الارقام الحقيقية ، فليس لدينا حتى تخمين عن الفرق بين الارقام الحقيقية والارقام « المسجلة » . وعليه ، فمن الواضح أنه ليس لدينا احصاء حياتي قطري ولا معلومات تمثل المناطق البدوية — الريفية — المدينة .

يبدو ان الدليل ، على حد صحته ، يشير الى ان احصائيات معدل الولادات والوفيات ووفيات الاطفال كما تظهر في الجدول رقم (٣) هي اوطأ من المعدلات القطرية المحتملة . وعليه ، فكون مستوى الصحة والمعيشة أحسن نسبياً في المدن الرئيسية الثلاث ، يعني ان معدلات الوفيات ووفيات الاطفال يحتمل ان تكون اوطأ من مثيلاتها السائدة في الارياف والمدن الصغيرة ، حيث تكون الاحوال الصحية أكثر رداءة والفقر اشد إدقاعاً . وعلى العكس من ذلك ، فالمحتمل ان يكون معدل الولادات العام اوطأ في المدن الرئيسية الثلاث منه في المناطق الاخرى ، نظراً لصغر حجم العائلة في المدن . ثم ان معدلات الولادات والوفيات « المسجلة » تميل نحو الانخفاض ؛ الولادات بسبب الخوف من التجنيد ، والوفيات بسبب رسم (الدفنية) ، على ان التملص من هذه الاخيرة أصعب !

يظهر من الجدول رقم (٣) ، ان اتجاه معدلات وفيات الاطفال والوفيات الاخرى مال نحو الهبوط خلال الثلاثين السنين السابقة لاحصاء السكان في عام ١٩٥٧ . فان معدل وفيات الاطفال (الذين لم يبلغ عمرهم السنة) قد هبط من ٢٩٠ لكل ألف مولود حي في ١٩٢٧ — ١٩٣٥ ، الى ١٦٢ في ١٩٣٥ — ١٩٤٧ ، والى ٥٢ في ١٩٤٧ — ١٩٥٧ . ان هذا الهبوط كان أكثر بروزاً في البصرة والموصل ، حيث بلغ ٢٦١ و٢١٠ لكل ألف على التوالي ، بينما لم يزد هذا الهبوط في بغداد على ١٦٣ لكل ألف ، خلال الفترة من ١٩٢٧ — ١٩٣٥ الى ١٩٤٧ — ١٩٥٧ . وذلك لانخفاض معدل وفيات الاطفال في بغداد من قبل ، ولكون سكانها اكبر عدداً واشد ازدحاماً . اما

الجدول رقم (٣)

معدلات الولادات والوفيات لمدن العراق الرئيسية الثلاث

١٩٢٧ - ١٩٥٧

المادة	١٩٢٧ - ١٩٣٥			١٩٣٥ - ١٩٤٧			١٩٤٧ - ١٩٥٧		
	بغداد	الموصل	البصرة	بغداد	الموصل	البصرة	بغداد	الموصل	البصرة
سكان المدينة	٢٥٤,٠٠٠	٨٥,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	٧١٠,٠٠٠	٢٦٦,٠٠٠	٢٧٤,٠٠٠
الولادات المسجلة	٧,٥٠٠	٤,١٥٩	١,١٤٥	١,٢٧٨	٤,٧٤٤	٤,٩٣٤	١٩,٥٠٦	٧,٧٢١	٥,٣٢٢
معدل الولادة الخام	٢٠	٢٧	٢٠	٢٨	٣٢	٤٩	٢٨	٢٩	٢٩
معدل وفيات الاطفال لكل الف مولود حي	٢٤٤	٢٤٣	٤٠٣	١٦٣	٨٣	٢٩٠	٨٤	٤٣	٤٢
الوفيات المسجلة	٧,٩٣	١,٩٥٧	٤,١٢٥	٧,٢٤٩	١,٩٤٦	٢,٧٤٥	٧,١٢٢	١,٥٠٧	٥,٠٧٢
معدل الوفيات الخام	٢٨	٢٣	٢٨	٢٠	١٤	٢٦	١٠	٦	١٨
معدل الزيادة الطبيعية الخام	٢	١٤	- ١٨	١٢	١٦	٢٤	١١	٢٢	١
المعدل	١١			١١			١١		

عن معدل الوفيات ، فقد هبط ، في المدن الرئيسية الثلاث ، من ٦٢ الى ١٧ بالألف ثم الى ١١ بالألف في ١٩٤٧ — ١٩٥٧ . وعلى العموم ، فقد كان هذا الهبوط اكثر بروزاً في مدينة البصرة من بغداد والموصل ، وربما يعود ذلك الى اتساع نطاق تسجيل الوفيات في المدينتين الاخيرتين من جهة ، والى الارتفاع السابق لمعدل الوفيات في البصرة .

بينما اتجهت معدلات وفيات الاطفال والوفيات الاخرى نحو الهبوط خلال الفترة ١٩٢٧ — ١٩٤٧ ، يبدو ان معدل الولادات بقي مستقراً على ٢٨ ٢٩ بالألف تقريباً ، بل مال الى الانخفاض الى ٢٢ بالألف خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٥٧ . ويظهر ان معدل النمو أو الازدياد الطبيعي (وهو الفرق بين معدل الولادات والوفيات العامة) كان حوالي ٤ بالألف خلال فترة ١٩٢٧ — ١٩٤٧ ، ثم ارتفع الى ١١ بالألف خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٧ . وكان معدل النمو الطبيعي اكثر بروزاً في البصرة ، حيث ارتفع من ١٨ بالالف في ١٩٢٧ — ٩٣٥ الى ١ بالألف في ١٩٤٧ — ١٩٥٧ ، مما في بغداد ، حيث ازداد ٧ بالألف ، أو في الموصل ، حيث ارتفع ٨ بالألف فقط ، خلال نفس الفترة .

واضح ان المعلومات المتوفرة عن معدل الولادات والوفيات لا تمثل الولادات والوفيات الاقليمية الحقيقية ، مما لا يجعلها ، الى هذا الحد ، مقياساً صحيحاً لتفسير اختلاف الاقاليم أو المناطق في درجات نموها باختلاف معدلات الولادات والوفيات فيها . وقد يبدو ، لاول وهلة ، ان المقارنة بين الجدولين المرقمين (٢) و (٣) مثمرة جداً . ولكن تمحيص الفروق بينهما يجعل المقارنة الدقيقة غير ممكنة . ان هذين الجدولين يختلفان في نطاقهما ، حيث يشمل الجدول رقم (٢) المناطق كلها ، بينما يقتصر الجدول رقم (٣) على حواضر هذه المناطق ؛ ويختلفان ايضاً في مدى الخطأ الذي يحتويان ، لان هذا الخطأ اكبر في الجدول رقم (٣) ؛ ولا يعالج الجدولان نفس الحقبة من الزمن — كل هذه الفروق تجعل المقارنة الدقيقة غير ممكنة .

ولكن على الرغم من ذلك ، فهنالك نقطة من نقاط المقارنة التي لها أهميتها ولو كانت محدودة : وهي المقارنة بين معدلات نمو السكان الاقليمي ومعدلات النمو الطبيعي للمدن الرئيسية الثلاث في هذه الاقاليم خلال ١٩٣٥ — ١٩٤٧ . ومن هنا ، كان معدل النمو الطبيعي لحاضرة المنطقة الشمالية ، الموصل ، ١٫٦٪ سنوياً ؛ ولحاضرة المنطقة الوسطى ، بغداد ، ١٫٣٪ سنوياً ؛ ولحاضرة المنطقة الجنوبية ، البصرة ، ٤ و٠٪ سنوياً ، بينما كانت معدلات نمو سكان هذه المناطق ٢٫٢٪ ، و ٣٫٧٪ ، و ١٫١٪ سنوياً على التوالي ، خلال فترة ١٩٣٥ — ١٩٤٧ . وقد اشتدت الفروق بين نمو السكان الاقليمي والطبيعي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ١٩٤٧ — ١٩٥٧ ، فقد اصبح معدل النمو الطبيعي لمدينة الموصل ٢٫٢٪ سنوياً مقابل زيادة للمنطقة الشمالية تعادل ٢٫٥٪ سنوياً . ولمدينة بغداد ٠٫٩٪ مقابل ٤٫٥٪ للمنطقة الوسطى ، وللبصرة او ٠٪ مقابل ٢٫٤٪ للمنطقة الجنوبية ، خلال الفترة المذكورة .

واذا تذكرنا الفروق الجغرافية لهذه الارقام ، لكون بعضها يشمل المنطقة كلها والآخر يقتصر على اكبر مدينة فيها ، فلن نستطيع إلا ان نقرر مبدئياً ان الفروق في معدلات نمو السكان الاقليمي ، لا سيما المنطقة الوسطى ، لا يمكن ان تعزى كلها الى الفروق في معدل الولادات والوفيات. ونظراً لعدم وجود أية هجرة خارجية مهمة من العراق أو اليه ، فان هذه الفروق الاقليمية بين معدلات النمو الطبيعي والنمو الفعلي فيها ، لابد ان تعود الى الهجرة الداخلية بين المناطق او الاقاليم ، لاسيما الهجرة الى المنطقة الوسطى الأكثر تمدناً ، والهجرة من المنطقة الجنوبية الاكثر تخلفاً ؛ وان نلاحظ اشتداد هذه الهجرة الداخلية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٧ — ١٩٥٧ . ويبدو ان لهذه النتيجة ما يسندها في المعلومات المتوفرة عن الهجرة من الريف الى المدينة ، كما سنرى فيما بعد ، وما تؤيدها في التغيرات التي طرأت على تركيب السكان الاجتماعي في العراق .

٣ — تطور تركيب السكان الاجتماعي

يشير نمو السكان ، في الأمد الطويل ، الى مستوى النشاط الاقتصادي العام ، بينما تشير التغييرات في تركيب السكان ، في الامد الطويل ، الى التغير النسبي في تركيب الانتاج والاستهلاك . ويلقي الجدول رقم (٤) بعض الضوء على التغيرات الكلية والاقليمية في التركيب البدوي — الريفي — المدني لسكان العراق منذ ١٨٦٧ .

وتمهيداً لتحليل الجدول رقم (٤) من الضروري تحديد مفهوم القسم البدوي ، والريفي ، والمدني من سكان العراق . ان تعبير « البدو » يشمل هنا ذلك الجزء من السكان الذي يهيم في حيز غير محدود من الاراضي، ويعتمد على الجمل من أجل معاشه ، ويبقى خارج نطاق القطاعات الاقتصادية الرئيسية . معنى ذلك ان ما يدخل في حدود هذا التعريف هو العشائر البدوية الصرفه ، وليس العشائر الشبه البدوية التي تعتمد على تربية المواشي من اجل معاشها .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الاخرى ، فان جميع الذين يكسبون معاشهم من الرعي أو الزراعة يدخلون ضمن تعريف الجزء الريفي من السكان، مهما اختلفوا في درجة استقرارهم واستيطانهم. اما عن الجزء المدني من السكان، فيشمل جميع القاطنين في مدن يزيد عدد سكانها على ٥,٠٠٠ نسمة .

ان الارقام في الجدول رقم (٤) لا تصلح للمقارنة الدقيقة ، فانها مستمدة من مصادر مختلفة ذات درجات متفاوتة في الخطأ . وهي مصنفة على أسس تختلف بعض الاختلاف . ومع ذلك ، فمن الممكن الركون الى هذه الارقام لايضاح الاتجاه العام في تركيب السكان : البدوي — الريفي — المدني .

وعليه ، ففي اواسط القرن التاسع عشر ، كان سكان العراق ، الذين لم يزيدوا إلا قليلاً عن المليون وربع المليون ، ينقسمون الى حوالي نصف المليون

من العشائر البدوية التي كانت تعيش على حراسة البضائع التجارية ونقلها وأكثر قليلاً من نصف المليون من السكان الريفيين (الزراعيين والرعاة) الذين كانوا يعتمدون على الارض للزراعة أو الرعي [1] ، واقل من ثلث المليون من السكان الذين يكسبون معاشهم ، في المدن الكبيرة أو الصغيرة ، من الصناعات اليدوية ، والتجارة الداخلية والخارجية ، والادارة .

وفي بداية القرن العشرين ازداد سكان العراق الى مليونين وربع المليون ، منهم حوالي ١٧ ٪ [2] من العشائر البدوية ، وحوالي ٥٩٪ من الشعب الريفي ، وحوالي ٢٤٪ من سكان المدن .

ولكن سكان العراق ، في اواسط القرن العشرين أو في سنة ١٩٤٧ على

---

١) ان السير اي . بي . كامبل الذي قام بتخمين سكان العراق في ١٨٦٧ ، ذكر السكان المدنيين والزراعيين بصورة منفصلة ، الا انه يذكر السكان البدو والرعاة بصورة مجتمعة ، ولكي نحصل على سكان الريف (الزراعيين زائداً الرعاة) ، لابد من فصل السكان البدو عن السكان الرعاة . ويمكن تخمين السكان الرعاة بصورة تقريبية من السكان الزراعيين المستقرين على أساس افتراض ان نسبة السكان الزراعيين الى السكان الرعاة هي كنسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الحيوانية على وجه التقريب . وبطرح السكان الرعاة المخمنين هؤلاء من الرقم الذي يقدمه كامبل عن السكان البدو والرعاة بصورة مجتمعة ، نحصل على تخمين تقريبي للسكان البدو . وباضافة السكان الرعاة المخمنين هؤلاء الى السكان الزراعيين المعروفين يتولد تخمين لسكان الريف. واضح ان هذه الطريقة قد تعطي نتائج مبالغاً فيها بالنسبة الى السكان الرعاة ومنتقصاً منها بالنسبة للسكان الزراعيين ، نظراً لان الزراعة تستلزم عدداً من الفلاحين يزيد نسبياً على ما يستلزمه الرعي من الرعاة بالنسبة الى الوحدة الواحدة للصادرات ، ومن الناحية الاخرى ، فان حصة الصادرات من الانتاج الزراعي هي اكبر من حصتها من الانتاج الحيواني نظراً لكون المنتوج الزراعي اقرب الى المنتوج الحيواني الى اسواق التصدير ، مما يتضمن تحيزاً في الاتجاه المعاكس للتحيز السابق . ولكن من الطبيعي ان هذين التحيزين لا يلغي احدهما الآخر بالضرورة .

٢) انظر : Admiralty Noval Intelligence Service , Handbook of Mesopotamia vol. I, pp. 87—94 . حيث يذكر ان نسبة السكان البدو تتراوح بين ١٥ و ٢٠ ٪ من مجموع السكان . الا انني وضعتها على اساس ١٧٪ من مجموع السكان .

الجدول رقم (٤)

تركيب السكان البدوي ـ الريفي ـ المدني ، (بالالاف)

١٨٦٧ ـ ١٩٥٧

التاريخ	الاقليم	البدوي	٪ من المجموع	الريفي	٪ من المجموع	المدني	٪ من المجموع	المجموع
١٨٦٧	المنطقة الشمالية	٧٠	٢٦	١٤٠	٥٢	٥٥	٢٢	٢٦٥
	المنطقة الوسطى	١١٥	٢٣	١٧٠	٣٩	٤٠٦	٤١	٤٩١
	المنطقة الجنوبية	٢٦٠	٥٠	٢١٥	٤١	٤٩	٩	٥٢٤
	العراق	٤٥	٢٥	٥٢٥	٤١	٢١٠	٢٤	١,٢٨٠
١٨٩٠	المنطقة الشمالية	٩٣	٢٣	٢٢٣	٥٥	٨٥	٢٢	٤٠١
	المنطقة الوسطى	٦٥	١٣	٢٤٠	٥٩	٢٧٠	٢٨	٦٧٥
	المنطقة الجنوبية	٢٧٥	٣٧	٤٠٠	٥٣	٧٥	١٠	٧٥٠
	العراق	٤٣٣	٢٥	٩٦٣	٥	٤٢٠	٢٥	١,٨٢٦
١٩٠٥	المنطقة الشمالية	١٥٣	٢٨	٢٥٤	٤٧	١٤٣	٢٥	٥٤٠
	المنطقة الوسطى	٧٠	٧	٤٦٨	٧٨	٢١٧	١٥	٨٥٥
	المنطقة الجنوبية	١٧٠	١٩	٦٠٢	٧٢	١٣	٩	٨٥٥
	العراق	٣٩٣	١٧	١,٣٢٤	٥٩	٥٢٣	٢٤	٢,٢٥٠
١٩٢٠	المنطقة الشمالية	٨٢	١١	٥١٩	٦٦	١٧٤	٢٣	٧٦٥
	المنطقة الوسطى	٦٤	٤	٨٥٥	٥٦	٥٢١	٣٦	١,٤٦٠
	المنطقة الجنوبية	٨٨	٨	٨٧٢	٨٣	١٠٣	٩	١,٠٦٣
	العراق	٢٣٤	٧	٢,٢٤٦	٦٨	٨٠٨	٢٥	٣,٢٨٨
١٩٤٧	المنطقة الشمالية	٧٠	٥	٧٩٤	٥٩	٤٨٢	٣٦	١,٣٤٧
	المنطقة الوسطى	٢٥	١	١,٠٧٤	٥٢	٩٤٤	٤٦	٢,٠٤٣
	المنطقة الجنوبية	١٥٥	١٠	٨٣٣	٥٩	٤٣٨	٢١	١,٤٢٦
	العراق	٢٥٠	٥	٢,٧٠٢	٥٧	١,٨٦٤	٣٨	٤,٨١٦
١٩٥٧	المنطقة الشمالية	٣٩,٣	٢	١,١٠٦ و١	٦٤	٨ و٥٧٦	٣٤	١,٧٢٢ و١
	المنطقة الوسطى	١٦,٩	٠,٦	١,٣٠٣٤	٤٩	١ و ١٣٤٢	٥٠,٤	٢,٦٦٢ و٤
	المنطقة الجنوبية	٩,٦	٠,٥	١,٢٧٧ و٧	٦٦	٧ و٦٢٤	٣٣,٥	١,٩١٤ و٠
	العراق	٦٥,٧	١	٣,٦٨٧,٢	٥٨	٥ و٥١٤	٤١	٦,٣٢٧,٤

ملاحظة : ان الارقام العمودية لا تجمع ارقاما صحيحة لان كل منها تقريبي حوالي ٤١ الف من الجاليات الغرباوية في الخارج وغير المصنفين حسب الاقاليم .

الأدق ، الذين ازدادوا الى حوالي خمسة ملايين ، منهم ربع مليون فقط هم من العشائر البدوية ، و ٢٫٧ مليونين يمثلون السكان الريفيين ، بينما حوالى ١٫٨ مليون يمثل السكان المدنيين الذين يكسبون عيشهم في المدن التجارية والصناعية الكبيرة أو في المدن التسويقية التي تمثل مكاناً وسطاً بين حياة الريف والمدينة .

ويعكس احصاء السكان الذي اجري قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أو في ١٩٥٧ على الأدق ، استمرار هذه التغييرات في تركيب السكان بصورة أشد ، حيث ارتفع مجموع السكان الى ٦٫٣ ملايين نسمة ، لم يبق بينهم من سكان العشائر البدوية الا حوالي ١٪ ، بينما ارتفعت نسبة سكان الارياف ارتفاعاً طفيفاً جعلها تصبح ٥٨٪ ، وارتفع سكان المدن ارتفاعاً بسيطاً حيث أضحى ٤١٪ من مجموع سكان العراق .

يظهر من الجدول رقم (٤) التغير في تركيب السكان البدوي – الريفي – المدني ظهوراً واضحاً فيتضح ، اول ما يتضح ، الهبوط المطلق والنسبي في القسم البدوي من شعب العراق ، منحفضاً انخفاضاً مطلقاً من حوالي نصف المليون في ١٨٦٧ الى ربع المليون في ١٩٤٧ ، ونسبياً من ٣٥٪ الى ٥٪ من مجموع السكان . وفي عام ١٩٥٧ ، انخفض هذا الجزء من السكان انخفاضاً أشد حيث لم يزد على ٦٦ ألف نسمة أو ١٪ من مجموع السكان .

ويتضح ، ثانياً ، وحتى عام ١٩٢٠ على أية حال ، [1] حدوث ارتفاع مطلق ونسبي في السكان الريفيين ، الذين ارتفع عددهم ارتفاعاً مطلقاً من حوالي نصف المليون في عام ١٨٦٧ الى ما يقارب المليونين وربع المليون في سنة ١١٣٠ ، واستمر سكان الريف العراقي في ارتفاعهم المطلق هذا حتى بلغ

---

١) ان التخمينات لسنة ١٩٣٠ قد أخذت من :

H · Dawson, Inquiry into Land Tenure and other Related Questions in Iraq,(London 1981) p. 12.

عددهم ٢٫٧ مليونين في ١٩٤٧ وحوالي ٣٫٧ ملايين في ١٩٥٧ ، بينما هبطت نسبتهم من مجموع السكان الى ٥٧٪ و ٥٨٪ على التوالي ، نظراً الى نمو السكان المدنيين .

واخيراً ، فعلى الرغم من ازدياد السكان المدنيين ازدياداً مطلقاً من حوالي ثلث المليون في ١٨٦٧ الى اكثر من مليون وثلاثة ارباع المليون في ١٩٤٧ و ٢٫٦ مليونين في ١٩٥٧ ، فان مركزهم النسبي بقي مستقراً على حوالي ٢٤ — ٢٥٪ من مجموع السكان ، حتى فترة ١٩٣٠ — ١٩٥٧ حين ارتفع الى ٣٨٪ في سنة ١٩٤٧ و ٤١ بالمئة ١٩٥٧ .

لم تكن هذه الاتجاهات الثلاثة في تركيب سكان العراق موحدة بين اقاليمه المختلفة . فلقد كان الهبوط المطلق والنسبي للسكان البدو اكثر بروزاً في المنطقة الوسطى منه في المنطقتين الجنوبية والشمالية . لقد انخفض السكان البدو للمنطقة الوسطى انخفاضاً مطلقاً من حوالي ٠٠ ٫١١٥ في ١٨٦٧ الى ٢٥٫٠٠٠ في ١٩٤٧ ، والى حوالي ١٧ ألف في ١٩٥٧ ، بينما كان الهبوط المماثل من ٢٦٠٫٠٠٠ الى ١٥٥٫٠٠٠ والى حوالي ١٠ آلاف في ١٩٥٧ في المنطقة الجنوبية ، ولكن بقي السكان البدو في المنطقة الشمالية ، مع تذبذب صاعد ثم هابط ، مستقراً حتى ١٩٤٧ حين بلغ ٧٠ ألف ، ثم هبط الى ٣٩ ألف في ١٩٥٧ .

ونفس القول ينطبق على المركز النسبي للسكان البدو . ولذا ، كان الهبوط النسبي في السكان البدو من ٢٣ بالمئة من سكان المنطقة المنطقة الوسطى في ١٨٦٧ الى ١ بالمئة من سكانها في ١٩٤٧ ، و ٠٫٦ بالمئة في ١٩٥٧ ، بينما كان الهبوط المماثل في المنطقة الجنوبية من ٥٠ بالمئة الى ١٠ بالمئة ثم الى ٥ و ٠ بالمئة على التوالي . وفي المنطقة الشمالية من ٢٦ بالمئة الى ٥ بالمئة ثم الى ٢ بالمئة على التوالي .

ويقابل هذا الهبوط في السكان البدو لاقاليم العراق المختلفة ، ارتفاع في

سكان الريف . وعليه ، فقد ارتفع سكان الريف من حوالي ١٧٠٫٠٠٠ في ١٨٦٧ الى ٨٥٥٫٠٠٠ في ١٩٣٠ في المنطقة الوسطى ، ومن ٢١٥٫٠٠٠ الى ٨٧٢٫٠٠٠ في المنطقة الجنوبية ، ومن ١٤٠٫٠٠٠ الى ٥١٩٫٠٠٠ في المنطقة الشمالية على التوالي . بيد ان الارتفاع النسبي كان أكثر بروزاً في المنطقة الجنوبية ، صاعداً من ٤١ بالمائة في ١٨٦٧ الى ٨٣ بالمائة من سكان هذا الاقليم في ١٩٣٠ ، بينما كان ما يماثله أقل بروزاً في المنطقتين الشمالية والوسطى ، صاعداً من ٥٢ بالمائة الى ٦٦ بالمائة في الاولى ومن ٣٦ بالمابة الى ٥٦ بالمائة في الثانية .

وبعد ١٩٣٠ ، استمر ارتفاع سكان الريف في الاقاليم ارتفاعاً مطلقاً ، بينما هبط مركزهم النسبي في جميع الاقاليم ، وذلك لارتفاع سكان المدن ارتفاعاً ملحوظاً . ان هبوط السكان البدو المبكر والسريع وارتفاع سكان الريف ، خاصة في المنطقة الوسطى ، وان هبوط السكان البدو البطيء والمتأخر وارتفاع سكان المدن ، خاصة في المنطقة الجنوبية ، يفسر لنا زيادة هبوط سكان الريف في هذه المنطقة من ٨٣ بالمائة من ١٩٣٠ الى ٥٩ بالمائة في ١٩٤٧ على هبوطه في المنطقة الوسطى من ٥٦ الى ٥٣ بالمائة على التوالي .

ويظهر من مقارنة سكان الريف بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ انه ازداد في المنطقة الشمالية بصورة مطلقة ونسبية ، نظراً لهبوط السكان البدو هبوطاً ملحوظاً ، وانخفاض سكان المدن بعض الشيء . أما سكان الريف في المنطقة الوسطى فقد ارتفع ارتفاعاً مطلقاً إلا انه هبط نسبياً ، نظراً لارتفاع سكانها في المدن ارتفاعاً مهماً وانخفاض سكانها البدو بعض الشيء . وقد ارتفع سكان المنطقة الجنوبية بصورة مطلقة ونسبية ، نظراً لهبوط سكانها البدو هبوطاً مهماً ، وعلى الرغم من ارتفاع سكانها في المدن ارتفاعاً طفيفاً .

أما عن أوجه الاختلاف الاقليمي للتغير المطلق والنسبي للقسم المدني من السكان ، فتكفي الاشارة الى انه ، حتى عام ١٩٣٠ ، قد ارتفع الى ثلاث

مرات في المنطقة الشمالية ، والى اكثر من الضعف في المنطقة الجنوبية ؛ وذلك يعود الى نشوء المدن التسويقية في هذين الاقليمين ، بينما كان التغير المماثل للقسم المدني من سكان المنطقة الوسطى وسطاً بين المنطقتين الشمالية والجنوبية ، الا ان المركز النسبي لسكان المدن في المنطقتين الشمالية والجنوبية بقي مستقراً خلال فترة ١٨٦٧ – ١٩٣٠ ، بينما هبط سكان المدن في المنطقة الوسطى هبوطاً شديداً من ٤١ بالمائة في عام ١٨٦٧ الى ١٥ بالمائة في ١٩٠٥ ، نظراً لانقراض الصناعات اليدوية البغدادية تحت ضغط منافسة المستوردات الصناعية الرخيصة ، ثم ارتفع الى ٣٦ بالمائة في ١٩٣٠ . وخلال فترة ١٩٣٠ – ١٩٥٧ ، ازداد القسم المدني من السكان الى حوالي الثلث في المنطقتين الشمالية والجنوبية ، بينما صار سكان المدن في المنطقة الوسطى يزيد قليلاً عن نصف مجموع سكانها .

ولعل من المفيد ان نشير الى التوزيع الديني والقومي لسكان العراق . وبالنظر لعدم توفر المعلومات في احصاءي السكان لعام ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ، لجأنا الى التخمينات المتوفرة للفترة ١٩٤٥ – ١٩٥٠ ، وعلى أساسها أعددنا بعض التخمينات لعام ١٩٥٧ ، ووحدناهما في الجدول رقم (٥) .

ويتضح من الجدول رقم (٥) ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان . وان القومية الرئيسية لسكانه هي القومية العربية وتليها القومية الكردية ، حيث تمثل الاولى حوالي ٨٠ بالمائة من السكان بينما تمثل الثانية حوالي١٧ بالمائة من السكان . وان دين أكثرية السكان هو الاسلام حيث يمثل حوالي ٩٥ بالمائة منهم ، وتليه المسيحية تمثل حوالي ٤ بالمائة من مجموع السكان .

الجدول رقم (٥)
التوزيع القومي والديني لسكان العراق
(أرقام مقربة الى أقرب مئة)

الفئة	التوزيع القومي		التوزيع الديني	
	١٩٥٧	١٩٤٥-١٩٥٠	١٩٥٧	١٩٤٥-١٩٥٠
	٪		٪	
العرب	٨٠	٥,٠٤٠	٩٥	٤,٧٤٦
الاكراد	١٧	١,٠٦١	٤	٧٩٢
الآخرون	٣	٢٢٧	١	١٤٧
المجموع	١٠٠	٦,٣٢٨	١٠٠	٤,٦٧٥
		المسلمون		٤,٤٥٠
		المسيحيون		١٩٠
		الآخرون		٣٥ (x)
		المجموع		٤,٦٧٥

x يقدر مجموع اليهود في العراق حينذاك ١٢٥ ألف نسمة عام ١٩٤٨ . وقد استقى سد الرقم المذكور في اعلاه اليهود المهاجرون الى اسرائيل بعد ذلك التاريخ .

المصدر: A. H. Hourani, Minorities in the Arab World (London, RIIA, 1947)

٤ ـ السكان القادرون على العمل وتوزيعهم الحرفي

هنالك جانب آخر ، على درجة عظيمة من الاهمية ، من جوانب تركيب السكان ، وهو توزيعهم الجنسي والعمري (حسب فئات الاعمار) الذي يبين ، او يجب ان يبين ، عدد الايدي العاملة ونوعيتها . ونظراً لعدم توفر الاحصائيات عن توزيع السكان حسب الجنس والعمر قبل احصاء السكان لسنة ١٩٤٧ ، فقد اقتصر هذا القسم من الدراسة على تركيب السكان (القادر على العمل) (Active Population) و (غير القادر على العمل) (Inactive Population) وتوزيعهم الحرفي في عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ .

ويفترض حساب القسم القادر على العمل اقتصادياً من مجموع السكان حداً أدنى لا يبدأ الانسان العمل قبله ، وحداً أعلى يقف العمل عنده . ولابد ان يحتوي هذا التعريف على عنصر اعتباطي . ويقوم الجدول رقم (٦) على أساس ان جل الاشخاص من فئات العمر ١٠ — ٤٩ سنة هم السكان القادرون على العمل اقتصادياً . واعتمدنا هذا التعريف نظراً لانطباقه على الوضع الاقتصادي في العراق من جهة ، ونظراً لعدم ورود أي حد أدنى أو أعلى لعمر العمل في قانون العمل لعام ١٩٣٦ (والذي كان نافذ المفعول حتى عام ١٩٥٧) عدا ما حدده بالنسبة للعمل في بعض الحرف الخطرة . ويظهر من احصاء السكان ان عدد العمال الاطفال ، دون العاشرة من العمر ، كان في الحقيقة مرتفعاً حتى بلغ ٢٠,٠٠٠ طفل في عام ١٩٤٧ ، وزاد على ذلك قليلاً في ١٩٥٧ . ثم ان الأحوال الصحية الرديئة ، وظروف العمل المرهقة ، وقصر معدل العمر ، كل هذه العوامل تشير الى ان نشاط الافراد الاقتصادي يتوقف وهم في عمر الخمسين .

يشبه العراق معظم الأقطار المتخلفة اقتصادياً في ان سكانه جد احداث ، فكان حوالي نصفهم دون العشرين من العمر حسب احصاءي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ .

وكذلك لنسبة السكان القادرين على العمل (المنتجين / المستهلكين) ولنسبة السكان غير القادرين على العمل (المستهلكين / غير المنتجين) أهمية عظيمة في التطور الاقتصادي في العراق وسائر الدول المتخلفة اقتصادياً . وقد أعد الجدول رقم (٦) ليبين أهمية هذين القسمين من السكان في عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ . ان مجموع السكان غير البدو ، الاربعة ملايين ونصف المليون في ١٩٤٧ ، يتألف من ٢,٢ مليونين من السكان القادرين على العمل ومن ٢,٣ مليونين من السكان غير القادرين على العمل ، والـ ٦,٣ الملايين في ١٩٥٧ ، يتألف من ٣,٣ ملايين من السكان القادرين على العمل ؛ و ٢,٩ مليونين من السكان غير القادرين على العمل . ويصبح العبء الاقتصادي للسكان غير القادرين على العمل أو التابعين أكثر ثقلاً اذا تأملنا التوزيع الجنسي لسكانه القادرين على العمل قدر اختلاف الجنسين في أمد النشاط الاقتصادي ونوعه . وعليه يتكون السكان القادرون على العمل اقتصادياً ، الذين يمثلون ٤٩,٥ ٪ من مجموع السكان في ١٩٤٧ ، من ٢٢,٥ ٪ من الذكور و ٢٧ ٪ من الاناث . والباقي ٥٠,٥ ٪ الذي يمثل السكان غير القادرين على العمل ، ينقسم الى ٢٤,٢ ٪ من الذكور و ٢٦,٤ ٪ من الاناث . [1] ويلاحظ ان نسبة السكان القادرين على العمل قد ارتفعت الى ٥٤,٥ ٪ من مجموع السكان في ١٩٥٧ ، منها ٢٨,٢ ٪ من الرجال و ٢٦,٣ ٪ من النساء . ان نسبة السكان القادرين على العمل الى غير القادرين عليه تميط اللثام عن عائق هام من عوائق التطور الاقتصادي ، الا وهو : حتى يعيش السكان غير القادرين على

١) ومما يلاحظ ان احصاء السكان لسنة ١٩٤٧ يعاني من تحيز هابط في تسجيل عدد الرجال ، وتحيز صاعد في تسجيل عدد النساء ، خاصة للاعمار من ١٨ الى ٢٩ سنة . وذلك لتسجيل قسم من الرجال نساء ، خوفاً من استعمال الاحصاء لغرض التجنيد الاجباري . وهذا الخطأ الاحصاءي يؤثر على توزيع القادرين على العمل بين الرجال والنساء ، بيد انه لا يكاد يؤثر على المجموع نظراً لأن النقص في الرجال تعوضه الزيادة في النساء . انظر وقارن :
F . A . O Mediterranean Developement Project , Country Report , Iraq (Rome , 1951) , Chapter 1 . , P . 6 ; and Appendix II . 1 .

الجدول رقم (٦)
السكان القادرون على العمل وغير القادرين عليه (بالالوف)
في عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧

الاقليم	الجنس	مجموع السكان		القادرون على العمل		غير القادرين على العمل	
		١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٥٧
المنطقة الشمالية	ذكور	٥٨٧,٧	٨٧٧,٦	٢٧٨,٢	٤٧٦,٥	٣٠٩,٥	٤١١,١
	اناث	٦٨٩,٢	٨٤٤,٩	٢٥١,٣	٤٤٤,٢	٤٣٨,٠	٤٠٠,٧
	مجموع	١,٢٧٧,٠	١,٧٢٢,٥	٦٢٩,٥	٩٠٩,٨	٦٤٧,٥	٧٩٣,٦
المنطقة الوسطى	ذكور	٩٢٤,٠	١,٢٩٨,٣	٤٥٤,٦	٨٠٩,٧	٤٧١,١	٥٨٨,٦
	اناث	٩٦٧,٧	١,٣٦٥,٥	٤٩٢,٨	٧٢١,٩	٤٧٤,٩	٦٤٣,٦
	مجموع	١,٨٩١,٧	٢,٧٦٣,٩	٩٤٥,٤	١,٥٣١,٧	٩٤٦,٠	١,٢٣٢,١
المنطقة الجنوبية	ذكور	٦١٤,٧	٨٧٩,٠	٢٩١,٣	٤٩٧,٧	٣٢٢,٤	٤٥١,٣
	اناث	٧٨٠,٧	٩٢٣,٤	٣٩٠,٨	٤٨٤,٥	٣٨٩,٩	٤٤٨,٨
	مجموع	١,٣٩٥,٤	١,٨١٢,٤	٦٨٢,١	٩١٢,٣	٧١٣,٣	٩٠٠,١
العراق	ذكور	٢,١٢٦,٢	٣,١٥٥,٠	١,١٢٢,١	١,٧٠٥,٣	١,٠٠٤,٢	١,٤٥٠,٩
	اناث	٢,٤٣٧,٨	٣,١٤٣,٩	١,٢٣٤,٩	١,٦٢٨,٨	١,٢٠٢,٨	١,٤٨٦,٠
	مجموع	٤,٥٦٤,٠	٦,٢٩٨,٩	٢,٢٥٧,٠	٣,٣٣٣,٨	٢,٢٠٧,٠	٢,٩٣٧,٩

ملاحظة : ان الارقام لسنة ١٩٥٧ ينبغي ان تعدّل بطرح الجزء البدوي من السكان البالغ ٦٦ ألف نسمة ، وباضافة الجاليات العراقية في الخارج البالغة ٤٠ ألف نسمة . الا ان عدم ارجاء الفرق البالغ ٢٥ ألف نسمة لن يؤثر تأثيراً مهماً على النتائج .

العمل (المستهلكون — غير المنتجين) ، ينبغي ان يكرس السكان القادرون على العمل ما يزيـــد من الانتاج على عيشة الكفاف ، لا الى تجميع وزيادة رأس المال ، بل بالاحرى الى اعاشة السكان التابعين أو غير القادرين عـلى العمل ، اولئك الذين يقعدهم سنهم ، لصغره او كبره ، عن العمل . ولـكي يزداد الانتاج لكل فرد من الشعب ، لابد ان يصبح معدل انتاجية السكان القادرين على العمل على درجة من الارتفاع يمكنه من خلق فائض في الانتاج ، الذي لا يكفي لاعاشة السكان القادرين على العمل وغير القادرين عليه ، بل يضيف شيئاً الى موجودات رأس المال . واذا كانت نسبة السكان القادرين على العمل منخفضة ، ونسبة السكان غير القـادرين على العمل عالية ، فان هذا سيكون عندئذ أحد العوامل التي تعين على الجمود الاقتصادي

ويبدو من الجدول رقم (٦) ان السكان القـــادرين على العمل وغير القادرين عليه اقتصادياً موزعون بين الاقاليم المختلفة توزيعاً متناسباً . ولكنه من الجدير بالملاحظة ان عدد الرجال من السكان القادرين على العمل يكون على اعلاه في المنطقة الوسطى حيث يبلغ نصف مجموع الرجال القادرين عـلى العمل في البلاد ، وعلى أوطئه في المنطقة الجنوبية ، وبين هذا وذاك في المنطقة الشمالية . ثم ان الارتفاع النسبي للسكان القادرين على العمل بصورة عامة ، وللسكان القادرين على العمل من الذكور بصورة خاصة ، يشير الى وجـود الهجرة الداخلية من المنطقتين الجنوبية والشمالية الى المنطقة الوسطى .

أما عن التوزيع الحرفي للسكان ، فـان احصائيات النشاط الاقتصادي الذي ينطوي عليها الجدول رقم (٧) توضح فقط النمط الاعتيادي للعمالة أو الاستخدام وتبين مراتب الاهمية للحرف المختلفة . وعليه ، فلا تعكس هذه الارقام بصورة دقيقة حجم العمالة أو الاستخدام الفعلي اذ انهـا تشمل غير الصالحين للعمل أو الاستخـــدام (مثال ذلك المرضى ، والمقعدين الخ) . والعاطلين عن العمل ، حيث ان احصاء السكان يعتمد على تعريف « للحرفة »

هو على درجة من المرونة حيث يشمل جميع الاشخاص الذين ينتمون الى صناعة ما .

يظهر من الجدول رقم (٧) ان القطاع الزراعي أكبر قطاع في الاقتصاد العراقي ، الذي يتألف من الحرف الزراعية والحيوانية والصيد وصيد الاسماك، اذ انه يمثل ٧٤٨,٤٥٥ « عاملاً وعاملة » أو ٥٧ بالمائة من مجموع السكان المحترف بموجب احصاء السكان لعام ١٩٤٧ . وعلى الرغم من ان هذه الارقام تعكس جيداً عدد الرجال المحترفين ، فانها تقلل من النساء العاملات في هذا القطاع الزراعي . ومن هنا ، كان عدد الرجال العاملين في القطاع الزراعي يعادل ٥٢,٢ بالمائة من مجموع الايدي العاملة الوطنية ، بينما يمثل النساء العاملات فية ٤,٨ بالمائة فقط . ويعود هذا الانحياز الهابط في العمالة النسائية ، فيما اعتقد ، الى النظرة الاجتماعية السائدة ، في المجتمع الريفي بصورة خاصة ، التي تعتبر البيت هو المحل الشريف الوحيد للمرأة .

ويعكس احصاء السكان لعام ١٩٥٧ هبوطاً طفيفاً في المركز النسبي للقطاع الزراعي ، حيث انخفضت نسبة المشتغلين في هذا القطاع الى ٥٢,٨ بالمائة من مجموع الايدي العاملة الوطنية ، بينما استمرت زيادته بصورة مطلقة بحيث صار يشغل حوالي ٨٥٢,٦٠٠ شخص. ومن الجدير بالملاحظة ان احصاء السكان لعام ١٩٥٧ لا يعكس عدد النساء العاملات في هذا القطاع بصورة صحيحة . حيث انه يبين نقصهن الى ١٥,٤٠٠ امرأة أي أقل من ١ بالمائة من الايدي العاملة الوطنية . الامر الذي يجعله غير معوّل عليه في هذه الناحية .

اما أصغر القطاعات الاقتصادية ، القطاع الصناعي ، فكان يشغّل ٩٥,٩٣٣ أو ٧,٣ بالمائة من مجموع ذوي الحرف ، حسب احصاء السكان لعام ١٩٤٧ . وفي هذا القطاع يمثل عمال النسيج والخياطة حوالي الثلث ، وعمال صناعة النفط والصناعات الخفيفة حوالي الربع ، والباقي يمثل مختلف

الجدول رقم (٧)
توزيع السكان الكرمي حسب القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية
في ١٩٤٧ و ١٩٥٧
(الارقام بالاردن دكونز نسبة مئوية من مجموع الربع العاملة الوطنية)

الاقليم	الجنس	القطاعات العامة						
		الزراعي	%	الصناعي	%	التجاري والخدمات	%	المجموع %
المنطقة الشمالية	الرجال	٢١٩	١٦و٧	١٧	١و٢	١٠٢	٧و٧	٢٣٨ ٤٥و٦
	النساء	٢٤	١و٨	٢	١و٠	١٢	٠و٨	٢٨ ٤و٧
	المجموع	٢٤٣	١٨و٥	١٩	١و٤	١١٤	٨و٥	٢٧٦ ٤٨و٣
المنطقة الوسطى	الرجال	٢٥٠	١٩و١	٤٨	٣و٧	٢١٧	١٦و٤	٥١٥ ٤٩و٢
	النساء	٢٣	١و٨	٤	٠و٣	١١	٠و٨	٣٨ ٤و٩
	المجموع	٢٧٣	٢٠و٩	٥٢	٤و٠	٢٢٨	١٧و٢	٥٥٣ ٤٣و١
المنطقة الجنوبية	الرجال	٢١٦	١٦و٤	٢٤	١و٩	١٢٥	٩و٧	٣٦٤ ٤٨و٠
	النساء	١٦	١و٢	٢	٠و١	٤	٠و٣	٢٢ ٢و٦
	المجموع	٢٣٢	١٧و٦	٢٥	١و٩	١٢٩	١و٠	٣٨٦ ٢٩و٦
١٩٤٧ العراق	الرجال	٦٨٥	٥٢و٢	٨٨	٦و٨	٤٤٤	٣٣و٨	١٢١٧ ٩٢و٨
	النساء	٦٣	٤و٨	٨	٠و٥	٢٧	١و٩	٩٨ ٧و٢
	المجموع	٧٤٨	٥٧و٠	٩٦	٧و٤	٤٧١	٣٥و٧	١٣٤١٥ ١٠٠و٠
١٩٥٧ العراق	الرجال	٨٤٧٩١	٥٩و٠	٢٤٩٥	١٦و٠	٦٤٦٧	٤٠و٤	١٧٤٤٣٤ ٩٥و٨
	النساء	١٥و٤	٠و٨	١٤و٠	٠و٧	٤٨و٠	٢و١	٧٦و٥ ٤و٢
	المجموع	٨٥٢و٦	٥٢و٨	٢٦٤و٦	١٦و٧	٧٦و٠	٤٢و٥	١٧٧٦٤ ١٠٠و٠

عمال البناء ، والنجارة ، والجلد ، والصناعات الجلدية ، والمصالح العـــامة ، (كمشاريع الماء والكهرباء الخ) وبعض الصناعات الكيماوية الخفيفة . وتقـل أهمية النساء العاملات في القطاع الصناعي حتى عن العـــاملات في القطاع الزراعي . وهذا يعود الى النظرة الاجتماعية نحو العمل النسوي من جهة ،والى طبيعة الحرف التجارية والطلب على استخدام النساء فيها من جهة أخرى .

ويظهر ان عدد المشتغلين في القطاع الصناعي ازداد بصـــورة مطلقة الى حوالي ٢٦٣,٦٠٠ شخص . وبصورة نسبية الى ١٤,٧ بالمائة من مجموع الايدي العاملة الوطنية في عام ١٩٥٧ . الا انـــه بقي اصغر القطاعات الاقتصاديـة حجماً . وفي هذا القطاع ، يمثل عمال الصناعـات التحويلية الرئيسية حوالي ٩٥,٢٠٠ شخص ، أو حوالي ٣٥ بالمائة من مجموع المشتغلين في القطـــاع الصناعي . ويلي ذلك في الأهمية عمال البناء البالغ عددهم حوالي ٨١,٢٠٠ شخص أو حوالي ٣٠ بالمائة . اما الصناعات الصغيرة المختلفة فتشغّل حوالي ٧٥,٠٠٠ شخص أو حوالي ٢٩ بالمائة تقريبـــاً . ويبلغ عدد المشتغلين في المرافق العامة (أي الكهرباء والماء الخ) حوالي ١٢,٠٠٠ شخص ، وعدد المشتغلين في صناعة النفط حوالي١٠,٦٠٠ شخص .

ان المركز الذي يمثله القطاع التجاري في عـــام ١٩٤٧ ، في الاقتصاد العراقي ، شأنه شأن كل الاقطار المتطورة من المرحلة الاولية الى المرحـــلة الثانوية من الانتاج ، هو مركز القطاع الثاني فيما يشغـله من مجموع الأيـدي العاملة . ويمثل القطاع التجاري الذي يتألف من التجارة ، والخدمات البيتية والعامة ، والنقل ، وجميع الخدمـــات الادارية والمهنية على هذا الترتيب في الاهمية ، ٤٧٠,٩٧٩ أو ٣٥ بالمائة من مجموع العمال المستخدمين . وان نسبة النساء في هذا القطاع تعادل ١,٩ بالمائة من الايدي العاملة الوطنية . وهـذه النسبة اكثر مما يماثلها من النساء العاملات في القطاع الصناعي ، الا أنها أقل من تلك التي هي في القطاع الزراعي .

ويعكس احصاء السكان لعام ١٩٥٧ ارتفاعاً مطلقاً ونسبياً للقطاع التجاري ، حيث بلغ عدد المشتغلين فيه حوالى ٧٦٠,٠٠٠ شخص ، أو ما يعادل ٤٢,٥ بالمائة من مجموع الايدي العاملة الوطنية . وقد ارتفعت نسبة النساء المشتغلات في هذا القطاع الى حوالي ٢,١ بالمائة .

ونظراً لعدم توفر المعلومات اللازمة لتقسيم التوزيع الحرفي للسكان على مناطق العراق الشمالية والجنوبية والوسطى في عام ١٩٥٧ ، نكتفي بالتوزيع الاقليمي للسكان المحترفين في عام ١٩٤٧ . ان النتيجة التي توصلنا اليها ، وهي ان القطاع الزراعي هو اكبر قطاعات الاقتصاد العراقي ، والقطاع الصناعي هو أصغرها ، والقطاع التجاري بينهما ، تنطبق على أقاليم أو مناطق العراق كافة . ومع ذلك ، فمن المهم ان نلاحظ الفروق الاقليمية في التوزيع الحرفي. فبينما تشغّل المنطقتان الجنوبية والشمالية ٢٩,٦ بالمائة و ٢٨,٣ بالمائة من جميع الحرف ، تستوعب المنطقة الوسطى ما يربو على ٤٢,١ بالمائة . ثم ان مدى الاستخدام الصناعي والاستخدام التجاري في المنطقة الوسطى يقارب مجموع استخدام هذين القطاعين في المنطقتين الشمالية والجنوبية بصورة مجتمعة . وبعبارة أخرى ، بينما نجد العمالة في القطاعين الصناعي والتجاري تمثلان من نصف الى ثلثي العمال في القطاع الزراعي في المنطقتين الشمالية والجنوبية ، تزيد العمالة في القطاعين الصناعي والتجاري على العمالة في القطاع الزراعي في المنطقة الوسطى .

٥ ــ الهجرة وحجم البطالة والتطور الاقتصادي

يمكن ان نلاحظ ، بصفة عامة ، ان نمو الشعب العراقي وتركيبه ، خلال الحقبه ١٨٦٧ – ١٩٥٧ ، يعكس الاتجاه العام والمراحل المختلفة لتطور الاقتصاد العراقي . فان دخول طرق المواصلات البحرية والنهرية الحديثة استدعى هبوط السكان البدو ، وانحطاط التجارة الاقليمية التقليدية . وقد أسهم هذا في زيادة سكان الارياف واتساع التجارة العراقية ــ الاوربية الحديثة . وبينما ساعد هذا على نمو القسم التجاري من السكان المدني ، فان زيادة المستوردات الاوروبية عمل على زوال الصناعات اليدوية والعاملين فيها ، مما جعل سكان المدن مستقراً استقراراً نسبياً حتى اوائل ثلاثينيات القرن العشرين . وبعدئذ ساعد نمو صناعة النفط ونشوء بعض الصناعات الحديثة على الارتفاع النسبي في سكان المدن والهبوط النسبي في سكان الارياف .

يبدو ، اول ما يبدو ، ان النمو العام لسكان العراق ، خلال الفترة ما بين ١٨٦٧ و ١٩٥٧ ، قد مر في ثلاث مراحل :

مرحلة النمو السريع ١٨٦٧ ــ ١٩٠٥ حين ارتفع السكان من ١,٢٥ مليون نسمة الى ٢,٢٥ مليونين ، ارتفاعاً بمعدل متزايد ١,٣ ــ ١,٨ ٪ سنوياً .

ومرحلة أخرى ذات نمو أبطأ ، ١٩٠٥ ــ ١٩٣٥ ، حين ارتفع السكان الى ٣,٦ ملايين نسمة بمعدل متناقص ١,٧ ــ ١,٥ ٪ سنوياً .

ومرحلة ثالثة بين ١٩٣٥ و ١٩٥٧ ، ذات نمو أسرع ، ارتفع السكان خلالها الى ٤,٨ ملايين نسمة بمعدل ٣,٨ ٪ سنوياً ما بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ .

وان التغير الطويل الامد في التركيب الاجتماعي لسكان العراق ينقسم الى مرحلتين . ففي المرحلة الاولى ، ١٨٦٧ ــ ١٩٣٠ ، واكب الهبوط المطلق

والنسبي في السكان البدو ، مما يقل عن نصف المليون الى ما يقل عن ربع المليون ، أو من ٣٥ ٪ من مجموع سكان العراق الى ٧ ٪ منه ، ارتفاع شديد مقابل في المستوى المطلق والنسبي لسكان الأرياف ، مما يزيد على نصف المليون الى ما يقارب المليونين وربع المليون أو من ٤١٪ الى ٦٨ ٪ من مجموع السكان، بينما بقي سكان المدن مستقراً استقراراً نسبياً على ٣٥ ٪ من مجموع السكان .

أما المرحلة الثانية ، ١٩٣٠ – ١٩٥٧ ، فتبين ان سكان المدن (الذين كانوا يناهزون ثلث المليون في ١٨٦٧) ، ارتفع ارتفاعاً مطلقاً من أكثر من ثلاثة ارباع المليون في سنة ١٩٣٠ الى أكثر من مليون وثلاثة ارباع المليون ، وارتفاعاً نسبياً من ٢٥ ٪ الى ٣٨ ٪ في ١٩٤٧ ، بينما هبطت نسبة سكان الارياف الى ٥٧ ٪ ولا شك في ان هذا الفرق يعود الى الهجرة من الريف الى المدينة . وقد اشتد زخم هذين الاتجاهين – تزايد سكان المدن والهجرة خلال الفترة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ، حين لم تزد نسبة سكان الارياف أكثر من ١ ٪ ، بينما ارتفعت نسبة سكان المدن أكثر من ٣ ٪ ، أي أصبحا ٥٨ ٪ و ٤١ ٪ من مجموع السكان على التوالي .

لقد لاحظنا ، عند مقارنة معدلات النمو الطبيعي (الولادات ناقصاً الوفيات) مع النمو الفعلي لسكان المنطقة الوسطى ، فرقاً مهماً ومتزايداً . ففي الفترة ١٩٣٥ – ١٩٤٧ ، كان معدل النمو الطبيعي لسكان مدينة بغداد حوالي ١٫٣ ٪ سنوياً ، بينما كان معدل النمو الفعلي لسكان المنطقة الوسطى حوالي ٣٫٤ ٪ سنوياً . وقد ازداد هذا الفرق خلال فترة ١٩٤٧ – ١٩٥٧ ، بحيث بلغ معدل النمو الطبيعي لسكان مدينة بغداد حوالي ٠٫٩ ٪ سنوياً ، بينما صار معدل النمو الفعلي لسكان المنطقة الوسطى حوالي ٤٫٥ ٪ سنوياً . كذلك ازداد سكان المدن ، وخاصة في المنطقة الوسطى ، ازدياداً ملحوظاً من حوالي ربع السكان في ١٩٣٠ ، الى

حوالي ٣٨ ٪ منهم في ١٩٤٧ ، ومن ثم الى حوالي ٤١ بالمائة من مجموع السكان في ١٩٥٧ .

لئن كان تحول القبائل البدوية الى الزراعة والحياة المستقرة ظاهرة مهمة قبل الحرب العالمية الاولى ، فان ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن التي بدأت ببطء خلال فترة ما بين الحربين ، صارت تحتل مركزاً مهماً اثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

كان تأسيس الجيش العراقي (١٩٢٠) والشرطة (١٩١٨) الدافع الاول لقيام الهجرة من الريف الى المدينة ، ولا سيما الى العاصمة والمدن الرئيسية ، خلال فترة العشرينيات ، حيث ان أغلبية افراد القوات المسلحة ، من الجنود والشرطة ، يرجعون في الاصل الى الريف .

ومع نشوء الصناعات الوطنية ، وتطور حركة البناء في الثلاثينيات ، بدأ الحافز الاقتصادي في المدن يجذب سكان الارياف اليها . واستمرت هذه الهجرة من الريف تزداد ازدياداً مطرداً حتى وصفها احد الكتاب في عام ١٩٤٦ الوصف التالي :

« ليس هناك احصائيات تدل على نسبة هذه الهجرة ، ولكن تفقد احوال الصناعات الحديثة ومشاهدة سكان الصرايف المقيمين في ضواحي المدن الكبيرة تعطيان الباحث فكرة عن منشأ معظم هؤلاء العمال ومساكنهم الاولى في الريف . إن اكثرهم من الفلاحين ، واذا ما سألت أحدهم عن سبب مجيئه الى المدينة أجابك فوراً بأن الأجور التي يحصل عليها في المدينة هي الدافع الحقيقي الذي حدا به على هجرة ديرته . » [1] .

---

١) أنظر ، هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، (بغداد ، ١٩٤٦) ص . ٥٦

وخلال فترة ما بعـــد الحرب العالمية الثانية ، ظهرت تقديرات كثيرة للهجرة الداخلية . إن دراسة احصاء السكان لعام ١٩٤٧ ، وخاصة المعلومات الخاصة بتوزيع السكان حسب الولادة والاقـــامة في الالوية ، أفضت الى ان مدن بغداد ، والبصرة ، وكركوك قد حصلت على عدد كبير من المهـاجرين اليها من الالوية الاخرى . « فمن مجموع ٣٩٦,٧٢٢ من السكان القاطنين في العراق الذين ولدوا في لواء العمارة ، ١٠١,٢٤٢ أو ٢٥ بالمائة كانوا يعيشون خـارج ذلك اللواء في ١٩٤٧ . ومن هـــؤلاء الـ ١٠١,٢٤٢ ، ٨٢,٤٢٢ أو ٨١ بالمائة كانوا يعيشون في لواءي بغداد والبصرة ، و٥٠,١٩٣ أو ٥٠ بالمائة في مدينتي بغداد والبصرة » . [١] وفي ١٩٥٥ قدرت الهجرة من العمارة الى بغداد بمـــا حمولته عشر سيارات نقل (لوريات) يومياً [٢] . وعلى أساس احصاء السكان لعام ١٩٥٧ ، قدرت الهجرة الى جميع مراكز الالوية منذ ١٩٤٧ حتى ذلك التـــاريخ ، بحوالي ٣٣٠,٠٠٠ نسمة ، منهم حوالي ١٥٩,٠٠٠ الى بغداد الكبرى ، و ٤٣,٠٠٠ الى البصرة ، بينما قدرت الهجرة الى جميع الالوية بحوالي ٤٥٥,٠٠٠ نسمة . [٣] .

ان دراسة هذه التقديرات المختلفة للهجـرة من الارياف الى المدن ، منذ الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، الى جانب الاحصائيات الملخصة في الجدول رقم (٨) ، تجعلنا نتوصل الى تقديرين لحجم الهجرة : احدهما عام يمثل الهجرة من الريف الى المدن وضواحيهـــا على نطاق القطر وبأوسع المعاني وهو يتراوح بين حوالي ٣٠٠,٠٠٠ نسمة خلال الفترة حـتى

١) انظر D.G. Adams , Iraq's People & Resources ,(California, 1958) PP.59 - 61

٢) انظر في D. Worriner (II),Land Reform & Development in the Middle East , (London , 1957 P. 153

٣) تقرير الدكتور محمد رياض الشنواني عن الهجرة الى وزارة الشؤون الاجتماعية في ١١-٥-١٩٥٨ المقتبس من عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف الى المدن في العراق (بغـداد ، ١٩٥٨) ، ص ١٦١

الجدول رقم (٨)
الهجرة من الريف الى المدن الرئيسية
(الارقام مقربة لألف نسمة)

اللـــواء	١٩٤٧				١٩٥٧ و ١٩٥٦			
	سكانه	المولودون فيه	المهاجرون اليه	نسبة المهاجرين الى السكان ٪	سكانه	المولودون فيه	المهاجرون اليه	نسبة المهاجرين الى السكان ٪
بغداد	٧٨٨	٦١٥	١٧٣	٢٢	١٤١٤	٩٨١	٤٣٢	٣٠٥٢
البصرة	٤٥٦	٤٩٧	٥٩	١٦٫٦	٥٠٤	٤٤٠	٦٤	١٢٫٥
كركوك	٢٨٥	٢٦٤	٢١	٨٫١	٤٨٩	٤٧٧	١٢	٢٫٥
المجموع	١٤٢٩	١٠٦٤	٢٥٥	١٧٫٨	٢٤٠٥	١٤٠٨	٤٠٧	٢٩
المدينة	سكانها	سكان العراق ٪			سكانها	سكان العراق ٪		
بغداد	٤٦٧	٥٩			٧٩١	٩٨		١٢٫٦
البصرة	١٠٢	٤٣			١٥٩	٧٠		٤٤٫٤
المجموع	٥٦٩	١٠٢			٨٩٠	١٦٢		١٨٫٩

المصادر: مديرية الشؤون العامة، احصاء السكان لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧
D. G. Adams, Iraq's People & Resources
وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للاحصاء، تقرير كمية الحاصلات في العراق لسنة ١٩٥٦.

١٩٤٧ ، وحوالي ٤٥٠,٠٠٠ نسمة خلال الفترة حتى ١٩٥٧ . والتقدير الآخر للهجرة يقتصر على تعداد المهاجرين من الارياف ، وعلى الاخص لواء العمارة ، الى المدن التجارية والصناعيةالرئيسية : بغداد، والبصرة ، وكركوك[١]. وهذه تقدر بحوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة خلال الفترة السابقة لعام ١٩٤٧ ، وحوالي ١٦٠,٠٠٠ نسمة حتى ١٩٥٧ .

ويظهر من هذين التقديرين للهجرة على النطاق الواسع وعلى النطاق المحدود ، انها في تزايد مستمر ، وخاصة خلال الفترة منذ الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . فقد ازدادت وتيرتها السنوية من حوالي ٢٥,٠٠٠ نسمة على النطاق الواسع الى حوالي ١٠,٠٠٠ نسمة على نطاقها المحدود حتى عام ١٩٤٧ ، الى معدل يتراوح بين ٤٥,٠٠٠ نسمة سنوياً و ١٦,٠٠٠ نسمة على التوالي حتى عام ١٩٥٧ . وظاهرة تزايد الهجرة من الارياف الى المدن تعود الى تزايد عوامل الدفع الاقتصادي خارج الريف من جهة ، وتعاظم عوامل الجذب الاقتصادي داخل المدن من الجهة الاخرى [٢] وظاهرة الهجرة هذه تربط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة تزايد البطالة الظاهرة والمستترة في الارياف والمدن ، خاصة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن ابرز خصائص تركيب سكان العراق في عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ارتفاع نسبة السكان التابعين غير المنتجين الى السكان القادرين على العمل . فقد كانت هذه النسبة : ٢,٣ مليونين الى ٢,٣ مليونين نسمة في ١٩٤٧ وأصبحت : ٢,٠ ملايين الى ٣,٣ ملايين في ١٩٥٧ . وعليه ، فان كل شخص قادر على العمل (في سني العمل) يقابله شخص غير قادر على العمل تعيقه

---

١) يبدو أن لواء الموصل قد عانى من هجرة خارجية تقدر بحوالى ٣٢،٠٠٠ نسمة خلال ١٩٤٧ – ١٩٥٧ .

٢) راجع الفصل الثالث ، القسم (٢) ص ١٤٩ – ١٥١ . والفصل الخامس ، القسم(٤)، ص ٢٧١ – ٢٧٣

حداثته أو شيخوخته من المساهمة في الانتاج على وجه التقريب . فسكان العراق القادرون على العمل كانوا يمثلون حـوالي ٤٩,٥ ٪ في ١٩٤٧ وحوالي ٥٢ ٪ في ١٩٥٧ .

ان ارتفاع نسبة السكان غير القـــادرين على العمل تستلزم زيادة فائض الانتاج زيادة تمكن البلاد من اشباع استهلاك هذا القسم من السكان وتساعد على رفع مستوى الادخار والاستثمار من جهة ، كما تستلزم استخدام السكان القادرين على العمل استخداماً انتاجياً تاماً من الجهة الاخرى . ومن المناسب ان ندرس مدى توفر هذا الشرط من شروط الإعمار الاقتصادي الناجح . وقبل ان ندخل في نتائج مقارنة الجدولين المرقمين (٦) و (٧) اللذين تم حسابهما من احصاء السكان لعـــامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ، علينا ان نستدرك بعض الامور . فليس كل السكان القادرين على العمل ، على وجـــه العموم ، مهيئين للعمالة أو الاستخدام الاقتصادي ، لأن هذا التقدير يشمل المرضى ، والمقعدين ، والطلبة ، وافراد القوات المسلحة ، وقسماً كبيراً من النساء . كما ليس كل اصحاب الحرف مستخدمين فعلاً ، اذ ان تعريف « الحرفة » المعمول به في احصاء السكان كان على درجة من المرونة بحيث يشمل جميع الاشخاص الذين ينتمون الى صناعة ما . وعلى وجه الخصوص ، فان العمال الاطفال الذين هم دون سن العاشرة والعمال الشيوخ الذين يناهزون الخمسين يدخلون في عداد أصحاب الحرف أو السكان الحرفيين ، ولكنهم خارجون بموجب التعريف عن نطاق السكان القادرين على العمل .

ويظهر من مقـــارنة الجدولين المرقمين (٧) و (٦) ان عدد السكان القادرين على العمل كان يبلغ حوالي ٢,٢٥ مليونين نسمة في ١٩٤٧ ، و ٣,٣٣ ملايين نسمة في ١٩٥٧ . بينما يبلغ عدد المشتغلين حوالي ١,٣١ مليون نسمة في ١٩٤٧ و ١,٧٨ مليون نسمة في ١٩٥٧ . ويتضح بصورة أولية ان البطالة الاجمالية في الارياف والمدن وبين الرجال والنساء ، كانت تبلغ حوالي ٩٤٢,٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ ،

وحوالي ١,٥٤٧,٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ . وهذه البطالة تعـــني ان حوالي ٤١٪ في ١٩٤٧ و ٤٦٪ في ١٩٥٧ من القادرين على العمل كانوا بدون عمل تقريباً . إلا انه من الضروري تعديل هذه الارقام الاجمالية تعديـــلاً يأخذ بنظر الاعتبار عدد الطلاب والقـــوات المسلحة والمقعدين عن العمل ممن هم في سن العمل . وعندئذ تهبط البطالة الاجمالية قليلاً الى ٨١٧,٠٠٠ شخص وتنخفض نسبتهـــا ٣٨٪ في ١٩٤٧ والى ١,٣٢٢,٠٠٠ شخص أو ٤٢٪ في ١٩٥٧ [١]

ويتضح تركيب البطالة من توزيع عدد القـــادرين على العمل بين الريف والمدينة ومقارنتهما مع عدد المشتغلين في كل منهما . فبينما يبلغ عدد القادرين على العمل في الريف في ١٩٥٧ حوالي ١,٨١٤,٠٠٠ شخص ، لا يزيد عدد المشتغلين فيه على ٨٥٢,٠٠٠ شخص ، أي عدد العاطلين يبلغ بصورة تقريبية حوالي ٩٦٢,٠٠٠ شخص [٢] أو ٥٣٪ من القادرين على العمل في الريف . اما في المدن ، فيبلغ عدد القادرين على العمل في ١٩٥٧ حوالي ١,٣٤٢,٠٠٠ شخص ،

---

(١) لقد طرحنا من الأرقام الاجماليه عدد افراد القوات المسلحة المخمن عددهم بحوالي ٥٠,٠٠٠ في ١٩٤٧ والمرتفع مخمنه الى ١١٠ آلاف في ١٩٥٧ ، وعـــدد الطلاب فوق الدراسة الابتدائية المخمن عددهم بحوالي ٥٠ ألفاً في ١٩٤٧ ، والمرتفع مخمنه الى ٧٨ ألف شخص في ١٩٥٧ ، وعدد المقعدين عن العمل وهم في سن العمل البالغ تخمينهم حوالي ٣٥ ألف شخص في ١٩٤٧ والمرتفع الى ٣٧ ألف في ١٩٥٧ .

(٢) ولا يأخذ هذا الرقم البطالة الموسمية بنظر الاعتبار ، وهذه هي الاخرى ظاهرة مهمة في الزراعة العراقية . فلقد توصل خبراء منظمة الغذاء والزراعة الى تخمينات متعددة للبطالة الموسمية ، حيث جاء « لا يبدو ان هناك اي شهر ، في اي قسم آخر (عدا المنطقة الشمالية) ، من القطر ، يستوعب اكثر من حوالي (٨٠) بالمائة من الأيدي العاملة (الزراعية) ، وفي اغلب الاشهر يهبط هذا الرقم الى (٥٠) بالمائة . ولا تزال درجة الاستخدام واطئة جداً في كل من اشهر الصيف والشتاء . » انظر ، تقرير توماك بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، ترجمة محمد سلمان حسن ، (بغداد ، ١٩٥٨) ص ٨٤ . وجاء في تقرير لاحق لنفس المنظمة » ان البطالة الموسمية في الزراعة تقدر بنسبة عالية تبلغ حوالي ٧٥ ـ ٨٠ بالمائة » ، انظر ،
F A D Mediterranean Development Prtoject, Iraq Country Report (Romi , 1959) , Chapter 2. p. 12 .

بينما لا يزيد عدد المشتغلين على ٩٣٧,٠٠٠ شخص ، أي ان عدد العاطلين المحمن يعادل حوالي ٤٠٥,٠٠٠ شخص أو ٣٠٪ من مجموع القادرين على العمل في المدن . وهذا يعني ان حوالي ثلثي عدد العاطلين المحمن هم من القادرين على العمل من سكان الأرياف ، والثلث الآخر هم من القادرين على العمل من سكان المدن . وعلى أساس ان نسبة العاطلين الى القادرين على العمل على نطاق القطر كانت تبلغ حوالي ٤٣٪ في ١٩٥٧ يتوزع عبؤها الى ٣٠ ٪ في الارياف و ١٢٪ في المدن .

ومن الجدير بالملاحظة ان العقد الاخير السابق لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد عانى من تزايد البطالة في المدن والارياف، فبينما ازداد عدد القادرين على العمل من حوالي ٢,٢٥٠,٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ الى ٣,٣٣٥,٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ اي بحوالي ١,٠٨٠,٠٠٠ شخص سنوياً (ربما كان قرابة نصفهم من المهاجرين من الارياف الى المدن) ، ارتفع عدد المشتغلين من ١,٣١٥,٠٠٠ شخص الى ١٬٧٨٦,٠٠٠ شخص على التوالي ، اي بحوالي ٤٧٦,٠٠٠ شخص او حوالي ٤٧٬٦٠٠ شخص سنوياً . وهذا يعني ان وتيرة نمو السكان القادرين على العمل كانت اكثر من ضعف وتيرة نمو فرص العمل ، الأمر الذي يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة في البلاد .

وكانت مشكلة البطالة الريفية تتفاقم تفاقماً أشد من البطالة المدنية ما بين احصاءي السكان لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ . فبينما ارتفع عدد القادرين على العمل في الريف من ١,٣٩٩,٠٠٠ شخص الى ١,٨١٤,٠٠٠ شخص بين الاحصاءين المذكورين ، ازداد عدد العاملين في الريف من ٧٤٨,٠٠٠ شخص الى ٨٥٢,٠٠٠ شخص فقط على التوالي . وهذا يعني ان الزيادة في عدد القادرين على العمل الريفيين بلغت حوالي ٤١٥,٠٠٠ شخص خلال العقد المذكور أو حوالي ٤١,٥٠٠ شخص سنوياً ، بينما بلغت الزيادة في عدد العاملين الريفيين حوالي ١٠٤,٠٠٠ شخص خلال الفترة كلها ، او ١٠,٤٠٠

شخص سنوياً . ومن هنا ، يتعين ان زيادة عدد العاملين الريفيين أو فرص العمل المتوفرة لهم . لذلك ازداد مجموع عدد العاطلين الريفيين من حوالي ٦٥١,٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ الى حوالي ٩٦٢,٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ ، اي بحوالي ٣١١,٠٠٠ شخص خلال الفترة كلها، او بحوالي ٣١,١٠٠ شخص سنوياً.

اما البطالة المدنية ، وهي أقل وطأة من البطالة الريفية ، فتتجلى في زيادة مجموع عدد القادرين على العمل في المدن من حوالي ٨٥٨,٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ (على اساس انهم يكونون ٣٨ ٪ من مجموع القادرين على العمل ، او بنسبة السكان المدنيين الى مجموع السكان في نفس السنة ، الى حوالي ١,٢٤٧,٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ ، بينما ازداد مجموع عدد العاملين في المدن من حوالي ٥٦٧,٠٠٠ شخص الى حوالي ٩٣٧,٠٠٠ شخص على التوالي . وهذا يشير الى ان الزيادة في عدد القادرين على العمل المدنيين بلغت حوالي ٤٨٤,٠٠٠ شخص خلال العقد المذكور ، او حوالي ٤٨,٤٠٠ شخص سنوياً ، بينما بلغت الزيادة في عدد العاملين المدنيين حوالي ٣٧٠,٠٠٠ شخص خلال نفس الفترة، او حوالي ٣٧,٠٠٠ شخص سنوياً فقط. ومن هنا، يتعين ان زيادة عدد القادرين على العمل المدنيين كانت اكثر من زيادة العاملين او فرص العمل المتوفرة في المدن بحوالي ٣٣ ٪. لذلك ازداد مجموع عدد العاطلين المدنيين من حوالي ٢٩١,٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ الى حوالي ٤٠٥,٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ ، اي بحوالي ١١٤,٠٠٠ شخص خلال نفس الفترة ، او ١١,٤٠٠ شخص سنوياً فقط .

وعلى هذا الاساس تبرز احدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في البلاد : وهي مشكلة تفاقم البطالة العامة ، او عجز النظام الاقتصادي عن تحقيق التشغيل التام للايدي العاملة الوطنية في القطاعين الريفي والمدني عبر تطوره التابع خلال الحقبة موضوع البحث ، ١٨٦٤ – ١٩٥٨ . ومن هنا يتعين احد الشروط الرئيسية لتحقيق الاعمار الاقتصادي الناجز ، واحد اهداف السياسة الاقتصادية السليمة ، الا وهو تحقيق التشغيل التام للايدي العاملة الوطنية .

الباب الثاني

تجارة التصدير والقطاع الزراعي

الفصل الثاني

تطور تجارة التصدير

يعالج هذا الفصل الميزات الاساسية لتجارة التصدير العراقية خلال الفترة موضوع البحث ، ١٨٦٤ – ١٩٥٨ . يبحث القسم (١) منه في تحديد نطاق السلسلة الاحصائية لتجارة التصدير . ويدرس القسم (٢) الاتجاه أو الخط العام لمعدلات نمو قيم هذه الصادرات . ويناقش القسم (٣) الأهمية النسبية لأثر تغيرات اسعار وكميات الصادرات في نمو قيمها وينتصر القسم (٤) على تبيان التحولات الصغرى والكبرى في تركيب تجارة التصدير . ويبحث القسم (٥) في التبدلات التي طرأت على اسواق هذه الصادرات ، لا سيما انخفاض قيمتها في سوق الشرق الاوسط ، وارتفاعها في سوق اوروبا والهند . ويخلص القسم (٦) الى دراسة تنظيم تجارة التصدير .

١ ـــ نطاق تجارة التصدير

كانت تجارة الصادرات لولايات بغداد والبصرة والموصل العراقية ، قبل دخول البواخر الى دجلة والفرات وميناء البصرة ، ونشوء التجارة العراقية — الاوروبية في أواسط القرن التاسع عشر ، تتألف في الغالب من تجارة الترانسيت ، وتقتصر جغرافياً على اقليم الشرق الأوسط . بيد انها لم تقتصر على المنتوجات الزراعية والحيوانية فحسب ، بل كانت تشتمل على بعض المنتوجات الصناعية المحلية أيضاً . وعلى هذا فقد كانت : « الصادرات المحلية الرئيسية [بين سوريا وتركيا والعراق] تتألف من ... المنسوجات ، والحرير والعفص ، والتبغ ، والنيلة ، والفواكه المجففة ... وقد صدّر العراق قليلاً من منتوجاته المحلية ، فأغلب حمولة قوافله ، عدا تمور البصرة ، كانت تأتي من الهند وايران والجزيرة العربية » [١] ، في اواخر القرن الثامن عشر .

وفي اواسط القرن التاسع عشر ، ولا سيما بعد فتح قنـاة السويس في ١٨٦٩ ، برزت ظاهرة جديدة على التطور الاقتصادي في العراق الحديث ، وهي نشوء واتساع تجارة التصدير العراقية الى اوروبا الصناعية بصورة عامة ، والى بريطانيا بصورة خاصة . ومنشأ هذه الظاهرة الجديدة ، كان يعود الى عوامل خارجية تتمثل في دخول طرق المواصلات الحديثة الرخيصة [٢] ، وفي السياسة التجارية العثمانية ، وخاصة تخفيض التعريفة الكمركية على الصادرات في ١٨٦١ [٣] . كما كان يرجع الى عوامل داخلية تتمثل في اخضاع شيوخ القبائل والأغوات للسلطة ، فتوحيد الولايات العراقية حول محور بغداد منذ ثلاثينيات القرن الماضي ، وتطبيق نظام الولايات العثماني منذ ١٨٧٠ ،

---

١) انظر ، H. A. R. Gibb and H. Bowen, Islamic Society and the West, Vol. I.,(Islamic Society in the Eighteenth Century), P. 304.

٢ — راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٣ — راجع الفصل السادس ، القسم (١)

والاصلاحات الادارية والاقتصادية (لا سيما نظام الطابو) التي قام بها مدحت باشا اثناء ولايته على العراق ، ١٨٦٩ — ١٨٧٣ [١]

ان تطوير وسائل النقل النهرية الحديثة بواسطة الشركات الاجنبية الخاصة اصبح ممكناً لانه مربح ليس إلا . وكونه مربحاً يعود الى عاملين : ازدياد الطلب الاوروبي على المواد الغذائية والخام العراقية من جهة ، وتوفر الاراضي والأيدي العاملة العراقية الضرورية لانتاج وتصدير هذه المواد من الجهة الأخرى .

الا ان تطور النقل ذاته ما كان ليحدث لو لا نمو التجارة العراقية . وهذا النمو التجاري جعل من الممكن ايضاً استقرار القبائل استقراراً تدريجياً على الأرض بتوفير الأسواق المربحة لحصة اشراف المدن وشيوخ القبائل ، الذين أصبحوا ملاكين في حوزتهم « القدرة على جباية حصة الطابو من الانتاج الزراعي » — هذه الحصة التي ما هي الا ريع ، او بدل ايجار عيني ، قابل للتصدير الى اوروبا والهند . وغني عن البيان ان هذه التغيرات الداخلية في الادارة ونظام الأرض اسهمت بدورها في توسيع تجارة التصدير .

يمكن ان نوحد الاحصاءات في سلسلة مستمرة لتجارة العراق الخارجية البحرية فقط . وهذه الاخيرة اخذت تشكل بصورة متزايدة القسم الاكبر من مجموع التجارة الخارجية (البرية والبحرية) . ان اغلب تجارة العراق الخارجية البحرية كانت مع الدول الاوروبية المتقدمة اقتصادياً ، وان كان قسم ضئيل ومتناقص منها يصدر الى اصقاع العالم الاخرى ، بما في ذلك الامبراطورية العثمانية ، ويستورد منها عن طريق ميناء البصرة. وعلى الخلاف من تجارة العراق البرية مع الاقطار الاخرى في الشرق الاوسط ، فان تجارته

١) راجع الفصل الاول ، القسم (١) والفصل الثالث ، القسم (٣)

البحرية قد لعبت دوراً ديناميكياً في تطوره الاقتصادي . وقد كانت تجارة العراق البحرية تشمل التجارة الترانسيتية بين الاقاليم الغربية والايرانية واوروبا .

كانت تجارة العراق البرية ، او تجارته مع بلدان الشرق الاوسط ، تشمل في الغالب المنتوجات المحلية المنقولة عن طريق الموصل : شمالاً الى تركيا وغرباً الى سوريا ، لا سيما حلب ودمشق ، وشرقاً الى ايران وكردستان الايرانية . كما كانت تشمل تجارة البلاد عن طريق بادية الشام ، لا سيما التجارة بين بغداد ودمشق وتجارة النجف والزبير وسوق الشيوخ مع القبائل البدوية في الصحراء العربية .

ان مستوى الصادرات العراقية عن هذه الطرق البرية المختلفة الى ايران ، وسوريا ، وتركيا لم يكن واطئاً فحسب ، بل كان سائراً نحو الانخفاض ايضاً . ونظراً لعدم توفر المعلومات الدقيقة ، والوافية ، والمستمرة عن تجارة العراق البرية ، يكفي ان نشير الى مقاديرها التقريبية .

وربما لم تزد صادرات العراق من بغداد والموصل الى ايران على ٩٠ — ٩٥ الف دينار في ١٨٦٤ — ١٨٦٥ [١] واغلبها من التمور والجلود ، وبعضها من الاحذية ، و« الغبانة » [٢] . واقل اهمية من هذه ، كانت صادرات بغداد

١) اننا سوف نشير باختصار الى التقارير التجارية القنصلية البريطانية Consular Trade Réport C. T. R. ونصدرها باسم الولاية : بغداد ، البصرة ، الموصل . وعلى هذا نشير الى المصدر الحالي على الشكل التالي : انظر Bahgdad C. T. R., 1867 - 8, P. 383. كانت قيمة صادرات ولاية بغداد الى ايران تعادل ٩,٠٠٠,٣٥٠ قرشاً عثمانياً أو ٨١,٨٣١ ديناراً في ١٨٦٤ — ١٨٦٥ . اما الصادرات الاضافية من ولاية الموصل الى ايران فقد كانت اقل اهمية .
انظر Mosul C. T, R., 1878 - 9, P. 240

٢) وهي من المنسوجات التي اشتهرت بها بغداد مصنوعة من الحرير والقطن . انظر ، سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق (بيروت ١٩٣٨) ص ٣٤٤ حيث يبدو انها بقيت حتى ثلاثينيات القرن العشرين .

والموصل الى دمشق وحلب . ففي ١٨٧٤ – ١٨٧٥ ، اربت صادرات الموصل الى سوريا على ٤٠،٠٠٠ دينار . وكانت مؤلفة مما يعادل ٣٧،٠٠٠ دينار من الاغنام ، و٨،٠٠٠ دينار من الصوف ، و ١،٠٠٠ دينار من العفص . وعلى الرغم من عدم امكانية تخمين قيمة الحرير المصدر نظراً لعدم معرفة وزن الرزم المصدرة ، فربما فاقت قيمته ٤،٠٠٠ دينار . ولا يمكن تخمين صادرات بغداد الى دمشق . الا ان طول الطريق الصحراوي (٥٠٠ – ٦٠٠ ميل) وعدم استتباب الامن فيه لم يكن ليجعل تجارة التصدير عن هذه الطريق ذات شأن كبير ، مهما عظم شأنه من ناحية الاستيراد الترفي. اما عن صادرات العراق الى تركيا فلم تزد على ١٠،٣٥٠ دينار في ١٨٩٠[1].

وعلى الرغم من ان تقديرات تجارة الصادرات العراقية الى الأقطار المجاورة تعود الى سنوات مختلفة ، ١٨٦٤ و ١٨٩٠ ، فمن المحتمل ان مجموع تجارة صادرات العراق الى أقطار الشرق الاوسط في اواسط ستينيات القرن الماضي ، الذي يتراوح بين ١٠٠،٠٠٠ – ١٣٠،٠٠٠ دينار ، فقد فاق مجموع قيمة صادرات العراق الى اوروبا والهند البالغة حوالي ١٠٠،٠٠٠ دينار . ولكن بينما كانت صادرات العراق الى الشرق الاوسط سائرة نحو الهبوط السريع ، كانت صادراته الى اوروبا والهند سائرة نحو الارتفاع . وسوف نناقش هذا الموضوع في القسم (٥) من هذا الفصل والذي يبحث في اسواق الصادرات العراقية .

وفضلاً عن استثناء السلسلة الاحصائية لتجارة العراق ، معظم تجارته مع بلدان الشرق الاوسط في المنتوجات المحلية (عدا المنتوجات المنقولة الى موانىء البحر الاحمر ، والقادمة عن طريق خليج البصرة) خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الاولى ، فانه من العسير ايضاً ان تفصل فصلاً دقيقاً بين قيم تجارة العراق الاجمالية وبين قيمها الصافية ، أي ان تحذف البضائع

١) انظر V. Cuinet, op. cit:, vol. III, P, 72,

الايرانية الترانسيتية من قيم الصادرات ، والمستوردات العراقية . لقد كان القسم الترانسيتي في تجارة الصادرات العراقية صغيراً نسبياً ومقتصراً على السجاد الايراني ، والتبغ ، والصمغ . وقد بلغت قيمته حوالي ١٠،٠٠٠ دينار أي أقل من ١٠٪ من المجموع العام لقيمة الصادرات البحرية في ستينيات القرن التاسع عشر . ولكن مركز القسم الترانسيتي في المستوردات العراقية كان أعظم أهمية ، كما سيأتي بيانه [1] .

وقبل ان نأتي الى تحليل نمو تجارة العراق البحرية ، او صادرات العراق الى أوروبا والهند ، نرى ان نتذكر ملاحظات القنصل البريطاني في بغداد حول الطبيعة المعقدة لاحصاء التجارة الخارجية العراقية .

« ولو استثنينا حالة المنتوجات والمصنوعات الايرانية الآتية الى بغداد عن الطريق البري من حدودها الشرقية ، والدامغة للتعريفة في دار كمرك بغداد ، فلا ذكر للبضائع البريطانية الداخلة الى بغداد عن طريق ميناء البصرة وحلب الى مرفأ ميناء بيروت . إذ ان تسجيل هذه البضائع يتم في محل دخولها ، كما ليس من السهل تمييز الاجزاء التي تذهب بطريق بغداد الترانسيتي الى الاقاليم الغربية من ايران ، او المنتوجات الهندية كالنيلة والبهارات ... الخ الذاهبة الى شمال العراق او تركيا . وفضلاً عن التجارة الترانسيتية ، هنالك ما يقوم به الحجاج من تجارة يسمح بها ، ولا يشجع عليها ، القرآن ، والتي كانت في مجموعها تجارة لا يستهان بها » [2] .

ولا يقتصر الاختلاف في نطاق احصاء التجارة الخارجية على الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى ، بل يتعداه الى ما بعدها . فلقد شملت ارقام الصادرات العراقية البحرية لما قبل الحرب العالمية الأولى الصادرات الأجنبية ،

١) راجع الفصل الرابع القسم (١) .

٢) انظر Baghdad C. T. R , 1869 - 70:, P: 311:

سواء منها المارة بالترانسيت أم المعاد تصديرها بيد ان ارقام تجارة التصدير منذ عام ١٩٢٤ ، أصبحت صافية من الصادرات الترانسيتية والسلع المعاد تصديرها . وقد أخذت أهمية هذا الجانب من تجارة التصدير بالاضمحلال ، منذ أواسط فترة الانتداب البريطاني على العراق . فقد بلغ معدل قيمة الصادرات الترانسيتية حوالي ١,٤٤٦,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٢٥ – ١٩٣٢ [١] أما مفرداتها فأهمها ما تصدره ايران من سجاد ، وصموغ ، وجلود ، ومصارين ، ونفط . وخلال الفترة ١٩٢٧ – ١٩٣٢ ، ضمنت قيمة السلع المعاد تصديرها بحوالي ٤٢٩,٠٠٠ دينار سنوياً ، أي حوالي ١٥٪ من قيمة تجارة التصدير . [٢] وقد ارتفعت الصادرات الترانسيتية الى حوالي ٢,٣٥٣,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٣٣ – ١٩٣٩ . وكان اكثر من نصفها يأتي عن طريق ايران . اما قيمة السلع المعاد تصديرها خلال نفس الفترة ، فقد هبط معدلها السنوي الى ٣٤٧,٠٠٠ دينار فقط .

ان ظروف الحرب العالمية الثانية، وخاصة توقف الملاحة في البحر المتوسط، ادت الى توسع تجارة الصادرات الترانسيتية ، بحيث بلغ معدلها السنوي حوالي ٨,٧٩٥,٠٠٠ دينار خلال السنوات ١٩٤٠ – ١٩٤٥ . وقد هبطت نسبة قيمة السلع القادمة من ايران الى حوالي ١٥ ٪ ، بينما ارتفعت نسبة قيمة السلع القادمة من تركيا الى حوالي ٥٦ ٪ . بيد ان معدل قيمة السلع الاجنبية المعاد تصديرها استمر في اتجاهه الهابط حتى ٢٦٣,٠٠٠ دينار سنويا خلال ١٩٤٠ – ١٩٤٥ [٣] .

وقد ترتب على انتهاء الحرب العالمية الثانية وعودة الملاحة الى البحر

---

١) انظر Special Report on the Progress of Iraq, 1920 – 31, P: 217 والمجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٢٧ – ١٩٣٣ ، ص ١٠٢ ،

٢) انظر Report on the Administration of Iraq for the years 1928-32

٣) احصاء تجارة العراق الخارجية ، ١٩٤٠ – ١٩٤٥ .

المتوسط ، ان رجعت تجارة الصادرات الترانسيتية الى ما يقرب من الوضع الذي كان سائداً ، قبل نشوبها . فقد اصبح اساسها من جديد تجارة ايران الخارجية ، مع فارق جزئي متمثل في تيسير الاتصال بين تركيا وسوريا ولبنان ، وبين الهند والشرق الاقصى ، عن طريق سكك حديد العراق التي تم وصلها بالسكك التركية – السورية . وفي السنوات الاخيرة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، هبط المعدل السنوي للصادرات الترانسيتية الى حوالي ٦,٩٦٢,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٥٥ – ١٩٥٨ ؛ بينما ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها الى حوالي ١,٧٠٧,٠٠٠ دينار سنوياً ، خلال نفس الفترة . وذلك يعود بالدرجة الاولى الى تزايد قيمة المكائن والمعدات المعاد تصديرها من قبل شركات النفط العاملة في العراق[١] .

---

١) احصاء تجارة العراق الخارجية ، ١٩٥٥ – ١٩٥٨ .

١ ــ وتائر نمو تجارة التصدير

لكي نميط اللثام عن الاتجاه العام لنمو مجموع قيم الصادرات ، فقد حسبنا في الجدول رقم (٩) معدلات قيمة الصادرات لكل ثماني سنوات خلال فترة ١٨٦٤ ــ ١٩١٣ ، (مرحلة النفوذ العثماني أو المرحلة المبكرة) ومعدلاتها لكل سبع سنوات او ست لفترة ما بين ١٩١٩ ــ ١٩٥٨ (مرحلة النفوذ البريطاني او المرحلة المتأخرة) . وقد اعتبرنا معدل قيمة الصادرات في ١٩١٢ ــ ١٩١٣ ، صادرات السنة الاساسية التي بموجبها حسبنا التغيرات المئوية في قيم الصادرات . وحسبنا معدلات النمو المئوي السنوي لمجموع قيم الصادرات .

ان ابرز ميزة لنمو مجموع قيم الصادرات ، التي تظهر في الجدول رقم (٩) ، هي تزايدها السريع نسبياً في الفترة المبكرة ، ١٨٦٤ ــ ١٩١٣ ، وتزايدها البطيء نسبياً في الفترة المتأخرة ١٩١٩ ــ ١٩٥٨ . ومن هنا ، كان ازدياد قيمة الصادرات من ١٥٠,٠٠٠ دينار سنوياً ١٨٦٤ ــ ١٨٧١ ، الى ٢,٩ مليوني دينار خلال ١٩١٢ ــ ١٩١٣ ، او ان قيمة الصادرات في السنين المبكرة لم تكن اكثر من ٥٪ من قيمتها في السنين المتأخرة . او بتعبير آخر ، ازدادت قيمة الصادرات عشرين مرة خلال هذه الفترة . بينما كانت زيادة قيمة الصادرات بين سنة الاساس ١٩١٢ ــ ١٩١٣ ، وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، تعادل قرابة خمس مرات ونصف مرة ، أو من ٢,٩ مليوني دينار الى ١٦ مليون دينار في ١٩٥٢ ــ ١٩٥٨ .

وعانى هذا التوسع في تجارة التصدير خلال الفترة المبكرة نمواً متباينا يتراوح معدله السنوي بين أعلى حد وهو ١٨,٨٪ واوطأ حد وهو ١,١٪. وقد كان النمو السريع في الفترة ١٨٦٤ ــ ١٨٧١ ، يعود ، في الأساس ، الى المستوى المنخفض لصادرات العراق المباشرة الى اوروبا قبل هذا التاريخ . كما كان جزئياً يرجع الى استثناء ١٠,٠٠٠ طن من الحبوب قيمتها ٥٠,٠٠٠ دينار ، وما قيمته حوالي ٣٦,٠٠٠ دينار من الحيوانات التي صدرتها حكومة

جدول رقم (٩)

نمو المجموع الاجمالي لقيم تجارة التصدير (عدا النفط)

١٨٦٤ ــ ١٩٥٨

الفترة	قيمة الصادرات بآلاف الدنانير	نسبة قيمة الصادرات الى قيمتها في السنة الاساسية ١٩١٢ ــ ١٩١٣	معدل النمو المئوي في السنة *
١٨٦٤ ــ ١٨٧١	١٤٧	٥و٠	١٨,٨
١٨٧٢ ــ ١٨٧٩	٥٨٣	١٩و٧	٧,٣
١٨٨٠ ــ ١٨٨٧	١,٠٣٥	٣٥و٠	٢,٩
١٨٨٨ ــ ١٨٩٥	١,٢٧٤	٤٣و٠	١,١
١٨٩٦ ــ ١٩٠٣	١,٣٩٠	٤٧و٠	٢,٤
١٩٠٤ ــ ١٩١١	١,٩٤٥	٦٥و٧	
١٩١٢ ــ ١٩١٣	٢,٩٦٠	١٠٠و٠	
١٩١٤ ــ ١٩١٩	٢,٨٩٩	٩٨و٠	٢,٠
١٩٢٠ ــ ١٩٢٦	٣,٣٨١	١١٤و٢	٥,٩
١٩٢٧ ــ ١٩٣٢	٣,٦٢٩	١٢٢و٦	١,٧
١٩٣٣ ــ ١٩٤٠	٦,٧٣٧	٢٢٧و١	٧,٥
١٩٤١ ــ ١٩٤٦	١٥,٣٩٦	٥٢١و٢	٦,٩
١٩٤٧ ــ ١٩٥٨	١٦,٠١٤	٥٤٠و٧	

المصادر : راجع الملحق الاحصائي الثاني (٣,ب)

* Average Percentage Growth Rate per Annum

للقطعات التركية في جدة خلال عقد واحد ، [1] اما عن البطء الشاذ في نمو الصادرات خلال ١٨٨٨ — ١٩٠٣ ، فكان يعود ، بصورة رئيسية ، الى عدم توفر امكانيات النقل ، بسبب من تدهور الادارة العثمانية — العمانية للنقل النهري من جهة ، ولمنع الزيادة في عدد البواخر التابعة لشركة لنج للملاحة في دجلة والفرات من الجهة الاخرى . ومما يذكر ان سعر الطن من الحنطة كان يساوي حوالي نصف دينار في الحلة ، حاضرة الفرات الاوسط ، بينما كانت كلفة نقله الى بغداد تبلغ حوالي ثلاثة أرباع الدينار في عام ١٨٧٨ [2] .

وعلى كل حال ، فان نمو مجموع قيمة الصادرات خلال هذه الفترة المبكرة كان، اسرع من مثيله في الفترة المتأخرة ، ١٩١٩ — ١٩٥٨. فقد ارتفع معدل قيمة الصادرات من ٢,٩ مليوني دينار في ١٩١٩ — ١٩٢٥ الى ٣,٦ ملايين دينار في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ . ولم يرتفع مجموع قيمة الصادرات ، خلال فترة ما بين الحربين ، بأكثر من ٢٢,٦ ٪ ، او بمعدل سنوي يتراوح بين ٢,٠ ٪ و٠,٩ ٪ فقط . وهذا الانخفاض في معدل نمو الصادرات كانت معالمه قد بدأت قبل الحرب العالمية الاولى .

واثناء الحرب العالمية الثانية ، ارتفع معدل نمو الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع ما كان عليه خلال فترة ما بين الحربين . الا ان وتيرة النمو هذه عادت الى الانخفاض خلال سنوات ما بعد الحرب ، وان بقيت أعلى بكثير مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية . وتعكس هذه الظاهرة النمو النسبي الذي طرأ على الطلب العالمي للمواد الاولية لتلافي الخراب الذي سببته الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب على هذا الطلب من ارتفاع في اسعار هذه المواد ، لا سيما خلال الحرب الكورية ، ١٩٥٠ — ١٩٥٣ .

---

١) انظر G. Geary , Through Asiatic Turkey, (London , 1878)! vol. I. pp. 95-66. وقد لاحظ المستر كيري« ان هذه الحبوب هي جزء من حصة الحكومة من غلة الارض المزروعة كريع لها » وذلك في عام ١٨٧٨ .

٢) المصدر السابق ، ص ١٩٠ . وراجع ايضاً الجزء الثاني من هذا الكتاب .

الا انه ينبغي ان نحترز بعض الشيء بخصوص الارتفاع السريع لمعدل نمو الصادرات العراقية خلال الفترة المبكرة ، ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، ومعدل النمو البطيء نسبياً خلال الفترة المتأخرة ، ١٩١٩ — ١٩٥٨.

فالاحتراز الاول لا يكمن في كون الفترة اطول من الثانية فحسب ، بل في ان الصادرات العراقية الى اوربا والهند قد ابتدأت من مستوى منخفض جداً ايضاً . والاحتراز الثاني ناجم عن أثر الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ في تجارة التصدير العراقية التي توقفت بسبب النقص في وسائط النقل ، وعدم امانة الطرق من جهة ، ولظهور الطلب الواسع والجديد لجيش الاحتلال البريطاني على المنتوجات العراقية ، وخاصة الحبوب من الجهة الاخرى . ولهذا انحصرت الصادرات بالاصواف والتمور التي صدرت بنطاق أضيق من سني ما قبل الحرب العالمية الاولى[1] . ان استهلاك الحبوب المعدة للتصدير الى خارج العراق من قبل قوات الاحتلال ، وتوقف صادرات العراق بسبب الحرب العظمى ، أدى ، دون ريب ، الى انخفاض صادرات العراق لدرجة كبيرة جداً خلال فترة ما بين الحربين . ومن الجهة الاخرى ، فان اتساع احصاء صادرات العراق منذ عام ١٩١٩ بشموله صادراته ليس الى اوربا

١) ان المعلومات المتوفرة عن صادرات العراق خلال الحرب العالمية الاولى قليلة جداً . فكل ما وجدناه من معلومات وارد في (تقرير عن الاحوال التجارية في العراق ، ١٩٢٠) . لقد كانت صادرات الصوف ، حسب ما جاء في هذا التقرير ، (١٦،٣٤٣) بالة (زنة البالة ٦٣٦ رطلا) في ١٩١٦ ، و(١٣،٠٦٣) بالة في ١٩١٧ ، و(٢٧،٥٠٠) في ١٩١٨. اما عن صادرات التمور فقد كانت تعادل (٨٠،٠٠٠) طن في ١٩١٨ . هذا وهنالك تقدير آخر لصادرات التمور يخمنها بحوالي (٨٥،٠٠٠) طن في ١٩١٦ ، سعر الطن الواحد منهما يعادل ١٠/٥٠٠ دينار تقريباً .

انظر Commercial Conditions in Mesopotamia! 1920! British Admiralty Handbook of Mesopetamia (London' 1918)

ويذكر السيد يوسف غنيمه في كتابه ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، (بغداد ١٩٢٢) ان قيمة الصادرات عن طريق ميناء البصرة كانت ١٢،٢٨٧،٨٦٥ ربية في ١٩١٧ ، و١٣،٤٩٠،٨٩١ ربية في ١٩١٨ . انظر المصدر المذكور ، ص ١٣٠ .

اولهند فقط ، بل الى بقية اجزاء العالم ايضاً ، وانخفاض الاستهلاك العسكري للحبوب نتيجة للانسحاب التدريجي لقوات الاحتلال ، ساعد على نمو الصادرات .

ان جميع هذه التحفظات تقرر ، ولا تفسر ، الفرق الواضح بين معدل نمو صادرات العراق في الفترة المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، والفترة المتأخرة ١٩١٩ — ١٩٣٩ . حيث زادت تجارة الصادرات بمقدار ٢٠ ضعفاً في الفترة الأولى . اما في فترة ما بين الحربين ، فقد زادت بمقدار ربع الضعف فقط .

هنالك سببان جوهريان لهذا الاختلاف في معدل توسع تجارة التصدير العراقية . فمن جهة الطلب ، نرى ان معدل النمو النسبي للدخل والتجارة العالمية هو الذي يحدد الزيادة النسبية في صادرات العراق . اما من جهة العرض ، فان درجة توفر عوامل الانتاج ، وبصورة خاصة الارض ، والماء ، واليد العاملة ، هي التي تتحكم في كلفة ومعدل الانتاج للتصدير . وسنبحث في تبدلات عرض عوامل انتاج الصادرات وتكاليفها بين الفترة المبكرة والمتأخرة ، وأهميتها للفروق في وتائر التوسع في صادرات العراق خلال الفصل اللاحق .

ان النمو العظيم في الدخل والتجارة العالمية في القرن التاسع عشر ، من جانب الطلب ، هو المؤدي الى المعدل العالي لنمو تجارة التصدير العراقية خلال الفترة ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، بينما كان الكساد العالمي في الدخل والتجارة في فترة ما بين الحربين هو المؤدي الى النمو البطيء نسبياً في تجارة التصدير لهذه الفترة. فان القيمة الحقيقية لتجارة العالم للمنتجات الأولية (الغذاء والمواد الخام)، حسب احصائيات عصبة الأمم المتحدة ، ارتفع من معدل ٨،٣٠٠ ملايين دولار حسب سعر الصوف القديم في ١٨٧٦ — ١٨٨٠ الى ٢٥،٣٣٠ مليون دولار في ١٩١٣ ، والمستوى السابق هو ٣٢،٨٪ من اللاحق ، أو ان الاخير أصبح اكثر بثلاث مرات من الأول ولكن معدل مستوى التجارة العالمية للمنتجات الأولية انخفض الى ما مجموع قيمته الحقيقية ١٧،١٣٠ مليون دولار

سنوياً للفترة ١٩٣٦ – ١٩٣٨ ، وهو يمثل انخفاضاً يعادل ٣٣٪ بالمقارنة مع ما يقابله في ١٩١٣ . [١] .

وان علو وتائر قيم الصادرات العراقية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من اتجاهها الهابط ، يعود الى تزايد الطلب العالمي على المواد الاولية ، بخلاف هبوطه خلال فترة ما بين الحربين . فلقد ارتفع الرقم القياسي لقيمة الصادرات العالمية ، حسب احصاءات هيئة الامم المتحدة ، من ١٠٠ في عام ١٩٤٨ الى ١٧٦ في عام ١٩٥٥ –١٩٥٧، وكانت الارقام القياسية الخاصة بصادرات المنتجات الاولية (عدا النفط) ١٠٠ في عام ١٩٤٨ و١٣٤ في ١٩٥٥ – ١٩٥٧[٢]. « ان ما حدث من نمو في تجارة المنتجات الاولية كان مقصوراً على العقد اللاحق للحرب . وهذا النمو الاخير كان طافحاً ، على انه كان يعكس الى حد ما انتعاش الانتاج والتجارة مما أصابها من انقطاع وتخريب من جراء الحرب . وعلى الرغم من ان تجارة المنتجات الاولية كانت تنمو وفق وتيرة أعلى من نمو الانتاج خلال العقد اللاحق للحرب ، الا ان اتجاهها بقي متخلفاً لنمو الانتاج الصناعي » [٣] .

وعلى الرغم من ان محور دراستنا الحالية يدور حول الاتجاهات الطويلة المدى ، والتبدلات الرئيسية في تركيب تجارة العراق الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي ، فمن المجدي ان ندرس بايجاز التذبذب في تجارة الصادرات العراقية .

فالرسم البياني رقم (١) يعطي القيم السنوية لتجارة التصدير والاتجاه العام كما هو واضح من المعدلات السنوية لثماني سنوات أوسبع أو ست من قيم

١) انظر League of Nations, Industrialisation and Foreign Trade, Taple VIII p. 157

٢) انظر United Nations, World Economic Survey, 1958, p. 17.

٣) المصدر السابق ص ١٨ .

الصادرات الواردة في الجدول رقم (٩) . ونظرة سريعة الى هذا الرسم البياني تشير الى التقلبات أو الذبذبات الواضحة في قيم الصادرات السنوية خلال الاتجاه العام لنمو قيم الصادرات . وهذه الذبذبات هي أصغر في الفترة المبكرة ١٨٦٤ – ١٩١٣ بالمقارنة مع فترة ما بين ١٩١٩ – ١٩٣٩ . وهذه التقلبات في قيم الصادرات كانت تعود جزئياً الى التبدلات في كمية الانتاج الناجمة عن الظروف الطبيعية مثل الجفاف والفيضان . وكانت هذه الذبذبات تنجم ايضاً عن التقلبات في أحوال السوق العالمية التي أخذت تلعب دوراً متزايداً في الاقتصاد العراقي . وقد ازدادت وتائر النمو وسعة الذبذبات في قيم الصادرات منذ الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ومما يلاحظ ، بصورة عامة ، ان الفترة المبكرة التي كان فيها النمو في قيم الصادرات أعلى نسبياً ، كانت سعة ذبذباتها أكبر ، وان الفترة المتأخرة التي كان فيها النمو أوطأ نسبياً ، كانت سعة ذبذباتها أصغر نسبياً ايضاً .

٣ ــ عاملا السعر والكمية

الى أي مدى كان النمو في مجموع قيمة تجارة الصادرات يعود الى التبدلات في الاسعار ، والى أي مدى كان يرجع الى التبدلات في كميـــات البضائع المصدرة ؟

لقد صنفنا تجارة الصادرات ، لغرض بحث هذا الموضوع ، الى صادرات زراعية تشمل بصورة رئيسية : التمور ، والحنطة ، والشعير ؛ والى صادرات حيوانية ، تشمل بصورة رئيسية : الصوف ، والجلود ، والحيوانات . وتشمل قيم هذه المواد الستة فيما بينها الغالبية العظمى لتجارة الصادرات المحلية [1] .

ولندرس قبل كل شيء ، التبدلات في أسعار البضائع الزراعية وكمياتها .

يرينا الجدول رقم (١٠) اتجاهات كميـات البضائع الزراعية المصدرة ومعدلات قيمها أو اسعارها . وهذا الجدول يضع الكميات بالاطنان ويعبر عن « الاسعار » بمعدلات قيمة الصادرات مقسومة على معدلات كمياتها بصورة مطلقة . ويحسب نسب هذه الارقام المطلقة الى كمياتها واسعارهـــا في سنة الأساس ، ١٩١٢ — ١٩١٣ .

يرينا التمحيص الدقيق للجدول رقم (١٠) ان النمو في مجموع قيمة الصادرات في الفترة المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ كان يعود ، فيما يخص الصادرات الزراعية ، الى النمو السريع في كمية الصادرات ، حيث ان اسعار الصادرات الزراعية ثابتة على وجه العموم ، أو هابطة قليلاً ، باستثناء الشعير . بينـــما النمو البطيء في مجموع قيمة الصادرات ، على قدر ما يتعلق الأمر بالصادرات الزراعية خلال فترة ما بين الحربين ١٩١٩ — ١٩٣٩ ، يعود الى انخفـــاض الأسعار ، حيث ان كميات صادرات البضائع الزراعية كانت تزداد زيادة محسوسة .

١) راجع موضوع صادرات النفط في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

الجدول رقم (١٠)
كميات "واسعار" صادرات التمور والحبوب ١٨٦٤ - ١٩٥٨

الفترة	التمور			الحنطة			الشعير			الصوف			الجلود			الحيوانات		
	الكمية (١٠٠٠ طن)	السنة الأساس	السعر النسبي	الكمية (١٠٠٠ طن)	السنة الأساس	السعر النسبي	الكمية (١٠٠٠ طن)	السنة الأساس	السعر النسبي	الكمية (١٠٠٠ طن)	السنة الأساس	السعر النسبي	الكمية (١٠٠٠ طن)	السنة الأساس	السعر النسبي	الكمية (١٠٠٠ طن)	السنة الأساس	السعر النسبي
١٨٦٤ - ١٨٧١	١٠١	١٤٫٧	٨٫١	١٤	٧٫٤	١٠٥٫٢	٢	٣٫٧	٦٫٣	٦٫٣	٦٫٧	٩٫٣	٣٫٣	٣٫٧	٩٫٣	٣٫٣	٣٫٧	٩٫٣
١٨٧٢ - ١٨٧٩	٦٠	٨٫٧	٥٫٨	١٧	٨٫٩	٧٥٫٣	-	-	-	٧٫٠	٧٫٥	٩٣٫٣	٣٫٥	٣٫٩	٩٠٫٠	٣٫٥	٣٫٩	٩٠٫٠
١٨٨٠ - ١٨٨٧	١٠٥	١٥٫٢	٥٫٠	-	-	٦٤٫٩	-	-	-	٥٫٢	٥٫٨	٩٠٫٠	٣٫٩	٤٫٣	٩٠٫٠	٣٫٩	٤٫٣	٩٠٫٠
١٨٨٨ - ١٨٩٥	٥١٠	٧٤٫٤	٦٫٤	٤٤٦	١٨٫١	٨٣٫١	٤٫٩	٤٫٨	١٠٢٫٠	٤٫٨	٥٫٣	٩٠٫٠	٤٫٣	٤٫٧	٩٠٫٠	٤٫٣	٤٫٧	٩٠٫٠
١٨٩٦ - ١٩٠٢	٥٤٥	٧٩٫٥	٥٫٧	١١٨	٦٢٫١	٧٤٫٠	٤٫٨	٤٫٧	١٠٢٫١	٤٫٧	٥٫٢	٩٠٫٠	٤٫٢	٤٫٦	٩٠٫٠	٤٫٢	٤٫٦	٩٠٫٠
١٩٠٣ - ١٩١١	٦٧٢	٩٨٫٢	٥٫٢٤	١٥٤	٨١٫١	٧٠٫١	٤٫٦	٤٫٦	١٠٠٫٠	٤٫٦	٥٫١	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠
١٩١٢ - ١٩١٧	٦٨٥	١٠٠٫٠	٧٫٧	١٩٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	٤٫٦	٤٫٦	١٠٠٫٠	٤٫٦	٥٫١	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠
١٩١٨ - ١٩٢٥	١٫٥١٨	٢٢١٫٠	٨٫٦	٢٨٦	١٤٤٫٧	٧٠٫٢	٤٫٦	٤٫٦	١٠٠٫٠	٤٫٦	٥٫١	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠
١٩٢٦ - ١٩٣٢	١٫٤٠٨	٢٠٥٫٤	٨٫٢	٢٤٩	١١٣٫١	١٠٦٫٥	٤٫٦	٤٫٦	١٠٠٫٠	٤٫٦	٥٫١	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠
١٩٣٣ - ١٩٤٠	١٫٦٤٠	٢٣٩٫٥	٥٫٧	٤٠٣	٢١٣٫١	٧٤٫٠	٤٫٦	٤٫٦	١٠٠٫٠	٤٫٦	٥٫١	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠
١٩٤١ - ١٩٤٦	١٫٢٢٧	١٦٥٫٩	١٥٫١	٦٤	٣٣٫٧	١٩٦٫١	٤٫٦	٤٫٦	١٠٠٫٠	٤٫٦	٥٫١	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠
١٩٤٧ - ١٩٥٢	٢٫٢١٨	٣٢٣٫٧	٢٫٥٥	٩٩	٥٢٫٣	١٩٠٫٩	٤٫٦	٤٫٦	١٠٠٫٠	٤٫٦	٥٫١	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠
١٩٥٣ - ١٩٥٨	٢٫٤٠٠	٣٥٠٫٣	٢٫٥٥	١١٢	٥٩	١٨٠٫٩	٤٫٦	٤٫٦	١٠٠٫٠	٤٫٦	٥٫١	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠	٤٫١	٤٫٥	٩٠٫٠

المصدر : راجع الملحق الاحصائي الرابع ، ص ٢٠٤

أما عن الأهمية النسبية لتقلبات الأسعار وزيادة كميات الصادرات الزراعية خلال الحرب العالمية الثانية ، واثناء سنوات ما بعد الحرب حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، فيمكن القول بصفة عامة ان معدل النمو البطيء أو الهبوط المطلق لنمو الصادرات الزراعية اثناء الحرب كان يعود الى تناقص الكميات المتوفرة للتصدير ، على الرغم من ارتفاع اسعار الصادرات . وزيادة قيم الصادرات الزراعية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت ترجع الى زيادة اسعارها وكمياتها معاً ، عدا الفترة المشمولة بالحرب الكورية ١٩٥٠ — ١٩٥٣ ، حين لعب ارتفاع الأسعار الدور الاول في زيادة قيم الصادرات المحلية .

وبدراسة كل من هذه الصادرات الزراعية على حدة ، نجد ، اولاً ، هبوط أسعار التمور هبوطاً شديداً من ٨٫١ دنانير للطن الواحد في ١٨٦٤ — ١٨٧١ الى ٥٫٥ دنانير في ١٩٠٤ — ١٩١١ ، وارتفاعها قبيل الحرب العظمى الى ٧٫٧ دنانير للطن الواحد في ١٩١٢ — ١٩١٣ ؛ بينما ازدادت كميات صادرات التمور سبعة اضعاف تقريباً ، من ١٠٫٠٠٠ طن الى ٦٧٫٣٠٠ طن خلال الفترة من ١٨٦٤ — ١٨٧١ الى ١٩١٢ — ١٩١٣ . واستمرت هذه الزيادة في كمية الصادرات خلال فترة ما بين الحربين ، فارتفعت الى ١٣٩٪ في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ ، بالمقارنة مع سنة الأساس ١٩١٢ — ١٩١٣ . ولكن الأسعار هبطت هبوطاً أشد من السابق نسبياً ، وذلك بنسبة ٢٦٪ عند مقارنة الأسعار السائدة في نهاية فترة ما بين الحربين واسعار سنة الأساس و٥٠٪ عند مقارنة الاسعار الأولى مع اسعار فترة ١٩١٩ — ١٩٢٥ . وعلى الرغم من تساوي هبوط اسعار التمور خلال الفترتين المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ والمتأخرة ١٩١٩ — ١٩٣٩ ، اذا ما قارنا الأسعار في بداية ونهاية كل منهما ، فان تاثير هبوط الاسعار خلال فترة ما بين الحربين على مجموع قيم الصادرات كان أعظم لأنه حدث خلال فترة أقصر من الفترة المبكرة .

وقد عانت تجارة التمور من هبوط ملحوظ في كمياتها المصدرة على الرغم من ارتفاع اسعارها ارتفاعاً كبيراً خلال معظم فترة ما بين الحربين والحرب

العالمية الثانية . الا ان زيادة قيمة صادرات التمور كانت تعود بالدرجة الأولى الى زيادة كمياتها المصدرة ، لا الى ارتفاع اسعارها ، خلال معظم سنوات ما بعد الحرب ، حين ارتفعت كمية الصادرات الى ٢٠٤,٠٠٠ طن سنوياً خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٨ أو الى ٣٥٠٪ بالمقارنة مع سنة الأساس . ولم تزد أسعارها في نفس الوقت على ١٤,٥ ديناراً للطن في نفس الفترة، او ١٨٠,٩٪ من اسعارها في سنة الأساس ، مما ساهم في تفاقم أزمة تجارة التمور [1] .

ثانياً – يبين تصدير الحنطة النمط نفسه تبيانياً اكثر وضوحاً . فبينما ازدادت كمية الحنطة المصدرة اربعة عشر ضعفاً بين ١٨٦٤ – ١٨٧١ ، ١٩١٢ – ١٩١٣ ، واصلة الى الحد الأقصى في ١٨٨٨ – ١٨٩٦ ، والذي لم تسترجعه إلا في ١٩١٩ – ١٩٢٥ ، كادت أسعار صادرات الحنطة تبقى ثابتة خلال الفترة كلها ؛ على الرغم من استمراره في الهبوط حتى ١٨٩٦ – ١٩٠٣، ثم ارتفاعها تدريجياً حتى استرجعت مستواها الاصلي في ١٩١٢ – ١٩١٣ ، حينما أصبح سعرها ٩,٣ دنانير للطن الواحد . ولكن بالرغم من ان كمية الحنطة المصدرة ازدادت اكثر من الضعفين ، حيث انها ارتفعت من ١٩,٠٠٠ طن في ١٩١٢ – ١٩١٣ الى ٤٠,٣٠٠ طن في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، فان السعر هبط بحوالي ٥٠٪ . ان هذا الهبوط في الاسعار الأشد نسبياً من الارتفاع المستمر ، على ضعفه ، في كميات الصادرات ، لعب الدور الأكبر في النمو الابطأ لمجموع قيم الصادرات .

ان قلة زيادة صادرات الحنطة في سني ما بين الحربين تحولت الى هبوط مطلق في صادراتها في سني الحرب وما بعدها ، بل ان نشوء ظاهرة استيراد الحنطة لسد حاجة السوق المحلية ، على الرغم من استمرار ارتفاع اسعارها . لذلك ، فقط هبط معدل كميات صادرات الحنطة السنوي قبيل ثورة ١٤ ١٩٥٨ الى نصف ما كان عليه في السنوات السابقة للحرب العالمية الاولى ،

١) راجع الفصل الحالي القسم (٦) ص ١١٣ - ١١٤ .

رالى ربع ما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من تضاعف اسعارها بالنسبة للحالة الاولى ، وزيادة اسعارها اكثر من اربعة امثال بالنسبة للحالة الثانية . وقد أمسى العراق مستورداً مهماً للحنطة في أواخر المرحلة موضوع البحث حيث بلغ المعدل السنوي لاستيراد الحنطة حوالى ٧٤,٨٣٩ طناً قيمتها حوالي ٢,٣٨١,٤٨٤ ديناراً خلال ١٩٥٦ – ١٩٥٧ .

ثالثاً – ان ظاهرة الزيادة في صادرات الشعير من ٣٠٠ طن فقط في ١٨٦٤– ١٨٧١ الى ٧٧,٢٠٠ طن في ١٩١٢ – ١٩١٣ ، اي بزيادة ٢٥٠ ضعفاً ، رافقها تحسن نسبي في اسعار الشعير . فقد ارتفع من ٣,٧ دنانير الى ٩,٧ دنانير للطن الواحد على التوالي . ويعكس هذا الارتفاع نمو صناعة تربية المواشي وما تتطلبه من مواد أولية في أوروبا ، وخاصة بريطانيا . وعلى العكس من هذا ، نجد الانخفاض في اسعار الشعير ، الذي يعادل حوالي ٧٠٪ بين ١٩١٢ – ١٩١٣ او ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، مصحوباً بزيادة في كمية الشعير المصدرة التي تقدر بضعفين ونصف ضعف لنفس الفترة .

ومما يسترعي الانتباه هو ان ارتفاع اسعار الشعير بالنسبة للحنطة ، وخاصة بعد ان وصلت صادرات الحنطة ذروتها في ١٨٨٨ – ١٨٩٥ ، هو الذي كان مسؤولاً الى حد ما في جعل العراق يتخصص في انتاج الشعير بصورة رئيسية من أجل التصدير ، ولتحديد انتاجه من الحنطة بحاجات السوق المحلية بالدرجة الأولى .

وسوف نفصل البحث في هذا التبدل النسبي في تركيب الانتاج الزراعي في القسم المقبل من هذا الفصل . وربما كان من الضروري ان نشرح هنا اختلافات الاسعار للحنطة والشعير . فانخفاض اسعار الحنطة العراقية بالنسبة لأسعار الشعير خلال الفترة ١٨٩٦ – ١٩٢٥ يعود الى ازدياد كميات الحنطة ذات النوعية الجيدة التي صارت تجهزها اميركا وروسيا ودول البلقان لاسواق القارة الأوروبية وبريطانيا ، وكذلك يرجع الى التحسن العظيم في

وسائط النقل والمواصلات الرخيصة وخزن الحبوب ، الذي أثر بدوره على المنتج العراقي ، الذي لم يتمتع باقتصاديات الانتاج الكبير هذه ، تأثيراً جعله يحدد انتاجه من الحنطة بالاستهلاك المحلي تقريباً ، ويحصر التصدير في الفائض من هذا الانتاج فقط . ومن الجهة الاخرى ، فان التوسع في انتاج منتجات الالبان وخاصة في بريطانيا رفعت الطلب والسعر للشعير العراقي ، الذي يعتبر ذا نوعية جيدة بالمقارنة مع الحنطة العراقية والشعير الذي تجهزه الأقطار الاخرى . ومن هنا جاءت هذه النتيجة :

« ومع ان الحنطة لا تزال الحاصل الرئيسي في المنطقة المطرية ، حيث من الممكن ان تنمو الحنطة « السبطة » ، فان الحنطة « السيالة » التي تزرع في منطقة الري قد انحسرت بالتدريج لتفسح المجال لانتاج الشعير . ولهذا فان المساحة التي كانت مخصصة لانتاج الشعير في القرن العشرين في هذه المنطقة هي أكبر بمرتين أو ثلاث مرات من تلك المزروعة بالحنطة » [1] .

وقد عانت صادرات الشعير بعض الهبوط في كمياتها اثناء الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من الارتفاع الشديد في اسعارها . الا ان كميات الشعير المصدرة عادت فاستأنفت زيادتها المطردة ، على الرغم من ثبات اسعارها ، عدا فترة الحرب الكورية التي ادت الى ارتفاع اسعار المواد الاولية ارتفاعاً موقتاً خلال ١٩٥٠ – ١٩٥٣ . ثم برزت ظاهرة انخفاض اسعار الشعير « اذ بلغت اسعاره سنة ١٩٥٧ نحو ٨٦٪ مما كانت عليه سنة ١٩٥٣ ، بحيث أصبح نقل الشعير من المزارع الى البصرة ثم الى الاسواق الاوروبية عملية غير مجدية. ولقد اضطر هذا الوضع الخطير الحكومة الى التدخل ، فقررت وزارة المالية منحة تصدير قدرها دينار واحد عن كل طن يجري تصديره من الشعير ، كما ان اتصالات متعددة جرت مع شركات الشحن في الخليج [العربي] بقصد

(١) انظر : dr· Salih Haider , Land Problems of Iraq (unpublished Ph. d . Thesis , LONDON University . 1942) , P. 361

تعديل اسعارها والامتناع عن استغلال نتائج منحة التصدير المذكورة آنفاً » . [1]

ونرجع الآن الى اسعار المنتجات الحيوانية وكمياتها ، واهم هذه المنتجات هي : الصوف ، والجلود ، والحيوانات ، والشعر والمرعز والسمنة . ولهذا الغرض يرينا الجدول رقم (١١) اتجاه كمية الصوف والجلود المصدرة واسعارها.

لقد ارتفعت كميات الصوف المصدرة من الرقم القليل نسبياً وهي ٣٠٠ طن سنوياً في ١٨٦٤ – ١٨٧١ الى ذروتها ، خلال فترة بحثنا الحالي ، وهي ١٢,٦٠٠ طن سنوياً في ١٨٩٦ – ١٩٠٣ . وحدث هذا بالرغم من حقيقة انخفاض اسعارها ، من السعر البالغ ٣٨,٦ ديناراً للطن الواحد في ١٨٦٤ – ١٨٧١ الى السعر الواطىء البالغ ١٩,٦ ديناراً للطن الواحد في سني الذروة . وهذا يرينا ان الزيادة العظيمة السرعة في مجموع قيمة الصادرات (الجدول رقم ٩) في الفترة المبكرة هي بسبب ازدياد الكمية بصورة رئيسية ، عدا السنوات العشر التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، حينما ارتفع سعر الصوف الى ٧١,٦ ديناراً للطن الواحد في ١٩١٢ – ١٩١٣ . ولم يسترجع هذا السعر العالي للصوف المصدر الا في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ حينما بدأ بالارتفاع ببطء الى ٧٥ ديناراً للطن الواحد .واستمرت كميات الصوف المصدرة بالارتفاع ، على الرغم من هبوط السعر خلال فترة ما بين الحربين ، من ٣,٨٠٠ طن سنوياً في ١٩١٢ – ١٩١٣ الى ٥,٦٠٠ طن سنوياً في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ .

وقد ارتفع سعر الصوف ارتفاعاً ملحوظاً الى ١٢٣,٥ ديناراً للطن الواحد وازدادت صادراته الى ٦,١٠٠ طن سنوياً خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، الا ان تعاظم قيمة الصوف خلال سنوات ما بعد الحرب كانت تعود بكليتها تقريباً الى ارتفاع اسعاره ، حيث بلغت ٢٢٤,٦ ديناراً للطن خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، بينما عانت كمية الصادرات بعض الثبات ثم الانخفاض ، حيث

٢٣) انظر التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ١٩٥٧ ، صص ١٨ – ١٩ .

هبطت الى ٥,٤٠٠ طن سنوياً قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ان الزيادة البطيئة نسبياً في كميات الصوف المصدرة خلال الثلاثينيات ، والثبات ثم الهبوط الجزئي خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كان يعود الى ازدياد الطلب المحلي المترتب على نشوء مصانع النسيج الصوفية الحديثة واتساعها [1] .

وخلافاً لبقية الصادرات العراقية الزراعية والحيوانية الاخرى ، نلاحظ ان صادرات الجلود انخفضت كميتها ولكن اسعارها قد ارتفعت ارتفاعاً شديداً . لقد ارتفعت كمية صادرات الجلود من ٢,٥٠٠ طن في ١٨٦٤ – ١٨٧١ الى ٣,٣٠٠ طن في ١٩١٢ – ١٩١٣ ، على الرغم من انخفاضها انخفاضاً ملحوظاً ما بين هذين التاريخين . ثم ارتفعت قليلاً الى ٣,٤٠٠ طن في ١٩٠٤ –١٩١١. وارتفع سعر هذه السلعة ثلاثة اضعاف ، من ٢,٦ دنانير للطن الواحد في ١٨٦٤ – ١٨٧١ الى ١٧ ديناراً للطن الواحد في ١٩١٢ – ١٩١٣ .

كانت اسعار الجلود خلال فترة ما بين الحربين مرتفعة ، وذلك لدبغها وتحسينها ، على الرغم من ميل اسعارها نحو الهبوط . وكان سعر الجلود قد بلغ ذروته ١٢٤,٦ ديناراً للطن الواحد في ١٩١٩ – ١٩٢٥ ، ثم هبط الى ٨٤,٧ ديناراً للطن الواحد في نهاية هذه الفترة . كما ان كمية الجلود المصدرة أخذت بالتدهور ولم تسترجع ذروتها التي وصلتها في ١٩٠٤ - ١٩١١ ، على الرغم من ارتفاعها الى ٢,٠٠٠ طن في١٩٣٣–١٩٣٩ . وقد ارتفعت كمية الجلود المصدرة بعض الشيء الى ٢,٧٠٠ طن سنوياً ، وارتفعت اسعاره ارتفاعاً ملحوظاً الى ١٠٤,٧ دنانير للطن ، خلال الحرب العالمية الثانية . ثم هبطت كميات الجلود ، بينما ارتفعت اسعارها خلال سني ما بعد الحرب . الا ان الكميات هبطت الى مستوى أقل مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية حيث بلغت ١,٩٠٠ طن سنوياً خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، على الرغم من

١) راجع الفصل الخامس ، القسم (٣) ،

الجدول رقم (١١)

كميات و"اسعار" صادرات الصوف والجلود ، ١٨٦٤- ١٩٥٨

الفترة	الصوف				الجلود			
	الكمية		السعر		الكمية		السعر	
	مقربة الى (١٠٠) طن	النسبة المئوية ٪	سعر الطن بالدينار	النسبة المئوية ٪	مقربة الى (١٠٠) طن	النسبة المئوية ٪	سعر الطن بالدينار	النسبة المئوية ٪
١٨٦٤ - ١٨٧١	٣	٧,٩	٣٨,٦	٥٣,٩	٢٥	٧٤,٦	٦,٢	٣٦,٦
١٨٧٢ - ١٨٧٩	٣٨	١٠٠,٠	٤٩,٧	٦٩,٤	٤	١١,٩	١٠,٠	٥٩,٠
١٨٨٠ - ١٨٨٧	١١٧	٣٠٧,٩	٣٦,٩	٥١,٢	١٦	٤٧,٧	٨,١	٤٧,٨
١٨٨٨ - ١٨٩٥	١٠٣	٢٧١,١	٢٤,٠	٣٣,٥	١٠	٢٩,٨	١٤,٠	٧٠,٨
١٨٩٦ - ١٩٠٣	١٢٦	٣٥٧,٩	١٩,٦	٢٧,٤	٢٩	٨٦,٦	١٣,٨	٨١,٤
١٩٠٤ - ١٩١١	٨٣	٢١٨,٤	٤٠,٤	٥٦,٤	٣٤	١٠١,٥	١٤,٧	٨٦,٧
١٩١٢ - ١٩١٣	٣٨	١٠٠,٠	٧١,٦	١٠٠,٠	٣٣	١٠٠,٠	١٧,٠	١٠٠,٠
١٩١٩ - ١٩٢٥	٤٩	١٢٨,٩	٥٦,٦	٧٩,٠	١١	٣٣,٣	١٢٤,١	٧٣٥,١
١٩٢٦ - ١٩٣٢	٦٥	١٧١,٠	٥٨,٨	٨٢,١	١٧	٥٠,٧	١١٦,٨	٦٨٩,١
١٩٣٣ - ١٩٣٩	٥٦	١٤٨,٤	٧٥,٠	١٠٤,٧	٢٠	٥٩,٧	٨٤,٧	٤٩٩,٧
١٩٤٠ - ١٩٤٥	٦١	١٦٠,٥	١٢٢,٥٠	١٧٢,٥	٢٧	٨١,٨	١٠٤,٧	٦١٥,٩
١٩٤٦ - ١٩٥١	٦١	١٦٠,٥	١٧٥,٧	٢٤٥,٤	١٨	٥٤,٥	١٦١,٣	٩٤٨,٨
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٥٤	١٤٢,١	٩٤,٦	٣١٢,٧	١٩	٥٧,٥	١٧٧,٩	١٠٤٦,٥

المصادر : راجع الملحق الاحصائي في الذيل (م و ن)

ارتفاع الاسعار ارتفاعاً شديداً حيث بلغت حوالي ١٧٧٫٩ ديناراً للطن قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أي أكثر من ضعف ما كانت عليه قبيل الحرب العالمية الثـــانية .

وكان نشوء وتطور صناعة الأحذية والمجزمات والسراجة هو المسؤول ، منذ الثلاثينيات حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، عن هذا الانخفاض النسبي في كميات صادرات الجلود [١] .

ان تعدد انواع صادرات الحيوانات الحية ، وخاصة منذ الحرب العالمية الاولى ، يحول دون حساب اي متوسط ذي مغزى جدي لاسعار هذه الصادرات . ومع ذلك ، فلا بد ان نلاحظ ان صادرات الخيل ارتفعت الى ذروتها ، سواء في عدد الرؤوس المصدرة أو في أسعارها ، بالنسبة لباقي الصادرات فقد ارتفعت من ٧٠٠ رأس في ١٨٦٤ – ١٨٧١ الى ٩٫٤٠٠ رأس في ١٨٧٣–١٨٧٩ ، وسعرها ازداد من ١٤٫٤ ديناراً لكل حصان الى ٢٣٫٨ ديناراً لكل حصان على التوالي [٢] .

وبعد ١٨٧٣ – ١٨٧٩ ، انخفض كل من عدد الخيل واسعارها بدرجة كبيرة ، وذلك بسبب المنافسة القوية من قبل الخيول الاسترالية ، وفي سوق الهند خاصة . لهذا فأن تجار الخيل قد عانوا خسائر لا يستهان بها خلال السنوات الثلاث الماضية . (اي ١٩٠٣ – ١٩٠٥) ، بسبب استيراد الهند للخيول من استراليا [٣] . ولكن صادرات الخيول بلغت ذروة أخري قبيل الحرب العظمى مباشرة حين أضحى عدد الخيول المصدرة ٣٩٫٥٠٠ في ١٩١٢–١٩١٣ ، ولكن الاسعار استمرت في انخفاضها حتى خلال فترة ما بين الحربين ،

---

١) راجع الفصل الخامس ، القسم (٣) ص ٢٥٢ – ٢٥٤ .
٢) راجع الملحق الاحصائي الاول (٢) ص ٤٦١ – ٤٦٢ .
٣) انظر ، Basrah C. T. R., 1906, p. 5.

حين صارت جميع الحيوانات الحية تدخل في احصاء الصادرات ، ولهذ الا لا يمكن مقارنتها مع تجارة صادرات الخيل في الفترة السابقة . ومع ذلك ، فيمكن القول ان عدد الحيوانات المصدرة قد ازداد ، بينما انخفض سعرهـــا خلال فترة ما بين الحربين .

وقد ارتفعت قيمة الصـــادرات من الحيوانات الحيـة في بعض السنين وانخفضت في بعضها الآخر ، ارتفاعاً وانخفاضاً شديدين ، ممـــا يشير الى التذبذب الحاد في كمياتها واسعارها ، خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها . وقد بلغت ذروتها في ١٩٥٣ – ١٩٥٤ حين زادت قيمة صادراتهـا على ١٫٥ مليون دينار سنوياً . الا ان دور تغيرات عدد الحيوانات واسعارهـــا ، صعوداً او هبوطاً ، كان متساوياً تقريباً في تحديد تغيرات قيم هذه الصادرات خلال سنوات ما بعد الحرب العـــالمية الثانية . وقد استورد العراق بعض الحيوانات الحية ، لا سيا الخراف ، لسد حاجات الاستهلاك المحلي بمقـادير محدودة ، وخلال سنوات معينة [1] .

بقي ان نشير الى الارقام القياسية لحجوم واسعار مجموع الصادرات (عدا النفط) ، والصادرات الزراعية ، والصادرات الحيوانية والملخصة نتائجها في الجدول رقم (١٢) .

تشير الارقام القياسية لمجموع الصادرات (عدا النفط) الى ان حجمهـا ازداد خمس مرات ونصف مرة ، بينما هبط الرقم القياسي لاسعارها هبوطاً طفيفاً ، مما يدل على ان ازدياد قيم الصادرات كان يعود الى ارتفاع حجمهـا بالدرجة الاولى ، خلال الفترة المبكرة ١٨٦٤ – ١٩١٤ . وقد صاحب الهبوط

٢٨) لقد بلغ استيراد الاغنام حوالي ٤٢٥٠ ديناراً ، في ١٩٥٣ ، وارتفع بعدها الى حوالي ١٣٧٠٠ رأس ، وارتفعت قيمتها الى ٢٥٤٩٢ ديناراً في ١٩٥٣ ؛ ثم الى ٢٠٣٠٠ رأس . بحوالي ٢٠٨٦ ديناراً في ١٩٥٤ . انظر احصاء التجارة الخارجية للسنوات المعنية .

الجدول رقم (١٢)

الارقام القياسية لحجوم الصادرات الزراعية والحيوانية ومجموع الصادرات واسعارها (عدا النفط)

١٨٦٤ - ١٩٥٨

	الفترة	الصادرات الزراعية		الصادرات الحيوانية		مجموع الصادرات	
		الرقم القياسي للحجم	الرقم القياسي للسعر	الرقم القياسي للحجم	الرقم القياسي للسعر	الرقم القياسي للحجم	الرقم القياسي للسعر
الفترة المبكرة	١٨٦٤ - ١٨٧٩	١٣٫٤٨	٩٠٫٢١	٤٨٫١٣	٦٤٫٠١	١٦٫٢١	١٠٠٫٢٠
	١٨٨٠ - ١٨٨٧	١٦٫٧٠	٦٤٫٢٠	-	-	١٣٫٤٤	٦٤٫٢٠
	١٨٨٨ - ١٨٩٥	١٤٥٫١٠	٤٩٫٠٢	٩٨٫٦٠	٤٦٫٩٣	١٣٥٫٠٢	٤٢٫٤٠
	١٨٩٦ - ١٩٠٢	١٠٩٫٣٤	٤٥٫٠٤	١٣٢٫١٤	٣٥٫٢٢	١١٢٫٧٤	٤٧٫٥٧
	١٩٠٤ - ١٩١١	٩٧٫١٤	٧٦٫٠٧	١٤٠٫٨١	٦٤٫٢١	١٠٣٫٩٩	٧١٫٤٥
	سنة الاساس ١٩١٣ - ١٩١٤	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠
الفترة المتأخرة	١٩١٩ - ١٩٢٥	٥٧٫٨	١٧٧٫١	٤٥٦٫٣	٧٣٫٩	١١٣٫٢	١٦٣٫٦
	١٩٢٦ - ١٩٣٢	٧٣٫٥	١٣١٫١	١٢٩٫٥	٨٤٫٢	٨٨٫٨	١٠٨٫٦
	١٩٣٣ - ١٩٣٧	١١٨٫٧	٨٣٫١	١١٣٫٩	٩٤٫٢	١١٧٫١	٨٣٫٢
	سنة الاساس ١٩٣٨ - ١٩٣٩	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠
	١٩٤٠ - ١٩٤٥	٦٣٫١	٣٤٥٫٤	١٢٩٫٣	١٤٩٫١	٨١٫٥	٣٤٤٫٦
	١٩٤٦ - ١٩٥١	٩٣٫١	٤٥٣٫٤	٣١٦٫٦	٣٣٧٫٣	١٣٧٫٧	٣١٦٫٩
	١٩٥٢ - ١٩٥٨	١٣٣٫٩	٣٥٤٫٩	١٦٦٫٠	٣٥٠٫٣	١٤٣٫١	٣١٩٫٩

المصدر : راجع الملحق الاحصائي الخامس (م و ت)

القليل نسبياً في حجم الصادرات (١٣٪) ، هبوطاً اشد منه في اسعارهـــا (٦٣٪) ، خلال فترة ما بين الحربين . وقد رافق الارتفاع المهم في حجم الصادرات البالغ ٤٣٪ ، ارتفاع اهم منه في اسعارها اذ بلغ ٢١٩٪ خـــلال الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ومن الواضح ايضاً ، انه بالرغـــم من ان التبدل في كل من كمية وسعر المنتجات الزراعية والحيوانية كانا مسؤولين عن اتجاهات مجموع قيم الصادرات، فان الزيادة السريعة نسبياً في مجموع القيم خـــلال الفترة المبكرة ١٨٦٤ – ١٩١٣ كانت تعود الى نمو كمية الصادرات أكثر مما تعود الى ارتفاع اسعارها ، بينما كانت الزيادة البطيئة نسبياً في مجموع قيم الصادرات خلال فترة ما بـين الحربين ترجع الى انخفاض اسعار الصادرات أكثر مما ترجع الى انخفاض كمياتها. وخلال الفترة منذ الحرب العـــالمية الثانية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، استمرت كمية الصادرات الزراعية في الزيادة بصورة عامـة ، على الرغم من انخفاض اسعارها نسبياً ، بينما اعتور الصادرات الحيوانية بعض الهبوط في كمياتها ، على الرغم من ارتفاع اسعارها نسبياً .

٤ — تركيب الصادرات

ان اهم تبدل طرأ على تركيب تجارة التصدير ، من زاوية التبدلات العامة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي للعراق ، هو الانخفاض النسبي في حجم الصادرت الحيوانية وارتفاع الصادرات الزراعية . ومع ذلك ، فمن الضروري الابتداء في تحليل القبول النسبي في مركز مختلف السلع المصدرة . لهذا فان الجدول رقم (١٣) يبين قيم السلع الرئيسية المصدرة ، ونسبها الى مجموع قيمة الصادرات .

ومن الواضح في الجدول رقم (١٣) ان سلع الصادرات الستة وهي : التمور ، والحنطة ، والشعير ، والصوف ، والجلود ، والحيوانات الحية ، تمثل ما بين ثلثين الى اربعة أخماس مجموع قيمة الصادرات للفترة موضوع الدراسة ، ١٨٦٤ – ١٩٥٨ . والفرق يعود بصورة رئيسية الى السلع الاخرى كالبذور ، والسمنة ، والشعر ، والمرعز ، وعرق السوس وغيرها .

وبدراسة التبدل الذي طرأ على مركز أهمية السلع المصدرة المختلفة كل على حدة ، يظهر لنا :

أولاً — وقبل كل شيء ، ان صادرات التمور عانت من انخفاض مستمر تقريباً في مركزها النسبي حتى الحرب العالمية الاولى . فقد انخفضت نسبتها من نصف مجموع قيمة الصادرات في ١٨٦٤ - ١٨٧١ الى ١٨ ٪ في ١٩١٢ – ١٩١٣ ، بينما تحسن المركز النسبي للسلع المصدرة الاخرى اثناء هذه الفترة المبكرة . على ان الانخفاض في صادرات السلع الاخرى في فترة الحرب العظمى وما بين الحربين كان مصحوباً بارتفاع في المركز النسبي للتمور ، الى مركز استثنائي بحيث صارت قيمة صادراتها تعادل ٥١ ٪ في ١٩١٩ – ١٩٢٥ ، ثم انخفضت الى ٣٣ ٪ في ١٩٢٦ – ١٩٣٢ ، ثم الى ٢٣ ٪ في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ . وعلى الرغم مما حدث من ارتفاع في صادرات التمور ومركزها النسبي خلال الحرب

الجدول رقم (١٣)
قيم الصادرات الرئيسية ومركبها المئوي (مقدرة الى آلاف الدنانير)
١٨٦٤ - ١٩٥٨

السنة	التمور		الحنطة		الشعير		الصوف		الجلود		الحيوانات الحية	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١٨٦٤ - ١٨٧١	٧١	٤٨	٩	٦	١	.٦	١١	٧	-	-	٣	٢
١٨٧٢ - ١٨٧٩	٩٣	٦٠	١٢	٨	-	-	١٩٩	٤٤	٣	٢	١٤٢	٩٠
١٨٨٠ - ١٨٨٧	٩٤	٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٨٨٨ - ١٨٩٥	٢٠٦	٢٤	١١	٢	٧٢	٥	٢٥٢	٢٠	١٢	١	٥٢	٤
١٨٩٦ - ١٩٠٣	٤٩٦	٤١	٢	١	١٤٣	١٠	٢٤٥	١٦	٤٠	٢	٤٢	١
١٩٠٤ - ١٩١١	٤٤٢	١٧	٤٤	٤	٤١٧	١١	٤٢١	١٢	٥٤	٢	٤٥	٢
١٩١٢ - ١٩١٨	٥٤٤	١٨	٥٠	٤	٧٤٠	٢٤	٢٧١	٩	٥٥٠	٢	٥٤	٢
١٩١٩ - ١٩٢٥	١٤٥٦	٥١	٢٧٤	٩	٤٤٧	٨	٤٩٦	٧	١٢٦	٤	٦٦	٢
١٩٢٦ - ١٩٣٢	٢٤٤	٢٤	٤٥	٤	٤٦٤	١٢	٤٩٤	١١	١٨٤	٥	١٤٠	٤
١٩٣٣ - ١٩٣٩	٩١٧	٢٤	٢٤٧	٦	٦٤٢	١٦	٤٥٢	١٢	١٨٥	٥	٢٠٤	٥
١٩٤٠ - ١٩٤٥	١٦٨٦	٤٥	٢٠	.٥	٢٦٠٥	٤٨٫٦	٦٤٨	٤٫٦	٢٤٠	٤٫٢	٢٧٤	٥٫٠
١٩٤٦ - ١٩٥١	٤٤٥٥	٤٨٫٧	٦٦	٤٫٩	٦٧٧٥	٤٠٫٧	١٠٠٤	٦٫٥	٤٤٩	٥٫٠	٤٥٫٥	٤٫٩
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٤٤٥٨	٢١٫٦	٤٠٦	١٫٩	٦٫٥٤٢	٤٧٫٧	١٫٢٧٤	٧٫٥	٤٠٨	١٫٩	٩١٨٫	٥٫٧

العالمية الثانية وفي سني ما بعد الحرب مباشرة ، الا ان مركز التمور النسبي في صادرات العراق اللانفطية عادت ، فهبطت الى حوالي الخُمس قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ثانياً — ارتفعت الاهمية النسبية لصادرات الحنطة ارتفاعاً شديداً خلال ١٨٦٤ — ١٨٩٥ ، حين ارتفعت من ٦٪ الى ١١٪ على التوالي ؛ باستثناء أواسط السبعينيات حينما منع التصدير بسبب الحرب الروسية — التركية في ١٨٧٨ ؛ وبعد ١٨٩٥ أخذ مركز تصدير الحنطة بالهبوط ، وبقي على العموم ثابتاً ما بين ٤٪ و ٦٪ خلال فترة ما بين الحربين ، ثم هبط أكثر من ذلك خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث أمسى العراق لا يصدر من الحنطة إلا حوالي ١٪ من مجموع قيمة صادراته في سني الوفرة في الانتاج . ويضطر الى استيرادها في الاحوال الاخرى على الاغلب .

ثالثاً — تحسن مركز صادرات الشعير بنسبة عالية جداً خلال الفترة المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، فقد ارتفع من أقل من واحد بالمائة من مجموع قيمة الصادرات في ١٨٦٤ — ١٨٧١ الى الربع تقريباً في ١٩١٢ — ١٩١٣ . وانخفض المركز النسبي للشعير الى نسبة واطئة وهي ٨٪ في بداية فترة ما بين الحربين ، بسبب التخريب الناجم عن الحرب العالمية الاولى وأعقابها . ثم تحسن مركز الشعير ، فقد ارتفع الى ١٦٪ قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية . واستمر هذا التحسن في مركز الشعير خلال الحرب الثانية وما بعدها بصورة مطردة ، بحيث صارت صادراته تحتل ما يزيد على خمسي قيمة الصادرات العراقية (عدا النفط) قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

رابعاً — ارتفع مركز صادرات الصوف بدرجة ملحوظة من ٧٪ من مجموع قيمة الصادرات في ١٨٦٤ — ١٨٧١ الى ٢٠٪ في ١٨٨٨ — ١٨٩٥ . (اما الارتفاع الاستثنائي الى ٣٤ ٪ في ١٨٧٨ ، فقد نجم عن هبوط صادرات الحبوب وسرعة اقامة التجار للعلاقات التجارية مع القبائل الرعوية التي كانت

غير مفتوحة لاعمالهم من قبل) ، وبعد ١٨٩٥ : استمر مركز الصوف بالهبوط حتى وصل الى ٧٪ من مجموع قيمة الصادرات في ١٩١٩ — ١٩٢٥ ، ومنذ ذلك الحين ، بدأ يستعيد مركزه ببطء حتى بلغ ١٢٪ في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ . ثم استأنف هبوطه النسبي منذ نشوب الحرب العالمية الثانية حتى بلغ ٧,٥٪ من مجموع قيمة الصادرات المحلية في ١٩٥٢ — ١٩٥٨ .

خامساً — اما مركز صادرات الجلود فكانت صفته المميزة هي التحسن المستمر . فقد ارتفعت نسبته من أقل من ١٪ في ١٨٧٨ الى ٥٪ من مجموع قيمة الصادرات في ١٩٣٣ - ١٩٣٩ بيد ان هذه النسبة تغيرت ، هبوطاً وصعوداً ، حتى انخفضت الى ١,٩٪ من مجموع قيمة الصادرات ١٩٥٢ — ١٩٥٨ .

واخيراً — فان مركز صادرات الحيوانات الحية ارتفع تدريجياً من ٣٪ في ١٨٦٤ — ١٨٧١ الى ٥٪ من مجموع قيمة الصادرات في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ ؛ باستثناء المركز العالي الشاذ في ١٨٧٨ ، وهو ٢٠٪ من مجموع قيمة الصادرات الناجم عن الطلب التركي للخيول اثناء حربهم مع روسيا ، والانخفاض النسبي للسلع المصدره الاخرى . الا ان مركز صادرات الحيوانات الحية ارتفع بعض الشيء اثناء الحرب العالمية الثانية ، وعاد فانخفض بعدها مباشرة ، ثم ارتفع الى ٥,٧٪ من مجموع قيمة الصادرات في ١٩٥٢ — ١٩٥٧ .

ومن الجدير بالاهتمام ان نشير الى ان سلع التصدير الستة هذه تمثل ثلثين على الاقل من مجموع قيمة الصادرات خلال فترة دراستنا ، عدا الفترة ١٨٩٦ — ١٩١١ ، حين هبطت هذه النسبة الى نصف مجموع قيمة الصادرات . ويرجع هذا الهبوط بصورة رئيسية الى ظهور صادرات اضافية مثل بذور (السمسم ، والكتان وغيره) والرز ، والسمنة ، وعرق السوس وغيرها . وعلى الرغم من اهتمام البريطانيين بادخال القطن الى العراق بعد الحرب العظمى ، الا انه لم يكن يحتل مركزاً مهماً في تجارة الصادرات خلال فترة دراستنا ، خلا عام ١٩٥٠ حين ارتفع ارتفاعاً شاذاً .

ولغرض تبيان التبدلات الكبرى في تركيب الصادرات ، فقد اعددنا الجدول رقم (١٤) الذي يبين قيم الصادرات الزراعية والحيوانية ، ونسبها الى مجموع قيم الصادرات .

وخلال ستينيات القرن الماضي ، كانت سلعة التصدير الرئيسية هي التمور حين بلغت قيمتها من نصف الى ثلاثة أرباع مجموع قيمة الصادرات . أما صادرات الحبوب ومنتجات الحيوانات ، لا سيما الصادرات الى الأسواق الاوروبية ، فلم تكن لتكسب اهمية الا في السبعينيات . وعليه ، ففي سنة ١٨٨٣ كتب القنصل البريطاني في بغداد :

« كانت الحبوب متوفرة بكميات كبيرة جداً في كل سنة . ولذلك فانها رخيصة جداً وعندما قاربت السنة نهايتها كان هنالك عدد كبير من المشترين ويعتقد انه كان بينهم مشترون لفرض السوق البريطانية ، المنفذ الجديد لهذه المحاصيل الكبيرة جداً ، المنتجة في هذه البلاد [1] » .

واكثر من هذا ، فقد نمت صادرات الصوف لدرجة كبيرة جداً في السبعينيات بحيث ان القنصل البريطاني يصفها بأنها السلعة الرئيسية للتصدير في ولاية بغداد .

وفي ١٨٧٨ ، كانت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية ، وبصورة رئيسية التمور ، والحبوب ، والصادرات الحيوانية مثل الصوف ، والجلود ، والخيول على درجة واحدة تقريباً . ولئن كان هنالك فرق يذكر ، فان الصادرات الحيوانية التي بلغت قيمتها ٥٤٨,٠٠٠ دينارا ، أو ٥١ ٪ من مجموع قيمة الصادرات ، كانت اكثر أهمية من الصادرات الزراعية . وهذا يبين الدور الكبير للمراعي والحياة القبلية ، بالمقارنة مع دور الزراعة وحياة الاستقرار ، في الاقتصاد العراقي خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر .

١) انظر Baghdad C. T. R., 1878, p.

ومنذ سنة ١٨٧٨حتى ١٩١٩ - ١٩٢٥ ، توسعت قيمة الصادرات الزراعية بصورة مطلقة ونسبية خلال هذه الفترة . لذا فان قيمة الصادرات الزراعية ارتفعت أكثر من الضعفين ونصف الضعف من ٥٣٢,٠٠٠ دينار في ١٩١٩ — ١٩٢٥ ، بينما انخفضت صادرات المراعي من ٥٤٨,٠٠٠ دينار في ١٨٧٨ —عدا ارتفاعها الاستثنائي الى ٦٠٦,٠٠٠ دينار في ١٩١٢ — ١٩١٣— الى ٣٩٢,٠٠٠ دينار في ١٩١٩ — ١٩٢٥ .

اما التحسن المبكر البطيء في الاهمية النسبية للصادرات الزراعية الى ٦٥٪ من مجموع قيمة الصادرات في ١٨٩٦ — ١٩٠٣ ، فانه يعود ، من جهة ، الى حقيقة ان صادرات الحنطة بلغت ذروتها في الفترة السابقة ١٨٨٨ — ١٨٩٥ ؛ ومن جهة اخرى يعود الى ان ذروة صادرات الصوف لم تستنفذ نفسها حتى فترة ١٨٩٦ — ١٩٠٣ . وبعد هذا ، ارتفعت صادرات الشعير والتمور ، مما رفع المركز النسبي للصادرات الزراعية ارتفاعاً عالياً الى ٨٦ ٪ من مجموع قيمة الصادرات في ١٩١٩ - ١٩٣٥ .

ان الارتفاع المتأخر في المركز النسبي للصادرات الحيوانية الى ٧٧٦,٠٠٠ دينار في١٩٣٦ —١٩٣٢ ، وأعلى من ذلك الى ٩٣٤,٠٠٠ دينار في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ ، وهو ما كان يمثل ٣٤٪ و ٣٥٪ من مجموع قيمة الصادرات على التوالي كان يرجع من جهة الى استمرار الزيادة في السعر والكمية لصادرات الجلود ، والى عدم الانخفاض الحاد في اسعار الصادرات الزراعية خلال فترة ما بين الحربين .

وبرزت ظاهرة جديدة اثناء الحرب العالمية الثانية ، وهي هبوط المركز النسبي للصادرات الزراعية الى ٦١,١٪ ، مع استمرار هبوط المركز النسبي للصادرات الحيوانية الى ٢١,٣٪ ، مما يدل على نشوء صادرات غير زراعية وغير حيوانية ، اي صناعية أو نصف مصنوعة ، تشحن الى البلاد المجاورة ،

الجدول رقم (١٤)

التغيرات في الاهمية النسبية للصادرات الزراعية والحيوانيه

١٨٧٨ - ١٩٥٨

(مقربة الى آلاف الدنانير)

السنة	الصادرات الزراعية		الصادرات الحيوانيه		مجموع قيمة الصادرات
	القيمة بآلاف الدنانير	النسبة المئوية ٪	القيمة بآلاف الدنانير	النسبة المئوية ٪	
١٨٧٨	٥٣٢	٤٩	٥٤٨	٥١	١,٠٨٠
١٨٨٤	٦١٩	٥٢	٥٨٨	٤٨	١,٢٠٧
١٨٨٨ - ١٨٩٥	٩٦٥	٧٠	٤١٩	٣٠	١,٣٨٤
١٨٩٦ - ١٩٠٢	٨٨٣	٦٥	٤٥٦	٣٥	١,٣٣٩
١٩٠٤ - ١٩١١	١,٤٥٣	٧٥	٤٩٠	٢٥	١,٩٤٣
١٩١٢ - ١٩١٣	٢,٤٠٣	٨٠	٦٠٦	٢٠	٣,٠٠٩
١٩١٩ - ١٩٢٥	٢,٥٠٦	٨٦	٣٩٢	١٤,١	٢,٨٩٨
١٩٢٦ - ١٩٣٢	٢,٥٢٨	٧٦	٧٧٦	٢٤	٣,٣١٤
١٩٣٣ - ١٩٣٩	٢,٨٤٧	٧٥	٩٢٤	٢٥	٣,٧٧١
١٩٤٠ - ١٩٤٥	٤,٠٨٢	٦١,١	١,٤٢٣	٢١,٣	٦,٦٣٧
١٩٤٦ - ١٩٥١	١٣,٩٤٣	٨٤	١,٨٥٣	١٦,٠	١٥,٢٩٦
١٩٥٢ - ١٩٥٨	١٢,٢٧٢	٧٦,٦	٢,٦٢٢	١٦,٤	١٦,٠٠٤

المصادر : راجع الملحق الاحصائي الثاني (م/ت)

لا سيما منطقة الخليج . فقد بلغت هذه الصادرات حوالي ٦٪ من مجموع قيمة الصادرات في ١٩٤٠ ، وكانت أهم موادها أحجار الكلس ، والمواد الفخارية ، ومنتجات المطاحن ، والقش والعلف ، والملابس والعباءات ، ومن بين مواد التصدير الصناعية البالغة الأهمية : عرق السوس والعفص والكثيرة . وقد تزايدت قيمة هذه المواد وما شابهها اثناء الحرب العالمية الثانية [١] .

ولاول مرة اخذت صادرات القطن ، ولو بصورة موقتة ، تحتل مركزاً مهماً بين الصادرات الزراعية ، بعد جهود فاشلة دامت طوال ثلث قرن لنشر زراعة القطن في العراق ، في عام ١٩٥٠ ، حيث بلغت كمية صادراته ٤٫٣٠٠ طن ، قيمتها ١٫٠٨٨٫٠٠٠ ديناراً ، نظراً لارتفاع اسعار القطن . بيد ان هذا الارتفاع لم يلبث ان تقلص حتى عاد تصدير القطن الى مركزه الاعتيادي الذي لا يزيد على الف طن سنويا ، نظرا للخسارة الفادحة التي ألمت بزراعته من جراء تفشي دودة القطن ، وانخفاض اسعاره.

وفي فترة ما بعد الحرب ، استأنفت الصادرات الزراعية تحسين مركزها النسبي حتى صارت تمثل ٨٤٪ في ١٩٤٦ – ١٩٥١ ، ثم هبطت الى ٧٦٫٦٪ في ١٩٥٢ ١٩٥٨ من مجموع قيمة الصادرات العراقية . واستمرت الصادرات الحيوانية في هبوط مركزها النسبي الى ١٢٪ و ١٦٫٤٪ على التوالي وهذا يعني ان ما بين ٤٪ و ٧٪ من مجموع قيمة الصادرات كانت صادرات صناعية . لقد بلغ معدل قيمة هذا النوع من الصادرات خلال ١٩٥٧ – ١٩٥٨ قرابة مليوني دينار . وأهم المواد كانت صادرات السمنت التي بلغت نصف مليون دينار سنوياً ، والسيكاير التي كانت قرابة ربع مليون دينار سنويا ، ومنتجات المطاحن التي بلغت حوالي ١٤٠ الف دينار سنوياً ، والطابوق ، ومصنوعات القش ، والدبس ، والملابس والعباءات ، ومواد اولية صناعية متنوعة أهمها عرق السوس والعفص [٢] .

١) انظر ، احصاء التجارة الخارجية : ١٩٤٠ – ١٩٤٥ .
٢) انظر ، احصاء التجارة الخارجية ، ١٩٤٦ – ١٩٥٨ .

٥ ــ اسواق الصادرات

ان أهم تبدل طرأ على تجارة التصدير العراقية خلال فترة دراستنا هو الازدياد المطلق والنسبي في قيمة البضائع المصدرة الى اوربا ، والهبوط المطلق والنسبي لتجارة العراق مع اقطار الشرق الاوسط المجاورة .

والمعلومات المتوفرة لا تساعد على حساب هذه التبدلات في اتجاه تجارة الصادرات العراقية ، خلال الفترة الممتدة حتى بداية القرن الحالي ، حساباً دقيقاً وشاملاً . الا انه من الممكن تبيان التبدلات في المقادير النسبية للصادرات من مختلف ولايات بغداد ، والبصرة ، والموصل الى اوروبا ، والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والى أقطار الشرق الأوسط ، وخاصة ايران ، تبياناً تقريبياً غير شامل .

فمتوسط القيمة السنوية لمجموع تجارة التصدير لولاية بغداد قد بلغ أكثر من ٥٫٨ ملايين قرش عثماني سنوياً خلال الفترة في ١٨٦٤/١٨٦٥ — ١٨٦٥/١٨٦٦ ، او ما يعادل ٥٢٫٠٠٠ دينار ، على أساس الصرف الجاري البالغ ١١٠ قروش عثمانية للجنيه الاسترليني أو الدينار العراقي [١]

وكان ثلثا قيمة هذه الصادرات السنوية يذهب الي ايران اعتيادياً .وتشمل هذه الصادرات ، بصورة رئيسية : الجلود ، والتمور ، والعفص ؛ وتشمل كذلك كميات صغيرة من منتوجات الصناعات المحلية مثل الاحذية والعمائم والصابون . [٢]

١) انظر ، Baghdad C , T ,R , 1867/8 – 1868/9 p , 383
ومن الجدير بالملاحظة ان سعر الذهب السائد في ذلك التاريخ هو الاساس في حساب ما يعادله بالجنيه الاسترليني او الدينار العراقي . وهذا ينطبق على جميع اسعار صرف العملات الاجنبية الواردة في هذا الكتاب . الا اذا جاء النص صريحاً بخلاف ذلك .

٢) لقد كان من جملة الصادرات المصنوعة لولاية بغداد الى ايران في (١٨٦٧ — ١٨٧٠) ١٫٨٠٣ زوجاً من الاحذية و ١٣٧ عمامة و ١٥٥ حقه من الصابون .
« انظر » Baghdad C , T , R , 1369/70 · P , 383

وكان الثلث الآخر من قيمة صادرات بغداد في اواسط ستينيات القرن الماضي ، يذهب الى الهند واوربا . وتشمل هذه الصادرات الصوف الذي كان يصدر الى اوربا والى فرنسا بصورة خاصة ، والخيل الى الهند . اما كميات الحبوب المصدرة الى هذه الاقطار ، فقد كانت ما تزال غير مهمة .

لقد ساعد تحسن النقل النهري والبحري ، وبصورة خاصة بعد فتح قناة السويس في ١٨٦٩ ، ونمو الشركات التجارية الاوربية والمحلية ، وتوسع الطلب الاوربي على المواد الأولية والمواد الغذائية ، على تحويل صادرات العراق من اقطار الشرق الاوسط الى اوربا . وفي الحقيقة ، بلغت صادرات العراق في ١٨٧٧/١٨٧٨ — ١٨٧٨/١٨٧٩ من المنتجات المحلية الى ايران ١٣٫٠٠٠ دينار فقط ، وهذه تساوي ٥٫٥٪ من القيمة السنوية لصادرات بغداد المحلية . [١] أما الباقي ، والذي يبلغ ٢٢٢٫٠٠٠ دينار سنوياً ؛ فكان يصدر الى الهند واوربا . وبقي الصوف مادة مهمة في البضائع المصدرة الى هذه البلاد ، ولكن الحبوب والقطاني (الحمص والفول) بدأت تمثل أكثر من ربع مجموع قيمة الصادرات [٢] .

وفي بداية القرن الحالي ، صارت صادرات ولاية بغداد تباع في اوربا بصورة رئيسية . وعلى الأخص في السوق البريطانية. ففي ١٩٠٣ كانت قيمة صادرات بغداد من الخيل ، غالباً الى الهند والصين ، تعادل ٧٠٫٨٤٥ دينارا فقط. بينما اخذت اوربا في نفس السنة ما قيمته اكثر من ٧٥٢٫٣٩٠ ديناراً من صادرات بغداد [٣] اما سوق ايران فقد أصبح كمية مهملة باستثناء بضائع الترانسيت .

١) الا ان صادرات الترانسيت من البضائع القطنية ، والسكر ، والشاي ، والمواد المعدنية الى ايران عن طريق بغداد بلغت في هذه السنة حوالي ١٢٥٫٠٠٠ دينار .
انظر ، Baghdad C. T. R. , 1878/9 , p. 1736.

٢) المصدر السابق .

٣) انظر ، Baghdad C. T. R. ,1902 , p. 6—7

ويختلف اتجاه صادرات ولاية البصرة عن بغداد من ناحيتين : أولاهما ان صادرات البصرة الى ايران وموانىء الخليج كانت غير مهمة نسبياً حتى في بداية فترة دراستنا . فقد بلغت في ١٨٤٥ – ١٨٦٦ ما قيمته ٦٥٥ ديناراً من التمور والجلود[١] . وثانيتهما ان سلعة التصدير الرئيسية من ولاية البصرة ، التمور، لم تنعكس في اتجاه صادرات بغداد ، والتي سندرسها دراسة منفصلة . اما صادرات البصرة الاخرى ، وبصورة رئيسية الصوف ، وبعض الحبوب فيشحن الى نفس اسواق صادرات بغداد ؛ ولذلك فان القسم الاعظم منهـــا يصدر الى اوربا والهند بالمقارنة مع ما يصدر منهـــا الى موانىء الشرق الاوسط .

لقد ازدادت نسبة تمور البصرة المصدرة الى اوروبا والولايات المتحـــدة الامريكية بالنسبة لصادراتها الى أجزاء العالم الاخرى . وهذا التبدل النسبي في اتجاه صادرات التمور واضح من مقارنة تجارة تمور البصرة في ١٨٧٩ مـع صادرات تمورها في ١٨٨٣ . ففي ١٨٧٩ ، كان مجموع الكميات المصدرة ٦,٧١٨ طناً ، صُدِّر ثلثاها الى موانىء المملكة المتحدة ، اي حوالي ٤,١٣٩ طناً . ومن الباقي يُشحن ٤٤٠ طناً الى موانىء شرق البحـــر المتوسط ، و٣٠٥ أطنان الى الولايات المتحدة الامريكية . أما موانىء البحر الاحمر فقد تسلمت ١,٦٣٤ طناً لنفس السنة [٢]. وعليه فمن المحتمل ان ما بين الربـع والثلث من صادرات التمور صُدر الى موأنىء شرق البحر المتوسط والبحر الاحمـــر في ١٨٧٩ .

وفي ١٨٨٣ ، تضاعفت صادرات التمور تقريباً ، حيث انها ارتفعت الى ١١,٣٠٦ أطنان . وشحن أكثر من ١٠,٣٦٤ طنـــاً من التمور الى موانىء المملكة المتحـــدة ، و٢٩٠ طناً صُدرت الى الولايات المتحدة ، وحوالي

١) انظر ، Basrah C. T. R. 1864 p. 256
٢) انظر ، Basrah C. T. R. 1884 p. 1920

٧٨١ طناً وصلت الى موانىء البحر المتوسط . أمـــا حصة البحر الأحمر من صادرات تمور البصرة ، فكانت ٧١ طناً فقط [١] . وعليه فمن المحتمل ان نسبة تجارة صادرات التمور الى البحر الاحمر وشرق البحر المتوسط لم تكن أكثر من ١٠ ٪ في ١٨٨٣ .

وقد انخفضت صادرات ولاية الموصل الى اسواق الشرق الاوسط بالنسبة لمـا صدر منها الى باقي انحـــاء العالم . ففي ١٨٨٤ – ١٨٨٥ ، بلغت قيمة صادرات الموصل حوالي ربع مليون دينار ، صدّر ثلثاها او مـــا قيمته ١٧٥,٧٠٤ دنانير الى بريطانيا العظمى واوروبا. اما البقية فقد صدرت بصورة رئيسية الى الهند وسوريا وايران . وتشمل صادرات الموصل اعتيادياً الصوف والحبوب ، عدا الحيوانات الحية التي كانت تصدر الى سوريا وايران [٢] .

لقد ازداد زخم هذا التحول في صادرات الموصل شطر الاسواق الاوربية الى حد أصبحت معه هذه الاسواق، قبل الحرب العالمية الاولى ، تشتري اكثر من ثلثي صادرات هذه الولاية . وكان المعدل السنوي لقيمة صادرات الموصل هو ٣٥٥,٠٠٠ دينار خلال الفترة ١٩٠٩ – ١٩١٢ [٣] . صُدّر منها مـا قيمته ١٦٦,٠٠٠ دينار الى المملكة المتحدة سنوياً ، وما قيمته ٤٣,٠٠٠ دينار الى القارة الاوربية . وكانت صادرات الموصل الى الهند مهمة ايضاً . فقد بلغت ٥٣,٠٠٠ دينار سنوياً . ومن الجهة الاخرى ، فقد انخفضت قيمة صادرات الموصل الى سوريا الى حوالي ٣٦,٠٠٠ دينار سنويا .

والتبدل الرئيسي في اتجاه تجـــارة صادرات الولايات الثلاث : بغداد ، والبصرة ، والموصل حتى الحرب العالمية الاولى، هو زيادة أهمية الهند وأوربا وخـــاصة الاسواق الانكليزية ، وبروز الصادرات الى الولايات المتحدة

١) المصدر السابق .
٢) انظر ، Mosul C. T. R. . 1884 – 5 , p. 1477
٣) انظر ، Mosul C. T. R. , 1911 and 1912 p. 4—7

الامريكية . ورافق هذا الاتجاه ، انخفاض في أهمية اسواق الشرق الاوسط للمنتجات العراقية .

واجه هذا الميل الحاد في زيادة نسبة صادرات العراق الى اسواق بريطانيا العظمى والامبراطورية البريطانية تحدياً مرتين فقط : احداهما منافسة المانيا وروسيا قبل الحرب العالمية الاولى ؛ والثانية من قبل اليابان قبل الحرب العالمية الثانية .

يرينا الجدول رقم (١٥) حصص الاسواق الرئيسية من الصادرات العراقية. ويلاحظ ان نسب ١٩٠٩ — ١٩١١ وضعت على اساس ارقام تجارة ولاية بغداد التي تمثل الغالبية العظمى للتجارة العراقية ، بينما تستند نسب الفترات اللاحقة الى مجموع تجارة التصدير العراقية .

وعلى الرغم من سياسة المانيا في التوسع شطر الشرق ، فقد استمرت الاسواق البريطانية والامبراطورية البريطانية على استيعاب الجزء الاعظم من صادرات العراق . فاستوعبت نصف قيمة الصادرات السنوية لفترة ١٩٠٩ — ١٩١١ . وهذه الصادرات تتألف بصورة رئيسية من التمور ، والحبوب ، والصوف . وقد بلغت قيمتها ٣٠ ٪ من قيمة تجارة التصدير السنوية ؛ ومثل هذه البضائع ايضاً ، مضافاً اليها الخيل ، شحنت الى الهند ، وقد بلغت حوالي ١٨٪ من قيمة الصادرات السنوية العراقية في نفس العام .

وبالنسبة لاسواق القارة الاوربية وأهميتها لصادرات العراق ، بقيت فرنسا ذات أهمية كبيرة ، فقد استوردت ١٤ ٪ من قيمة صادرات العراق السنوية قبل الحرب العالمية الاولى . وتشمل هذه الصادرات الصوف لصنع السجاد ، والجلود ، والحبوب .

ولم تستورد فرنسا أية كمية من تمور العراق لانها تستورد ذلك من شمال افريقيا .

الجدول رقم (١٥)
اسواق الصادرات (عدا النفط)
الحصص النسبية المئوية
١٩٠٩ - ١٩٥٨

القطر	النسبة المئوية				
	١٩٠٩-١٩١١	١٩٢٥-١٩٣٢	١٩٣٣-١٩٣٩	١٩٤٠-١٩٤٥	١٩٤٦-١٩٥١	١٩٥٢-١٩٥٨
المملكة المتحدة	٣٠	٢٧٫٥	٢٦٫٢	١٠٫٩	١٩٫٤	٢٣٫٥
الهند	١٨	١٨٫٠	٩٫١	٥٫١	١٤٫٩	٦٫٢
فرنسا	١٤	٣٫٨	٤٫٨	...	٢٫٧	٠٫٤
المانيا	٧	٢٫٥	٣٫٢	—	٢٫٤	٧٫٨
بلجيكا	١٫٦	—	٣٫١	—	١٫٢	٤٫١
الولايات المتحدة الامريكية	—	١٥٫٤	١٦٫٣	١١٫٦	٥٫٣	٣٫٧
ايران	—	١٠٫٧	٥٫١	٨٫٤	٢٫٧	٠٫٥
سوريا	—	٤٫٩	٦٫٤	١١٫٦	٣٫٢	٤٫٦
مصر	—	١٫٩	١٫٨	٢٫٠	٢٫٧	٢٫٠
المملكة العربية السعودية	—	٦٫٩	٥٫٢	٠٫٩	١٫٢	٢٫٧
فلسطين والاردن	—	—	٦٫٦	...	١٫٩	٢٫٥
اليابان	—	—	٢٫٨	—	٥٫٠	٢٫٦
هولندا	—	—	—	—	١٠٫٦	٧٫٢
الدانيمارك	—	—	—	—	٣٫٣	٦٫٤
لبنان	—	—	—	—	٢٫٧	٤٫٥
الكويت	—	—	—	٨٫٦	١٫٦	٦٫٧
باكستان	—	—	—	—	—	١٫١
الاقطار الاخرى	٢٢٫٤	٨٫٤	٧٫٤	٤١٫٩	١٧٫٢	١١٫٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر : التقرير التجاري عن بغداد للقنصل البريطاني (١٩٠٩)
تقرير الوزارة البريطانية عن العراق (١٩٢٨)
المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٢٧-١٩٣٣)
تقرير ادارة الكمارك (١٩٣٤)
احصائيات تجارة العراق الخارجية (١٩٢٥-١٩٥٨)

كانت الاسواق الالمانية والامريكية قبيل الحرب العالمية الاولى متساوية الاهمية بالنسبة للصادرات العراقية. فقد بلغ كل منها ٧٪ من قيمة الصادرات. وبين القنصل البريطاني في البصرة سنة ١٩٠٦ انه « قـــد اسست وكالة لخط هامبورغ – امريـــكا هنا ... ويمثل هذا الخط شركة روبرت ولكهاوس وشركاه » [١] . وأصبحت حملة المانيـــا التوسعية في الشرق واضحة ، حينما احتلت المركز الثـاني في اسواق الصادرات للمنتجـات العراقية في ١٩١٢ – ١٩١٣ [٢] . وكما سنرى فيما بعد ، أصبحت تجارة المانيـا ذات أهمية أعظم بالنسبة لاستيرادات العراق منها بالمقارنة مع صادراته اليها [٣] .

واستوعبت السوق الأمريكية نسبة ضئيلة من صادرات العراق من التمور والمصارين وجل صادرات عرق السوس تقريباً . وقد أشار القنصل البريطاني في البصرة الى انه انشئت شركة امريكية في بداية ١٩٠٤ (في البصرة) وفي بغداد لاستئجار اراضي عرق السوس لاستخراجه وكبسه لغرض التصدير . ولكنها لم تبدأ التصدير في البصرة حتى ١٩٠٥ » . [٤] وفتح « فرع آخـر لهذه الشركة في الموصل ١٩١١ » [٥] .

أما باقي تجارة صادرات العراق ، فقد بلغت ٢٢٫٤٪ من القيمة السنوية للصادرات وقد ذهبت الى الاقطار الأوروبية الأخرى ، والى أقطار الشرق الأوسط المجاورة .

ولو استثنينا المنافسة اليـــابانية التي طرأت على تجارة العراق في السنين القليلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، نجد ان الصادرات العراقية خلال

---

١) انظر ، Basrah C.T. R. ,1906 p. 6–7

٢) انظر ، Baghdad C. T. R. ,1914 p. 8 and p 20

٣) راجع الفصل الرابع ، القسم (٥) ص ٢١٦ – ٢١٨ .

٤) انظر ، Basrah, C. T. R.,1904 p. 4

٥) انظر ، Mosul C. T. R. ,1911 p. 4

فترة ما بين الحربين امتازت بثلاث خصائص : الأولى – كما كانت الحال قبل ١٩١٤ بقي نصف الصادرات يذهب الى اسواق بريطانيا العظمى والامبراطورية البريطانية . والاخرى هي ارتفاع نسبة صادرات العراق الى السوق الامريكية وهبوط أهمية السوق الفرنسية للمنتجات العراقية .وقبيل الحرب العالمية الثانية ، استوردت السوق الامريكية ١٦٫٢٪ من القيمة السنوية للصادرات العراقية ، وبصورة رئيسية التمور والمصارين وعرق السوس ، وأصبحت الثانية بعد السوق البريطانية . الثالثة – استمرت حصة فرنسا أقل من ٥٪ من صادرات العراق ، متكونة بصورة رئيسية من الصوف والحنطة خلال ١٩٣٣ – ١٩٣٩ .

وكما سنرى لاحقاً [١] ، ان الاهمية الحقيقية للمنافسة اليابانية كانت صغيرة من ناحية الصادرات اليها ، ولكنها كانت اعظم في استيرادات العراق منها فقد بلغت الصادرات فقط ٣٫٨ من القيمة السنوية لصادرات العراق خلال الفترة ١٩٣٣ – ١٩٣٩[٢] .

واخيراً ، من المهم ان نلاحظ ان حوالي ربع الصادرات العراقية ذهبت الى أقطار الشرق الأوسط خلال الثلاثينيات ، وبصورة خاصة الى سوريا وفلسطين والعربية السعودية وايران ومصر . وساعد الغاء الرسوم الكمركية العالية على التجارة بين اجزاء البلاد العربية المختلفة والتي كانت سائدة في العهد العثماني ، [٣] وتحسين المواصلات ورخصها ، على نمو تجارة العراق مع اقطار الشرق الأوسط خلال فترة ما بين الحربين . ويصدر العراق بصورة رئيسية التمور والحيوانات الحية الى الأقطار المجاورة .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، ارتفعت صادرات العراق الى الدول العربية والاقطار المجاورة ارتفاعاً ملحوظاً . فيظهر من تمحيص ارقام الجدول رقم

١) راجع الفصل الرابع ، القسم (٥) ، ص ٢١٩ .
٢) راجع الفصل السادس ، القسم (١) ، ص ٣٠١ – ٣٠٢ .
٣) راجع الفصل السادس ، القسم (١) ص ٣٩٢ – ٣٠٣ .

(١٥) ان حصة البلاد العربية من مجموع قيمة الصادرات العراقية (عدا النفط) ازدادت الى قرابة الخمس ؛ كما ارتفعت حصة ايران من الصادرات العراقية الى حوالي ٨٫٤٪ . ان هذا الارتفاع في صادرات العراق الى الدول العربية والمجاورة كان يعود الى توفر وسائط النقل داخل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة الى صعوبات ومخاطر التجارة مع الدول الكبرى المستوردة لصادرات العراق تقليدياً . وعليه ، فقد هبطت حصة بريطانيا الى ١٠٫٩٪ ، والولايات المتحدة الامريكية الى ١١٫٦٪ ، وانتفت التجارة مع دول المحور ، المانيا ، وايطاليا ، واليابان ، ومع فرنسا . وهذا يعني ان درجة من التنويع في اسواق الصادرات العراقية قد تحققت بحكم ظروف الحرب العالمية الثانية . ولذلك نجد ان نسبة عالية تبلغ ٤١٫٩٪ من مجموع قيمة الصادرات العراقية قد وزعت على عدد كبير من الاقطار .

الا سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، قد شهدت عودة صادرات العراق الى اسواقها التقليدية . فقد ارتفعت حصة بريطانيا الى ٢٢٫٥٪ . والمانيا الغربية الى ٧٫٨٪ ، وهولندا الى ٧٫٢٪ ، والدانيمارك الى ٦٫٤٪ ، واليابان الى ٣٫٦٪ ، من مجموع قيمة صادرات العراق (عدا النفط) خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٨ . بينما انخفضت صادرات العراق الى الولايات المتحدة الى ٣٫٧٪ خلال نفس الفترة . ويلاحظ ايضاً استمرار الدول العربية على استيعاب حوالي خمس صادرات العراق فقط ، على الرغم من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والمدفوعات المعقودة بين دول الجامعة العربية منذ عام ١٩٥٤ [١] . الا ان ارتفاع صادرات العراق الى أسواقها التقليدية أدى الى تقليل التنويع في الأسواق الذي تحقق خلال الحرب العالمية الثانية . ومن هنا جاء هبوط حصة الدول الأخرى التي صدر اليها العراق بضائعه الى ١١٫٥٪ من مجموع قيمة صادرات البلاد خلال ٢٩٥٢ – ١٩٥٨ .

١) جامعة الدول العربية ، مجموعة الاتفاقات الاقتصادية ، اتفاقية بشأن التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت ، ص ٥ – ٢٨ ، واتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الاموال ص ٦٥ – ٧٠ .

٦ ــ تنظيم تجارة التصدير

قبل البدء ببحث الصفات العامة لسوق تجـــارة الصادرات ، نرى من الضروري دراسة التبدلات التي طرأت على درجة المنافسة والاحتـــكار في تجارة المواد الثلاث ذات الأهمية العظمى بالنسبة لمواد التصدير الاخرى . وهي التمور والحبوب والصوف .

وتعتبر منطقة البصرة المجهز الرئيسي لتصدير التمور ، حيث توجد فيهـا أكبر مزرعة للنخيل في العالم . ويجهز التمور كذلك جنوب العراق وخاصـة العمارة ، ووسطه ولا سيما الفرات الاوسط ، حيث يوجد عدد كبير ومتزايد من مغارسي النخيل ومنتجي التمور . وفي سنة ١٩٣٠ كان عدد ملاكي مزارع النخيل في منطقة البصرة وحدها يقدر بـ ٦٠٠٠ شخص [١] . وينقل المنتجون حاصل التمور الى « الجوخان » ، وهو المحل الذي تصنف فيـــه التمور الى اصنافه المتعددة وحسب جودتهـــا . وينقل الكثير من المنتجين انتاجهم الى « الجرداغ » ، وهو المحل الذي تكبس فيه التمور وتكون معدة للتصدير . ولكن الاكثرية من منتجي التمور ، إما ان يبيعوا حاصلاتهم الى كبار المنتجين وتجار التصدير ، وإما ان يتعهدوا كبس التمور على حساب المصدرين الكبار .

ولكون عدد منتجي التمور كبيراً ، ولعدم توفر امـكانيات الخزن ، وتعرض الانتاج للتلف ، كل ذلك يؤدي الى وجود منافسة حادة ، وبصورة خاصة بين المنتجين الصغار . ولكن قـــلة عدد المنتجين ــ المصدرين الكبار يكون سبباً في المنافسة الناقصة في هذه السوق . وكان المشترون يتمتعون بمركز تساومي قوي مما جعل الباعة يقبلون بالأسعار الواطئة اعتيادياً ، بـينما كان مصدرو التمور يربحون أرباحاً عالية نسبياً . ان المصدرين يتحكمون

١) انظر ، مظفر حسين جميل . المصدر سابق الذكر ، ص ٥٤٢ .

أيضاً بالجزء الاعظم من سوق تمور العالم ، إذ تتراوح حصة العراق بين الثلثين وأربعة الاخماس من صادرات العالم .

انه من الصعب تثمين درجة تبدل المنافسة في سوق صادرات التمور . فعلى الرغم من توفر بعض المعلومات عن الشركات الوطنية والاجنبية التي تتعامـل بتصدير التمور ، فإن حصة كل منها في هذه التجارة لا تزال غير معروفة . ومع ذلك فمن الممكن معرفة التغييرات البارزة في سوق تصدير التمور .

وخـــلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، كانت ستة من الشركات الاوربية [١] ، وست شركات عراقية [٢] ، هي التي تقوم بتصـــدير أكثرية التمور . وهذه كلهـــا مصدرها البصرة . وفي ١٩٢٠ ، « صارت معظم صادرات التمور الى اوروبا تدار وتموّل من قبـــل ثلاث شركات اوربية رئيسية ، على ان حصة الشركات المحلية في التصدير المبـاشر كانت آخذة بالازدياد ، وعندما تعجز الشركات المحلية عن القيام بالشحن بنفسهـــا تقوم بالشحن بواسطة اعتماد يفتحه المصدرون [بصفتهم وكلاء للمستوردين] أو تدخل كشركاء معهم » [٣] .

وبلغ مجموع مصـدري التمور المسجلين في الدليـــل العـراقي ١٠٢ في ١٩٣٦ [٤] . اثني عشر فقط من هؤلاء موجودون في بغداد والبقية في البصرة ويبدو ان حوالي ٩١ شركة خاصة أو مشاركة وطنية كانت تشتغل في تصدير

١) وهي Mair Tweedy Co, Darby Andrews & Co. , Lyneh Brothers Gray Machenzi Co. Haitz & Sons Louis Druffus & Co.
انظر ، Basrah C. T .R. 1884 p. ,1918

٢) أهمهم : ابراهيم المنديل ، عبدالله الشبيلي ، مراد نوح ، وأصفر وشركاه . .
انظر ، Basrah C. T. R. ,1884 p. 1981

٣) انظر ، Areport on Commercial Conditions in Mésopotamia 1920 p. 17

٤) انظر الدليل العراقي ، ١٩٣٦ ، القسم التجاري ، ص ١٥٨ ــ ١٦٢ (الطبعـة الانكليزية) .

التمور [1] . ومن المحتمل ان هؤلاء المصدرين لم يهيمنوا إلا على جزء صغير من قيمة تجارة تصدير التمور .

ان الجزء الاعظم من تجارة تصدير التمور العراقية كانت تقوم بـــه خمس شركات اوربية كبيرة [2] وثلاث شركات عراقية [3] . وانه من المفيـد المقارنة بين الشركات الاجنبية لتصدير التمور في ثمانينيات القرن الماضي مـع ثلاثينيات القرن العشرين . وأول شيء جدير بالملاحظة هو دخول بعض شركات التصدير وبلوغهـــا شأواً مهماً مثل شركة فرانك ستريك ، والشركة الافريقية الشرقية ، وشركة سورين (بصرة) المحدودة . والشيء الآخر هو اختفاء او اندمـــاج شركات اخرى مع بعضها مثل شركة كرى مكنزي ، ولنج اخوان . وماير تويدي وشركاهما ، ولويس داريغوس وشركاه ، وهوتز واولاده . ولكن من الملاحظ أن شركة أصفر وشركة اندرو وير استمرتا في زيادة مساهمتهما في تجارة تصدير التمور . وذلك بدون شك نتيجة اختفـــاء بعض الشركات من جهة ، واندماج بعضها الآخر من جهة ثانية .

ويبدو ان شركة تصدير التمور العراقية قد ضمت في ثلاثينيات القرن الحالي معظم الشركات الوطنية الخمس الباقية . ولم تنشأ إلا شركة محلية واحدة جديدة هي شركة عبد الرحمن سعيد .

والظاهرة البارزة في سوق تجارة تصدير التمور هي ميلها الى التركيز ، وبصورة خاصـــة بين الشركات الأجنبية ، وكذلك بين الشركات الوطنية

١) ومن هـــذه المؤسسات ثلاث عشرة يهودية ، واربع عشرة مسيحية . وأهم المصدرين المسلمين من الباقين عددهم ٦٤ هم : عوائل الخضيري ، والنقيب ، والصانع ، والعيسى في البصرة ، وعائلة الشابندر في بغداد .

٢) وهذه الشركات هي: African and Eastern Co. Ltd. ,Michael Brothers, Andrew Weir and Co Frank C. Strick and Co. (Basrah) Ltd.
وكان يأتي في الدرجة التالية في الأهمية المصدرون :
Joseph Molden ' William Malcolm Theodor Giocolas

٣) وهى أصفر وشركاه ، وعبد الرحمن السعيد وشركاه ، وشركة تصدير التمور العراقية .

لتصدير التمور « بنفس الوقت نلاحظ زيادة عدد المؤسسات العائلية والشركات التي تشتغل في تصدير التمور على نطاق ضيق . ويدخل هؤلاء المصدرون الوطنيون الصغار في السنين ذات الحاصل الجيد [1] . وبالرغم من ذلك ، فان شركات التصدير الكبرى كانت في مركز يجعلها تملي السعر الذي بموجبه تكون مستعدة لشراء الحاصل من المنتجين . ومن هنا جنت هذه الشركات ارباحها الطائلة .

ان مركز مصدري التمور الاحتكاري أصبح قوياً بعد الأزمة العالمية في ١٩٢٩ بصورة خاصة . ورفض المصدرون قبول التمور من المنتجين لأدنى سبب خلال الثلاثينيات . وان ما اشتروه كان بنصف اسعار العشرينيات . وفي ١٩٢٨ أخذ المنتجون يقومون باتلاف التمور بدلا من بيعها بالاسعار الـتي يعرضها تجار التصدير [2] . ويعود هذا ، لاول وهلة ، الى انخفاض الطلب العالمي على التمور وما نجم عنه من التدهور المستمر في اسعارها ، لا الى طبيعة التنظيم الاحتكاري لسوق تصدير التمور . ولكن ، كما رأينا في القسم (٤) ، ان كمية التمور المصدرة انخفضت من ١٥٢,٠٠٠ طن ١٩١٩ — ١٩٢٥ الى ١٤١,٠٠٠ طن في ١٩٢٦ — ١٩٣٢ ، ثم ارتفعت الى ١٦٤,٠٠٠ طن في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ . ومن جهة أخرى ، ان قيمة صادرات التمور انخفضت من ١,٤٧٥,٠٠٠ دينـــار سنوياً في ١٩١٩ — ١٩٢٥ الى ٩٧٢,٠٠٠ دينار في ١٩٢٦ — ١٩٣٢ ثم الى ٩١٧,٠٠٠ دينار في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ . وفي حالة مقارنـة العشرينيـــات بالثلاثينيات . نلاحظ بالرغم من انخفاض أسعار التمور بالنسبة للمنتجين الى النصف ، فان الأسعار بالنسبة للمصدرين لم تهبط أكثر من الثلث [3] . واذ

١) انظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ٥٤٢ .
٢) المصدر السابق ، ص ٥٤٦
٣) راجع القسم (٣) من الفصل الحـــالي ، والملحق الاحصائي الاول (ب) ٨٤ وص ٤٦٥ — ٤٦٦ على التوالي .

وضع الاحتكار هـــذا في شراء التمور من قبل تجار التصدير صاحبه وضع احتكاري في البيع لاوربا والولايات المتحدة . وهذا ممكن، حيث ان العراق كان ينتج ٨٥٪ من التمور المصدرة للعالم خلال الثلاثينيات . واتضح العنصر الاحتكاري في تجارة تصدير التمور من الحكم الذي اصدرته اللجنة الامريكية الخاصة بحرية التجارة عن التعرفات التجارية لخمس شركات مصدرة للتمور في البصرة . وفي ١٩٤١ اخبرت هذه اللجنة الحكومة العراقية بالنتائج التي توصلت اليها عن انتهاء المنافسة في تجارة التمور في الولايات المتحدة ، عن طريق منع دخول شركات جديدة وتوزيع السوق الأمريكية للتمور بين الشركات القائمة [١] . وعلاوة على ذلك ، فان سوق التمور في لندن ، للتوزيع الداخلي واعادة التصدير ، والتي تمثل حصة كبيرة من تجـــارة تمور العالم ، تتحكم فيها بصورة رئيسية « جمعية لندن للفواكه المجففة » . وتضم هذه الجمعية التي انشئت في ١٨٩١ مستوردي التمور والوسطاء والموزعين . وهي تتحكم بقسم كبير من سوق التمور في انكلترا واوربا مما جعلهـــا في مركز يمكنها من التأثير في اسعار التمور [٢] .

وبعد محاولات عقيمة لمعالجة مشكلة صادرات التمور في ١٩٣٢ و ١٩٣٥–١٩٣٦ ، أسست الحكومة العراقية « جمعية التمور » في ١٩٣٩ . وهي تختلف عن الجمعيات السابقة لانها تمثل اتحاد منتجي التمور باستثناء تجار التصدير ، وانها تحت رعاية الحكومة . ومهمتها الرئيسية تثبيت الاسعار للمنتجين ، الا انها خولت ايضاً صلاحيات السيطرة على تجارة التمور وكبسها . وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، أصبحت السيطرة التامة على تجارة التمور ضروريـــة وذلك بعقد اتفاقات حول الاسعار والكميات بين جمعية التمور نيـــابة عن

١) مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ٥٤٣ .

٢) جمع المؤلف هذه المعلومـــات من محادثة مع موظف سابق في هذه الجمعية في معرض لندن للتمور عام ١٩٥٥ .

المنتجين ، والشركات الاجنبية التي تتعاطى تجارة التمور ، أي شركة اندرو – وير ، نيابة عن تجار التصدير من حيث النتيجة .

وخلاصة الاتفاقات بين الجمعية وشركة اندرو وير البريطانية ، التي بقيت نافذة ما بين ١٩٣٩ و ١٩٥٢ ، هي تعهد الشركة بان تشتري من المنتجين ، خلال كل من مواسم ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و١٩٤١، ٢٠٠ ١٥طن من الحلاوى بسعر ٧,٢ دنانير للطن ، و ٦,٥٠٠ طن من الخضراوي بسعر ٦,٣ دنانير للطن ، و ٢٦,٧٠٠ طناً من السابر بسعر ٥,٠ دنانير للطن ، مقابل امتناع الجمعية عن منح أية اجازة لتصدير الأنواع المذكورة من التمور ، اذا كانت معبأة ، إلا بموافقة الشركة تحريرياً . ثم ادخل الزهدى ضمن الاتفاق في ١٩٤٤ ، وبذلك أصبحت شركة اندرو وير محتكرة لتصدير تمور العراق ، الأمر الذي جعلهـا تجني الارباح الناجمة عن تضخم الطلب على التمور ، بينما حجبت فائدة ارتفاع الاسعار عن المنتجين ، وأضاعت على الحكومة موارد هـــامة من رسوم الاستهلاك ورسوم الصادر دون مبرر ، مما زاد في سلطان شركة الاحتكار[١] . وقد جرت بعض التعديلات على أسعار التمور في عام ١٩٤٦ و ١٩٥٠ ، إلا ان شركة اندرو وير بقيت المحتكرة لصادرات التمور حـــتى موسم ١٩٥٣/١٩٥٢ .

وبالنظر للاضرار المترتبة على احتكار تجارة التمور بالنسبة للمنتجـــين والحكومة من جهة ، وبالنظر لبدء عودة الطلب العالمي على التمور الى وضعه

١) انظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ٥٥٨ . ثم قارن رأي بعثة البنك الدولي للانشاء والاعمار حيث جاء في تقريرها عن العراق : « منذ عام ١٩٢٩ ، كان عبء تسويق الانواع الممتازة من التمور (الخضراوي والحلاوي والسابر) التي تبـــاع في انكلترا ، واوروبا ، وامريكا الشمالية ، واستراليا ، قد رفع الى درجة كبيرة عن طريق عقود جملة وقعت به جمعية التمور وشركة بريطانية ، وافقت الاخيرة بموجبها على شراء جميع كميات التمور المنتجة في البصرة من الانواع المذكورة باسعار محدودة .
انظر I.B.R.D, The Economic Development of Iraq (Johns Hopkins press 1952) p. 160

الطبيعي ، خلواً من الظروف الطارئة أثناء الحرب وما بعدها من جهة اخرى ، فقد أصبح من الممكن عملياً قيام شركة لتجارة التمور العراقية ، تساهم جمعية التمور بـ ٤٩ ٪ من رأسمالها ، ويساهم المصدرون والمنتجون بالباقي ، لتحل محل شركة اندو وير ، وذلك في سنة ١٩٥٠ .

الا ان هبوط الطلب ، لا سيما في اوربا وبريطانيا ، على التمور العراقية ، نظراً لمزاحمة الفواكه والحلويات ، ولآثار الخزين الكبير الذي تركته شركة اندرو وير المحتكرة السابقة في الأسواق الاوربية والبريطانية ، جعل شركة التمور العراقية تواجه صعوبات مالية وإدارية منذ أيامها الأولى . ونتيجة لذلك ، اضطر منتجو التمور الى دفع قسم من حصيلة بيوعاتهم للمساهمة في الشركة المذكورة . وهذا أدى الى هبوط الدخل الحقيقي لمنتجي التمور ، فهبوط مصروفاتهم على صيانة بساتين التمور وتنميتها [١] .

ولنرجع الى تنظيم سوق تصدير الحبوب ، حيث تعود أغلبية الغلة الواصلة الى السوق الى الملاكين الكبار الذين يتصرفون بها ، بينما ينتجها في الأساس فلاحون محاصّون . ويتميز سوق الحبوب بوجود الوسطاء الذين يعقدون الصفقات مع عدد قليل من الباعة الكبار (الملاكين) وعدد كبير غير ذي أهمية من الباعة الصغار (الفلاحين) . وبينما يقوم الملاكون بتجهيز أسواق التصدير والمدن الكبيرة ، نلاحظ ان الفلاحين كانوا يجهزون كمياتهم القليلة جداً الى أقرب المدن التسويقية .

ان كل ملاك كبير يعرف حجم محاصيل منافسيه الكبار ، كما يعرف عقود البيع التي يقومون بها ، ووتيرة تجهيزاتهم الى السوق . وتأثير أية كمية كبيرة قد تجهزها الى السوق على أساس الأسعار السائدة فيه . وعليه يحتل الملاكون الكبار مركزاً احتكارياً في البيع ، فهم يغيرون وتيرة التجهيز والبيع ،

٦٥) انظر ، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، لسنة ١٩٥٥ ص ٢١ - ٢٣ .

وليس مجموع الانتاج ، وهذا ما يفسر الظاهرة السائدة الخاصة بقيام الملاكين بخزن الحبوب على نطاق واسع .

ويتمتع تجار باعة الجملة ، في سوق الحبوب ، بمركز احتكاري في البيع والشراء . ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى ندرة رأس المال الذي حدد بشدة عدد تجار الجملة في كل سوق . وهنا أيضاً اذا قام التاجر الكبير بالاختزان على نطاق واسع ، فإن التجار الآخرين يجدون انه من مصلحتهم اسناد اتجاه الاسعار بالاختزان ايضاً . ان حجم الارباح الجدية لاستثمار معين ، لا توسيع التجارة ، هو الذي يحقق أقصى الربح في هذه الحالات .

وللايضاح نقتبس وصفاً لسوق الحبوب من تقرير القنصل البريطاني في البصرة ١٩١٣ :

« ان الحاصل أردأ في السنة الماضية ، وحينما لاحظ تجار الحبوب انه لا يمكنهم بيع الحبوب الا بسعر ٦ باونات [دنانير] للطغار [البصري] الذي زنته ثلاثة آلاف رطل ومن الحبوب الذي كان قد كلفهم [بسبب المضاربة] ٧ باونات للطغار ، لم يكونوا ليستعجلوا التخلص من مخزوناتهم . ونتيجة هذا الوضع عمت الشدة وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة ، ولا سيما بين سكان البدو من حوالي ١٠،٠٠٠ شخص يشتغلون في شؤون تجارة الحبوب في الميناء ، كنقل الحبوب في النهر ، وخزنها ، وتنقيحها وتنظيفها ، وتحميلها على البواخر الراسية في الميناء . وبنفس النسبة تحدد الطلب في الداخل على المنتجات الاجنبية حيث بقيت كميات هائلة من السكر وبضائع أجنبية اخرى بدون بيع او صرّفت ولكن بخسائر فادحة [١] .

ومن المهم ان نلاحظ انه في السنة السابقة ، ١٩١٢ ، حين كان الحاصل جيداً ، بلغت الصادرات حوالي ٣٠٠،٠٠٠ طن ، قيمتها مليون ليرة تركية ،

١) انظر ، Basrah, C. T. R. 1913 pp 5–6

وبنفس الوقت ابلغ فرع البصرة للبنك العثماني القنصل البريطاني ان ارباح المصدرين من الحبوب قدرت بـ ٨٥,٠٠٠ ليرة تركية [١].

والمعلومات المتوفرة عن مصدري الحبوب أقل من المعلومات عن مصدري التمور . وكل ما نعرفه ان الشركات الاجنبية المصدرة للتمور والاصواف هي نفسها التي كانت تتقاضى تجارة الحبوب في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وان المصدرين الوطنيين غير معروفين في هذه الفترة ، ولو انهم مسؤولون دون ريب عن تصدير جزء من الحبوب . ومع ذلك ، فمن الواضح ان التجار الوطنيين ، كما سنرى فيما بعد ، قد اقتصروا على تجارة الاستيراد ، بينما كانت اعمال الشركات الاجنبية منحصرة في تجارة التصدير بصورة رئيسية [٢].

هنالك بعض الاحصائيات عن مصدري الحبوب الوطنيين والاجانب خلال الثلاثينيات ، وعلى وجه التخصيص ، بلغ مجموع عدد الشركات التي تتعامل بهذه التجارة في ١٩٣٦ ، ٧٨ شركة منها أربع وثلاثون شركة في البصرة ، وتسع وعشرون في بغداد ، وسبع عشرة في الموصل (اثنتان من الشركات البغدادية أسست في البصرة) .

ان أغلبية تجارة تصدير الحبوب كانت في أيدي سبع شركات أجنبية [٣] وثلاث شركات عراقية [٤] أما بقية تجارة الحبوب فيقوم بها عدد كبير

١) انظر ، Basrah C. T. R. 1912 p. 7

٢) جاء في تقرير القنصل البريطاني في البصرة ان تجارة الاستيراد « متروكة لصغار التجار الوطنيين ، حيث ان الشركات البريطانية الموجودة محلياً تكرس جل جهودها الى تصدير التمور والصوف والحبوب وعرق السوس ، ولا تحفل بتجارة الاستيراد الا في أوقات فراغها » .
انظر ، Basrah C. T. R. 1899 p. 5

٣) هذه الشركات هي : الشركة الافريقية والشرقية (الشرق الادنى) المحدودة ، شركة العراق التجارية ، شركة بلاد ما بين النهرين وايران المحدودة . وليم مالكولم ، مايكل اخوان ، سوزين وشركاه ، فرانك سي . ستريك (البصرة) المحدودة .
راجع الدليل العراقي ، القسم التجاري ، ص ص ١٨٣ — ١٨٤ ، (الطبعة الانكليزية)

٤) أصفر وشركاه ، عبد المجيد حمودي وشركاه ، عبد الرزاق العمر وشركاه .

نسبياً من العوائل التجارية والمشاركات يبلغ حوالي ٦٨ مؤسسة . منها احدى عشرة عائلة يهودية ، وخمس مسيحية واثنتان وخمسون مسلمة [١]

وعليه فمن الواضح ان سوق تجارة الحبوب في الثلاثينيات يتسم بعدد قليل من الشركات ، الاجنبية خاصة ، والتي كانت تسيطر على نسبة كبيرة من صادرات الحبوب . وبنفس الوقت ، هنالك عدد كبير من التجار الصغار الوطنيين ممن يشتغلون بهذه التجارة . وهذا يعني ان أسعار الحبوب هي بالدرجة الاولى نتيجة لسوق توجد فيها مجموعة صغيرة من الملاكين الكبار الذين يجهزون محصولاتهم من الحبوب ، الى مجموعة مماثلة من تجار التصدير . وفي مثل هذه الظروف الاحتكارية يجني التجار اعتيادياً ارباحاً حدية عالية ، نظراً لضعف قدرة الملاكين المجهزين الكبار على خزن الحبوب لأمد طويل من جهة ، ونظراً لقيام التجار المصدرين بتمويل الصفقات التي يعقدها الوسطاء مع كبار الملاكين وصغارهم ، مما يجعلهم بمثابة راهني الانتاج والمعروف محلياً بـ « البيع على الاخضر » أي قبل نضج الحاصل .

وابان نشوب الحرب العالمية الثانية ، قامت « لجنة تنظيم تجارة الحبوب » لتوحيد جهود المنتجين والتجار باشراف حكومي فعال لتنظيم تجارة الحبوب ، بمقتضى قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٩ . وقد عقدت اللجنة صفقتين لتصدير الشعير الاولى ١٩٣٩/١٢/٢٢ حين تعهدت شركة اندرو وير بشراء ١٥٠ ألف طن من الشعير بسعر ٤,٥ دنانير للطن ، وتعهدت اللجنة بان لا تجيز تصدير الشعير من العراق بغير موافقة الشركة . والثانية في سنة ١٩٤٦ حين تعهدت الشركة بان تشتري ٣٠٠ ألف طن من الشعير بسعر ٢١ ديناراً للطن [٢] .

١) كان أهم تجار التصدير المسلمين في بغداد هم : عبد الهادي الجلبي ، والخضيري ، ونوري فتاح ، والشابندر ، وفي البصرة عائلة الخضيرى . وفي الموصل عائلة الصابونجي .
انظر ، المصدر السابق .

٢) راجع ملف ٢/٩/٢ القسم الأول : قرارات لجنة تنظيم تجارة الحبوب .
وراجع أيضاً ملف رقم ٦/٩/٢ « الاتفاقية الخاصة بشراء الشعير بين اندرو وير ولجنة تنظيم تجارة الحبوب » .

ويلاحظ ان تجارة الحبوب خلال سنوات ما بعد الحرب ، عانت من سوء المواسم الزراعية من جهة ؛ ومن هبوط الاسعار العالمية ، لاسيما بعد انتهاء الحرب الكورية من الجهة الاخرى . الامر الذي أدى الى ازدياد تدخل الدولة في تنظيم تجارة الحبوب . وهذه الظاهرة كانت بارزة بصورة خاصة بالنسبة للشعير العراقي ، وهو المحصول الاول بعد النفط ، اذ بلغت اسعاره سنة ١٩٥٧ نحو ٨٦٪ مما كانت عليه سنة ١٩٥٣ ، بحيث أصبح نقل الشعير من المزارع الى البصرة ثم الى الاسواق الأوروبية عملية غير مجدية . ولقد اضطر هذا الوضع الخطير الحكومة الى التدخل ، فقررت وزارة المالية منحة تصدير قدرها دينارا واحدا عن كل طن يجري تصديره من الشعير ، كما ان اتصالات متعددة جرت مع شركات الشحن في الخليج العربي ، بقصد تعديل أسعارها والامتناع عن استغلال نتائج منحة التصدير المذكورة آنفاً . (١) .

وبخلاف تجارة الحبوب والتمور ، فان تجار الاصواف لم يتعاملوا مع المنتجين مباشرة ، وانما مع التجار المتجولين (٢) بصورة رئيسية ، ابان نشوء تجارة التصدير هذه على كل حال . ولكن تدهور الوسطاء في تجارة الاصواف ، وبروز التعامل المباشر بين منتجي الاصواف ومصدريها أصبح خاصية متزايدة الاهمية في سوق صادرات الصوف . وفي الحقيقة ، ان تجار الاصواف يموّلون جميع الاصواف من المنتجين ، وحتى انهم يمتلكون قطعاناً من الماشية لنفس الغرض (٣) .

ونتيجة لتدهور أهمية الوسطاء او التجار المتجولين للاصواف ونشوء سوق مهمة للصوف في بغداد ، اصبح عدد قليل من المنتجين الكبار يملكون

١) انظر ، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ١٩٥٧ ص ص ١٨ – ١٩ ومما يذكر ان وضعاً مماثلا حصل في عام ١٩٣٠ حين اصبحت أجور نقل الطن الواحد من شمال العراق الى ميناء البصرة أكثر من سعره السائد ، وفي عام ١٨٧٨ حين كانت اسعار الحنطة أقل من كلفة نقلها بين الحلة وبغداد . انظر ما قبل ص .

٢) انظر ، سعيد حماده ، المصدر سابق الذكر ، ص ٣٧٠ .

٣) راجع الفصل الثالث : للقسم (١) ، ص ١٣٤ .

ويتصرفون بعرض الصوف . وان اصوافهم هذه تشترى من قبل عدد قليل من تجار الجملة وان كلا من المتعاملين في سوق الاصواف هو عالم بما يقوم به الآخر من ناحية سياسة الأسعار أو الصفقات التجارية . واختزان الاصواف عملية سائدة بين المنتجين . ونتيجة لذلك ، فان تأثير التبدلات في أسعار الصوف على الانتاج بطيء جداً .

وانه من المناسب اعطاء مثل معين عن حالة سوق الصوف في بغداد خلال فترة انخفاض الاسعار . ان اسعار الصوف الاسترالي الذي يعوض عنه بالصوف العراقي قد انخفضت بنسبة ٣٣ ٪ في ١٨٧٦ – ١٨٧٧ بالنسبة للاسعار السائدة خلال سنوات سابقة . لقد كتب احد المراقبين المعاصرين ما يلي : «النتيجة الاولى لهذا الانخفاض الهائل في الاسعار هو خسارة فادحة لأصحاب الشحن في بغداد [نظراً لهبوط صادرات الصوف] . ان العرب غير مستعدين لبيع أصوافهم قرشاً واحداً أقل من الأسعار التي اعتادوا عليها ، وبدا في وقت من الاوقات كما لو أزفت نهاية هذا الفرع من تجارة البلد . وحينما وجد البدو ان الأصواف تبقى حينئذ كلية بائرة لديهم ، لامتناع التجار بالاجماع عن شرائها بالسعر القديم ، اضطروا الى تخفيضه ، مما يؤدي الى انتعاش التجارة على الاغلب ، وإن لم تعد هذه التجارة مربحة لاصحابها ربحها السابق» (١).

ومعرفتنا بالشركات الوطنية والاجنبية التي تشتغل في تصدير الاصواف قبل الحرب العالمية الاولى محدودة جدا . ان المصدرين الاجانب للتمور والحبوب هم أنفسهم مصدرون للاصواف ايضاً . وان درجة تركز تجارة الاصواف في ايدي عدد قليل من الشركات الاجنبية عالٍ جداً . ففي ١٨٨٩ كانت أكبر شركتين للكبس والتصدير هما شركة بنج وشركة داربي اندروس اللتان تسيطران على نصف تجارة الاصواف تقريباً . ولديهما مكابس للاصواف سعتها السنوية لكبس وتصدير الصوف تعادل ٣٠،٠٠٠ بالة زنة

١) انظر ، Geary op. cit. vol. I pp. 238—9

الواحدة منها ٣٠٠ رطل صافٍ . ومجموع الكمية المصدرة لا تزيد على ٦٧٠٠٠ بالة في ١٨٨٩.[١]

وبعد الحرب العالمية الاولى ، ازداد عدد الشركات التي تشتغل في تصدير الاصواف . وكان مجموع الشركات في أواسط الثلاثينيات اربعين شركة : عشرون منها في بغداد وست عشرة في الموصل، وأربع في البصرة . وهنالك ثلاث شركات اجنبية مهمة [٢]. وشركتان وطنيتان[٣]. وهنالك عدد كبير من العوائل والشركات الوطنية ، والقليلة الاهمية ، تشتغل بتجارة الاصواف. تسع من هذه يملكها المسيحيون وخمس يملكها اليهود وعشرون يملكها المسلمون[٤]. وعلى الرغم من عدم معرفتنا لحصة هذه المجموعات المختلفة من تجارة صادرات الصوف ، فمن المحتمل ان الشركات الاجنبية الكبيرة هي التي تسيطر على أغلبها . وان الشركتين الوطنيتين ، والعدد الكبير من التجار الصغار ، يتعاطون جزءاً صغيراً نسبيا من هذه التجارة .

وبخلاف تجارة التمور والحبوب ، بقيت تجارة الصوف من دون تدخل الدولة في تنظيم شؤونها . فلقد قامت محاولة لتأسيس جمعية لتنظيم تجارة الصوف،الا ان الفكرة سرعان ما أُهملت قبل قيام ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ [٥] .

نكتفي بهذا القدر من دراسة تنظيمات سوق مواد التصدير الرئيسية ؛ وهي : التمور والحبوب والأصواف . والصفة العامة لسوق هذه الصادرات ،

---

١) راجع الفصل الخامس ، القسم (٢)، والملحق الاحصائي الاول (١) ص ٢٤٣ وما يليها .

٢) وهذه هي : فرانك سي. ستريك وشركاه ، فازيتشة هانز ، اندرو وير .
انظر الدليل العراقي ، القسم التجاري ، ص ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

٣) هو حبيب مرغبانة وأولاده وشركاه ، وشركة أصفر وشركاه .

٤) وأهم هذه هي : عائلتا الشابندر والبغدادي في بغداد ، وعائلتا الجادر والصابونجي في الموصل .

٥) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ص ص ٣٢ – ٣٣

ولتجارة التصدير بصورة عامة ، هو تسلط عدد قليل نسبياً من التجار على تصدير هذه المواد . ويتضح هذا ، بصورة عامة ، من حقيقة ان مجموع قيمة صادرات التمور والحبوب والصوف كانت تبلغ حوالي مليونين ونصف مليون دينار في ١٩٣٦ . وكان يتعامل بها حوالي ٢٢٠ مصدراً ، بما في ذلك ٢٦ شركة كبيرة ، وغالباً ما تكون أجنبية . وبلغت قيمة التمور المصدرة ٨٦٤,٠٠٠ دينار كان يتعامل بها ١٠٢ مصدراً بينهم احدى عشرة شركة ، وقسم من هذه الشركات أجنبي . وبلغت قيمة صادرات الحبوب حوالي مليون دينار ، كان يتعامل بها ٧٨ مصدراً بما في ذلك عشر شركات كبيرة ، وغالباً ما تكون أجنبية . اما قيمة صادرات الأصواف ، فبلغت نصف مليون دينار كان يتعامل بها ٤٠ مصدراً بما في ذلك خمس شركات كبيرة وغالباً ما تكون اجنبية . ومن الجدير بالملاحظة ان عدد التجار الكبار بين هذا العدد الكبير من المصدرين نسبياً كان محدوداً جداً ، وهؤلاء كانوا يهيمنون على معظم تجارة التصدير .

ومعدل حجم هذه الشركات صغير جداً بالنسبة الى حجم التجارة الدولية، حيث ان كل شركة لم تتعامل بأكثر من بضعة آلاف من الدنانير في تجارة هذه السلع . وحتى شركات التصدير الكبيرة التي تتحكم بحوالي أربعة أخماس هذه التجارة ، لم يتعد حجم تعامل الواحدة منها مئة الف دينار من البضائع ، قبيل الحرب العالمية الثانية .

إلا أن شركات التصدير لم تقصر نشاطها التجاري على بضاعة واحدة . وبعضها كانت تشتغل في تجارة الاستيراد ايضاً. فلا عدد المصدرين ، ولا معدل حجم تعاملهم ، يعكس بصورة صحيحة درجة التركيز في تجارة التصدير . وربما كان التحول في معدل مردود رأس المال يعطي مؤشراً أفضل . وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات الكافية لهذا المؤشر ، فان ما هو موجود منها يظهر ارتفاعاً في ارباح تجارة الصادرات ، عند مقارنة سنوات ما قبل الحربين العالميتين .

لقد لاحظنا من قبل [1] ان ارباح ما قيمته مليون ليرة تركية من صادرات الحبوب كان يعادل ٨٥,٠٠٠ ليرة تركية . وهذا يعني ان معدل الربح أو نسبة الارباح الى قيمة الصادرات كانت حوالي ٨ ٪ وفي سنة ١٩٣٦ نجد ان تصدير ما قيمته مليون ونصف مليون دينار من التمور والحبوب والصوف الخ . أدى الى ربح يساوي ٣٢٣,٠٠٠ دينار[2]، اى ان معدل الربح كان حوالي ١٣ ٪ ويحتمل ان هذا الارتفاع في معدل الربح يكون اكثر، لولا اننا نقارن سنوات الانتعاش الذي سبق الحرب العالمية الاولى مع سنوات الانتكاس الذي سار قبيل الحرب العالمية الثانية[3].

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، اشتد الاتجاه نحو التركيز في تجارة التصدير ، بحيث أصبحت شركة أجنبية واحدة هي شركة اندرو وير تحتكر تجارة تصدير التمور والشعير ، اكبر صادرات العراق باستثناء النفط الخام ، ويظهر أن هذه الشركة الأجنبية المحتكرة لتصدير التمور والشعير قد باعت ما قيمته ٧٨٦,٣٩٣ ديناراً ، وحققت ربحاً مجموعه ٣٩٧,٤٢٣ ديناراً ، أي أن نسبة الربح الى المبيعات بلغت حوالي ٥٠ ٪ ، خلال السنة المنتهية في ١٩٤٦/٥/٣١ . كما أنها زادت في قيمة مبيعاتها الى ١,٠١٨,٣٢١ ديناراً ، وزادت في مبلغ أرباحها الى ٦٤٩,٩٠٥ دنانير ، اي ان نسبة مردود أرباحها الى مبيعاتها بلغت ٦٣,٧ ٪ ، خلال السنة المنتهية في ١٩٤٧/٥/٣١[4].

ويتضح مما تقدم ان تناقص عدد المصدرين الكبار ، وهيمنة الشركات

١) راجع ما قبل ص ١١٧ .

٢) المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٣٩ ، الجدول ١٩٦ .

٣) ويلاحظ ان تجارة تصدير الجلود والمصارين قد عانت من بعض الخسائر خلال فترة ما بين الحربين .

٤) انظر ، وزارة الاقتصاد ، مديرية تسجيل ومراقبة الشركات ، الاضبارة رقم ١٠/٣٣/١ شركة اندرو وير للتجارة والملاحة ، وتحريات خاصة .

البريطانية على معظم تجارة التصدير ، جاء مصحوباً بتزايد نسبة الارباح الى المبيعات تزايداً ملحوظاً ، من حوالي ٨ ٪ قبيل الحرب العالمية الثانية . ونسبة الارباح هذه تزداد ارتفاعاً اذا ما قيست برأسمال الشركات الأجنبية بالنظر لضآلته من جهة ، وبالنظر لانتفاعها بودائع الجمهور العراقي عن طريق حصولها على التسهيلات المصرفية من البنوك العاملة في البلاد من الجهة الاخرى[1].

وعلى الرغم من حاجة البلاد الواضحة لسياسة تصدير تعمل على زيادة كمياته ، وتحسين اسعاره ، وفك احتكاره الاجنبي بتعريفه أو تأميمه ، فكادت تكون البلاد خلواً من أية جوانب ايجابية لسياسة التصدير خلال الحقبة موضوع البحث [2] ، لولا عبء الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، ولو لا ضغط الوعي الوطني المتعاظم ضد الاحتكارات الاستعمارية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت تجارة التصدير تعاني من رسوم داخلية ورسوم عالمية نسبياً حتى ١٩٣٠ ، حيث الغيت رسوم التصدير على الحنطة والشعير والرز ، ثم أُلغي مكس المصارين في سنة ١٩٣١ ، وخفض رسم تصدير التمور الى ثلثها في ١٩٣٢ [3] .

١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٢) يذكر شكري صالح زكي انه « بلغت الرسوم التي تستوفى على المواد المصدرة حداً عالياً فهناك رسم الاستهلاك ورسم التصدر ويبلغ مجموعهما ١٥٪ من قيمة البضاعة المصدرة ، واذا أضفنا لذلك بعض الرسوم التي تستوفى والعوائد الاخرى لارتفع الرقم الى ٠٣٠٪٠٠٠ ولا تقل (تكاليف النقل والخزن والأرضية الخ) عن ٠١٥٪٠٠٠ ان الطن الواحد من الدبس المصنوع من التمر يتحمل رسوماً ومصاريف واجوراً مختلفة من بغداد الى البصرة مبلغاً لا يقل عن تسعة دنانير وقد يصل الى ١٣ ديناراً ... بينما لا يكلف الشحن والتأمين بالباخرة من البصرة الى احد موانىء اوروبا الجنوبية اكثر من خمسة دنانير ولا يكلف اكثر من ستة دنانير ... الى احد موانىء اوربا الشمالية » .

انظر ، غرفة تجارة بغداد، مجلة التجارة، الجزء الرابع والخامس ؛ نيسان وايلول ١٩٥٤ ، ص ١٩ .

٣) انظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ٩٨ .

الفصل الثالث

تاثير تطور تجارة التصدير في القطاع الزراعي

ان ظهور تجارة التصدير العراقية وتوسعها ، وبصورة خاصة الى الهند ، لعب دوراً مهماً في التحول عن الاقتصاد الطبيعي أو من الانتاج الحيواني والزراعي لفرض الاكتفاء الذاتي أو الاستهلاك الشخصي ، الى الانتاج التجاري أو انتاج السلع من أجل السوق والربح . وكذلك ساعد اتساع تجارة التصدير على التحول من النظام القبلي الجماعي لملكية الارض الى الاشكال الحالية من الملكية العامة والخاصة للارض .

وعلى وجه التخصيص ، يمكن ان نلاحظ آثار نمو تجارة التصدير في ثلاثة جوانب محددة من القطاع الزراعي ، وهي : هبوط عدد البدو وارتفاع عدد الرعاة من السكان ، ونمو طبقة الفلاحين المستقرين ؛ وتوسع الزراعة التجارية (زراعة انتاج السلع لغرض السوق المحلية والتصدير) ؛ وانهيار النظام العشائري لملكية الارض وظهور نظام ملكية الاراضي الخاصة الحالي .

أما عن التأثيرات العامة لتطور تجارة التصدير ، لا سيما تأثيرها في مستوى المعيشة الريفي وحجم السوق الوطنية ، فسندرس آثار نمو تجارة التصدير على مستوى المعيشة الريفي في الفصل الخامس بتطور مستوى المعيشة [1] .

أما عن تأثير نمو تجارة التصدير في القطاع الزراعي ككل ، وتطور التبادل الاقتصادي بين الريف والمدينة وما ترتب على ذلك من آثار على حجم السوق الوطنية ، فنبحثه في مكانه المناسب [2] حيث ان نمو السوق الداخلية ، كمستوى المعيشة ، ليس من نتائج تطور التجارة الخارجية فحسب ، بل نتيجة لعوامل أخرى كتطور الاستثمار النفطي ، والسياسة الاقتصادية أيضاً .

١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .
٢) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

ان بروز المصالح الاقتصادية الوطنية ، ووضوح تعارضها مع مصالح الاحتكار الاجنبي لتجارة التصدير ، وعلى الاخص الشعير والتمور ، أديا الى نشوء وعي وطني طالب بانهاء الاحتكارات الاجنبية في التجارة الخارجية [1] واحلال الرأسمال الوطني محلها . مما أدى الى انهاء احتكار شركة اندرو وير لتجارة تصدير التمور اعتباراً من الموسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ وحلول شركة تجارة التمور العراقية محلها ، ولتجارة تصدير الشعير قبل ذلك بقليل وحلول المصدرين العراقيين محلها . بيد ان هذا التعريق لم يغير من جوهر تجارة تصدير التمور والشعير الاحتكارية ؛ ولكنه حول الهيمنة عليها وعلى أرباحها الى الرأسمال العراقي فقط . فقد حل عبد الهادي الجلبي ، مدير شركة اندرو وير الاخير ، محلها في الهيمنة على سوق تصدير الشعير .

١) انظر ، جريدة (صوت الأهالى) ، مقالة احتكار التمور ، ومقالة تجارة العراق مع بريطانيا في ١٢ و٢٩ نيسان ١٩٤٦ . وانظر جريدة (الاساس) ، مقالة الاحتكارات الاستعمارية في العراق ، العدد (٧) من ايار ١٩٤٨ . وانظر ايضاً غرفة تجارة بغداد ، اضبارة تعريق الشركات الاجنبية .

ا ــ تأثير تطور تجارة التصدير في الانتاج الحيواني

ان تطور النقل البحري والنهري العصريين ، والميل التدريجي نحو توحيد الولايات العراقية الثلاث (بغداد والبصرة والموصل) ، ومـــا نجم عنهما من تحسن في الأمن ، كل ذلك عمل على تهديم الأسس الاقتصادية التي كانت تقوم عليها حياة البداوة : الجمل والغزو [1]

لقد أصبحت الارض اسهل منالا ، وأصبح العمل اكثر توفراً نسبياً . هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى ، فان تزايد الطلب الاوربي والهنـــدي على المنتجات الحيوانية العراقية ، وبصورة خاصة على الصوف ، أعطى زخما لنمو الانتاج والصادرات الحيوانيين . ومن هنا ، كان نمو الصادات الحيوانيةالعراقية قد ادى الى هبوط السكان البدو الذين كانوا يعيشون في الصحراء في مجموعـات من الخيم وبيوت الشعر في المناطق الصحراوية ، حياة تعتمد على الجمل والغزو. كما أدى نمو الصادرات الحيوانية الى زيادة الانتاج الحيوانى والسكان الرعاة .

وليست هنالك احصائيات عن السكان الرعاة والانتاج الحيواني . والبديل الوحيد المتوفر لدينا هو استعمال بعض المؤشرات كهبوط السكان البـــدو ، والتغيرات في تجارة الصادرات الحيوانية ، وزيادة ايرادات الحكومـــة من الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الحيوانية .

ان هبوط السكان البدو ، وهم ذلك الجزء من السكان الذين يجوبون الصحراء في مساحات غير محدودة على الاغلب ، يعني ارتفاع السكان الرعاة. انالسكان الرعاة يعتمدون ، في الاساس ، على تربية الماعز والاغنام بدلا من الجمـــل ، وتتحدد حركتهم المحدودة جداً في المراعي جرياً وراء الكـــلأ والاعشاب .

---

١) عباس العزاوي ، العشائر العراقية (بغداد ١٩٣٥) الجزء الأول ص٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٨٢ .

ولكن جزءاً من الزيادة في السكان الرعاة ناتج عن الهبوط في السكان البدو يقابله النقص في السكان الرعاة الناجم عن ميلهم نحو الاستقرار على الارض . وعلى الرغم من ذلك ، فان هبوط السكان البدو يخدمنا كمؤشر تقريبي لارتفاع السكان الرعاة من جيل لآخر .

ثم ان الطلب المحلي على المنتجات الحيوانية ، وبصورة خاصة الطلب على اكثر السلع اهمية كالصوف والجلود ، كان قليلاً وآخذاً بالهبوط حتى بداية الحرب العالمية الثانية ، حين بدأ طلب صناعة النسيج الصوفي الوطنية والصناعات الجلدية الوطنية يأخذ بالتزايد ويكتسب بعض الاهمية .

وهذا يعني ان الخط البياني لتجارة الصادات الحيوانية ربما اتجه اتجاهاً مقاربا للخط البياني للانتاج الحيواني [1] .

ان الجدول رقم (١٦) يعطينا مجموع قيمة الصادرات الحيوانية لسنة معينة وهي ١٨٧٨ ، ومعدل قيمة الصادات لعدد من السنوات التي تتقارب ، جهد الامكان ، مع السنوات التي تتوفر لدينا تقديرات السكان البدو فيها . ويحتوي الجدول ايضاً على النسب المئوية لقيم الصادرات الحيوانية وتقديرات السكان البدو الى مجموع قيم الصادرات ومجموع السكان على التوالي .

ان نظرة فاحصة الى هذا الجدول تبين بوضوح ثلاث ظواهر اقتصادية : الظاهرة الاولى الاكثر شمولا تتعين عندما نأخذ بنظر الاعتبار مجموع الفترة موضوع البحث .وهي ان هبوط السكان البدو كان قد صاحبه ارتفاع في السكان الرعاة والانتاج الحيواني . ومن هنا ، كان ارتفاع قيمة الصادرات الحيوانية من ٥٤٨,٠٠٠ دينار عام ١٨٧٨ الى ٩٢٤,٠٠٠ دينار خلال ١٩٣٣–١٩٣٩، او بنسبة ٧١ ٪ ، مصحوبا بهبوط السكان البدو من حوالي ٤٥٠,٠٠٠ نسمة الى ٢٣٤,٠٠٠ نسمة اي بنسبة ٤٨ ٪ . ومما يعزز هذه النتيجة ايضاً الزيادة

١) الا ان هذا ينطبق بدرجة أقل على صادرات الخيول خلال الفترة الاولى ١٨٦٤–١٩١٣، وعلى صادرات الحيوانات الحية (لا سيما الاغنام) خلال فترة ما بين الحربين .

الجدول رقم (١٦)
الصادرات الحيوانية والسكان البدو
١٨٦٧ - ١٩٥٨

السنة	الصادرات الحيوانية		السكان البدو	
	مقدرة بالف دينار	النسبة المئوية من مجموع قيمة الصادرات	السنة	مقدرا بالف نسمة والنسبة المئوية من مجموع السكان
١٨٧٨	٥٤٨	٥١	١٨٦٧	٤٥٠ ٤٥
١٨٨٨ - ١٨٩٥	٤١٩	٤٨	١٨٩٠	٤٢٢ ٤٥
١٩٠٤ - ١٩١١	٤٩٠	٤٥	١٩٠٥	٣٩٣ ٤٧
١٩٢٣ - ١٩٢٩	٩٢٤	٤٥	١٩٢٠	٣٢٤ ٧
١٩٤٠ - ١٩٤٥	١,٤٢٣	٤١٫٣		
١٩٤٦ - ١٩٥١	١,٨٥٢	١٤٫٠	١٩٤٧	٤٥٠ ٥
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٢,٦٢٣	١٦٫٤	١٩٥٧	٦٥٧ ١

المصدر: ماجم الملحم الوحصاوي ابريل (م و د) والجدول رقم (٤) ص ٣٤ .

في عدد الحيوانات ، وفي واردات الحكومة من الضرائب على المواشي . فقد ارتفع عدد الاغنام والماعز من ٤,٧ ملايين رأس خلال ١٨٨٨ – ١٨٩٠[١] ، الى ٦,٩ ملايين رأس خلال ١٩٢٨ – ١٩٢٩ [٢] ، ثم الى ٧,٧ مليون رأس خلال ١٩٣٨ – ١٩٣٩ [٣] . وفوق ذلك ، فان واردات الحكومة من الضرائب المفروضة على الحيوانات ارتفعت من ١٢٤,٢٠١ ديناراً خلال ١٨٨٩–١٨٩٠ الى ١٧٩,٤٧٥ ديناراً خلال ١٩١٠–١٩١١ [٤] ، وازدات خلال فترة ١٩٢٦/١٩٢٧ – ١٩٣١/١٩٣٢ زيادة اكبر الى معدل يبلغ ٢٩٥,٣٢٢ ديناراً سنوياً ، بالمقارنة مع المعدل اللاحق البالغ ٢٣٥,٠٣٦ دينارا سنوياً خلال فترة ١٩٣٢/١٩٣٣ – ١٩٣٨/١٩٣٩ [٥] .

وقد اشتد زخم هبوط البدو من السكان ، وزخم ازدياد عدد الرعاة من السكان وانتاجهم الحيواني . فلقد ارتفع المعدل السنوي للصادرات الحيوانية ارتفاعاً مطرداً حتى بلغ ٢,٦٣٣,٠٠٠ دينار خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، او قرابة ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبيل الحرب العالمية الثانية . وانخفض سكان البوادي انخفاضاً شديداً حتى هبط عددهم الى حوالي ٦٦ ألف نسمة فقط ، أو حوالى ١ ٪ من مجموع السكان في عام ١٩٥٧ . ومما يؤيد ذلك ، الزيادة التي حصلت في عدد الأغنام والماعز حتى بلغت ٧,٣٣١,٥٩٢ رأساً حسب الاحصاء الزراعي والحيواني لسنة ١٩٥٨–١٩٥٩[٦]. وكذلك ارتفعت

---

١) V . Cuinet , op. cit., Vol , ll, P.790 and Vol lll P. 22and P:239

٢) وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية : ١٩٢٨ – ١٩٣٤ ، ص ٨٦ .

٣) المصدر السابق : ١٩٤١ ، ص ٨٨ .

٤) سعيد حماده ، المصدر سابق الذكر ، ص ٢١٧ .

٥) لقد حسبنا هذه الارقام من الميزانيات العامة للحكومة العراقية للسنوات موضوع البحث.

٦) وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء المركزية ، الاحصاء الزراعي والحيواني لسنة ١٩٥٨–١٩٥٩ الجدول (١٢) ص ١٢ .

حصيلة الضريبة المفروضة على الحيوانات الى معـــدل سنوي يبلغ ٢٥٦,٥٤٩ ديناراً في ١٩٥٦ / ١٩٥٧ - ١٩٥٧ / ١٩٥٨[١].

اما الظاهرة الثانية التي يكشف عنها الجدول رقم (١٦) ، فهي ثبات قيمة الصادرات الحيوانية حيث استمرت تعادل حوالي نصف مليون دينـــار سنوياً خلال كل الفترة ما بين ١٨٧٨ والحرب العالمية الاولى وقد رافق هذه الظاهرة هبوط قليل نسبياً في القسم البدوي من السكان ، ذلك الهبوط الذي يزيد قليلاً على ١٠ ٪ بين ١٨٦٧ و١٩٠٥ . ان هذا الثبات في الانتاج الحيواني والصادرات الحيوانية كان يعود ، في الأساس ، الى اتجاه السكان الرعاة نحو الاستقرار اتجاهاً سريعاً ، كما يبين ذلك النمو الاسرع للمنتجات والصادرات الزراعية موضوع بحثنا في القسم التالي من هذا الفصل .

واخيراً ، فان الارتفاع المتأخر في قيمة الانتاج والصادرات الحيوانية من حوالي نصف مليون دينار خلال الفترة السابقة للحرب العالميـــة الاولى الى حوالي مليون دينار قبل الحرب العالمية الثانية ، والى حوالي ٢,٦ مليوني دينار قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ذلك الارتفاع كان يعود الى الهبوط الأكثر سرعة في السكان البدو ، والى التحسن النسبي في أسعار المنتجات الحيوانية ، والى الصعوبات الجمة التي صارت تعترض الاستقرار الزراعي ومن الجهـــة الاخرى ، فان الطرق العصرية لتربية الحيوانات والعناية بها ، لم تلعب أي دور مهم في هذا الارتفاع المتأخر في الانتاج والصادرات الحيوانية[٢] ، خلال فترة ما بين الحربين .

والى جانب الدور الذي لعبه نمو الصادرات الحيوانية في هبوط السكان البدو ، فانه عمل بصورة مستمرة على تحويل الحياة الرعوية القائمة على الاكتفاء

١) وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء المركزية ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٥٨ ، الجدول ٢٩٣ ص ٣٤٣ .

٢) سعيد حماده ، المصدر سابق الذكر ، ص ص ٢٢٧ - ٢٣٠ .

الذاتي الى الانتاج التجاري وتبادل السلع . وعلى هذا ، ففي عام ١٨٦٦ كتب السير ا ي . بي . كامبل يقول :« ان البقاع القريبة [على امتداد نهري دجلة والفرات] تقطنها القبائل الكبيرة التي لا تعمل في الزراعة ، والعشائر العربية نصف المستقرة [الرعاة] التي تغير أماكن توطنها سنوياً ضمن حدود معينة ، والتي تزرع الحبوب الكافية لاستهلاكها الخاص فقط »[١]

وجعل ازدياد الصادرات الحيوانية القبـــائل الرعوية[٢] على اتصال مع تجار المدن الذين ساعدوا على تحويل بعضها الى رعاة أجراء . وقد كتب أحد المراقبين المعاصرين لتطور الانتاج الحيواني في عام ١٨٧٨ ما نصه «ان المواشي لا تعود دائماً الى القبائل . اذ ان الاغنياء من أهل بغداد هم المالكون للعديد من القطعان : وهؤلاء يعهدون بقطعانهم الى العرب الرعاة لقاء أجر محدود يدفعونه عن كل رأس من الماشية . ان غالبية اولئك العرب الرعاة قد سهل انقيادهم الآن الى السلطات التركية ، ولهم معاملاتهم مع تجار المدن .»[٣] .

ان عملية التحول التجاري والتبادل في الانتاج الحيواني هذه تطورت جنباً الى جنب مع النمو العام في التجارة الخارجية والداخلية . ومع ذلك ، فمن الصحيح القول ان مما عجّل في جريان عملية التحول هذه سياسة الحكومة في تحقيق الاستقرار للقبائل البدوية والرعوية . ولكن هذه السياسة نفسها ، الى جانب غرضها السياسي في السيطرة على هذه القبائل ، لا يمكن فصلهـا عن مصلحة الحكومة في الزيادة المتوقعة في وارداتهـا من الضرائب المفروضة

١) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1867, PP. 227 - 30.

٢) لقد عدّد السير اي . بي . كامبل في عام ١٨٦٦ القبائل الرعوية على الوجه التالي : على الفرات : قبائل المنتفق على الفرات الاسفل ، والخزاعل على الفرات الاوسط ، وعشائر الدليم في اعالي النهر . وعلى دجلة : قبائل شمر الجربة شرق النهر الى الجنوب من بغداد . وبني لام في منطقة العمارة . والبو محمد والمعدان في الأهوار الى الأسفل من النهر . المصدر السابق .

٣) انظر ، Geary, op cit., Vol. I, P. 113.

على الحيوانات (الكودة) والضرائب الكمركية المفروضة على الصادرات ، وكذلك في الهبوط المتوقع في مصروفات الحكومة على تحقيق سيادة القانون والنظام بين القبائل البدوية قبل استقرارها .

لقد تطرقت الدكتورة دورين وورينر الي الموضوع بقولها : « في جنوب العراق استمرت الحيـــاة القبلية عدة قرون لان الرعي كان مضموناً ومربحاً أكثر من الزراعة » [1] . وكان هذا هو نفس الرأي الدكتور صالح حيدر الذي دافع عنه على أساسين :

أما عن الأساس الاول ، فقد قال الدكتور صالح حيدر « يظهر ان تربية المواشي ، مع كل ما فيها من تزعزع ومجازفة ، كانت ، من الناحية الاقتصادية ، اكثر ربحاً في الامد الطويل بالنسبة الي افراد القبيلة ، ومن ثم اكثر انتشاراً في المناطق القبلية من الزراعة » . [2] ان الدليل الوحيد الذي قدمه الدكتور صالح حيدر لاسناد هذا القول هو جملة غامضة من كتاب فيتال كوينه ترجع الى الظروف التي كانت سائدة حوالي عام ١٨٩٠ ، حيث جـــاء : « شتاء استثنائي في شحة مطره يكفي لخراب مربي الحيوانات الذين هم في المواسم الاعتيادية اكثر غنى من ملاكي الارض » . ليس من الواضح ما اذا كانت المقارنة في هذه العبارة هي بين مالك ارض نموذجي وبـــين مالك مواشي نموذجي ، أو بين تاجر مدينة ورئيس قبيلة . وليس موضوع المقارنة واضحاً من حيث كونه بين مدخولات الطرفين او بين ثرواتهما .

وفوق ذلك ، فانه من الصعوبة بمكان ان نجزم بوجود اختلاف هام بـــين تأثير العوامل الطبيعية — كمواسم شحة المياه وفيضانهـــا والجراد والآفات

---

١) انظر ، Doreen Worriner II, Land Reform and Development in the Middle East, (London, 1957) p. 117.

٢) صالح حيدر ، المصدر سابق الذكر ، ص ٢٤١ .

الزراعية — على درجة المجازفة والتزعزع في الانتاجين الزراعي والحيواني ؛ أي ما اذا كان تأثير الفيضانات وشحة المياه على الانتاج الزراعي أعظم من تأثير الجراد والآفات على الانتاج الحيواني ، أو ان التأثيرين متقاربان . فلئن كانت الفيضانات أكثر تدميراً للزراعة من المراعي في مناطق الري الجنوبية ، فان مواسم شحة المياه تكون وبالاً في اراضي الشمال الممطرة على الانتاجين الزراعي والحيواني على حد سواء . ولما كان الانتاج الحيواني في الشمال أكثر أهمية منه في الجنوب ، فعليه يبدو معقولا استنتاجنا بان الفروق بين تأثير العوامل الطبيعية على ظروف الانتاج الزراعي والحيواني لم تكن ذات شأن يذكر خلال الفترة موضوع البحث .

ان الأساس الثاني الذي اعتمد عليه صالح حيدر لدعم وجهة نظره بان الانتاج الحيواني كان ، بمعنى من المعاني ، اكثر ربحاً من الانتاج الزراعي ، هو قوله « اذا ما استثنينا التمور التي كانت تشكل اكثر من نصف صادرات البلد [عام ١٨٦٦] والتي كانت زراعتها محدودة بمساحات صغيرة ، فتصبـــح المنتجات الحيوانية التي كانت بدورها تشكل نسبة ٤٣ ٪ من مجموع الصادرات ، المنتوج المصدَّر الاساسي للقسم الأكبر من القطر ، وهذا يعكس طبيعتـــه الرعوية خلال هذه الفترة [١٨٦٩ — ١٩١٣] » [1] .

واضح انه ليس من الصحيح ولا من المجدي استثناء التمور ، بوصفهـــا المنتوج الزراعي الاساسي ، عند اجراء مقارنة واسعة المفهوم وطويلة المدى بين مداخيل المنتجين الرعويين والمنتجين الزراعيين المستقرين ونموها النسبي ، حيث ان مثل هذا الاستثناء يجعل المقارنة باطلة منذ البداية . وفضلاً عن ذلك ، فان راي الدكتور صالح حيدر يتجاهل الثبات المطلق في قيمة الصادرات الحيوانية خلال الفترة ١٨٧٨ — ١٩١١ ، وهبوطها النسبي مما يزيد على خمسي

---

١) المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

مجموع الصادرات الى ربعها خلال نفس الفترة ، كما رأينا في القسم الرابع من الفصل السابق .

وعليه ، فمن الواضح ، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار جنوب العراق وشماله سوية ، وفي حالة عدم وجود أية فروق كبيرة بين درجة تأثير العوامل الطبيعية على ظروف الانتاجين الزراعي والحيواني ، انه مهما كانت للانتاج من مزايا على الانتاج الزراعي في البداية ، فيبدو أن هذه المزايا قد استمرت في فقدان أهميتها حتى الحرب العالمية الثانية .

وعليه ، فان دفع أي ريع أو ايجار عن أراضي المراعي كاد يكون معدوماً ، كما كان امكان التهرب من دفع الضرائب على المواشي (الكودة) الى الحكومة كبيراً . الا ان هذه المظاهر أخذت بالزوال تدريجياً ، مع استتباب الأمن ، وزيادة سيطرة الحكومة . ومهما كانت مزية الرعي على الزراعة قوية في الفترات الأخرى من تاريخ العراق الاقتصادي ، فقد صارت الى التلاشي ، وبصورة خاصة في حالة رئيس القبيلة الذي نجح في تسجيل الأراضي باسمه . واكتسب بذلك « حصة » على شكل نسبة كبيرة من المنتوج ، هي ريع الأرض أو ايجارها ، خلال فترة ما بين الحربين .

لقد كتب احد المعلقين الاكفاء في العقد الأول من القرن الحالي يقول : « حينما تسمح الظروف المناسبة للقبيلة بالعمل في الزراعة ، وعندما توضع الأرض تحت تصرفها ويكون لديها ضمان كافٍ للأرض ، فان هذه القبيلة لم تكن لتتردد في ترك حياتها غير المستقلة تدريجياً ، وتمارس العمل الزراعي ممارسة ناجحة . ولذلك ، فان بعض القبائل التي كانت بدوية يوماً ما ، أصبحت مستقرة وتركت الغزو وكرست جهودها كلياً للزراعة أو لتربية المواشي والتجارة »[1].

---

١) انظر ، H. K. Chiha, La Province du Baghdad, (Le Caire 1908), pp. 352—3 .

٢ ـ تأثير تطور تجارة التصدير في الانتاج الزراعي

ربما كان أثر نمو تجارة الصادرات العراقية أعظم في تطور وتركيب الانتاج الزراعي من أثره على الانتاج الحيواني . ويمكن تشخيص هذا الاثر في اتساع الزراعة التجارية (الزراعة لغرض السوق) نسبة الى الزراعة لغرض الاكتفاء الذاتي ، كما يبين ذلك ارتفاع نسبة الصادرات الزراعية الى الانتاج الزراعي . وهذا ما يظهر من تحليل ارقام الانتاج والصادرات تحليلاً جزئياً لكل سلعة على حدة . ويمكن كذلك دراسة هذا الموضوع دراسة كلية تربط بينه وبين التغييرات في سكان الارياف ، والتغييرات في الموارد المتأتية من الضرائب المفروضة على المنتوج الزراعي ، والتغييرات في مساحة الاراضي القابلة للزراعة ، والتي تزرع فعلاً .

وقبل ان نباشر بمثل هذا التحليل ، نرى من المناسب ان نبدأ بوصف ظروف وطرق الانتاج الزراعي في بداية الفترة موضوع البحث . لقد أعطى القنصل البريطاني العام في بغداد ، الصورة التالية للوضع الزراعي في عام ١٨٦٦ :

« ان مناطق الاهوار المنخفضة على طرفي نهر الفرات تجهز الرز . وفي الحلة والمناطق المأهولة بالسكان في ما بين النهرين تزرع الحنطة والدخن والشعير والذرة . وكذلك تزرع تلك الحبوب في الاراضي الواقعة شرقي نهر دجلة حتى قاعدة الجبل في اربيل الى ديالى . وفي جنوب الكوت ، على شاطىء دجلة ، لا توجد الزراعة ، او لا يوجد الا القليل منها ، حتى تصل الاهوار الى شمال القرنة ، حيث تقطن عشائر البو محمد التي تزرع الرز بكميات كبيرة . ان الحوض جنوب القرنة والممتد نحو البحر ، على جانبي شط العرب ، مكرّس كلياً لزراعة النخيل . ولما كان التصدير محدوداً ، فان عرض الحبوب ينظمه ، بالضرورة ، الاستهلاك المحلي . ولما كان من النادر تواتر المواسم

الرديئة ، فان معدلات الاسعار تكاد تكون متساوية اذا اخذنا سني القحط مع سني الوفرة . وهذه الاسعار تتأثر ، بصورة رئيسية ، بالارتفاعات غير المتساوية لمياه النهرين بفضل الفيضانات ، أو تتأثر نتيجة للاضطرابات غير الاعتيادية .

« ان الاحوال الاجتماعية للسكان ، كما توضحها الحكومة الخاصة بالقبائل العربية وايداع السلطة الى رؤساء لا يشعرون بالمسؤولية ، وخصوماتهم الداخلية المستمرة الناجمة عن ضعف الادارة المحلية واختلال الامن العام ، وما يتبع ذلك من اغلاق للطرق التجارية الرئيسية ، تعتبر من بين العقبات الرئيسية التي تقف امام توسع الزراعة ...

« ان الزراعة في الوقت الحاضر ، كالسكان المستقرين ، تنحصر في المناطق المجاورة للمدن والقرى الواقعة على الطرق الرئيسية ، وفي المناطق ذات المساحة المحدودة جداً التي تروى بواسطة القنوات .»[1]

كما أعطى السير اي. بي. كامبل صورة واضحة للآلات التي كانت سائدة في الانتاج الزراعي .

« ان اسلوب الزراعة ، في كل فرع منها ، هو من أكثر الانواع بدائية ، فالآلات محدودة بالمحراث الذي تبلغ طول مسكته ثمانية انجات . والمسحاة التي تختلف عن المسحاة الانكليزية بكون الاولى أصغر شفرة من الثانية ، وقبضة (بدون ممسكة) يبلغ طولها خمسة أقدام ، مع محراث غرف بدائي، وماكنة لفرم أو قطع القش تحتوي على بكرة مسلحة بشفرات مثبتة طولياً وعرضياً، وتعمل المكائن بعجلات تجرها البغال. وعوضاً عن دراسة الحنطة ، فان الحنطة تدوسها الماشية . اما مكائن الإرواء ، والتي تختار لنهر يكون

١) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1866 , pp. 273—4 .

فيه ارتفاع وانخفاض معدلات الماء خلال السنة ثماني عشرة أو عشرين قدماً ، تلك المكائن من شأنها ان تحل ، وبفائدة ، محل الطريقة الحالية لرفع المياه بالقرب التي تسحبها بكرة تجرها الخيل والثيران والتي تنزل وتصعد من والى منحدر .»[1]

انه من الضروري فقط ان نضيف الى ان هنالك ، في العراق ، منطقتين زراعيتين : المنطقة المطرية ومنطقة الري ، ومحصولين : المحصول الشتوي والمحصول الصيفي . والمحصول الشتوي يتكون، بصورة أساسية، من الحنطة والشعير ، وهما ينموان في كلتا المنطقتين الزراعيتين معاً : فالمساحة التي تبدأ من شمال الموصل الى كركوك فخانقين حتى الحدود العراقية الايرانيه ، تعتمد على المطر في زراعتها ؛ والى الجنوب من هذه المنطقة التي تسقى بالمطر، فان الري سيحاً وضخاً،يجهز الماء للزراعة .ومن الجهة الاخرى، فان المحصول الصيفي يتكون بصورة أساسية ، من التمور ، والرز ، والتبغ ، والفواكه ، والخضروات ، وينحصر الى حد كبير في منطقة الري في الجنوب ، عدا التبغ وبعض الفواكه في الشمال .

وبدراسة انتاج وصادرات السلع الزراعية الرئيسية ، نجد – أول ما نجد - ان زراعة التمور مارستها أكثر المجتمعات الزراعية استقراراً في العراق . ان زراعة التمور غالباً ما تكون محصورة في منطقة الري ، وبصورة خاصة في منطقة شط العرب وخلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ، كان المعدل السنوي لانتاج التمور يقدر بحوالي ٣٠،٠٠٠ طن سنوياً ، بينما بلغ معدل صادراتها ١٠،٠٠٠ طن سنوياً خلال نفس الفترة [2] ولذلك كانت نسبة الصادرات الى الانتاج تعادل حوالي الثلث .

١) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1866 , p, 273 .

٢) انظر ، Basrah C. T. R., 1867,p. 393 ; and Subsequent Reports.

ان تحسن النقل ، وبصورة خاصة بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، مهدّ الطريق لزيادة سريعة في صادرات التمور ، وارتفاع مستمر في انتاجها. لذلك ، ففي عام ١٨٨٧ تضاعف انتاج التمور ، حيث ارتفع الى حـــوالي ٦٠,٠٠٠ طن ، بيـــنما ازدادت الصادرات أكثر من أربعة اضعاف حيث ارتفعت الى ٤٤,٠٠٠ طن عام ١٨٨٧ [١] . وهكـذا نجد ان نسبة صادرات التمور الى انتاجها ارتفعت من حـــوالي الثلث في الستينيات الى أكثر من الثلثين في الثمانينيات من القرن الماضي . وذلك يرينـا أن صادرات التمور ازدادت بمعدل أعلى بكثير من انتاجها .

ونسبة صادرات التمور الى انتاجها هذه استمرت على رقمها العالي البالغ ٧٠٪ حتى السنوات القليلة السابقة للحرب العالمية الأولى فخلال ١٩٠٩ – ١٩١٣ ، ارتفع انتاج التمور الى ٩١,٥٠٠ طن سنوياً ، ومن هذه الكمية كان يصدر ما معدله ٦٥,٦٥٥ طن سنوياً [٢] .

وقبيل الحرب العالمية الثانية فقط ، بدأت هذه النسبة العالية والمتزايدة لصادرات التمور الى انتاجها بالهبوط . وعليه ، ارتفع انتـــاج التمور الى ٢٦٠,٠٠٠ طن سنوياً خلال ١٩٣٤ – ١٩٣٨ ، بينما بلغت صادراتها ١٦٤,٠٠٠ طن سنوياً خلال نفس الفترة . وهذا يعني ان نسبة الصـادرات هبطت الى أقل من ثلثي الانتاج . وكان هذا يعود الى منافسة تمور شمال افريقيا الـتي فاقتها في مهارة تغليفها والاعلان عنها ، والى تطور السلع البديـلة كالحلويات والفواكه ، والى زيادة الاستهلاك المحلي للتمور .

وقد استمر هبوط نسبة صادرات التمور الى الانتاج خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، بسبب الأسعار الواطئة نسبياً الـتي بموجبهـــا تم الاتفـاق

١) انظر ، Basrah. C. T. R. , 1888 , p, 1

٢) انظر ، British Foreign Office , Historical Section , Peace Handbook , Mesopotamia (London, 1919) p. 74 .

الاحتكاري بين جمعية التمور وشركة اندرو وير . وبعد الغاء تلك الاتفاقات حصل بعض الارتفاع في نسبة كمية صادرات التمور الى كمية انتاجها ، فتقدر كمية الانتاج بحوالي ٣٥٠ ألف طن سنوياً خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، [١] بينما تعادل كمية الصادرات حوالي ٢٤٠ ألف طن سنوياً خلال الفترة نفسها ؛ أي ان نسبة كمية الصادرات الى كمية الانتاج ، صارت تساوي حوالي ٦٩٪ .

ثانياً – ان زراعة الحبوب تمثـل ، وبصورة خاصة في منطقة الري ، حياة زراعية أقل استقراراً نسبياً . وفي شمال العراق ، مارس المزارعون المستقرون الذين يعيشون في القرى زراعة الحنطة . بيد ان امتداد زراعـــة الحنطة الى منطقة الجزيرة والموصل بواسطة التراكتورات قلّـل من درجة الاستقرار نظراً لتقلبـات المناخ ، حيث أن الامطار عماد الزراعة في هذه المنطقة التي توسعت ، خاصة في خمسينيات القرن الحالي . ومع ذلك ، نجد في منطقة الري ان زراعة الحنطة والشعير معـــاً أخذت بالتحول بسبب التغيرات في مجاري الانهار، أو بسبب الملوحة المتزايدة في التربة . وقد زرع الرز بشكل جزئي في منطقة الفرات الاوسط ، ولكنه بصورة أساسية كان يزرع في المستنقعات المنخفضة للنهرين التوأمين .

ونظراً لعدم وجود أية احصائيات موثوقة عن انتاج الحبوب ، وبصورة خاصة خلال اوائل الفترة ، نكتفي بالاشارة الى « المدى المحدود » لزراعـة الحبوب والذي كان محصوراً ، بصورة أساسية ، في مناطق تقع في مقتربات المدن الكبرى وفي القرى . لذلك كتب القنصل العـــام نيكسون في عام ١٨٧٤ يقول :

١) انظر . خير الدين حسيب ، تقدير الدخل القومي في العراق ، ١٩٥٣ – ١٩٦١ ، (بيروت ١٩٦٤) ص ١٤٨ . ويلاحظ ان قيمة مجمل انتاج التمور بالاسعار الجارية حسب التقدير المذكور تساوي ٣,٤٨٣,٠٠٠ ديناراً سنويا خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٨ . وهذه الاخيرة لا تختلف الا اختلافاً جزئياً عن معدل قيمة صادرات التمور البـــالغة ٣,٤٥٨,٠٠٠ دينار سنوياً للفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، حسب احصائيات التجارة الخارجية . لذلك اهملنا المقارنة بين قيم الانتاج والتصدير .

« في تلك المسافة الطويلة [من البصرة الى بغداد] لا يرى المشاهد حتى عشرين قرية ، ولو ان شواطىء النهر تحوي مضارب خيام العرب». (١)

وفي عام ١٨٩٠ ، حسب ما كتب المسيو فيتـــال كوينة ، كان مجموع انتاج الولايات الثلاث بغداد، والبصرة (باستثناء نجد) والموصل ، من الحنطة ٣١٩,٠٠٠ طن ، ومن الشعير ٥١٤,٠٠٠ طن ، ومن الرز ١١٨,٠٠٠طن(٢). ان معدل صادرات هذه المنتجات الثلاث خلال هذه الفترة كانت ٣٤,٦٠٠ طن من الحنطة ، و ٣٣,٩٠٠ طن من الشعير و١,٢٨١ طناًمن الرز . وعليه، فانه من الواضح ان نسبة صادرات الحبوب الى انتاجهـــا كانت ، منخفضة نسبيـاً في هذه الفترة من تطور العراق . فقد كانت نسبة صادرات الحنطة حوالي ١٠٪ ، ونسبة صادرات الشعير حوالي ٠٦٪ ، وأقـل من ٠١٪ ، في حالة الرز .

وفي خلال العقدين السابقين للحرب العالمية الاولى ، ازداد انتاج الحبوب ازدياداً قليلا ، بالرغم من ان صادرات الحبوب ، وبصورة خـاصة صادرات الشعير والرز ، ازدادت بسرعة أكثر . ففي ولاية البصرة ، الولاية الوحيدة التي تتوفر عنها الارقام في كلا التاريخين ، ارتفع مجموع انتاج الحنطة والشعير والرز من حوالي ٢٤٠,٠٠٠ طن عام ١٨٩٠ الى ما يقارب ٢٦٤,٠٠٠ طن في عام ١٩١١ . ولكن مجموع صادرات هذه السلع الثلاث ارتفع من حوالي ٧٠,٠٠٠ طن الى ١٨٨,٠٠٠ طن على التوالي . وعليه فمن الواضح ان نسبة صادرات الحبوب الى انتاجها ارتفعت من النسبة الضئيلة ٥–٨٪ عام ١٨٩٠ الى حوالي ١٠ – ١٥٪ من مجموع انتاج الحبوب ١٩١١ (٣) . واكثر من ذلك،

١) انظر Baghdad C.T,R., 1874 , P. 1710,

٢)انظر V,Cuinet , op. cit . vol . II , p , 788 . and vol III ,p 21 and226

٣) لا تسمح المعلومات المتوفرة التعبير بصورة ادق ، حيث انها تقتصر على ولاية البصرة في حالة انتاج الحبوب . انظر احصائية البنك العثماني (فرع البصرة) كما يذكرها القنصل البريطاني في تقريره عن تجارة البصرة في عام ١٩١٣ .

Basrah C. T. R. 1913, P. 8

فان هذه النسبة تبدو ، في حالة الشعير ، أعلى منها في حالة الحنطة والرز ، مما يشير الى الميل الاكبر نحو التخصص في انتـــاج الشعير لغـرض التصدير والتخصص في انتاج الحنطة والرز بصورة أساسية لغرض السوق المحلية .

لقد وجهت الحرب العـــالمية الأولى ضربة مخربة الى الزراعة العراقية ، بسبب اشتداد المعارك في اراضي زراعة الحبوب ، وبشكل خاص في منطقة الري . كما ان الانتـــاج الزراعي لم يتحسن وضعه حتى السنوات المبكرة من عشرينيات القرن الحالي(١) فقد كتب عدد من الحكام السياسيين البريطانيين عن هبوط منتجات الحبوب في مقاطعاتهم الى ربع أو خمس ما كان ينتج من الحنطة والشعير قبل سنوات الحرب (٢) . وأكثر من ذلك ، فان مجموع المحاصيل يبدو وكأنـه لم يتجاوز ١٤,٠٠٠ طن من الحنطة و ٣,٧٠٠ طن من الشعير حيث كان حصاد الربيع فقيراً (أي حالة الانتاج الهرفي أو المبكر باستثناء الانتاج الأفلي أو المتأخر) في عام ١٩١٩ (٣).

ومع عودة ظروف السلم وتطور الري ، وبصورة خاصة في سدة الكوت وناظم الحبانية وزيادة عدد مضخات الري ، فان انتاج وصادرات الحبوب تحسنت وازدادت زيادة قليلة خلال ثلاثينيات القرن الحالي . لذلك فان انتاج الحنطة والشعير والرز ارتفـع الى ٤٧٨,٠٠٠ طن و ٥٧٥,٠٠٠ طن و ٢٠٥,٠٠٠ طن خلال ١٩٣٤ — ١٩٣٨ على التوالي (٤) اما صادرات هذه المنتجات فقد ارتفعت الى ٤٠,٠٠٠ طن أو بنسبة ٨٪ من انتـاج الحنطة ، والى ٨٧,٠٠٠ طن او بنسبة اكـــبر من ١٥٪ من انتاج الشعير ، والى ١,١٤٥ طنا او بنسبة ٠,٥٪ من مجموع انتـــاج الرز .

١) انظر ، British Administration Report 1922 - 23 p, 93.

٢) لقد خمن الحاكم السياسي لمنطقة اربيل انتاج الحنطة بـ ٧,٣٩٧ طناً، والشعير ٥،٩٥ طنا واشار الى ان « انتاج ما قبل الحرب العالمية الاولى كان يقدر خمس مرات هذه الكميات » . انظر ، Report on Administration of Arbil 1919, p. 12

٣) أنظـر ، Report on Mesopotamia : Spring Harvest: 1919pp.9-10
ان انتاج الحنطة يشمل اراضي الشامية وخانقين وكركوك والديوانية وبغداد ويستثنى القسم الاعظم من اراضي الحنطة الكردية التي كانت موقع معارك حربية في ١٩١٩ .

٤) انظـر ، D: Worriner (II), op. cit., p. 118

ويتضح اثر الحرب العالمية الثانية على الانتاج الزراعي من هبوط انتاج الحبوب (الحنطة والشعير والرز) من حوالي ١,٣٧٣,٠٠٠ طن سنوياً خلال الفترة ١٩٣٦ – ١٩٣٩ الى ١,٢٧١,٠٠٠ طن في عام ١٩٤٣ . وقد هبطت نسبة صادرات هذه الحبوب من قرابة ٢٠٪ من انتاجها في ١٩٣٨ – ١٩٣٩ الى حوالي ١٤٪ في ١٩٤٣ [١] .

وخلال سنوات ما بعد الحرب ، ارتفع انتاج الحبوب الى معدل سنوي يساوي ٢,١٥٠,٠٠٠٠طن خلال الفترة ١٩٥٣–١٩٥٨.الا ان نسبة صادرات الحنطة والرز الى انتاجها انخفضت انخفاضاً مطرداً حتى اصبح العراق كما أسلفنا ، بلداً مستوراً لهما في بعض السنين [٢] . بينما ارتفعت نسبة صادرات الشعير الى انتاجها ارتفاعاً ملحوظاً ، حتى بلغت نسبة الصادرات حوالي ٣٧٪ من انتاج الشعير خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٨ .

وعليه ، فان مقارنة تسعينيات القرن الماضي مع خمسينيات القرن الحالي تشير الى هبوط مركز صادرات الحنطة هبوطاً ملحوظاً ، وارتفاع نسبة صادرات الشعير ارتفاعاً حاداً ، بينما بقيت نسبة الرز على حالها تقريباً . ويبدو من الواضح ان نسبة صادرات الحبوب الى مجموع انتاجها قد ارتفعت ايضاً خلال نفس الفترة . بيد انه من الواضح أيضاً ، ان نسبة الصادرات الزراعية الى انتاج الحبوب ، وبصورة خاصة نسبة صادرات التمور ، ارتفعت ارتفاعاً حاداً نسبياً خلال الفترة المبكرة ، ١٨٦٤ – ١٩١٣ ، وارتفاعاً بطيئاً ، مع امكانية استثناء نسبة صادرات الشعير ، خلال الفترة المتأخرة أو ١٩١٨ – ١٩٥٨ . ويبدو ان هذا يبين وتيرة النمو الاوطأ نسبياً للانتاج الزراعي خلال هذه الفترة . ومهما يكن ، فمن المحتمل ان يكون من الصحيح ان انتاج الفواكة والخضروات ارتفع جنباً لجنب مع الزيادة العظمى لسكان المدن ، وبصورة أسرع نسبياً في الفترة المتأخرة .

١) انظر A. R. Prest, War Economics of Primary Producing Countries (Cambridge University Press 1948), pp. 201 – 2.

٢) راجع ما قبل ص ٨٤ .

الجدول رقم (١٧)

التغيرات في سكان الديات ، وواردات الضرائب الزراعية

ومساحة الاراضي المزروعة

١٨٦٧ - ١٩٥٨

السنة	سكان الديات مقرباً الى ١٠٠٠ نسمة	النسبة المئوية من مجموع السكان	السنة	واردات الضرائب الزراعية بالف الدنانير	السنة	مساحة الاراضي المزروعة مقربة الى ١٠٠٠ دونم
١٨٦٧	٥٢٥	٤١	–	–	–	–
١٨٩٠	٨٧٠	٥٠	١٨٨٩ - ١٨٩٠	٢١٢	–	–
١٩٠٥	١,٢٢٤	٥٩	١٩١٠ - ١٩١١	٥٢٧	١٩١٢	١,٦١٢
١٩٢٠	٢,٢٤٦	٦٨	١٩٢١ - ١٩٢٩	٩٥٤	١٩١٨-١٩١٩	٢,٢٩٨
–	–	–	١٩٢٠ - ١٩٢٩	٨٠٦	١٩٤٢	٩,٢٥٨
١٩٤٧	٢,٧٠٢	٥٧	١٩٤٦/٤٥ - ١٩٤١/٤٠	٢,٠٥١	١٩٥٢-١٩٥٣	١٠,١٠٨
–	–	–	١٩٥٢/٥١ - ١٩٤٧/٤٦	٣,٣٢٩	–	–
–	–	–	–	–	–	–
١٩٥٧	٣,٦٨٧	٥٨	١٩٥٨/٥٧ - ١٩٥٢/٥٣	٢,٥٨٥	١٩٥٧ - ١٩٥٨	١٥,٩٥٨

المصادر : راجع الجدول رقم (٤) ص ٤٠ .

انظر ، كوينة لسنة ١٨٩٠ ، وتقارير التحاصل التجاريه البريطانيه ، ١٩١٠ - ١٩١١

انظر ، ميزانية الحكومة العراقيه للسنوات المختلفة .

والى ٨٧٫٠٠٠ طن أو بنسبة أكبر من ١٥٪ من انتاج الشعير ، والى ١٫١٤٥ طناً أو بنسبة ٥ و٠٠٪ من مجموع انتاج الرز .

يبدو ان هـــذه النتيجة الاولية ، عن تفوق زياده نسبة الصادرات الى الانتاج في الفترة المبكرة ١٨٦٤ – ١٩١٣ على زيادتها خلال الفترة المتأخرة ، ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، لها ما يؤيدها في الزيادة الاعظم نسبياً لسكان الريف ، وفي واردات الضرائب المفروضة على الانتاج الزراعي ، وفي مساحة الاراضي وفي مساحة الاراضي المزروعة . ان هـــذه المؤشرات للنمو النسبي للانتاج الزراعي جمعت سوية لأقرب السنوات القابلة للمقارنة ، ووحدات احصاءاتها في الجدول رقم (١٧) . ويلاحظ بهذا الصدد ما يلي :

اولاً – لكي نأخذ بنظر الاعتبار التغييرات النسبية في السكان الزراعيين، علينا ان نشير الى ان ارقام سكان الارياف تتضمن السكان الرعاة كذلك . ولكن هـذا لا يمنع من استعمالهـــا كمؤشر عام لنمو الانتاج الزراعي . ومن الواضح ان سكان الارياف خلال الفترة ١٨٦٧ – ١٩٠٥ قد تزايد من حوالي مليون نسمة الى مـــا يقارب المليون وثلث المليون أو بنسبة الثلث ، على أساس معدل سنوي للنمو يبلغ ٣٫٤ ٪ إلا انه في الحقبة ١٩٠٥ المتأخرة ، ١٩٠٥ – ١٩٥٧ ، ارتفع الى حوالي ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف نسمـــة أو ثلاث مرات ، أو بمعدل سنوي يبلغ ٢٫٠ ٪ . وقد ازداد سكان الأرياف خلال الحقبة كلها ، ١٨٦٧ – ١٩٥٧ ، حوالي سبع مرات، أو بمعـدل سنوي يساوي ٢٫٢ ٪ .

ثانياً – ان الواردات المتأتية من الضرائب الزراعية تعكس ايضاً التغييرات في نمو الانتاج الزراعي . وبالرغم من أن نظام الضرائب العثماني كان يبدو ، نظرياً ، اكثر عبئاً منه في العهد البريطاني ، فان تحسن الكفاءة في جبـــاية الضرائب كان لها أثر عكسي في الفترة المتأخرة . وهكذا فان الواردات

الزراعية ارتفعت ، من حوالي ٣١٢,٠٠٠ دينار خلال ١٨٨٩ – ١٨٩٠ إلى ٥٢٧,٠٠٠ دينار ، خلال ١٩١٠ – ١٩١١ ، أو بزيادة تقارب ٦٩ ٪ . ولكن ، بالرغم من تفوق كفاءة جمع الضرائب خلال الفترة المتأخرة ، وفوق كل شيء ، بالرغم من التضخم النقدي الذي حصل اثناء الحرب العالمية الاولى وبعدها ، فان الواردات الزراعية ارتفعت الى المستوى العالي البالغ ٩٥٤,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٢١ = ١٩٢٩ ، وانخفضت الى حوالي ٨٠٥,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٣٠ – ١٩٣٩ . وعلى الرغم من التضخم النقدي الهائل خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، فان معدل واردات الضرائب الزراعية لم يزد على ٢,٥٨٥,٠٠٠ دينار خلال الفترة ١٩٥٣/١٩٥٢ – ١٩٥٨/١٩٥٧ [١].

وأخيراً – فان المساحة التي كانت تزرع في ستينيات القرن التاسع عشر ليست معروفة لدينا . ولكن جميع المعلومات المتوفرة عن الاحوال الزراعية تبدو وكأنها تشير الى « المدى المحدود » للزراعة في المدن الكبرى وحولها ، مثل بغداد والموصل والبصرة وبعقوبة . لقد ازدادت المساحة المزروعة فعلاً ، في كلتا منطقتي المطر والري ، الى حوالي مليون ايكر او ما يعادل ١,٦١٣,٠٠٠ دونم قبل الحرب العالمية الاولى[٢]. ومما يدعم وقوع هذا التوسع الزراعي ، العدد الكبير نسبياً من القبائل الرعوية التي استقرت على الارض خلال هذه الحقبة . لذلك ، ففي الشمال اتخذت اربع قبائل عربية مهمة الزراعة مهنة لها وهي : الجبور ، والعكيدات ، وابو بدران ، والحديدان ، خلال تلك الفترة . كما ان جميع افراد القبيلة الكردية دزهئي ، واقساماً

١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٢) لقد اقتبسنا المساحة المزروعة في سنة ١٩١٣ عن رسالة الدكتور صالح حيدر ، المصدر سابق الذكر ، ص ص ٦٥٦ – ٦٥٧ ورأي المؤلف أن معدل المساحة المزروعة في عامي ١٩١٨ – ١٩١٩ خير من مجرد رقم واحد لعام ١٩١٨ أعطته الكاتبة دورين وريتر في كتابها :
Land and Poverty in the Middle East (I) (London 1948) pp. 101–102
وذلك نظراً للتخريبات الزراعية التي سببتها الحرب العالمية الاولى والمشار اليها في اعلاه .

كبيرة من الجاف ، والهيركي ، والهماوند استقرت على الارض . وكذلك في منطقة الري بدأت القبائل العربية : الزبيد ، وشمر طوقه ، والدليم ، واقسام واسعة من قبائل المنتفك ، بزراعة الاراضي التي يقطنونها الآن . كما ان التوسع في زراعة الرز في العمارة ، والشامية ، والهندية من قبل قبائل البو محمد ، وبني لام ، وآل فتلة ، وبني حسن ، قد تحقق على نطاق واسع قبل الحرب العالمية الاولى [١] .

ان مجمل هذا التوسع الزراعي قد تحقق بواسطة نظام الري البدائي (مد وجزر النهرين) ، بالاضافة الى الزراعة المطرية في الشمال ، باستثناء سدة الهندية التي بناها المهندسون الاوروبيون في ١٨٨٩ – ١٨٩٠ ، ولكنها انهارت عام ١٩٠٤ ، واعيد انشاؤها تحت اشراف السير وليم ويلكوكس عام ١٩٠٩ . [٢]

لقد بذلت بعض الجهود لفتح بعض القنوات لارواء اراضي جديدة خلال الفترة المتأخرة ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، كبناء سد الكوت وناظم الحبانية ومشروع الثرثار ، وسدي دربندخان ودوكان [٣] . وازداد عدد المضخات لرفع المياه لغرض الري زيادة عظيمة . وكان من نتيجة ذلك ان اتسعت المساحات المزروعة بالفعل أربعة اضعاف بين ١٩١٨ – ١٩١٩ و ١٩٤٣ . ثم استمر هذا الاتساع في المساحات المزروعه حتى بلغ ١٠,١٠٠,٠٠٠ دونم ، أو أكثر من ستة اضعاف حسب الاحصاء الزراعي والحيواني لعامي ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، ثم ارتفع الى ١٥,٩ مليون دونم ، أو قرابة عشرة اضعاف حسب الاحصاء الزراعي – الحيواني في ١٩٥٧ – ١٩٥٨ .

١) انظر ، صالح حيدر ، المصدر سابق الذكر ، ص ص ٦٧٠ – ٦٧٤ .

٢) انظر ، William Willcocks , The Irrigation of Mesopotamia (London, 1911)

٣) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

ومهما يكن ، فقد قدرت هذه المساحات المزوعة بـ ٥,٧٤٠,٠٠٠ ايكر أو ٩,٢٥٨,٠٠٠ دونم في عام ١٩٤٣ على أنها « تعادل خمس الأراضي القابلة للزراعة ، وهذا يحتاج الى التفسير ما دام يبين امكانية حصول زيادة كبيرة في الزراعة . وضمن المساحات المزروعة في أي وقت معين ، نجد أن نسبة كبيرة من الارض تترك بورا بسبب عدم كفاية المياه لارواء مساحات أكبر . ان المساحات الزراعية هي تقريباً ضعف الاراضي المزروعة ، إلا انه من المستحيل في الاوضاع الحاضرة زراعة جميع المساحات الزراعية بسبب نقص الماء . فاذا كان من الممكن خزن الماء لفترة الصيف ، فيمكن بذر البذور خلال الصيف في منطقة الري . » (١)

ان التوسع النسبي في الانتاج التجاري (لا سيما الانتاج لغرض السوق الخارجية) في الزراعة ، كما يظهره تزايد نسبة الصادرات الى الانتاج ، والهبوط المقابل في الاقتصاد الطبيعي من أجل الاكتفاء الذاتي (الانتاج للاستهلاك الذاتي أو الشخصي فقط) ، لا يبدوان ، قد أثرا تأثيراً ايجابياً على الانتاجية الزراعية ، أو انتاج الدونم الواحد ، كما هو واضح من الجدول رقم (١٨) .

فعلى اساس الارقام المتوفرة والتقديرات الموضوعة لعامي ١٩١٩ و١٩٢٣، يستنتج الدكتور صالح حيدر ان « معدل الانتاج للدونم الواحد يبدو حوالي ٢٠٠ كيلو للحنطة و٢٥٠ كيلو للشعير » (٢) وهذا يعطينا معدلاً لانتاجية الحبوب يقارب ٢٢٥ كيلو للدونم. ويظهر أن هذا المعدل قد هبط الى حوالي ١٨٧ كيلو للدونم : ١٨٠ كيلو للدونم من الحنطة ، و١٩٢ كيلو للدونم من الشعير خلال السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية . وقد استمر هذا الانخفاض لمعدل انتاجية الحبوب خلال سنوات ما بعد الحرب ، وعلى

١) انظر ، D. Warriner (I) , op. cit. , pp. 101—2
٢) انظر صالح حيدر ، المصدر سابق الذكر ، ص ص ٥٥٦ – ٥٥٧ .

الجدول رقم (١٨)
اتجاه الانتاجية الزراعية للحبوب الرئيسية
١٩١٩ / ١٩٢٤ - ١٩٥٧/١٩٥٨

السنة	الحنطة			الشعير			الحبوب			الأرز		
	الانتاج طن	المساحة دونم	الانتاجية كيلو دونم	الانتاج طن	المساحة دونم	الانتاجية كيلو دونم	الانتاج طن	المساحة دونم	الانتاجية كيلو دونم	الانتاج الكلي طن	المساحة دونم	الانتاجية كيلو دونم
١٩١٩ - ١٩٢٤	-	-	٢٠٠	-	-	٢٥٠	-	-	٢٢٥	٤٦٨	-	٢٤٨
١٩٢٤ - ١٩٢٨	٤٧٨	٢٦٤٤	١٨٠	٥٧٥	٢٩٧٢	١٩٢	١٠٥٢	٥٦١٦	١٨٧	٢٠٥	٦٠٨	٣٣٧
١٩٢٨ - ١٩٥٨	٩٤٠	٦١٠٧	١٥٤	٩٢٦	٦٩١٤	١٣٤	١٨٦٦	١٣٠٢١	١٤٤	٢٨٤	٨٢١	٣٤٥

Sources: Mesopotamian Spring Harvest 1918-19.
Mesopotamian Administration Reports, 1918-23 (Various divisions)
Dr. S. Haider, Land Problems of Iraq (Unpublished ph. D. Thesis, (London University, 1942)
D. Warriner, Land Reform and Development of the Middle East.

ضيف الدين حسيب . تقديم الدكتور صالح العلاف . ١٩٥٧-١٩٦١.

وجه التخصيص ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، حتى بلـــغ ١٤٣ كيلو للدونم من الحنطة و ١٣٤ كيلو للدونم من الشعير ، و ١٥٤ كيلو للدونم من الرز ، أما انتاجية الدونم للرز فلم تعانِ هبوطاً ولا ارتفاعاً ، وذلك لصعوبة امكان التوسع في انتاج الرز باستغلال أراضي أقل خصوبة ، نظراً لعدم توفر المياه الكافية في فصل الصيف لارواء هذه الاراضي ، بالمقارنة مع انتاج الحبوب ، ولا سيما الشعير .

ان الهبوط في معدل انتاج الحبوب للدونم الواحد يعود الى حقيقة ان التوسع في المساحات المزروعة والبـــالغ قرابة عشرة اضعاف خلال الفترة المتأخرة ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، كان يعني امتداد الزراعة عـــلى نطاق واسع الى اراضٍ انتاجيتها أوطأ ، أو موقعها ابعد عن مصادر المياه والاسواق . وهذا زاد في صعوبة تحقق توسع أكثر سرعة في الانتاج الزراعي والصـــادرات الزراعية ولكن تناقص الفرق بين انتاجية الشعير وانتاجية الحنطة ، وبالتالي تفوق انتاجية الحنطة كان في الاساس يعود الى تحسن حبوب الحنطة ، مثل دخول الحنطة «العجيبة» [١] ، والى الزراعة المتعاظمة نسبياً لهـذا المنتوج الاكثر قيمة بزيادة المياه المجهزة له عن طريق زيادة عدد المضخـات لارواء أراضي الحنطة . ولذلك فمن مجموع اراضي المحاصيل الشتوية المزروعة عـام ١٩٤٣ . والبالغ ٢,٩٤٧,٠٠٠ إيكر أو ٤,٧٥٣,٢٢٥ دونماً ، كانت مساحة ١,٥٩١,٣٨٠ إيكراً أو ٢,٥٦٦,٧٤١ دونماً ، أو اكثر من النصف تسقى برفع المياه اليها بواسطة المضخات [٢] . واستمرت هذه النسبة العاليـة ، من مساحة الاراضي التي تسقى بالضخ الى مساحة اراضي المحاصيل الشتوية ، في الارتفـــاع حتى بلغت في عـام ١٩٥٨ حوالي ٦٣٪ ، حيث بلغت حوالي ٥,٧٧٠,٠٠٠ دونم [٣] من مجموع ٩,٠٧٧,٠٠٠ دونم .

١) انظر ، سعيد حماده ، المصدر سابق الذكر ، ص ١٧٣

٢) انظـــر ، Ahmad Sousa , Iraq Irrigation Handbook Part I : The Euphrates , (Baghdad , 1944) pp. 11–12

٣) انظر ، وزارة الاقتصـــاد ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، الاحصاء الزراعي والحيواني ١٩٥٨ – ١٩٥٩ .

ويتمخض هذا التحليل عن نتيجتين اوليتين . فمن الناحية الاولى ، يظهر ان الاتجاه المتعاظم نحو التحول التجاري في الانتاج الزراعي ، (التحول من الاقتصاد الطبيعي الى الانتاج للسوق والربح) ، كما يتضح من تزايد نسب الصادرات الى الانتاج ، كان مصحوباً بهبوط الانتاج للمشارة الواحدة ، حينما تقارن عشرينيات القرن الحالي بخمسينياته . ومن الناحية الثانية ، حينما نأخذ بنظر الاعتبار الحقبة موضوع البحث برمتها ، يظهر ان الصادرات الزراعية نمت نمواً يفوق نمو انتاجها . وعليه ، فان وتيرة نمو انتاج الحبوب كانت حوالي ١٫٣٪ سنوياً بين ١٨٩٠ و ١٩٥٨ ، بينما كانت وتيرة نمو صادراتها تعادل ضعف وتيرة نمو الانتاج اي ٢٫٤٪ سنوياً خلال نفس الحقبة. وكانت وتيرة نمو مجموع قيم الصادرات أعلى من ذلك ، حيث بلغت حوالي ٢٫٧٪ خلال نفس الحقبة .

ان تفسير هبوط الانتاجية الزراعية (الانتاج للدونم) خلال الحقبة موضوع البحث ، يكمن في تدهور التربة نظراً لتزايد ملوحتها ، حيث تقدر الاراضي التي تركت زراعتها بسبب ملوحتها بحوالي ٦٠٪ من الاراضي المرواة [1] ولم يتوقف هذا التدهور ، نظراً لعدم قيام الملاكين الذين استحوذوا على ريع الارض باستثمار اي جزء مهم منه في بزل التربة ، ولعدم قيام الدولة بانشاء مشروعات الري والبزل الضرورية لمكافحة تزايد ملوحة التربة . ناهيك عن الاستثمار في بناء التربة وتحسينها ، وعن ملاءمة عوامل الانتاج الزراعي ، وما يترتب على ذلك من زيادة في الغلة الزراعية ، وفق مقتضيات نظرية الريع التقليدية .

ان تفوق وتيرة نمو الصادرات بالنسبة الى الانتاج الزراعي، وتدهور التربة بتزايد ملوحتها ، وهبوط الانتاجية الزراعية ، مهما تناقضت مع مقتضيات نظرية الريع التقليدية ، فانها تنسجم مع طراز نظام الأرض الذي نشأ في العراق حيث يسيطر عليها الملاكون المتغيبون .

١) انظر ، توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، (بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ص ٥٥-٦٣ ترجمة محمد سلمان حسن .

٣ ـ تأثير تطور تجارة التصدير في نظام الارض

خلافاً للجوانب الاخرى من الاقتصاد العراقي ، فقد درس نظام الارض كل من الدكتور صالح حيدر في رسالته للدكتوراه عن « مشاكل الارض في العراق » باحثاً الفترة التي تنتهي بالحرب العالمية الاولى ، والسير ارنست داوسن في تقريره « بحث في ملكية الارض والمشاكل المتعلقة بها في العراق » عام ١٩٣٠ ، والدكتورة دورين وورينر التي واصلت دراستها منذ ذلك الحين ان القضية المهمة والمناسبة لموضوعنا الحالي تتلخص بما يلي : ان تزايد نسبة التصدير الى مجموع الانتاج الزراعي ، اي تفوق سرعة زيادة الصادرات على زيادة الانتاج خلال معظم الفترة موضوع البحث ، كان قد رافقها وعمل على تسهيلها ، ظهور وتوسع نظام الطابو للأرض . وهذا أدى الى استحواذ أشراف المدن وشيوخ القبائل وبعض كبار موظفي ألدولة على قسم كبير من المحاصيل الزراعية على شكل« ملاكية »: وهي حصة من المنتوج يتقاضاها الملاك ، أو ريع عيني يدفعه المستأجر للملاك . ونظام الارض هذا كان قد انبثق ، في الاساس ، من انهيار واضمحلال الحياة القبلية ، وملكية الارض المشاعة .

لقد لخّص الدكتور صالح حيدر وضع نظام الارض قبل تطبيق قانون الاراضي العثماني لعام ١٨٥٨ في العراق على الوجه التالي :

« عند احتلالهم للعراق ، عمل العثمانيون على الغاء الاقطاعيات العسكرية للمغول [الذين احتلوا بغداد عام ١٢٥٨] وعوضوهم عنها بالاراضي الأميرية . اما المقاطعات التي استطاع مالكوها تقديم سندات ملكية تدعى بالحجة الشرعية لاثبات حقيقة كونها أراضي خراجية [خاضعة لضريبة الارض حسب الشريعة الاسلامية] أو كونها عشرية [خاضعة للعشر حسب الشريعة الاسلامية] ، فقد تركت هذه الأراضي بيد مالكيها كملك حر ، وكذلك

اعتبرت الهبات الخيرية الدينية وقفاً، وقد قسّم الباقي من الأراضي إما إلى إقطاعيات [وخاصة في الشمال] ، أو وزّع لقاء حصيلة ضريبية معينة ، أو ترك الى القبائل أو رؤسائها [وخاصة في الجنوب] على أساس نظام الارض المحلي . وعليه ، فان العراق خلال هذه الفترة [١٥٢٥ — ١٨٣١] عكس كلا النظامين الاقطاعيين العسكري والمدني ، مع انه احتفظ في الوقت عينه بالانظمة الاسلامية في الثروة الخاصة [الملك] والهبات الخيرية الدينيه [الوقف] وكذلك الملكية العشائرية . »[1]

ان التغلغل الاوربي في الامبراطورية العثمانية ، دفع الاخيرة الى ايجاد حكومة مركزية قوية . وهذا كان يعني ، اقتصادياً ، سيطرة حكومية على عدد كبير من المزارعين لغرض تحقيق الايرادات القصوى من الارض بواسطة الضرائب على المحاصيل الزراعية ، والضرائب الكمركية على الصادرات. وقد تضمن أيضاً ، سياسياً ، المعارضة الحكومية لنظام شيوخ العشائر ، لأن قوة هؤلاء العشائريه كانت تعني تهديدا للحكومة المركزية .

لذلك ، فان جوهر قانون الأرض العثماني ، عند تطبيقه على العراق خلال الفترة ١٨٦٩ — ١٩١٤ ، كان ، حسب قول الدكتور صالح حيدر ، « نقل حق التصرف بالأراضي المزروعة الى المزارعين الصغار اما بواسطة تثبيت الحقوق المكتسبة بمضي المدة من قبل المتصرفين في الارض وتنظيمها حيثما توجد ، أو بواسطة خلقها حيثما تنعدم كما في حالة الارض التي تباع بالمزايدة وحالة الأرض الموات بعد إحيائها . »[2]

لقد صدر قانون الاراضي العثماني في عام ١٨٥٨ ، وطبق على العراق في عام ١٨٧٠ ولكن يبدو ان تطبيقه في منطقة الري في جنوب العراق قد

١) انظر ، صالح حيدر ، المصدر سابق الذكر ، ص ١٧١ .
٢) المصدر السابق ، ص ٥٠٨ .

أوقف بالقوانين اللاحقة والصادرة في ١٨٨٠ و١٨٨٢ . لقد أقر القانون العثماني خمسة أصناف من الأرض[1]:

١ — (الملك) وتشمل جميع الاراضي التي تعود رقبتها وحق التصرف بها الى المالك .

٢ — (الميري) — (الاراضي الاميرية) جميع أراضي الدولة التي يعود حق التصرف بها الى المتصرف ولكن رقبتها تعود الى الدولة .

٣ — اراضي (الوقف) التي توهب لغرض ديني أو خيرى معين أو غيره .

٤ — (المتروكة) وهي المتروكة للانتفاع بها من قبل عامة الناس ورقبتها لبيت المال

ان النوعين الاخيرين (الوقف والمتروكة) كانتا ذات مساحات قليلة .

٥ — واخيراً (الموات) وهي الارض الخالية أو غير المستعملة ، أو غير المتروكة لأهل قرية من القرى .

ان ادخال اصلاحات الارض هذه الى العراق من قبل مدحت باشا ومن قبل بعض الذين أعقبوه ، كان نتيجة لفشل السياسة التي اتبعها من سبقوه ، وخاصة خلال الفترة ١٨٣١ - ١٨٦٩ ، وهي السياسة القسرية في توطين القبائل على الارض وجعلها خاضعة للحكومة . وكان ايضاً ، وبشكل ايجابي، يعود الى نظرة مدحت باشا الى تحسين الري وتوسيع الانتاج الزراعي ، وزيادة الصادرات ، ومن ثم زيادة الواردات التركية .

لقد عالج مدحت باشا مشا كل العشائر ومشا كل الارض ببيع حقوق التصرف بالاراضي الاميرية — اراضي الدولة — بأسعار اسمية . حيث لاحظ

١) انظر ، شاكر ناصر حيدر، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة ، (بغداد، ١٩٤٢)، وخاصة ص ٨ ، ١٩ ، ٤٠ ، ٤٨ ، و٦٠ .

احد الكتاب المعاصرين في عام ١٨٧٨ ان السعر الرسمي قد حدد بأربع شلنات أو مائتي فلس للأكر الواحد أو حوالي ١٣٣ فلساً للدونم الواحد [١] وقد منحت هذه الاراضي لقاء سندات الطابو الاميرية (سندات أراضي الدولة) ، التي أدت الى نشوء بعض الضمان في حقوق التصرف بالاراضي ، وإن لم تؤد الى الملكية المطلقة لرقبتها .

أما سندات الطابو هذه فكانت مفتوحة لحملة الحقوق غير الثابتة ،وللقرويين الذين فتحوا قناة أو زرعوا حقلاً ، ولجميع شيوخ العشائر في ديرتهم العشائرية . وأخيراً وليس آخراً ، الى اشراف المدن !

لقد أصاب البريكادير ايس. ايج. لونكريك في تلخيص جوهر سياسة الاراضي والعشائر هذه في قوله :

« كان الشيخ ، كنقطة التفاف لجميع القوى المناوئة للحكومة ، يفقد ارهابه فسيطرته ، وكان النظام القبلي نفسه يضعف ، في البيئة المستقرة الجديدة . ثم ان المصالح المتعدده والعلائق التي تخلقها الحياة الجديدة كانت لتحل محل النظرة القبلية القديمة . ان الشيوخ باعتبارهم رؤساء لمجتمع زراعي يصبح فيه انقيادهم سهلاً بسبب كونهم مرتبطين بالارض، وخاضعين للحكومة بسبب سيطرتها على المياه ، ومهيئين لدفع الضرائب طالما ان المحاصيل لا يمكن نقلها أو اخفاؤها كلياً ، ومعتمدين على الحكومة كملاكين لأن حقوق تملكهم — قوتهم على جمع حصتهم من المحاصيل — آتية من الدولة . ويمكن توقع زيادة عظمى في العمل البشري وفي الواردات . ولكن هذه الطريقة لا يمكنها تحقيق النجاح التام لصعوبتين : الأولى جهل وفساد موظفي الطابو ... والثانية تكمن في الاستجابة الباهتة من قبل الجمهور المنتفع [٢] » .

---

١) انظر ، Geary, op. cit. ,vol. I. p. 115 .

٢) انظر ، S, H. Longrigg (1) , op. ,cit. p. 307

وحتى ولاية مدحت باشا ، كان اساس ملكية الارض هي الديرة العشائرية ، وهي عبارة عن مساحة واسعة من الاراضي المزروعة وغير المزروعة ، يعمل فيها أفراد العشيرة الذين يعتبرون مالكين لحق التصرف بها ، بينما تعود رقبتها أو ملكيتها المطلقة الى الدولة . ولم يكن لهذا النظام أي أساس قانوني ، ولا أية حماية من قبل الدولة . وبموجب هذا النظام ، لم يكن أفراد العشيرة يعتبرون ملاكاً فرديين ولا عمالاً، ولكنهم كانوا مزارعين في أرض مشاعة بينهم . ومن ناحية أخرى ، كان الشيخ هو الرئيس السياسي للعشيرة ، والذي له جيشه الخاص العشائري (حوشيته) ، وله مضيفه الخاص (دار ضيافة ومركز اجتماعي مدني) . كان الشيخ مخولاً بجباية الواردات من أفراد عشيرته ، باعتباره الرئيس السياسي للعشيرة فقط .

ان تطبيق سياسة الطابو على الارض ، في ظل نظام الارض العشائري ، حيث كانت الحقوق المكتسبة من قبل المزارعين الفرديين جارية على العادة وغير محددة ، والذي كان يجري بواسطة ادارة عثمانية لمحتها عدم الكفاءة وسداها الفساد ، قد انتج الكثير من الارتباك . ولقد استنتج الدكتور صالح حيدر بالنسبة الى المنطقة المطرية :

« ان انعدام التحريات بالنسبة الى الحقوق المكتسبة سمح لأشراف المدن والاغوات الاقطاعيين [الشيوخ الاكراد] بالحصول على سندات قانونية لملكية الارض من فوق رؤوس الفلاحين الشاغلين للارض . وبالنتيجة ، فان غموض الحدود والمساحات المذكورة في السندات ، ونظام جباية الضرائب بالمزايدة ، كانت وسائل لانتفاع الاغوات واشراف المدن بواسطتها ، والحاق قطع اضافية من الاراضي باراضيهم واختزال عدد متزايد من الفلاحين الملاكين وجعلهم مؤجرين ، وقد حدث هذا بالضبط في الوقت الذي بدأت الروح التجارية بالانتشار في المجتمع المتصف بالاكتفاء الذاتي سابقاً ،وفي الوقت الذي بدأ فيه تقلص الوسائل المتنوعة لحماية الفلاحين ، كالروابط العشائرية ، وندرة

العمل ، وفيض الارض . ومن ثم ، فان نظام الطابو الذي ادخل بالدرجة الأولى لغرض حماية الفلاحين ، بدأ يستخدم كوسيلة لاضطهادهم . [1] »

ولم يمضِ عقد واحد على ادخال نظام الطابو في منطقة الري من جنوب العراق حتى ثارت عشائر المنتفك شاهرة السلاح ضد شيوخ السعدون . وهؤلاء كانوا قد بدأوا يطالبون بنسبة كبيرة من المحصول كريع ، ومن ورائهم الحكومة التركية . وعندما انشغل الاتراك في الحرب ضد روسيا القيصرية ، قام افراد العشائر بطرد الشيوخ ورفضوا أن يدفعوا الريع في عام ١٨٧٨ [2] . لذلك ، ففي عامي ١٨٨٠ و ١٨٨٢ ، اصدر الباب العالي قانونين يظهر انهما قد سببا ايقاف تطبيق قانون الاراضي العثماني بقدر ما يتعلق الامر بجنوب العراق . وعلى أية حال ، فقد جاء في التقارير الرسمية عام ١٩١١ — ١٩١٢ خلال الحرب التركية في البلقان ، بان عشائر المنتفك ثارت مرة اخرى ضد شيوخها وتم تشكيل (هيئة تحقيق تركية) لدراسة وبحث هذه القضية . لذلك فقد كتب ا ج . آ ر . سي . دوبس يقول :

« لقد علم ان الهيئة ارجعت مشاكل المنتفك الى حقيقة ان اراضي العشائر الصالحة للزراعة كانت بيد شيوخ قليلين واقوياء ممن يضطهدون افراد العشائر ويجعلونهم في حالة اختلاف . وان العلاج الصائب هو اجراء تقسيم للارض » [3] .

وعند نهاية الحرب العالمية الاولى ، أصبح جزء كبير من ملكية الاراضي المزروعة في المنطقة المطرية من شمال العراق بيد اشراف المدن وأغوات

---

١) انظر ، صالح حيدر ، المصدر سابق الذكر ، ص ٥٥٣ .

٢) انظر ، Baghdad and Basrah C. T. R., 1878–9, LXXII. Brit. parl. papers).

٣) ان هذه الفقرة جاءت مقتبسة في : Muntafig Administration Report ، 1919, p. 1.

الاكراد . ولقد قدر السير ارنست داوسن اراضي الطابو في الشمال عام ١٩٣٩ بنسبة ٥٠٪ من مجموع الاراضي المزروعة هناك . [1]

ولكن اراضي الطابو كانت أقل من ذلك بكثير في منطقة الري في الجنوب . وحتى هنا — في الجنوب — كتب الحكام السياسيون البريطانيون بان ملكيات كبيرة جداً سجلت كأراضي طابو في المناطق المستقرة مثل : سامراء ، وبغداد ، وبعقوبة ، والكوت ، والبصرة ، على دجلة . والرضوانية ، وكربلاء ، والحلة ، والسماوة ، والرميثه ، والشنافية ، على الفرات [2] .

لقد استمرت سياسة الأرض البريطانية ، خلال الاحتلال وبعده مباشرة، على أساس السياسة التركية السابقة بقدر ما يتعلق الأمر بملكية الأرض التي كانت تتركز بشكل متزايد بيد الشيوخ بالدرجة الأولى ، وبيد أشراف المدن بالدرجة الثانية . ولكن ، خلافاً للسياسة التركية ، كانت السياسة البريطانية ايضاً قد استخدمت الشيخ كأساس للسيطرة السياسية . ان هذين الركنين لسياسة الارض البريطانية في العراق ، تحويل الاراضي الى الشيوخ من فوق رؤوس الفلاحين القاطنين ، وزيادة القوة السياسية والسيطرة لدى الشيوخ ، لهما ما يسندهما في التقارير الادارية المختلفة المرسومة بـ « تقارير عن ادارة ما بين النهرين ١٩١٨ — ١٩٢٠ » . ونكتفي هنا بالاقتباس من الأدلة لثلاث مناطق فقط :

اولاً — كتب مساعد الحاكم السياسي لمدينة اربيل في عام ١٩١٩ يقول:

« لقد جرت معركة حامية الوطيس بين عشيرتي الكيردي ودزهئي في ذلك الوقت في قرية بيزان . وفي السنوات الاخيرة لا تزال الدعاوى التي

---

١) انظر ، E. V. Dowson, op. cit ., p. 11.

٢) انظر ، Mesopotamian Administration Reports, 1918 – 20 وخاصة ص ١٥ ، وص ٥٦ ، وص ١٣١ . وانظر ايضاً ، ص ٢١٥ ، وص ٣٣٨ .

تتعلق بأراضي القرية تقام باستمرار أمام المحاكم . وبفضل مؤمرات المختارين (رؤساء القرى) حصل هؤلاء الأغوات على حقوق في أراضي هذه القرية ، وهم يتخاصمون فيما بينهم وبين الناس الذين انتزعوا الارض منهم بالاحتيال . ان أحسن حـل كان يمكن ان يتم بطرد جميـع هؤلاء الاغوات (الشيوخ الاكراد) وقيام الناس بتعويضهم عما دفعوه لقـاء الارض أصلاً ، والذي كان عملياً لا شيء . ومهما يكن ، فان هذه ستكون سابقة خطيرة ، وان الاقتراح سبب الكثير من الدهشة بين أشراف اربيل . وعليه ، فقد قامت لجنة بزيارة القرية وقسمت الأراضي (بين الأغوات الثلاثة) [1] » .

ثانياً – تختلف حالة المنتفك في الجنوب عن حالة اربيـل ، ولكنها مساوية لها في الأهمية . فحوالي نهاية عام ١٩١٨ ، اقترح الحاكم السياسي لتلك المنطقة بأنه « في حالة الاراضي المملوكة فردياً حيث لا يمكن حصول الاتفاق بين مالك الارض والمؤجر ، فان قسمة الحاصل ستكون : ٥٠٪ الى الفلاح ، و ٢٠٪ الى الحكومة كواردات ، و ٢٠٪ الى المالك ، و ١٠٪ الى الشيخ او السركال (مدير المقاطعة) [2] » .

ولدى سماع هـذا الاقتراح ، قام أفراد العشائر بتقديم إلتماس الى بغداد يشكون فيـه بانه بينما كانت نسبة ٢٠٪ هي الحصة القانونيـة التي تعود الى الحكومة كواردات ، «فان دفع نسبة ٢٠٪ أخرى الى المالك هي نسبة عالية جداً ». وكنتيجة لهذه الشكوى تم الاتفاق على اجراءات مختلفة . وكـان اكثر الاجراءات أهمية هو تخفيض مجموع حصتي الحكومة والمالك الى نسبة ٣٠٪ معاً .

وقد أوضح الحاكم السياسي قائلاً : « ان الجواب على السؤال ، فيما اذا رضي أفراد العشائر بالاتفاق الحاضر ، هو :

---

١) انظر، Report on the Administration of Arbil . 1919 . p. 16.

٢) انظر ، Report on the Administration of Muntafig, 1919, pp. 4–6.

« لا . ان العشائر ، المعتادة منذ أمد طويل على التمتـع المستقر بحقوق الملكية ، كانت ، طبيعياً تستنكر ادعاء آل السعدون ».

« لقد كان على الفلاح ان يتحمـل : تكاليف الحرث والحبوب والري والحصاد . وعلى أية حال ، اذا ما أصاب الفيضان محاصيله ، فليست هنالك أية مساعدة مادية تأتيه من السركال أو الملاك [1] » .

وعليه ، فقد استنتج الحاكم السياسي ما يلي :

« ان نتيجة هذا الترتيب الموقت هو اننا الآن ، في نظر القبائل ، ملزمون بالسير على سياسة مستقرة ، لقد اعترفنا بجملة سندات الملكيـة ، والعشائر الآن لا تثق بنا . ان العشائر تدعي « بحقوق الاستيلاء » بالنسبة الى الملكيات الحالية . ولاسباب سياسية ، فإنه من المستحيل السماح لحامل سند الملكية ان يعيش على اراضيه . ولذلك فاننـا نخلق طبقـة من مالـكي الارض المتغيبين [2] .

ويشير نفس الحاكم السياسي ، بصورة أعم ، قائلا :

« ومنذ بداية الحكم البريطاني ، تم الاعتراف بأن أكثر الطرق فعالية في ضمان ادارة العشائر بصورة سلمية هي استعادة قوة الشيخ .. الذي يعمل ، تحت اشراف الحكومة البريطانية ، من أجل المركز الذي حرمه إياه الأتراك تدريجياً ، والذي سيكون أكبر من أي مركز تمتع به الشيخ ، لعدد كثير من السنين على أية حال[3] » .

وأخيراً – فدراسة منطقة العمارة ، حيث يبدو ان التركز في الأرض قد بلغ اقصاه ، وحيث أخذت المشكلة الزراعية أشد أشكالها ، نجد انها تقدم

---

١ – ٢ – ٣) انظر المصدر السابق .

مثالاً آخر لسياسة الأرض البريطانية . لذلك كتب الحاكم السياسي لهـذه المنطقة في عام ١٩١٨ يقول :

« لقد ساعدنا في زمن الحرب استبقاؤنا شيوخاً ينفردون بملكيات كبيرة ، ولكن ليس هناك من شك في ان المقاطعات هي ، في حالات متعددة ، كبيرة جداً بالنسبة للمزارع الواحد ، وهذا ينطق بشكل خاص على ملكيات محمد العربي ، ومجيد ، وجوي ، وأبي ريشة . ولكن ما دام مختلف الشيوخ قد ساعدوا الحكومة البريطانية بشكل منقطع النظير ، فيبدو ان الوقت لم يحن بعد لتقسيم ممتلكاتهم الى اجزاء مختلفة ، كذلك لن يكون من السهل تحقيق مثل هذا التقسيم[١] » .

لقد بذلت جهود مبعثرة وغير منسقة لتثبيت ملكيات الأراضي منذ عام ١٩١٩[٢] . ولكنها كانت فاشلة الى حـد بعيد . وفي عام ١٩٢٩ طلبت الحكومة العراقية الى السير ارنست داوسن دراسة هذه المشكلة . وفي ١٩٣١ أوصى دارسن بأنه ، في الدرجة الأولى ، يجب عدم اجراء أية محاولة لتثبيت حقوق الملكية في حالة ملكية مطلقة ، ولكن يجب منح الأراضي ، بعـد المسح ، بعقود اجارة مدة الوحدة منها عشر سنوات . أما توصيته الثانيـة الأساسية ، فكانت حسم الادعاءات المتنافسة وفق مبدأ « الاستغلال المقيد للملكية[٣] » .

وقـد أوجز التطورات اللاحقة عدد من الباحثين[٤] . فقد وصفهـا الدكتور صالح حيدر وصفاً دقيقاً حيث قال :

١) انظر ، Report on the Admiration of Amara , p. 317 .
٢) وهذه الاجراءات ملخصة تلخيصاً جيداً في كتاب سعيد حماده ، سابق الذكر ، الفصل (٤) ص ، ١١٧ .
٣) انظر ، Dowson , op. cit. , pp. 56 – 7 .
٤) انظر ، مقالة صالح حيدر في مجلة غرفة تجارة بغداد ، مجلة التجارة ، تشرين الثاني ← وكانون الاول ، ١٩٥٤ ، ص ص ٦٦ – ٦٧ .
وانظر أيضاً Warriner (Il) , op. cit. , p. 146 – 7
وقد اعتمدنا على بحث لم يذغر بعد لعبد الرزاق زبير عن الاقطاع والاصلاح الزراعي ، حيث جاء ان قانون التسوية رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢ وتعديلاته استهدفت تركيز الصلاحيات في مجلس الوزراء باسم اسكان العشائر . وكان التطبيق العملي لقانون التسوية ان تمنح الارض لشيوخ العشائر بدون أية قيود او شروط ولا سبق التصرف بها مدة معينة . وعلى هذا الأساس صدرت أنظمة منحت بموجبها مساحات واسعة من الاراضي الاميرية الى عدد من الشيوخ امثال حمد بن حمادى واسماعيل بن محمد من عشيرة الخيالين (النظام رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩) ، وآل فيصل وآل شلال رؤساء عشائر شمر (النظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٣) ومحروث الهذال رئيس عشيرة عنزة (النظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٦) الخ ..

« شرع قانون التسوية واللزمة في السنة ١٩٣٣ . اعترف بـه للمتصرفين الفعلين من العشائر بحقهم في الأرض يسجل لهم مجاناً بالطابو كحق لزمة يورث لمن بعدهم بموجب قانون الانتقال العثماني . غير ان الوضع العشائري كان قـد تطور خلال هذه الفترة تطوراً كبيراً فلم يعد للفرد من العشائر تلك القيمـة الحربية وأصبح دوره كمنتج للمحاصلات أكثر قيمة من دوره كمحارب للدفاع عن الدين وتحول الشيخ في كثير من المناطق تدريجياً من أمير متضامن مـع الأفراد يحميهم ويحمونه إلى ملاك لأراضيهم وهم عمال بين يديـه . ولاحظ البعض منهـم ان النفوذ يمكن ان يستمد لا من الأفراد بل من الحكومـة فاتصلوا برجالها في المراكز الادارية وجأوا الى بغداد وسكنوا بهـا تاركين أراضيهم تدار من قبل أولادهم ووكلائهم . ولم يكن قانون التسويـة يعترف بحق الفلاحين في الأرض والملكية العامة للعشيرة في الديرة إذ أن التصرف عرّف بحيث شمـل الشيخ ورؤساء الافخاذ البقلية وبعض المتمولين والمتنفذين من أصحاب المضخات الذين نصبوها بعقود مع هؤلاء في الأراضي .. ولما كان النظام المدني لم يتغلغل بعد في كثير من المناطق العشائرية فان شيوخ العشائر ورؤسائها لا زالوا يقومون بدور مهم في الادارة والقضاء والأمن » .

كما أوجزت الدكتورة دورين ووريز الجوانب الأخرى من هذه التطورات على الوجه التالي :

« في مجرى الحوادث ، كانت توصيات داوسن الأساسية قد وضعت على الرف . ومنذ عام ١٩٣٣ ، ثم تحقيق تسوية الأرض ، تحت إشراف موظفين بريطانيين ، على أساس منظم . ولقد تم نقل ملكية الأرض العشائرية الى الشيوخ الملاكين نقلاً يكاد يجعلها ملكيات خاصة بالفعل . ولم تكن هذه النتيجة عامة . إن مبدأ إعادة تقسيم الأرض بالنسبة الى الدخل الذي يتسلمه الشيخ ، مع ترك قسم اليه والى المزارعين ، كما تم اجراؤه في بعض انحاء البلاد ، مثلاً في الفرات الأوسط حيث يشكل مالكو المضخات المائية طبقة فلاحية مستقرة . . وحيثما تكون الحكومة قوية ، فان افراد العشائر يحصلون على حصة مفيدة من المجموع ، وحيثما لا تكون قوية ، فالأرض تقسم الى ملكيات كبيرة بين شيوخ العشائر باعتبارها ملكياتهم الخاصة [١] » .

ان نمو تجارة التصدير العراقية ، وبصورة خاصة بعد فتح قنال السويس عام ١٨٦٩ ، كان مصحوباً بعملية تدريجية تحولت بواسطتها الملكية العشائرية الى أشكال ملكيات الأرض السائدة في العراق قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ان هذه العملية ، التي بدأت عام ١٨٧٠ ، اشتد زخمها خلال فترة ما بين الحربين ، وخاصة منذ عام ١٩٣٣ .

وعليه ، فلنقارن بين الحصص النسبية لملكيات الأرض العشائرية والخاصة في العراق قبل عام ١٨٧٠ وفي عام ١٩٥٨ .

وفي عام ١٨٦٦ ، كتب القنصل البريطاني العام في بغداد يقول بأن نسبة ٨٣٪ من مجموع أراضي هذه الولاية كانت أراضي عامة أو تابعة للدولة (بضمنها نسبة ضئيلة من أراضي الوقف) ومن جهة أخرى ، فان الأراضي المملوكة فردياً لم تتجاوز نسبتها ١٨٪ من مجموع الأراضي [٢] .

إن مجموع الأراضي المسجلة منذ عام ١٩٣٣ ، عندما بدأت لجان التسوية

١) انظر ، Warriner (II) , op. cit. ; pp. 146 – 7 .
٢) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1867 , pp. 270 – 1 .

بوضع خرائط المسح (الكادا سترو) ، حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تساوي ٨٤,٣٩٩,٦٢٣ دونماً ؛ ومن هذا المجموع ، بلغت مساحة اراضي الدولة (الأميرية الصرفة) ٥١,٧١٧,٦٧٠ دونماً أو حوالي ٦٠ ٪ . ومنه أيضا حوالي ٢٥,٥٩١,٠٩٠ دونماً أو ٣٠ ٪ من الاراضي الخاصة بحكم واقعها الاقتصادي ، وان لم تكن دائماً كذلك من حيث حكمها القانوني الصرف (الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو او اللزمة) . اما الباقي البالغ ٧,٠٩٠,٨٥٩ دونماً أو حوالي ١٠ ٪ ، ضمن الأراضي المتروكة مشاعاً أو الموقوفة للأغراض الدينية [١] .

وأرقام التسوية هذه لا تعكس توزيع الملكية بين الدولة والافراد الملاكين بصورة صحيحة . فحتى الاراضي الاميرية الصرفة (كمقاطعات العمارة الغنية جداً) ، أصبحت تحت تصرف الاقطاعيين عملياً ، من حيث الاستحواذ على ريعها ، بينما لم يبق للدولة نصيب من الريع ، وحتى لم تفرض أية ضريبة على الارض أو الدخل الزراعي . ومن الناحية الاخرى ، فان ارقام التسوية تشمل الاراضي الصالحة وغير الصالحة للزراعة ، ولذلك فانها لا تعكس واقع الملكية الزراعية في البلاد .

ومن الجدير بالملاحظة خاصة ان اغلبية الاراضي الخاصة البالغة مساحتها ٢٥,٦ مليون دونم أو ٣٠٪ من مجموع مساحة الاراضي التي تمت تسويتها هي أراضي زراعية فعلاً او صالحة للزراعة ، بينما تكون اغلبية الاراضي الاميرية الصرفة البالغة مساحتها ٥١,٧ مليون دونم غير صالحة للزراعة . فلم تزد مساحة الاراضي الاميرية الصرفة الصالحة للزراعة على ٤,٦٨٤,٥٠٠٠ دونما حسب الاحصاء الزراعي والحيواني لسنة ١٩٥٨ .

وخير ما يعكس الملكية الزراعية ، قبل تشريع قانون الاصلاح الزراعي

١) انظر ، وزارة الاقتصاد ، دائرة الاحصاء الرئيسية ، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٨ ، ص ٦٧ .

في ٣٠ ايلول ١٩٥٨ ؛ ارقام الاحصاء الزراعي لعام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ . واذا ما صنفنا [١] الملكيات الزراعية الى صغيرة تقل مساحتها عن مائة دونم ، ومتوسطة تتراوح مساحتها بين مائة دونم وتقل عن الف دونم ، وكبيرة تبلغ مساحتهـــا الف دونم فمـا فوق ، نتوصل الى النتائج الموجـزة في الجدول رقم (١٩) .

يقدر عدد المشتغلين في الريف (الفـلاحين والملاكين) بحوالي ٨٥٢ الف شخص حسب احصاء السكان لعـــام ١٩٥٧ ، بينما لا يزيد عدد الملاكين على حوالي ١٦٨ الف شخص ، اذا ما افترضنا ان عدد الملاكين الذين لا يملكون أكثر من ملكية زراعية واحدة ما يقارب عدد الاشخاص الذين يشتركون في ملكية واحدة ، يصبح عدد الملكيات الزراعية مقارباً لعدد الملاكين الزراعيين. ومن هنا يتضح ان عدد الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون ارضاً يقـــارب ٦٨٤ الف فلاح [٢] ، أو حوالي ٨٠٪ من المشتغلين في الزراعة قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

والى جانب ظاهرة الفلاحين المعدمين البارزة ، توجد الظاهرة الاخرى وهي ضآلة الملاكين الصغار والمتوسطين . فعلى الرغم من انهم يمثلون حوالي ٩٨٪ من الملا كمين الزراعيين ، فانهم لا يملكون إلا اقـــل من ثلث مساحة الاراضي الرراعية . ومع ذلك ، فان حوالي ١٣٪ من مجموع الملاكين الزراعيين من الملاكين المتوسطين يستحوذون على خمسة ملايين دونم أو ٣١,٥٪ من مجموع

١) لقد اقتبسنا هذا التصنيف للكميات عن احد الاقتصاديين الزراعيين رغم ما يصوره من مآخذ تتعلق بالمبالغة باهمية الملكية الزراعية المتوسطة .
انظر ، عبد الصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعي ، (بغداد ، ١٩٦١) ، ص ص ١٥٠ — ١٥١ .

٢) قارن ما يذكره عبد الصاحب العلوان . « يبلغ عدد الأشخاص العاملين في الزراعة ولا يملكون شبراً واحداً من الارض حوالي ١,٥ مليون » دون مصدر ولا طريقة لحسابه .
انظر ، دراسات في الاصلاح الزراعي ، ص ١٥٠ .

الجدول رقم (١٩)

توزيع الملكيات الزراعية حسب الاحصاء الزراعي لعام ١٩٥٨-١٩٥٩

حجم الملكية الزراعية	عدد الملكيات	مساحة الملكيات بالدونم	نسبة المركبة الى المجموع العام ٪	نسبة المساحة الى المجموع العام ٪
الصغيرة اقل من مائة دونم	١٤٤,٨٠٢	٢,٤٤٦,٩٥٢	٨٦,١	١٠,٥
المتوسطة من مائة دونم الى اقل من الف دونم	٢٠,١٢٦	٥,٠٢٤,٧٢٦	١١,٩	٢١,٥
الكبيرة من الف دونم فما فوقه	٣,٤١٨	١٥,٨٥٥,٥٧١	٢,٠	٦٨
المجموع	١٦٨,٣٤٦	٢٣,٣٢٧,٢٥٩	١٠٠	١٠٠

المصدر: الاحصاء الزراعي والحيواني لعام ١٩٥٨-١٩٥٩ ، الجدول رقم (١) ، ص ٦ .

مساحة الملكية الزراعية ، بينما لا يسيطر ٨٦,١٪ من مجموع الملاكين الصغار إلا على ٢,٤ مليـــوني دونم وأربعة اعشار المليون ، او على حوالي عشر مساحة الاراضي الزراعية . وعليه ، تتضح أهمية حجم الملاكين المتوسطين ، وضآلة أهمية الملاكين الصغار وقربهم من الفلاحين المعدمين .

ويستقيم مع وخامة ظاهرة الفلاحين المعدمين، وضآلة الملاكين المتوسطين والصغار نسبياً ، ضخامة الملاكين الكبار أو الاقطاعيين . فهنالك حوالي ٣,٤١٨ ملاكاً زراعياً أو ٢ ٪ من مجموع الملاكين الزراعيين يملكون حوالي ١٥,٨ مليون دونم أو ٦٨ ٪ من مجموع مساحة الأراضي الزراعية . وهذا يعني ان الملاكين الكبار كانوا على المعدل يستثمرون حوالي ٢٠٠ عائلة فلاحية، بينما يستثمر كبارهم حوالي ٢٠,٠٠٠ عائلة فلاحية .

وما يزيد على مساحة خمس الملكيات الزراعية الكبيرة ، أي حوالي ٣,٢٩٥,٠٠٠ دونم ، يملكها ٩٥ ملاكاً كبيراً . وهنالك عوائل اقطاعية معينة تملك ما يزيد على ربع مليون دونم ، بل ما يربو على نصف مليون دونم كعائلة الفرحان (أحمد عجيل الياور الفرحان واخوانه واهله وورثته) ٥٨٩,٨٥٥ دونم في لواء الموصل . وعائلة الجاف التي كانت تملك ٤٧٧,٩١٠ دونم في ألوية السليمانية وديالى وكركوك . وعائلة امير ربيعة (محمد الحبيب النصيف الامير واخوانه واهله) التي كانت تملـــك ٣٢٨,٤٥٠ دونماً في لواء الكوت . وهذه الملكيات الكبيرة يمكن تشخيصها على انها جوهر الإقطاع العشائري في العراق [١].

ولم تقتصر الملكيات الزراعية الكبيرة على شيوخ العشائر . بل تعدتهم الى البرجوازية الكبيرة وكبار موظفي الدولة في المدن . وعلى رأس الإقطاع

---

١)انظر ، محمد سلمان حسن ، القضية الزراعية في العراقي ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد١٦ ، (بغداد ١٩٦٠) ، ص ١٤ . وقد صححت المعلومات حسب قرارات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي بتصديق قرارات الاستيلاء حتى اواخر عام ١٩٦٢ .

المدني تأتي العائلة المالكة السابقة التي كانت تملك ١٧٧,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية فقط ؛ وعائلة الجلبي التي كانت تملك ١٢١,٥٢١ دونماً في لواء بغداد ؛ وعائلة القصاب التي كانت تملك ١١٥,٣٩٨ دونماً في لواء الكوت ؛ وعائلة الخضيري التي كانت تملك ٩٣,٢٦٥ دونماً في لواء الكوت ، ولا سيما منطقة الصويرة ؛ وعائلة مرجان التي كانت تملك ٨٠,٤٩٦ دونماً في لواء الحلة ؛ وعائلة السهيل التي كانت تملك ٧٥,٢٨٨ دونماً في لواء بغداد [١] . وقد تسلل معظم الاقطاعيين المدنيين الى الاستحواذ على الملكيات الزراعية الكبيرة عن طريق نشر المضخات المائية في مناطق الري ، وعن طريق استعمال التراكتارات في مناطق المطر ، وعلى الأخص منطقة الجزيرة في الموصل . والزراعة في منطقة « الاقطاع المدني » بادخالها المكائن والآلات الزراعية الحديثة ، تشترك في بعض خصائصها مع الزراعة الرأسمالية . الا ان استمرار نظام المحاصة بين الملاكين والفلاحين ، وعدم تطور نظام الاجور والعمال الزراعيين على نطاق واسع ، يجعلها تشترك في خصائصها الأخرى مع الزراعة الاقطاعية . وأقرب الملكيات الزراعية الى الزراعة الرأسمالية هي الملكيات الزراعية المتوسطة التي تتراوح مساحتها بين مائة وألف دونم ، وخاصة تلك التي تقرب من اسواق المدن الكبرى .

لقد نشأت الملكيات الزراعية ، وازداد تركيزها ازدياداً مطرداً ، منذ تطبيق قانون الاراضي العثماني في العراق عام ١٨٦٩ حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ولم يجرِ تطور الملكيات الزراعية الكبيرة، العشائرية والمدنية ، من دون مقاومة الفلاحين ، وخاصة المعدمين منهم ، ضد الاقطاعيين العشائريين وضد الحكم التركي حتى الحرب العالمية الأولى ، وضد الاقطاعيين العشائريين والمدنيين والحكم الاقطاعي ـ الاستعماري . ويكفي ان نذكر ثورة فلاحي المنتفك ضد شيوخ السعدون وامتناعهم عن دفع ريع الأرض في عام ١٨٧٨

١) المصدر السابق .

وقمعها ، ثم تجددها قبيل الحرب العالمية الاولى . ثم ثورة ١٩٢٠ الوطنية التي قامت على اكتاف الفلاحين ضد قوات الاحتلال البريطاني والاقطاعيين العشائريين الموالين لهم [١]. وانتفاضة فلاحي سوق الشيوخ في ١٩٣٥ ، والحركات الفلاحية العديدة التي وقعت خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأهمها حركة فلاحي آل ازيرج في العمارة في سنة ١٩٥٢ ، وحركة فلاحي دزه ئي في ٣٠٠ قرية في اربيل عام ١٩٥٣ ، وانتفاضة الفلاحين في الدغارة حتى الرميثة في نيسان ١٩٥٨ [٢]. وكانت مطاليب هذه الحركات الفلاحية تتركز في الامتناع عن دفع ريع الارض ، ومقاومة تسجيل الارض باسم الاقطاعيين .

ونتيجة لقضية الاقطاع العشائري والمدني . وردود الفعل تجاهها وخاصة من قبل طبقة الفلاحين ، تبلور رأيان وموقفان منها . الرأي والموقف الاول هو ، في الجوهر ، الابقاء على الملكيات الزراعية الكبيرة ، ومقاومة الضغط الفلاحي والشعبي من أجل الاصلاح الزراعي ، ولا سيما في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عن طريق تحديد حد أعلى وأدنى لتوزيع الاراضي الاميرية الصرفة على المزارعين وبعض الفلاحين ، متخطياً توزيع الملكيات الزراعية الكبيرة التي بحوزة الاقطاعيين على الفلاحين الحقيقيين . ويمثل هذا الرأي مصالح كبار الملاكين من شيوخ العشائر وكبار التجار وموظفي الدولة، ويسند الطبقة والدولة المتحالفة مع الاستعمار .

١) انظر ، محمد سلمان حسن ، « طلائع الثورة العراقية الأولى : العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى » ، (بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ص ١٦ – ٢٢ .

٢) تجد تاريخ هذه الحركات في سلسلة من تسع مقالات نشرت في جريدة (الاساس) تحت عنوان « بدل الملاكية العقارية » ، الاعداد ٢٧ ، و٢٨ ، و٢٩ ، و ٣٢ ، و٣٣ ، و٣٤ ، و٣٩ ، و٤٠ ، و٤١ في ايار ١٩٥٨ .

وانظر أيضاً ، زكي خيري ، تقرير عن مسائل في الاصلاح الزراعي (بغداد ، ١٩٦٠) ، ص ص ١٦ – ١٧ .

وعلى الضد من ذلك ، نشأ الرأي والموقف الثاني الذي ينـادي بالاصلاح الزراعي ، والذي ،على اختلاف مفاهيمه ودرجـاته ، يشترك انصارة من الطبقة الوسطى الصناعية والتجارية ، والعمال والفلاحين ، والمثقفين في التأكيد على ضرورة تحديد حد أعلى لحيازة الاراضي في الملكيات الزراعية القـائمه ، والاستيلاء على ما يزيد عنه ، وتوزيعه على الفلاحين الحقيقيين ، مع ضرورة قيام الدولة بتوفير الوسائل المادية والتنظيمية لانجاح الاصلاح الزراعي لزيادة الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيعه[1]

قامت الحكومة باتخاذ عدة اجراءات قانونية وغيرهـا لتخطي القضيه الزراعية ، ومجابهة رأي وموقف المنادين بالاصلاح الزراعي ، ومعالجة ردود الفعل للطبقة الفلاحية . وسوف نعرض هذه الاجراءات ونقوم بتثمينها في دراستنا للسياسة الزراعية في ظل مجلس الاعمار[2]. كما وسنعالج تأثير تطور تجارة التصدير والسياسة الزراعية لمجلس الاعمار على مستوى المعيشة الريفي[3]

وعلى الجملة ، فان اراضي العـراق الزراعية كانت ملكاً للدولة على مر العصور من الناحية القانونية ، حيث كان التصرف بهـا أو حق استثمارهـا والانتفاع بمراعيها حقاً مشاعاً للعشائر وسكان القرى . ولكن تطور تجارة التصدير استلزم الاستحواذ على فائض الانتـاج الزراعي ، او ريع الارض ، والذي تحقق بانتقال ملكية الاراضي الى الاقطاعيين ، مما حرم الفلاحين من حقوقهم المكتسبة في الارض ، وحتى من حقوق الرعي الموروثة ان سياسة الدولة الاستعمارية – الاقطاعية ، في العهد التركي والبريطاني ، هي التي جردت الفلاحين من جميع حقوقهم ووهبتها للملاكين ، وخاصة خلال السنين الاربعين

---

١) انظر ، طلعت الشيباني ، واقع الملكيـة الزراعية في العراق (بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ص ٧٥ – ٩٥ ، لغرض الاطلاع على تفاصيل اراء ومواقف بعض الشخصيات والاحزاب .

٢) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٣) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

الاخيرة ، ١٩١٨ – ١٩٥٨ وذلك على اساس انه من دون طبقة من كبـار الملاكين العشائريين يستعبدون الفلاحين ويستثمرونهم لا يمكن ان يدوم الحـكم الاستعماري ، وتتحقق المصالح الاستعمارية لمدة طويلة . وعلى أساس ان ربط البورجوازية الكبيرة في المدن ، وعلى الاخص كبار رجال الدولة والتجار ، بالارض وبالاقطاع ، يعزز السند الاجتماعي الذي لا يستطيع الاستعمار بدونه حكم البلاد واستغلال ثرواتها .

ملخص النتيجة :

بدأ تطور القطاع الزراعي من الاقتصاد العراقي ، خلال الحقبة ١٨٦٤ – ١٩٥٨ ، نتيجة لتوسع الطلب الأوربي والهندي على المنتوجات العراقية ، الذي وفّر الحافز على التوسع الزراعي ، والمنفذ لتصريف منتوجاته . وقد حصل هذا التطور عن طريق تقليص فائض الأرض والعمل أو زيادة استثمارهما . لقد ارتفع مجموع قيمة الصادرات العراقية ، من حوالي مائة ألف دينار سنوياً في ستينيات القرن الماضي الى ٢,٩٠٠,٠٠٠ دينار قبيل الحرب العالمية الاولى ، والى ٣,٧٧١,٠٠٠ دينار قبيل الحرب العالمية الثانية ، ثم الى حوالى ستة عشر مليون دينار قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. فقد أصبحت الزراعة ، بهذا المعنى ، « قطاعاً تحركه الصادرات » .وعلى الرغم من ان نسبة الصادرات الزراعيه والحيوانية الى الانتاجين الزراعي والحيواني لم تكن كبيرة ، عدا صادرات التمور والصوف اللتين كانتا تمثلان نسبة كبيرة من انتاجها ، فان تغيرات السعر والطلب العالميين على هذه البضائع أخذ يلعب دوراً متزايد الاهمية في تطور الزراعة العراقية . وتحت تأثير تطور تجارة التصدير ، جرى التحول من الاقتصاد الطبيعي القائم على الاكتفاء الذاتي الزراعي الى انتاج السلع الزراعية والحيوانية لغرض السوق والربح .

لقد جعل توسيع الطلب الاوربي على المواد الغذائية والمواد الاولية العراقيتين ، من المربح تشغيل الايدي العاملة العاطلة وتوسيع الاراضي المزروعة وتربية المواشي . وقد اصبح اشباع الطلب الاوروبي ميسوراً بفضل تطور النقل النهري والبحري ولا سيما بعد فتح قنال السويس في ١٨٦٩ .

ان توسع الطلب الاوروبي على المنتوجات الحيوانية ، وخاصة الصوف ، وانحطاط أهمية « الجمل » و « الغزو » بوصفهما من وسائل العيش بسبب من تطور وسائل النقل الحديثة واستتباب الامن والنظام تدريجياً ، جرت الى هبوط سكان القبائل البدوية وارتفاع السكان الرعاة . لذلك ، هبط السكان

البدو من حوالي ٤٥٠ الف في ١٨٦٧ ، الى حوالي ٣٩٣ الف في ١٩٠٥ ،والى ٢٥٠ ألف في ١٩٤٧ ، ثم الى ٦٦ الف في ١٩٥٧ ، موفراً عدداً متزايداً من الرعاة . وقد ساهم توسع الطلب الاجنبي على المنتوجات الزراعية في تهيئة اسباب استقرار الاقسام الرعوية من القبائل على الارض ، دافعاً بذلك الى توفير عدد متزايد من الفلاحين المستقرين . واصبح هذا ممكناً بسبب التحول من ملكية الارض العشائرية الى نظام اراضي الطابو الذي تطور تطوراً ساعد شيوخ القبائل واشراف المدن وكبار موظفي الدولة على تسجيل معظم الاراضي الزراعية باسمائهم باسعار اسمية ، واستحواذهم على فائض الانتاج الزراعي ، الذي قامت البرجوازية التجارية الناشئة بتسويقه في المدن الرئيسية والاسواق الخارجية .

وكان لنمو تجارة التصدير العراقية أثره في نمو البرجوازية التجارية الاجنبية والمحلية ، ومؤسساتها وارباحها ، الى جانب تأثيره في تطور القطاع الزراعي وتمايز الطبقتين الاقطاعية والفلاحية . فقد حولت تجارة التصدير العراقية اتجاهها من الاقطار المجاورة في الشرق الاوسط الى أوروبا وامريكا ، خاصة بريطانيا والامبراطورية البريطانية. ففي ستينيات القرن الماضي ، كان ثلثا صادرات العراق يسوّق في الشرق الاوسط ، وثلثها فقط يصدر الى العالم الرأسمالي . بيد ان هذا التوزيع الجغرافي قد تطور الى عكسه ، اذ اصبحت ثلاثة ارباع الصادرات العراقية تصرّف في اسواق الدول الرأسمالية الكبرى في اوروبا وامريكا ، وسوق بريطانيا وامبراطوريتها وحدها تستوعب ٤٨٪ من مجموع قيمة تجارة التصدير . بينما الربع الباقي فقط اقتصر تصريفه على اسواق البلدان المجاورة وبعض انحاء العالم الاخرى ، خلال السنوات القليلة السابقة للحرب العالمية الاولى. وعلى الرغم من التحدي الذي واجهته بريطانيا وامبراطوريتها من قبل المنافسة الروسية والالمانية حينئذ ، ومن قبل المنافسة اليابانية قبيل الحرب العالمية الثانية ، على الصادرات العراقية ، بقيت السوق

البريطانية تستوعب قرابة ربع قيمة تجارة التصدير العراقية ، حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وفي سبعينيات القرن الماضي ، كانت ست شركات اجنبية وست شركات عراقية تقوم بتصدير التمور . الا ان المنافسة بينها ، وخاصة خلال فترة ما بين الحربين ، انتهت الى قيام شركة اندرو وير البريطانية باحتكار تصدير التمور اثناء الحرب العالمية الثانية وحتى موسم ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، حين حلت محلها شركة التمور العراقية المختلطة (الحكومية – الاهلية) . وجرى مثل هذا التركيز في تصدير الحبوب ايضاً . فقد كانت ست شركات اجنبية ، خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، ثم صارت سبع شركات أجنبية وثلاث شركات عراقية قبيل الحرب العالمية الثانية ، تهيمن على تجارة الحبوب وأسفرت المنافسة ، مرة اخرى ، عن احتكار شركة اندرو وير البريطانية لتجارة الحبوب اثناء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٦ . ثم انتقل هذا الاحتكار الى أيدي عدد من كبار تجار الحبوب المتعاونين مع شركة اندرو – وير ، وعلى رأسهم عبد الهادي الجلبي ، خلال سنوات ما بعد الحرب . وبقي معظم صادرات الصوف في أيدي شركتين أجنبيتين وعدد كبير نسبياً من المصدرين الوطنيين . وصفة التركيز في اسواق الصادرات العراقية أدت الى قيام البرجوازية التجارية ، خاصة الاجنبية منها والمحلية المتعاونة معها ، بتحقيق نسبة متزايدة من الارباح . فقد كانت نسبة الارباح الى قيمة بعض الصادرات تساوي حوالي ٨٪ قبيل الحرب العالمية الاولى ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ١٣٪ حتى في سنوات الكساد الاقتصادي قبيل الحرب العالمية الثانية ، ثم زادت زيادة كبيرة الى حوالي ٥٠ – ٦٠٪ في بعض الصادرات خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولم يترتب على نمو تجارة التصدير وتوسع الانتاج الزراعي ، الذي تم بواسطة تعبئة الاراضي الزراعية غير المزروعة وتشغيل الايدي العاملة العاطلة ، ومع

استمرار طرق الانتاج التقليدية الى حد بعيد ووسائل الانتاج البدائية الى درجة غير قليلة ، أية زيادة في الانتاجية الزراعية للدونم أو الفلاح الواحد . والحقيقة ، ان تزايد ملوحة التربة أدى الى هبوط في الانتاجية الزراعية ، إذ هبط انتاج الحبوب للدونم من حوالي ٢٢٥ كيلو في عشرينيات القرن الحالي الى حوالي ١٤٣ كيلو في خمسينياته . وعلى الرغم من زيادة الاراضي المزروعة بحوالي عشرة اضعاف خلال السنين الاربعين السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، فان معدل نمو الانتاج الزراعي كان نصف وتيرة نمو السكان الريفيين . اذ ان وتيرة نموه لم تزد على ١٫٢٪ سنوياً ، بينما بلغت وتيرة نمو سكان الارياف حوالي ٢٫٤٪ سنوياً وتفوق نمو سكان الارياف على نمو الانتاج الزراعي يمثل أحد الدلائل على هبوط مستوى المعيشة الريفي [١] .

وعلى الرغم من تطور تجارة التصدير ، وزيادة مساحة الاراضي المزروعة واراضي الرعي ، وتوسع الانتاج الزراعي او الحيواني ، والتحول من الاقتصاد الطبيعي الى الانتاج التجاري في الزراعة ، فان استحواذ شيوخ القبائل واشراف المدن وكبار موظفي الدولة على الاراضي الزراعية وفائض الانتاج الزراعي لم يساعد على نمو الاستثمار الزراعي نمواً يؤدي الى تشغيل الايدي العاملة لطبقة الفلاحين المعدمين النامية تشغيلاً تاماً . وعلى العكس من ذلك ، فقد تفاقمت مشكلة البطالة الريفية ، اذ ازداد عدد القادرين على العمل في الريف من حوالي ١٫٣٩٩٫٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ الى ١٫٨١٤٫٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ ، بينما لم يزد عدد العاملين في الريف الا من ٧٤٨٫٠٠٠ شخص الى ٨٥٢٫٠٠٠ شخص ، ما بين احصاءي السكان المذكورين . وهذا يعني ان زيادة عدد القادرين على العمل كان حوالي اربعة امثال زيادة عدد العاملين الريفيين ، أو فرص العمل المتوافرة لهم . ومن هنا ، كان ازدياد مجموع العاطلين الريفيين ، من حوالي ٦٥١٫٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ الى حوالي ٩٦٢٫٠٠٠

١) راجع الفصل الخاص بتطور مستوى المعيشة في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

شخص في ١٩٥٧ ، أي بحوالي ٣١١,٠٠٠ شخص خلال العقد المذكور ، او بحوالي ٣١,١٠٠ شخص سنوياً [١] .

وقد لعب نمو تجـــارة التصدير دوره في تقرير وتيرة نمو تجارة الاستيراد ومستواها . فقد كان معظم فائض الانتاج الزراعي ، الذي استحوذ عليه الاقطاعيون العشائريون ، ينفق على الاستيراد الاستهلاكي ، بينما صارت معظم الارباح التجارية المتراكمة تنفق على الاستيراد الانتاجي . وهذا هو أحـــد جوانب العلاقة الاقتصادية بـين « القطاع الزراعي الذي يحركه التصدير » ، « والقطاع الصناعي الذي يحركه الاستيراد » ، القطاع الذي ننتقـــل الى دراسة تطوره في الباب التالي .

١) راجع الفصل الاول ، ص ٦١ – ٦٣ .

الباب الثالث

تجارة الاستيراد والقطاع الصناعي

الفصل الرابع

تطور تجارة الاستيراد

كان نمو الصادرات العراقية الى الهند واوربا يعتبر ، بالاضافة الى الارباح المتأتية من تجارة الترانسيت التقليدية ، مصدراً متزايداً للحصول على العملات الاجنبية لدفع قيمة الاستيرادات العراقية . ويستهدف هذا الفصل دراسة المميزات الرئيسية لتطور تجارة الاستيراد العراقية خلال الفترة موضوع البحث . فالقسم (١) يختص بتحديد نطاق تجارة الاستيراد ، ودراسة جانب الترانسيت في البضائع الاوربية والتجارة البرية للمنتجات المحلية . وينصب القسم (٢) على تحليل السلسلة الاحصائية للمستوردات الاجنبية . ويبحث القسم (٣) في الاهمية النسبية لتغيرات السعر والكمية في نمو قيم المستوردات الاجنبية . ويختص القسم (٤) بالتغيرات في تركيب هذه المستوردات . ويعالج القسم (٥) التغيرات في المركز النسبي للمصادر أو الاسواق المختلفة التي تجهز تجارة الاستيراد العراقية . ويخلص القسم (٦) الى دراسة تنظيم تجارة الاستيراد .

١ ـ نطاق تجارة الاستيراد

ان تطور تجارة الاستيراد العراقية من اوربا وامريكا قد سبق نشوء تجارة التصدير العراقية المباشرة الى الهند والغرب . ففي بداية القرن التاسع عشر ، كانت الناقلات النهرية العاملة في البصرة تجلب الحرير ، والاطلس ، والاقمشة القطنية ، والقطيفة من فرنسا ؛ والاقمشة الانكليزية ؛ والبضائع الحديدية من المانيا ، والزجـاج من فينا وبوهيميا ، والسكر من امريكا[١] . ومع ذلك ، فالواقع ان العوامل الداخلية والخارجية الجديدة التي أدت الى نشوء تجارة الصادرات العراقية الحديثـــة ، كانت هي المؤدية ايضاً الى اتساع تجارة الاستيراد العراقية .

ان تطور النقل البحري والنهري وظهور ميـناء البصرة ، وافتتاح قنال السويس ، قد قلل من تكاليف نقل البضائع الاوربية ، مما أدى الى نمو تجارة الاستيراد العراقية . ومن جهة أخرى،فان استتباب الأمن المتزايد في العراق، والاتجاه المتزايد نحو تقوية الادارة الحكومية في العراق ، واتساع الزراعة ونشوء حصة الملاكية أو حصة الطابو من المحاصيل الزراعية — كل هذه العوامل قد ساهمت في تنمية تجارة التصدير العراقية . وهذه الظاهرة الاخيرة قـــد ساهمت في توسيع تجارة الاستيراد عن طريق توفير الاموال اللازمة لها [٢] .

وتمهيداً لتحليل السلسلة الاحصائية لتجارة الاستيراد العراقية ، نشير الى ان احصائيات الفترة المبكرة ١٨٦٤—١٩١٣ تقتصر على المستوردات الاجنبية (بما في ذلك الاستيرادات من تركيا والشرق الاوسط) ، الداخلة بحراً عن طريق ميناء البصرة . وانها لذلك لا تشمل التجارة الـــبرية ، أو بصورة رئيسية المستوردات من منطقـــة الشرق الاوسط ، بينما تشمل احصائيات

---

١) انظر Longrigg (I) , op. cit. ,p 188 , pp. 253 – 4 .
٢) انظر Baghdad C. T. R. , 1873 , p. 976.

الاستيراد للفترة ١٩١٩ — ١٩٥٨ جميع مستوردات العراق من جميع اقطار العالم الاخرى .

ان عدم وجود معلومات كاملة ومنتظمة حول المستوردات البرية تبين الضرورة والمغزى في اقتصار احصائياتنا على المستوردات الاجنبية عن طريق ميناء البصرة خلال الفترة المبكرة ، ١٨٦٤ — ١٩١٣ .

ومع ذلك ، فمن المفيد ان نشير الى المقادير التخمينية للمستوردات البرية الى العراق ، ومغزى تضاؤل أهميتها ، لنبين بأن استثناءها لا ينقض دراستنا لنمو الاستيراد وتأثيرها في القطاع الصناعي . ان أهم طريق للتجارة البرية كان من ايران الى بغداد ، حيث بلغت قيمة هذا الاستيراد البري في عام ١٨٦٤ — ١٨٦٥ حوالي ٢٧٬٤٨٥٬٩٧٣ قرشاً عثمانياً (او حوالي ٢٤٩٬٨٠٠ ديناراً بمعدل ١١٠ قروش للباون الاسترليني او الدينار العراقي)[١] . الا انها انخفضت الى ١٠٢٬٥٣٥ ديناراً في عام ١٨٦٨ ١٨٦٩[٢] . ومن الطبيعي ان هذه الارقام عن تجارة الاستيراد العراقية لا تشمل التجارة غير المسجلة كتجارة الحدود والاموال المهربة .

وتجارة الاستيراد العراقية من سوريا وتركيا كانت أقل أهمية من سواها ، وكانت مستودرات بغداد من سوريا بصورة رئيسية هي الصابون والكتان ، وقدرت قيمتها في ١٨٩٠ بـ ١١٬١٠٠ دينار . وقدرت قيمة المستوردات من النسيج الصوفي من تركيا في نفس السنة بـ ٣٠٬٠٠٠ دينار [٣] وأقل من ذلك كانت مستوردات الموصل من هذين القطرين . فمستوردات الموصل من حلب ، بلغت في عام ١٨٨٤ ما قيمته حوالى ٩٬٢٢٢ ديناراً ، وانخفضت الى ٧٬٨٥٨ ديناراً في عام ١٨٩٧[٤] . وهذه الارقام هي الاخرى لا تشمل

١) انظر Baghdad C. T. R. 1867 – 8 , 1868 –9 , p. 383 .
٢) انظر المصدر السابق .
٣) انظر كوينة Cuinet : op. cit. , vol. III , pp. 80-82
٤) انظر Mosul C. T. R. , 1884 and 1897

التجارة غير المسجلة .

وهذه التقديرات التخمينية لتجارة الاستيراد العراقية البرية قد لا تكون كاملة ، وتشير الى تواريخ متعددة . ولكن يمكن القول ، على كل حال ، ان مجموع قيمة هذه التجارة كانت حوالي ١٥٠٬٠٠٠ دينار سنوياً خلال سبعينيات القرن الماضي ، أوما يقرب من نصف مجموع قيمة مستوردات العراق من الاقطار الاجنبية القادمة عن طريق ميناء البصرة ، أو حوالي ثلث المجموع الكلي لقيمة جميع تجارة الاستيراد العراقية ، على المعدل السنوي، خلال العقد المذكور .

ان استثناء تجارة الاستيراد البرية هذه من السلسلة الاحصائية لتجارة استيراداتنا الرئيسيه ، اي تجارة الاستيراد البحرية ، مع انه أمر محتوم بطبيعة الحال ، الا انه لا يؤثر على دراستنا لاتجاه نمو تجارة الاستيراد . ويتجلى هذا بصورة واضحة من حقيقة انخفاض نسبة هذا الجزء من تجارة الاستيراد العراقية انخفاضاً سريعاً ، حيث لم تزد قيمة المستردات من ايران وسوريا وتركيا في عام ١٩٢١ على ١٢٪ من مجموع قيمة تجارة الاستيراد العراقية .

وقبل دراسة نمو السلسلة الاحصائية لتجارة الاستيراد العراقية من الاقطار الاجنبية ، من المفيد ان نشير الى أهمية مستوردات الترانسيت من البضائع الاوروبية . ان ارقام المستوردات العراقية عن طريق البصرة خلال الفترة ١٨٦٤ — ١٩٢٥ ، تضمنت المستوردات الى الألوية الغربية الايرانية والقادمة من اوربا عن طريق العراق . ومن جهة أخرى ، فان السلسلة الاحصائية لتجارة الاستيراد العراقية حتى عام ١٩١٣ ، لا تشمل تجارة العراق الخارجية التي تسلك طريق القوافل البرية . وقبل افتتاح قنال السويس في عام ١٨٦٩ ، فان غالبية المستوردات الايرانية ، وخاصة من اوربا ، كان يقوم بها تجار بغداد ، فيعاد تصديرها الى ايران عن طريق خانقين . ومنذ ذلك التاريخ ،

وبتطور ميناء بوشهر في الخليج العربي ونشوء طريق التجارة الروسية ، بقيت حاجات الالوية الشمالية الغربية الايرانية فقط وخاصة كرمنشاه ، تجهز عن طريق تجارة الاستيراد في بغداد[1] .

وفي عام ١٨٨٩ بلغ مجموع قيمه تجـــارة الاستيراد الى ولاية بغداد ، ١,٦٨١,٨١٧ ديناراً . وان ما قيمته ٥٤٥,٤٥٤ ديناراً من هذا المجموع ، اي أقل من الثلث ذهب الى ايران[2] . ان الاهمية النسبية لهـــذا الجزء من تجارة الاستيراد العراقية والذي يعود الى ايران ، قد انخفض انخفاضاً مستمراً . ففي عـــام ١٩٢١ ، حين بلغ مجموع قيمة المستوردات الى العراق حوالى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار ، فلم يذهب الى ايران من هذا المجموع الا ما قيمته ٥٠٠ لك اي حوالى ٨٠٠,٠٠٠ دينار (على اساس ان سعر الصرف يعادل شلناً وست بنسات أو ٧٥ فلساً لكل ربية) ، اي حوالى ٨٪ من مجموع قيمـــة المستوردات[3] .

ومنذ ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، فان احصائيات التجارة الخارجية للعراق تعطي ارقاماً منفصلة لتجارة الترانسيت وتشمل كلاً من المستوردات والصادرات والتجارة الترانسيتية الى الاقطار الاخرى ، وخاصة ايران . ولكن حتى في هذه الفترة ، فان من الصعوبة ان نقيّم بدقة مكونات تجارة الاستيراد العراقية التي تستعمل في النهاية في الاقطار الاخرى امـــا كمستوردات ترانسيتية أو مستوردات معاد تصديرها . ذلك لأن جزءاً صغيراً نقط من البضائع المعاد تصديرها يصرح به من الكمارك بدون دفع الرسوم الكمركية ، بينما غالبية هذه البضائع تدفع رسوم الاستيراد والتصدير بصورة كاملة[4] .

١) انظر Cuinet , op. cit. , vol. III , p. 72 .
٢) انظر Baghdad , C. T. R. , 1889 , pp 197 - 99 .
٣) انظر مديرية الكمارك والمكوس العامة Customs and Excise Report for 1921 - 23 , p. 3 .
٤) انظر سعيد حمادة ، المصدر سابق الذكر ، ص ٣٩٠ .

ومع ذلك ، فتجدر الاشارة الى ان معدل قيمة تجـــارة الترانسيت للمستوردات قد هبط من ٢,٩٦٩,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٢٨ — ١٩٣٤ ، الى ٢,٢٧٧,٠٠٠ دينار خلال الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٩ . وقد انخفضت حصة ايران من مجموع قيم تجارة الترانسيت للمستوردات من ١,٥٩١,٠٠٠ دينار الى ٧١٢,٠٠٠ دينار خلال نفس المدة على التوالي [1] . ويعود انخفاض حصة ايران في تجارة الاستيراد الترانسيتية العراقية الى افتتاح الموانىء الجنوبية الايرانية للتجارة البحرية ، والى منافسة الطريق السوفيتي - الايراني خاصة بعد عام ١٩٢٤ ، والى سياسة تقييد التجـارة الايرانية ، والى انشاء سكك الحديد التي ربطت طهران بشمال ايران .

بيد ان ظروف الحرب العالمية الثانية ، وخاصة توقف الملاحة في البحر المتوسط ، بعثت من جديد مركز العراق الجغرافي وتجارة الترانسيت ، وعلى الاخص عبور التبغ من تركيا الى الولايات المتحدة ، والسلع الامريكية الى تركيا ، والسلع الهندية الى الشرق الاوسط ، وبضائـع سوريا وفلسطين الى دول المنطقة ، بالاضافة الى تجارة الترانسيت التقليدية مع ايران . لذلك فقد ارتفع معدل قيمة بضائع الاستيراد الترانسيتي الى ٨,٩٠١,٠٠٠ دينار سنوياً خلال ١٩٤٠ - ١٩٤٥ . ولم تزد قيمة البضائع الترانسيتية العابرة الى ايران على ٨٣٦ ألف دينار او ٩,٤٪ .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية وعودة الملاحة الى البحر المتوسط ، انخفضت قيمة الاستيراد الترانسيتي الى حوالى ٦,٩٦٨,٠٠٠ دينار سنوياً خلال ١٩٥٥ ١٩٥٨ ، وارتفعت حصة ايران منها الى حوالي ٣,٨٨٧,٠٠٠ دينار سنويا ، أو ما يزيد على نصفها خلال نفس الفترة .

١) حسبت هذه الأرقام من المجموعة الاحصائية السنوية للفترة ١٩٢٨ — ١٩٣٤ ومن احصاء تجارة العراق الخارجية منذ ١٩٣٥ .

٢ ـ وتائر نمو تجارة الاستيراد

لغرض رسم الاتجاه العام لنمو قيم تجارة الاستيراد العراقية سليماً من التبذبذب التجاري ، فقد حسبت معدلاتها لكل ثماني سنوات بالنسبة للفترة المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، ومعدلاتها لكل سبع سنوات او ست بالنسبة للفترة المتأخرة ١٩١٩ — ١٩٥٨ في الجدول رقم (٢٠) . وقد اعتبر المعدل لسنتي ١٩١٢ — ١٩١٣ سنة اساسية ، قيست عليها التغيرات المئوية في قيمة المستوردات بالنسبة لباقي السنين . وبعدئذ تم حساب وتائر النمو المنوي السنوي لمجموع اقيام تجارة الاستيراد العراقية .

ان ابرز ميزة لنمو مجموع قيم تجارة الاستيراد هو استمرار اتساعها اتساعاً ملحوظاً خلال الفترة ١٨٦٤ — ١٩٥٨ .

وخلال الفترة المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، ازداد مجموع قيمة تجارة الاستيراد في معظم هذه السنين بمعدل مركب للنمو يتراوح بين ٥ الى ٧ بالمائة سنوياً بيد انه اثناء الفترة حينما كانت الادارة العثمانية — العمانية للنقل النهري تعاني من التدهور الشديد ، وحينما لم يسمح لشركة الملاحة في نهري دجلة والفرات (البريطانية) ان تضيف بواخر جديدة الى اسطولها، انخفض مجموع قيمة تجارة الاستيراد بمعدل مركب هو ١,٣٪ سنوياً .

وخلال فترة ما بين الحربين ، أصبح نمو المعدل المركب لتجارة الاستيراد، حينما لم يكن هابطاً بصورة حقيقية ، أقل سرعة من قبل . لذلك،فان معدل الانخفاض السنوي للمستوردات كان يقرب من ٣٪ سنوياً خلال عشرينيات القرن الحالي وبداية الثلاثنيات . ثم استأنفت المستوردات نموها البطيء بمعدل يقرب من ٣٪ سنوياً في اواخر الثلاثينيات .

كان النمو المطلق في مجموع قيمة تجارة الاستيراد في الفترة المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ يفوق ما آل اليه في فترة ما بين الحربين ١٩١٩ — ١٩٣٩ .

لذا ، فان مجموع قيمة تجارة الاستيراد ارتفع من حوالي ٢٩٠,٠٠٠ دينار سنوياً خلال ١٨٦٤ — ١٨٧١ الى ٣,٤٦٧,٥٠٠ دينار سنوياً خلال ١٩١٢ — ١٩١٣ ، اي ان قيمة الاستيراد الاولى كانت حوالي ٨,٤٪ من الثانية. وهذا يعني ان قيمة تجارة الاستيراد قد ازدادت اكثر من اثنتي عشرة مرة خلال فترة ١٨٦٤ — ١٩١٣ . وبالمقابل ، لم يزد نمو تجارة الاستيراد على مرتين الا قليلاً عند مقارنة ١٩٣٣ — ١٩٣٩و ١٩١٢ — ١٩١٣ .وعليه فقد صارت قيمة تجارة الاستيراد تعادل ٧,٥٧٥,٧٠٠ دينار سنوياً في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ ، اي ٢١٨٪ من قيمتها في سنة الاساس ١٩١٢ — ١٩١٣ .

ومما يذكر عدم توفر المعلومات الاحصائية الكافية لفترة الحرب العالمية الاولى . الا ان المخاطر التي كانت تحف بالطرق التجارية ، وعدم توفر بواخر النقل التجاري ، لا بد وانها ادت الى هبوط كمي في تجارة الاستيراد التي أصبحت الآن تقتصر بصورة رئيسية على البضائع القطنية، والشاي، والسكر. ان المعلومات المتوفرة توضح الهبوط الحاد في استيراد الاقمشة القطنية من ١٦٥ لكاً من الروبيات ، أو ٢٢٠ الف دينار ، في عام ١٩١٢ ، الى ٣٠ لكاً من الروبيات ، أو حوالي ٢٧ الف دينار ، في عام ١٩١٥ ، الا انه ارتفع الى ١٣٨ لكاً ، أو ١٨٤ الف دينار في عام ١٩١٦ ، والى ٢٨٥ لكاً أو ٣٨٠ الف دينار ، في عام ١٩١٧ ، وازداد اكثر الى ٥٢٤ لكاً أو ٦٩٩ الف دينار في عام ١٩١٨[1] .

ان هذا النمو الاعلى نسبياً لتجارة الاستيراد العراقية خلال الفترة ١٨٦٤— ١٩١٣ ، بالمقارنة مع فترة ما بين الحربين ١٩١٩ — ١٩٣٩ ، ينبغي ان نأخذه بشيء من التحفظ لاعتبارات معينة .

اولاً — ان الفترة الاولى ليست أطول فحسب ، بل ان مستوى تجارة

١) انظر ، Report on Commercial Conditions in Mesopotamia , 1920 , p. 14 . ويذكر يوسف غنيمة في كتابة المذكور سابقاً ان قيمة تجارة الاستيراد عن طريق ميناء البصرة كانت في ١٩١٥ تساوي ٩,٤٤٥,٧٥٨ ربية . و٢٠,٤٩٤,١٤١ ربية في ١٩١٦ ، و ٦٣,٥٤٤,٦٣٧ ربية في ١٩١٧ ، و١١,٠٣٦,٨٥٣ ربية في ١٩١٨ .

الاستيراد العراقية بدأ أيضاً من رقم واطىء تجاوز قليلاً ثلث مليون دينار .

ثانياً — ان الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ أدت بصورة فعالة الى ركود تجارة الاستيراد العراقية ، نسبة الى ما كانت عليه قبلها ، وذلك لقلة البواخر ولانعدام الأمن في الطرق التجارية . وبالرغم من ان نسبة المصاريف المحلية لقوات الاحتلال البريطانية قد زادت في الطلب على المستوردات ، فان العاملين الآخرين ، وهما قلة البواخر وعدم امان الطرق التجارية ، كانا أكثر تأثيراً .

ان جميع هذه العوامل تقرر ولا تفسر الفرق في نمو تجارة الاستيراد ، اي تفوّق وتيرة نموها في الفترة المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، على وتيرتها في الفترة التالية ١٩١٩ — ١٩٣٩ . ان التفسير الاساسي لهذا الفرق ذو جانبين : جانب الطلب ، حيث ان النمو الطويل الأمد في التجارة والدخل العالميين الذي أدى الى نمو تجارة التصدير العراقية[1] ، قد أوجد القوة الدافعة والعملات الاجنبية الضرورية لتنمية تجارة الاستيراد العراقية في الفترة المبكرة ١٨٦٤ — ١٩١٣ . اما جانب العرض ، فان انخفاض تكاليف المستوردات واسعارها خلال هذه الفترة ، ساهمت ايضاً في نمو تجارة الاستيراد العراقية . ومن جهة أخرى ، فان الازمة العالمية في ١٩٢٩ — ١٩٣٣ التي حدثت في فترة ما بين الحربين والتي أدت الى نمو بطيء ، بل الى انخفاض في تجارة التصدير العراقية ، كانت مسؤولة عن التوسع البطيء في تجارة الاستيراد العراقية خلال الفترة ١٩١٩ — ١٩٣٩ .

وعلى الرغم من ارتفاع قيم تجارة الاستيراد اثناء الحرب العالمية الثانية بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب ، فان كميات الاستيراد عانت هبوطاً كبيراً جداً ، حيث بلغ هذا الهبوط الكمي حوالي ٥٠٪[2] . وبذلك يتضح ان

١) راجع الفصل الثاني ، القسم (٢) ، ٧٧ — ٧٨ .

٢) انظر ، A.R. Prest , War Economics of Priamary Producing Countries (cambridge , 1848) p. 203 .

الجدول رقم (٢٠)

نمو المجموع الاجمالي لقيم تجارة الاستيراد

١٨٦٤ - ١٩٥٨

السنة	قيمة الاستيراد بالاف الدنانير	السنة المئوية لسعر الاستيراد في ١٩١٢ - ١٩١٣	معدل النمو المئوي في السنة ×
١٨٦٤ - ١٨٧١	٢٩٠ر٦	٨ر٤	٦ر٠
١٨٧٢ - ١٨٧٩	٤٦٤ر٥	١٣ر٤	٥ر٧
١٨٨٠ - ١٨٨٧	٧٤٤ر٨	٢٠ر٩	٥ر٨
١٨٨٨ - ١٨٩٥	١٤٧٥ر٥	٤٢ر٦	١ر٢
١٨٩٦ - ١٩٠٣	١٢٥٧ر١	٣٦ر٧	٦ر٩
١٩٠٤ - ١٩١١	٢١٥٠ر٤	٦٢ر٠	
١٩١٢ - ١٩١٣	٣٤٦٧ر٥	١٠٠ر٠	
١٩١٩ - ١٩٢٥	١١٣٥٥ر٥	٣٢٧ر٥	٢ر٩
١٩٢٦ - ١٩٣٢	٧٢١٣ر٧	٢٠٨ر٤	١ر٩
١٩٣٣ - ١٩٣٩	٧٦٧٢ر٦	٢١٨ر٤	٨ر٢
١٩٤٠ - ١٩٤٥	١٧٧٥٩ر٠	٢٧٦ر٠	٢٤ر٤
١٩٤٦ - ١٩٥١	٤٠٩٦ر٠	١١٢ر٠	١٣ر٧
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٩٢١٤٦ر٠	٢٦٤٢ر٠	

المصدر : راجع الملحق الاحصائي البرابع (م و ن)

× Average Percentage Growth Rate per annum

زيادة القيمة من حوالي ٧٫٦ ملايين دينار سنوياً خلال ١٩٣٣ – ١٩٣٩ الى حوالي ١٢٫٧ مليون دينار سنوياً خـــلال ١٩٤٠ - ١٩٤٦ كانت تعود الى التضخم النقدي وارتفاع الاسعار ارتفاعاً تضخمياً[١] .

ولكن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في كميات وقيم تجارة الاستيراد . فقد ارتفعت قيمة تجارة الاستيراد من حوالي ٤٠ مليون دينار سنوياً خلال ١٩٤٦ – ١٩٥١ الى ٩٢ مليون دينار سنوياً خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٨ . وحصل هذا الاتساع في تجارة الاستيراد على الرغم من الهبوط الذي عانته تجارة التصدير المحلية ، بالنظر الى اتساع انتـــاج وصادرات النفط ، وبالتالي عوائده على الحكومة خلال نفس الفترة[٢] .

ولعل من المناسب ان ندرس باختصار التذبذب في مجموع قيم تجـــارة الاستيراد العراقية بقدر ما تتعلق باتجاهات النمو الطويلة الأمد في التجـارة الخارجية العراقية ، وتأثيرها في الاقتصاد الوطني . لذا فان الرسم البياني رقم (٢) يبين قيم تجارة الاستيراد السنوية والاتجاه العام كما وضحته معدلات لكل ثماني سنوات للفترة المبكرة ، ١٨٦٤ – ١٩١٣؛ ومعدلات لكل سبع سنوات أو ست للفترة المتأخرة ١٩١٩ – ١٩٥٨ .

ونظرة واحدة الى الرسم البياني رقم (٢) تشير الى ان تذبذب تجـــارة الاستيراد كان اكثر حدة نسبياً على طول اتجاه النمو المرتفع خـــلال الفترة ١٨٦٤ – ١٩١٣ بخلاف التذبذب والنمو لتجارة التصدير العراقية .

وهبوط تجارة الاستيراد خلال فترة ما بين الحربين كان مصحوباً بذبذبات طفيفة نسبياً . ومع هذا ، فالواقع ان الفترة ١٩٢٠ – ١٩٣١ تبين انخفاضاً في قيمة المستوردات اكثر نسبياً من اية فترة سابقة منذ السنوات ١٨٦٦–١٨٦٨.

---

١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .
٢) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

وكانت التذبذبات في تجارة الاستيراد منخفضة نسبياً خلال فترة ما بين الحربين . وذلك يغري بصورة رئيسية ، الى ارتفاع نسبة البضائع المستوردة من قبل اصحاب الامتيازات ، وخاصة شركات النفط . ان طلب اصحاب الامتيازات والاستثمارات الاجنبية على المستوردات كان يقرر بصورة مستقلة عن ظروف الاقتصاد الوطني العراقي . فتأسيس محالج الاقطان من قبل الشركة البريطانية لزراعة القطن خلال العشرينيات ، وانشاء انابيب النفط في الثلاثينيات ، ومستوردات القوات البريطانية خلال هذه الفترة كلها ، قد ساهمت في تخفيف حدة التذبذبات نسبياً في تجارة الاستيراد خلال فترة ما بين الحربين . اذ قررت حجمها وتوقيتها ظروف خارجية تختلف عن طبيعة العوامل الداخلية التي قررت مدى نمو الدخل والاستثمار والاستهلاك الوطني .

وبالاضافة الى هذا ، ففي الحقيقة ان التطبع المتزايد في عادات المستهلكين العراقيين بالنسبة للبضائع المستوردة قد جعلت هذه الاخيرة لا غنى عنها ، بحيث ان حداً أدنى من المستوردات أصبح ضرورياً بغض النظر عن التغيرات في الاسعار .

وقد كان تذبذب تجارة الاستيراد العراقية خلال سنوات ما بعد الحرب يتبع تماماً تطورات الاقتصاد العالمي ، فقد عانت من التضخم العالمي حتى ازمة عام ١٩٤٩ ، وبعدئذ خضعت للانتعاش الموقت الذي سببته الحرب الكورية ١٩٥١ — ١٩٥٣ ، واخيراً تأثرت بالعدوان الثلاثي على مصر وتوقف تصدير النفط العراقي عن طريق سوريا في عام ١٩٥٧ . على ان وتيرة نمو انتاج النفط الخام العراقي أصبحت مؤثراً فعالا في مستوى وتذبذب تجارة الاستيراد العراقية ، وبصورة خاصة خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٥٨ [1]

١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٣ — عاملا السعر والكمية

الى أي مدى كان النمو في مجموع قيم تجارة الاستيراد يعود الى التغييرات في الاسعار ، والى أي مدى كان يعود الى التغييرات في كميات البضائع المستوردة ؟ ان دراسة هذه المسألة تقررها ، الى حد بعيد ، طبيعة المعلومات المتوفرة وشمولها . لذا ، فلابد لنا من اغفال دراسه عاملي الكمية والسعر لجميع المستوردات من البضائع الانتاجية خلال الفترة المبكرة ، ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، ما دامت المعلومات المتوفرة عنها قليلة جداً ، ووحدات قياسها متعددة حتى بالنسبة لبضاعة واحدة . فمثلاً ان استيراد المعادن ، في الفترة ١٨٦٤ — ١٩١٣ ، كان قد أعطي بوحدات قياسية متعددة كالصفيحة ، والحزمة ، والرزمة ، بدون أية فكرة عن اوزانها النسبية . ان هذه الصعوبة الناجمة عن قلة المعلومات الكمية المفيدة ، استمرت حتى نشر احصائيات تجارة العراق الخارجية في سنة ١٩٣٥ .

ومع ذلك ، فمن الممكن الحصول على بعض المعلومات عن الاهمية النسبية لعاملي الكمية والسعر في مجموع قيمة المستوردات الاستهلاكية من الشاي والسكر والمنسوجات ، التي كانت تبلغ عادة اكثر من نصف مجموع قيمة تجارة الاستيراد . لذا ، فان الجدول رقم (٢١) يعطي لنا محاولة لتقدير أثر التغييرات في كميات هذه البضائع الثلاث واسعارها على مجموع قيم استيرادها خلال الفترة ١٨٩٢ — ١٨٩٥/١٩٥٢ — ١٩٥٨ .

يمكن ان نلاحظ ، بصورة عامة ، ان التغييرات في قيمة المستوردات ، كانت تعزى الى التغييرات في الكميات . وعلى كل حال ، فمن المجدي ان ندرس التغييرات في الكمية ، وفي السعر ، لكل بضاعة من هذه البضائع المستوردة بالتعاقب .

اولاً — لقد ارتفعت كمية الشاي المستورد بصورة حادة من ١٣,٢ طناً

في ١٨٩٢ - ١٨٩٥ ، الى ٨٤٫٣ طناً في ١٩١٢ - ١٩١٣ ، بينما هبط سعرها أو معدل قيمتها بسرعة من ٤٠٠ دينار الى ٢١٤ ديناراً للطن الواحد خلال نفس الفترة . لذا ، فان ارتفاع قيمة استيراد الشاي حوالي اربعة اضعاف ونصف الضعف كان يعزى بصورة رئيسية الى الزيادة في الكمية ، اذ ارتفعت باكثر من ستة اضعاف ، خلال هذه الفترة المبكرة .

اما الهبوط النسبي في كمية الشاي المستورد خلال فترة ما بين الحربين ، فلم يكن نتيجة لارتفاع سعره ، الذي كان منخفضاً ، وانما كان يعزى بعض الشيء الى ان الشاي في تجارة الترانسيت الى ايران (حوالي نصف مجموع القيمة والكمية) كان ضمن ارقام استيراد الشاي لسنة ١٩٢٢ ، والى ان ارقام الاستيراد للسنوات المتاخرة صافية من تجارة الترانسيت ، والى انخفاض القوة الشرائية بسبب تأثير الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ — ١٩٣٣) .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، ارتفع سعر الشاي ارتفاعاً شديداً ، فبلغ مرتين ونصف مرة تقريباً أعلى مما كان عليه من قبل ، ولذلك كانت الزيادة في قيمة استيراده كلياً تعود الى ارتفاع اسعاره ، حيث هبطت كمية استيراد الشاي بعض الشيء .

واستمر ارتفاع اسعار الشاي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ارتفاعاً قليلاً نسبياً ، الا ان زيادة قيم استيراد الشاي زيادة كبيرة الى حوالي ستة ملايين دينار سنويا خلال ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ، كان يرجع بالدرجة الاولى الى ازدياد كمية المستورد منه ، حيث بلغت حوالي ١٦ الف طن خلال السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بينما لم يرتفع سعر استيراد الشاي اكثر من حوالي ١٠٪ خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ثانياً — ازدادت كمية المستوردات من السكر زيادة ملحوظة الى ما قبل

الجدول رقم (٢١)
نجم وكيلتان "ترانسفار" مستوردات الشاي والسكر للمنوجات
١٨٩٢ - ١٩٥٨

الفترة	الشاي			السكر			المنوجات		
	القيمة بالدينار الواحد	الكمية بالطن	السعر بالدينار للطن	القيمة بالدينار الواحد	الكمية بالطن	السعر بالدينار للطن	القيمة بالدينار الواحد	الكمية بالطن (بالمتر المكعب)	السعر بالدينار للمتر المكعب
١٨٩٢ - ١٨٩٥	٤٠٠	١٣٫٤	٣٠٠٠ (١)	٥٨٫٥	٩٩٤٥	٥٩ (٢)	٣٤٩	٢٥٢	٢٧
١٨٩٦ - ١٩٠٣	٢٧٫٥	٥٣٫٥	٥٠٤	٩٦٫٢	٥٨٤٨	١٦٠ (٥)	٤٣٩٫٨	١٧٥	٢٤
١٩٠٤ - ١٩١١	٢٧٫٥	٩٦٫١	٢٧٤	١٤٦٫٩	١١٨٥٦	١٢ (٦)	٨٧٫٣	٣٠٢	٢٩
١٩١٢ - ١٩١٤	١٨٫٠	٨٤٫٣	٢١٤	٢٤٫٥	٩٧٥٥	٢٤٫٤	٨٨٧	٠ ٢٧٩	٢٢
١٩١٤	٤٩٫٠	١٨٠٠	٢٧٢	٩٣٨٠	٦٦٦٠٠	٢٨ (٧)	٥١٤٧	-	-
١٩٢٦ - ١٩٣٢	٧٧٩٫٠	١٩٥٧	١٤٧	٦٧٦	٢٨٧٩٢	٢٤ (٧)	١٦٦٨	٦٥	٢٥
١٩٣٣ - ١٩٣٩	٧٧٩٫٠	٦٩٩٩	١٠٤	٤١٠	٢٨٦٨٥	١١ (٨)	١٧٤٦	٩٢	٣٢
١٩٤٠ - ١٩٤٥	٦٩٥٫٠	٢٥٠٢	٢٦٩	٧٩٤	٢٨٤٠١	٢٠	٤٩٩٦	٥٥٫٧	٩٥١
١٩٤٦ - ١٩٥١	٢٤٤٨٫٠	٦٤٤٩	٢٧٦	٣٤٠٨	٦١٠٩٨	٥٤	٨٠٠٣	٦٨٫٥	١٧٨
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٦٠٠٠٫٠	١٦٠٦١	٣٩٤	٦٣٠٤	١٧٧٨٧١	٥٠	٩١٩٤	٩٧٫٥	٢٢٧

المصدر : راجع الملحق الاحصائي الثالث (م.و.ب) ،

(١) مقدرة على اساس كمية ١٣٤ طناً للفترة ١٨٩٢ - ١٨٩٤

(٢) مقدرة على اساس كمية ٩٩٤٥ طناً للفترة ١٨٩٢ - ١٨٩٥

(٣) مقدرة على اساس كمية ٥٨٤٨ طناً للفترة ١٨٩٦ - ١٩٠٢

(٤) مقدرة على اساس كمية ١١٨٥٦ طناً للفترة ١٩٠٤ - ١٩١١

(٥) مقدرة على اساس كمية ٩٧٥٥ طناً للفترة ١٩١٢ - ١٩١٤

(٦) مقدرة على اساس كمية ٦٦٦٠٠ طناً للفترة ١٩١٤

(٧) مقدرة على اساس كمية ٢٨٧٩٢ طناً للفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٢

(٨) مقدرة على اساس كمية ٢٨٦٨٥ طناً للفترة ١٩٣٣ - ١٩٣٩

الحرب العـــالمية الاولى ببضع سنوات ، حيث ازدادت من ٣,٩٤٥ طناً في ١٨٩٢ – ١٨٩٥ الى ١١,٩٥٦ طناً في ١٩٠٤ – ١٩١١ ، بينما انخفض سعره من ١٥ ديناراً الى ١٢ ديناراً للطن الواحد خلال نفس المدة .

وبالرغم من ان كمية المستورد من السكر انخفضت ، فان سعره ارتفع مباشرة قبل الحرب العالمية الاولى . وكلاهما ارتفعا بصورة حادة مباشرة بعد هذه الحرب لذا فقد بلغت كمية المستورد من السكر ٦٢,٠٠٠ طن في عام ١٩٢٢ (بما في ذلك الاستيراد الترانسيتي الى ايران) . وكان سعره ٣٨ ديناراً للطن الواحد . وبعد هذا التاريخ ، انخفضت الكمية والسعر حـــتى بلغت الكمية ٣٨,٦٨٥ طنا ، والسعر ١١ ديناراً للطن الواحد في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ .

ومن الواضح ، اذن ، ان ارتفاع مجموع قيمة المستوردات من السكر قبل الحرب العالمية الاولى كان يعزى الى الزيادة في الكمية ، ما دام معدل السعر كان على العموم منخفضاً . في حـــين ان الانخفاض في مجموع قيمة السكر المستورد خلال فترة ما بين الحربين ، كان بصورة رئيسية نتيجة لهبوط الكمية المستوردة لأن السعر كان مرتفعاً ، مع ميل الى الانخفاض .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، تضاعفت قيمة استيراد السكر تقريباً ، في حين هبطت كميته بحوالي الربع ، مما يشير الى ان تزايد القيمة كان يعود الى الارتفاع الشديد في سعر السكر المستورد ، الذي أصبح اثناء هذه الحرب ثلاثة اضعاف ما كان عليه قبلها تقريباً .

وقد أستمر سعر السكر في ارتفاعه خلال سنوات ما بعد الحرب ، حتى أضحى حوالي ٥٠ ديناراً للطن في ١٩٥٢ – ١٩٥٨ . إلا ان الارتفاع الكبير في قيمة استيراد السكر الى ٦,٣ ملايين دينار ، كان يرجع بالدرجة الاولى الى ازدياد كمية المستورد منه الى حوالي ١٢٨ ألف طن سنوياً ، خلال السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ .

ثالثا وأخيراً – إن الزيادة في قيمة المستوردات من المنسوجات خلال الفترة المبكرة ، كانت تعزى الى الارتفاع في كل من الكمية والسعر . بينما ارتفعت كمية المستوردات من المنسوجات من ٢٥٬٣٠٠ حزمة في ١٨٩٢ – ١٨٩٥ ، الى ٢٧,٩٠٠ حزمة في ١٩١٢ – ١٩٠٣ ، ارتفع السعر من ٢٧ ديناراً الى ٣٢ ديناراً لكل مائة حزمة خلال الفترة المذكورة .

ومن الجهة الاخرى ، فان ارتفاع مجموع قيمة المستوردات من المنسوجات ارتفاعاً قليلاً نسبيا ، خلال فترة ما بين الحربين ، من ١,٦٦٨,٠٠٠ دينار في ١٩٢٦ – ١٩٣٢ ، الى ١,٧٤٦,٠٠٠ دينار في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، كان مصحوبا بزيادة في الكمية المستوردة ، حيث ازدادت من ٦٥ مليون ياردة مربعة الى ٩٣ مليون ياردة مربعة ، وارتفاع في السعر من ٢٥ ديناراً الى ٣٢ ديناراً لكل ألف ياردة مربعة ، خلال نفس الفترة .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، زادت قيمة استيراد المنسوجات زيادة كبيرة الى ٢,٩٩٦,٠٠٠ دينار ، في الوقت الذي هبطت فيه كمياتها بحوالي ٦٠٪ بصورة عامة ، وبأكثر من ذلك في حالة المنسوجات القطنية ، بينما ارتفع السعر اكثر من سبعة اضعاف ونصف ما كان عليه قبل هذه الحرب .

وقد استمر سعر المنسوجات على ارتفاعه بعض الشيء ، لا سيما خلال سنوات مابعد الحرب مباشرة حتى بلغ ٢٧٨ ديناراً لكل الف ياردة مربعة ، ثم استقر على حوالي ٢٢٧ ديناراً لكل الف ياردة مربعة في ١٩٥٢ - ١٩٥٨ . الا ان الارتفاع الشديد في قيمة استيراد المنسوجات الى ٩٫٢ ملايين دينار في ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، كان يعود بالدرجة الاولى الى زيادة كمية الاستيراد زيادة ملحوظه حتى بلغت ٩٧٫٥ مليون ياردة مربعة في السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ .

من الواضح ، اذن ، انه في حالات المستوردات من الشاي والسكر ،

كانت الزيادة في مجموع قيمتها تعزى بالدرجة الاولى الى الزيادة في كمياتها ، بينما كان السعر هابطاً خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى . اما عن فترة ما بين الحربين ، فان الهبوط في قيمة هاتين المادتين ، كان يعزى بصورة رئيسية الى انخفاض في كمياتها ، بينما كان السعر مرتفعاً ، مع ميل مباشر الى الانخفاض ايضاً . وارتفاع قيمتها خلال الحرب العالمية الثانية كان يعود كلياً الى ارتفاع الاسعار ، بينما ساهم عاملا الكمية والسعر في زيادة قيمتها بعد الحرب .

أما بالنسبة الى المستوردات من المنسوجات خلال الفترة المبكرة ، فقد كان عاملا الكمية والسعر هما المسئولين عن الزيادة في مجموع قيمة مستورداتها . إلا أن الارتفاع القليل في مجموع قيمة هذه المستوردات خلال فترة ما بين الحربين ، كان يعزى الى ارتفاع كمياتها وأسعارها . وارتفاع قيمة هذه المستوردات ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، كان يعود كلياً الى ارتفاع أسعارها في حين ساهم عاملا الكمية والسعر في ارتفاع قيمتها بعد الحرب .

وبالنظر لعدم توفر المعلومات الاحصائية الدقيقة عن كمية المستوردات الانتاجية خلال الفترة المبكرة ١٨٦٤ – ١٩١٤ ، وحتى للقسم الأغلب من هذه الاستيرادات خلال فترة ما بين الحربين ، فإن تحليل دور عاملي السعر والكمية في تطور قيم الاستيرادات الانتاجيه ينصب على الفترة منذ ١٩٣٥ .

يلخص الجدول رقم (٢٢) قيم وكميات وأسعار المستوردات من الحديد والحديد الصب والفولاذ ؛ والمراجل والمكائن والعدد وأجزائها ؛ والمكائن والعدد والمواد الكهربائية وأجزائها ؛ والأخشاب ، والسمنت .

وإذا ما قارنا استيرادات الحديد والفولاذ قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها ، وجدنا ان قيمتها انخفضت من قرابة ثلاثة أرباع مليون دينار في ١٩٣٥ – ١٩٣٩ ، الى ما دون نصف مليون دينار في ١٩٤٠ – ١٩٤٥ ، بينما

الجدول رقم (٢٢)

قيم وكميات و"اسعار" مستوردات الحديد والحديد الصب والصلب،
والمراجل والمكائن والعدد واجزاءها، والمكائن والعدد والمواد الكهربائية واجزاؤها، والاخشاب والسمنت
١٩٤٥ - ١٩٥٨

الفترة	الحديد والحديد الصب والصلب			المراجل والمكائن والعدد واجزاؤها			المكائن والعدد والمواد الكهربائية واجزاؤها			الاخشاب			السمنت		
	القيمة (١٠٠٠) دينار	الكمية (١٠٠٠) طن	السعر بالدينار للطن	القيمة (١٠٠٠) دينار	الكمية (١٠٠٠) طن	السعر بالدينار للطن	القيمة (١٠٠٠) دينار	الكمية (١٠٠٠) طن	السعر بالدينار للطن	القيمة (١٠٠٠) دينار	الكمية (١٠٠٠) طن	السعر بالدينار للطن	القيمة (١٠٠٠) دينار	الكمية (١٠٠٠) طن	السعر بالدينار للطن
١٩٣٥-١٩٣٩	٨٠٥ (أ)	٥٧٫٢	١٨٫١	٦١٢	-	-	٢٠٠	-	-	٢٤٥	-	-	١٥٥	٦١٫٩	٢٫٤
١٩٤٠-١٩٤٥	٤٥٧	١٢٫٩	٢٧٫٩	٢٤٧	-	-	١٦٧	-	-	١١٨	-	-	١٠٧	١٦٫٧	٢٫١ (ج)
١٩٤٦-١٩٥٠	٤١٨٧	٨٢٫٠	٥١٫٢	٢٦٥٠ (ب)	١٢٫٠ (ب)	٢٨٫٨ (ب)	١٧١١ (ب)	٦٫٣ (ب)	٢٧١٫٦ (ب)	٥٣٤	-	-	٦١٢	٧٠٫٥	٨٫٦
١٩٥١-١٩٥٤	٨٧٧٤	٢٥٤٫٠	٨٧٫٨	٧٢٩٤	٢٢٫٠	٣٢٢٫٤	٢٥١٥	٦٫٨	٣٨٥٫٨	١١٠٨	٢٦٫٧	٤٢٫٤	١٩٧	١٥٫٦	١٢٫٠
١٩٥٥-١٩٥٨	١٣٧٩١	١٥٢٫٥	٩٢٫١	١٢٠٢٤	٢٠٫٧	٤٢٤٫١	٦٧١٥	١٥٫٠	٤٠٦٫١	٢٥٨١	٤٢٫٧	٦١٫٥	٢٨٦	٢٧٫٢	٢٤٫٢

المصدر: راجع الملحق الاحصائي الثالث (ب)، ص

(أ) ١٩٣٧-١٩٣٩ فقط

(ب) ١٩٥٠ فقط

(ج) باستثناء ١٩٤٢ حيث ان الكمية في احصاء التجارة الخارجية تبدو غير صحيحة.

هبطت كميتها الى الخمس تقريباً ، من حوالي ٥٧ ألف طن ، الى ١٣ ألف طن على التوالي . وذلك يعود كلياً الى أرتفاع أسعارها ارتفاعاً يزيد على الضعف ، خلال نفس الفترة .

وخلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، استمرت أسعار الحديد والفولاذ في أرتفاعها بعض الشيء ، حتى بلغت حوالي ٩٢ ديناراً للطن في ١٩٥٥ — ١٩٥٨ . إلا أن أرتفاع قيمة استيرادها قرابة ثلاث مرات ، الى ١٣,٨ مليون دينار سنوياً في ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ، كان يعود بالدرجة الأولى الى زيادة كمياتها ازدياداً ملحوظاً ، حتى أضحت قرابة ثلاث أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ، حتى صار معدل استيرادها يزيد على ١٥٣ ألف طن سنوياً ، خلال الأعوام السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

أما المكائن والمراجل ، فالمعلومات المتوفرة تسمح بدراسة أسعارها وكمياتها بعد الحرب العالمية الثانية فقط . لذلك نرى ان زيادة قيم استيرادها من حوالي ٣,٦ ملايين دينار في ١٩٥٠ ، الى حوالي ١٣ مليون دينار قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أي بحوالي ثلاث مرات ونصف مرة ، كانت تعود بالدرجة الأولى الى ازدياد كمياتها من حوالي ١٣ ألف طن ، الى حوالي ٣١ ألف طن على التوالي ، أي بحوالي مرتين ونصف مرة ، بينما لم ترتفع أسعار الطن من المراجل والمكائن إلا حوالي ٥٥٪ خلال نفس الفترة .

وقد ازدادت قيمة استيراد المكائن والعدد والمواد الكهربائية من حوالي ١,٧ مليون دينار في ١٩٥٠ ، الى ٦,٧ ملايين دينار سنوياً في ١٩٥٥-١٩٥٨ ، أي قرابة أربعة أضعاف ، في الوقت الذي لم ترتفع أسعار الطن من هذه المواد الا قرابة الخمسين بالمائة خلال نفس الفترة ، مما يشير الى أهمية زيادة كميات الاستيراد ، التي بلغت أكثر من مرتين ونصف مرة ، من ٦,٣ آلاف طن في ١٩٥٠ الى ١٥ ألف طن قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وقد لعب كل من أرتفاع السعر وزيادة الكمية دوراً متقارباً في زيادة قيم استيراد الأخشاب بين ١٩٥١ و ١٩٥٨

ويظهر من مقارنة استيراد السمنت قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، أن هبوط قيمة الاستيراد كان يعود كلياً الى انخفاض كمية السمنت المستورد الى ثلث ما كان عليه سابقاً ، لأن سعره قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة . وان أرتفاع قيمة السمنت المستورد بعد الحرب يعود ، بادىء الأمر ، الى زيادة كميته بالدرجة الأولى ، والى أرتفاع سعره بالدرجة الثانية . وبعدئذ أخذت قيمة استيراد السمنت بالهبوط ، على الرغم من استمرار ارتفاع أسعاره ، نظراً الى انخفاض كميات استيراده الى حوالي عشرة آلاف طن في ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ، حين أصبحت صناعة السمنت الوطنية لا تجهز أغلبية الاستهلاك المحلي من السمنت فحسب ، بل طرقت أبواب التصدير أيضاً[1] . وان أرتفاع سعر السمنت المستورد ، بالمقارنة مع أسعار السمنت المحلي ، يعود الى قصر الاستيراد على نوعيات خاصة من السمنت ، كالمقاوم للاملاح والملون ، ذات تكاليف عالية ، بالإضافة الى تكاليف النقل والشحن والتأمين .

واضح ان هبوط كميات السلع الانتاجية المستوردة كان أكثر أهمية من هبوط كميات السلع الاستهلاكية المستوردة ، خلال الحرب العالمية الثانية ، وذلك على الرغم من ان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية كان أكثر حدة من أرتفاع أسعار المواد الانتاجية . وهذا يشير الى اختلاف مرونة الطلب عليها . لأن مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية أقل من مرونته على السلع الانتاجية المستوردة .

ويلخص الجدول رقم (١٣) نتائج الأرقام القياسية لأسعار وكميات أو حجوم الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية ومجموع قيم الاستيرادات ، خلال الفترة ١٨٨٧ — ١٩٥٨ . ويظهر ان الارتفاع الكبير في قيم الاستيرادات كان يعود بالدرجة الأولى الى أرتفاع الأرقام القياسية لكمياتها ، وبالدرجة الثانية الى ارتفاع أسعارها ، خلال الفترة المبكرة ، ١٨٨٧ — ١٩١٣ . وبخلافه ، كان النمو البطيء في قيم الاستيرادات يعود الى انخفاض أسعارها انخفاضاً ملحوظاً ، لأن كمياتها كانت في ازدياد ، خلال فترة ما بين الحربين . أما في سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، فقد اشتد ارتفاع أسعار الاستيرادات أرتفاعاً تضخمياً ، بينما هبطت كميات الاستيراد أثناء الحرب ، وارتفعت أرتفاعاً بطيئاً بعدها .

١) راجع الفصل الخامس ، القسم (٤) ، ص ٢٦٤ — ٢٦٥

الجدول رقم (٢٣)

الأرقام القياسية للأسعار ومجموع الإيرادات الاستهلاكية والإنتاجية ومجموع الإيرادات

١٨٨٧ - ١٩٥٨

السنة	الإيرادات الاستهلاكية		الإيرادات الإنتاجية		مجموع الإيرادات	
	الأسعار	المجموع	الأسعار	المجموع	الأسعار	المجموع
١٨٨٧	١٠٩٫٧	٣٫٦	٧٩٫٠	٥٫٣	٩٤٫٠	٤٫٣
١٨٩٠-١٨٩٥	٨٤٫١	٢٨٫٨	٢٢٫٥	٢٢٫١	٣١٫٤	١١١٫٠
١٨٩٧ - ١٩٠٣	١٣٦٫٤	٤١٫٣	١٥٫٩	٢٢٧٫٤	٣٠٫٥	١١٨٫٤
١٩٠٤ - ١٩١١	١٠٦٫٠	٧٨٫٧	١٤٫٨	٤٢٠٫٦	٢٨٫٤	٢١٥٫١
سنة الأساس ١٩١٢-١٩١٤	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠
١٩١٩-١٩٢٥	٢١٠٫٥	١٣٫٢	-	-	٢١٠٫٥	٧٫٢
١٩٢٦-١٩٢٨	١٨٠٫٢	٢٩٫٥٠	-	-	١٨٠٫٢	٢١٫٦
١٩٢٩-١٩٣٤	٨٠٫١	١٠١٫٠	٨٩٫٦	٥٢٫٤	٨٠٫٤	٦٩٫٤
سنة الأساس ١٩٣٥-١٩٣٩	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠
١٩٤٠ - ١٩٤٥	٢١٠٫١	٦٧٫٥	١٩٨٫٨	٧٧٫٩	٢١٠٫٤	٧٢٫٢
١٩٤٦ - ١٩٥١	٥١٦٫٧	٨٩٫٣	٢٩١٫١	١٦٦٫١	٣٧٩٫٨	٩١٫١
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٤٤٥٫٤	٢٤٣٫٠	٤٧٠٫١	٢٢٤٫٠	٤٥٤٫١	٢٢٤٫٢

المصدر: راجع الملحق الإحصائي السادس (م و ت)

٤ ـــ تركيب تجارة الاستيراد

إن أهم تغيير في تركيب تجارة الاستيراد ، من وجهة التحولات العامة في المركز النسبي للاستهلاك والاستثمار في العراق ، هو الارتفاع النسبي لمستوردات البضائع الانتاجية من اقل من الربع في ١٨٦٤ ـ ١٨٦٥ الى حوالي الثلث في ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ ، ثم الى حوالي النصف من مجموع قيمة تجارة الاستيراد في ١٩٥٢ ١٩٥٨ . ومن جهـــة أخرى ، فقد بقي مركز المستوردات مـن البضائع الاستهلاكية مستقراً على حوالي الثلثين من مجموع قيمة تجارة الاستيراد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حين بدأ بالانخفاض قليـــلاً قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ومع ذلك ، فمن الضروري ان نبدأ بتحليل التغييرات النسبية في المكونات الرئيسية للمستوردات . لذلك فان الجدول رقم (٢٤) يعطينا قيم المستوردات من المشروبات والغذاء والتبغ ، والمنسوجات والملبوسات ، والسلع المنزلية والسلع الاستهلاكية الأخرى ؛ ومن المكائن والمعدات الرأسماليـة ، والمواد الأولية والبضائع نصف المصنوعة . وكذلك يعطي نسب هذه المستوردات الى مجموع قيمة الاستيراد .

لندرس الآن تبدل الاهمية النسبية لكل من هذه المكونات للمستوردات على التعاقب .

أولاً ـ ان قسم الغذاء والمشروبات والتبـــغ يشمل ، بصورة رئيسية ، القهوة ، والسكر ، والتوابل ، والشاي ، والمشروبات الروحيـــة والبيرة ، مرتبة حسب درجة أهميتها خلال فترة ستينيات القرن الماضي .

لقد تغير المركز النسبي لهذه السلع بصورة تدريجيـة طيلة الحقبة موضوع البحث حتى انه صار ترتيب أهمية هذه السلع الى السكر والشاي ، والمشروبات

الجدول رقم (٢٤)
تقسيم الاستيرادات الرئيسية وسبكالسنوية
١٨٦٤ - ١٩٥٨

الفترة	مجموع الاستيراد بالدينار العراقي	البضائع والمشروبات والتبغ		المنسوجات والملبوسات		المعدات الرأسمالية		البضائع المنزلية		المواد الأولية ونصف المصنوعة	
		السنة المئوية ٪	القيمة بالدينار العراقي	السنة المئوية ٪	القيمة بالدينار العراقي	السنة المئوية ٪	القيمة بالدينار العراقي	السنة المئوية ٪	القيمة بالدينار العراقي	السنة المئوية ٪	القيمة بالدينار العراقي
١٨٦٤ - ١٨٦٥	٢١٨٫٨	٤٨٫٥	١٠٥٫٠	٤٣٫٠	٩٤٫٠	٠٫٩	١٦٫١	٥٫٠	١٠٫٨	٨٫٦	١٨٫٤
١٨٨٧	٦٥٧٫١	٤٨٫٧	٣٢٠٫٨	٤٢٫٧	١٤٨٫٢	٥٫٤	٣٥٫٤	٥٫٤	٣٥٫٤	٤٫٠	٢٦٫٣
١٨٨٥ ـ ١٨٨٩	١٦٠٫٨	٤٨٫٨	٧٧٫٠	٤٤٫٨	٧٠٫٧	٦٫٦	١٠٫٨	٦٫٠	٩٫٦	٤٫٠	٦٫٤
١٨٩٠ ـ ١٨٩٤	١٢٥١٫٦	٤٨٫٥	٦٠٧٫٠	٤٣٫٠	٥٤٨٫٠	٦٫٠	٧٦٫١	٦٫٠	٧٦٫١	٤٫٠	٤٩٫٤
١٩٠٠ ـ ١٩١١	٩١٥٠٫٥	٤٣٫٨	٤٠٠٫٤	٤٣٫٠	٩٩٤٫٩	٥٫٣	١١٤٫٥	٥٫٣	١١٤٫٥	٤٫٠	٨٣٫٤
١٩١٢ ـ ١٩١٣	٤٤٦٧٫٦	٤٣٫١	٨٠٦٫٨	٤٣٫١	٩٩٩٫٢	٤٫٨	٨٧٫٤	٤٫٧	٨٧٫٤	٤٫٠	٧٤٫٠
١٩٢٥ +	٥٨٤	٤٠٫١	٤٠٫٢١	٤٣٫٠	٩٩٨٤	٤٫٠	٩٫٥	٤٫٠	٩٫٥	٤٫٠	٩٫٥
١٩٢٤ ـ ١٩٢٦	٦٦٥٧٫٠	٤٣٫٠	١٨٠٩٫٠	٤٣٫٠	١٩٤١٫٠	٤٫٨	٩٩٫٨	٤٫٦	٩٥٫٠	٤٫٠	٩٣٫٠
١٩٢٩ ـ ١٩٣٢	٧٥٧٥٫٠	٤٣٫٠	٣٢٦٥٫٠	٤٣٫٠	١٤٤٤٫٠	٤٫٠	٣٠٣٫٠	٤٫٠	٣٠٣٫٠	٤٫٠	٣٠٣٫٠
١٩٣٥ ـ ١٩٤٠	١٩٥٥٩	٤٣٫٥	٨٥٠٫٤	٤٣٫٠	٢٧١٤	٤٫٠	٧٩٫٠	٤٫٠	٧٩٫٠	٤٫٠	٧٩٫٠
١٩٥١ ـ ١٩٥٦	٤٠٤٩٢	٤٣٫٠	٨٤٢٩	٤٣٫٠	٩٢٣٠	٤٫٠	٩٤٫٠	٤٫٠	٩٤٫٠	٤٫٠	٩٤٫٠
١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	٩٨١٤٦	١٨٫٢	١٦٩٤١	١٨٫٢	١٧٥٥٢	١٨٫٢	١٧٥٫٤	١٨٫٢	١٧٥٫٤	١٨٫٢	١٧٥٫٤

المصدر: الملحق الرصاوي الثالث (م و ت) ص ٢٠
+ ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ فقط
ملاحظة: ان بعض الارقام غير قابلة للجمع انفياً نظراً لتدوير صفرها و بعض الرقوط و الكسور .

الروحية والبيرة ، والفواكه والمخضرات ، بينما احتلت القهوة والتوابل ثانوية ، خلال الثلاثينيات .

وتغير ترتيب أهمية هـذه السلع خـلال الحرب العالمية الثانيـة وبعدها ، بحيث ازدادت أهمية السكر والشاي حتى صارت قيمتها تقارب ثلثي قيم الاغذية والمشروبات والتبغ . وبرزت في هـذا المجال استيرادات الحنطة والرز ، التي لم يعتد العراق الا على تصديرها من قبل ، بحيث أصبحت تمثل حوالي خمس قيمة هذا الباب من الاستيرادات قبيل ثورة ١٤ تمـوز سنة ١٩٥٨ .

ومـا له أهمية خاصة في هذا الشأن ، التحول الذي طرأ على عادات الاستهلاك لدى الشعب العراقي ، لا سيما تحوله من شعب اعتاد على شرب القهوة الى شعب اغلب شربه الشاي ، الامر الذي يعكس التحول الاجتماعي مـن سكان البدو شاربي القهوة الى سكان المدن ، ثم سكان الارياف المستقرين ، من شاربي الشاي .

لقد بلغت قيمة المستوردات من الشاي في عـام ١٨٦٨ حوالي ١,٢٣٤ ديناراً ، بينما بلغت قيمة القهوة حوالي ٢٣,٨٤٦ ديناراً . ثم ارتفعت قيمة المستوردات من الشاي بصورة حادة حتى بلغت حوالي ٢٤ الف دينار ، بينما ارتفعت قيمة استيراد القهوة الى ٥٨,٥٤٠ ديناراً فقط في عام ١٩١٢ .

ويظهر ان معظم سكان العراق المدنيين في هذا التاريخ اصبحوا يشربون الشاي بصورة رئيسية ، حيث أوضح القنصل البريطـاني في بغداد هذه الظاهرة بقوله :

« هنالك تجارة متزايدة للشاي ، وبالرغم من حقيقة ان كميات لا بأس بها قد بقيت لدى المستوردين في بداية السنة ، وان الاسعار قد ارتفعت في الهند ،

وان المواصلات مع ايران قد اعيقت ، فـان كمية الشاي المستورد في عام ١٩١٢ كانت اكبر ممـا كانت عليه في عام ١٩١١ . وتفسير هذا هو زيادة الاستهلاك المحلي ؛ وان التمييز التقليدي بين مستهلـكي القهوة من العرب والمستهلكين للشاي من الايرانيين يظهر في الحقيقة انه قد اخذ بالاختفاء»[١].

ان تفـوق استهلاك الشاي على القهوة اثناء الحرب العـالمية الاولى وما بعدها ، كان يرجع بعض الشيء الى كونه أرخص ، وكذلك الى تفضيل السكان المدينين له ، فانتشاره فيما بينهم[٢] . وقد ازداد استهلاك الشاي بحيث ان قيمة مستورداته ارتفعت في عام ١٩٣٩ الى حوالي ٣٣٢,٠٠٠ دينار ، بينما هبطت قيمة مستوردات القهوة الى ٥٢,٠٠٠ دينار . وقد استمر ارتفاع استهلاك الشاي حتى بلغت قيمة استيراده ٥,٧ ملايين دينار في عام ١٩٥٨ . بينما ارتفع استيراد القهوة الى ١٥٩ ألف دينار في نفس السنة .

واذا اخذنا مجموع قيمة استيراد الغذاء والمشروبات والتبغ ، فان الجدول رقم (٢٤) ، يبين بان هذا الباب قد ازداد بصورة مطلقة الى اكثر من عشرين ضعفاً ، من حوالي ٩٠,٠٠٠ دينار في عام ١٨٦٤ – ١٨٦٥ ، الى حوالي ٢,٣٦٧,٠٠٠ دينار في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ . ثم ارتفع الى ١٦,٩ مليون دينار في ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، أو اكثر من سبعة اضعاف ما بين الحرب العالمية الثانية وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . الا ان الاهمية النسبية لهذا الباب في مجموع قيمة تجارة الاستيراد العراقية ، بقيت قرابة الثلث حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ، باستثناء الزيادة التي طرأت عليه بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ، حـين بلغت الخمسين (٥٠ ٪) . وذلك بسبب استهلاك قوات الاحتلال البريطانية ، وبسبب الهبوط المؤقت في الانتاج الزراعي المحلي . ثم قلّت أهميته منذ

١) انظر : Baghdad C. T. R., 1912, P. 7.

٢) انظر ، Admiralty, Iraq and Persian Gulf, p. 338

الحرب العالمية الثانية ، حين اتجهت نسبته الى الهبوط الى اقل من الخمُس قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ثانياً – ان باب المنسوجات والملابس كان مؤلفاً من المنسوجات القطنية والمنسوجات الصوفية بالدرجة الاولى ، ومن المنسوجات الحريرية بالدرجـه الثانية . ان استيراد الملابس ارتفع ارتفاعاً مهماً خلال العقد الاول من القرن الحالي ، وذلك بدخول الازياء الاوربية[١]. وان الاهمية المتزايدة لمستوردات الملابس (بضمنها الملابس الداخلية) تنعكس في حقيقة ان عام ١٩٣٧ شهد بلوغ قيمة المستوردات مـن المنسوجات القطنية حوالي مليون دينار ، بينما بلغت قيمة المستوردات من الملابس اكثر بقليل من نصف مليون دينار .

ان الجدول رقم (٢٤) يبين ان مجموع قيمة المستوردات من المنسوجات والملابس قد ازداد الى اثنى عشر ضعفاً تقريباً ، حيث ارتفـع من ٩٤,٠٠٠ دينار في ١٨٦٤ – ١٨٦٥ الى ١,٩٤١,٠٠٠ في ١٩٢٦ – ١٩٣٢ . إلا أن تطور صناعة النسيج الوطنية المنافسة للمستوردات خلال الثلاثينيات ، وهبوط القوة الشرائية للسكان من جراء الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، قد أدى الى هبوط نفس المستوردات الى ١,٤٢٤,٠٠٠ في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ .

إلا ان سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، شهدت توسعاً ملحوظاً في قيمة المنسوجات والملبوسات المستوردة ، بحيث بلغت حوالي ١١,٧ مليون دينار سنويـاً في ١٩٥٢ – ١٩٥٨ . ان المركز النسبي للمستوردات مـن المنسوجات قـد ارتفع من أقل من الثلث من مجموع قيمة تجارة الاستيراد في ١٨٦٤ – ١٨٦٥ ، الى أكثر من الثلثين في العقـد الأول من القرن الحالي . وانخفض ثانية الى أقل من الثلث خلال العشرينيات ، والى الخمس من مجموع قيمة تجارة الاستيراد خلال الثلاثينيات . وعلى الرغم من ارتفاع المركز النسبي

١) انظر ، Baghdad C. T. R., 1909, p. 3.

خلال سني الحرب حين بلغ حوالي ٢٩٪ ، فأنه عاد فانخفض الى حوالي ١٣٪، قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وذلك بسبب تطور صناعة النسيج المحلية كما سنرى في الفصل القادم[١] .

ثالثاً – ان الاجزاء المكونة للقسم الخاص باللوازم البيتية وسلع الاستهلاك الأخري تعتبر متنوعة جداً بحيث لا يمكن تعدادها . ولكن السلع التي كانت أهميتها تزداد بسرعة كانت سلع ادوات الطعام والطبخ، والزجاج والمفروشات والأثاث ، والصابون ، والمنتجات الكيمياوية والطبية ، والكتب ، وأخيراً وليس آخراً ، السيارات الخاصة ، والدرجات البخارية والهوائية . بينما كانت الشموع وأخشاب الوقود الخ .. بطريقها الى الهبوط .

لقد ازداد مجموع قيمة المستوردات من اللوازم البيتية وسلع الاستهلاك الأخرى بصورة نسبية ومطلقة خلال الفترة موضوع البحث . فقد ازدادت قيمة هذه المستوردات من ١٦,٠٠٠ دينار في ١٨٦٤ – ١٨٦٥ الى ٦٩٤,٠٠٠ دينار في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، ثم الى ١,٧ مليون دينار سنوياً خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٨ . كما ارتفعت نسبتها من حوالى ٥٪ من قيمة تجارة الاستيراد في بداية الحقبة الى حوالي ١٨٪ في نهايتها .

رابعاً – لقد ضمنا في القسم الخاص بمعدات رأس المال المكائن الصناعية والزراعية ، ومعدات النقل ، والأكياس التي تستعمل بصورة رئيسية في تصدير الحبوب ، وصناديق تعليب التمور لغرض التصدير .. الخ .

لقد ازدادت القيمة المطلقة للمستوردات من معدات رأس المال أكثر من عشرة أضعاف ، إذ ازدادت من رقم واطىء هو تسعمائة دينار في ١٨٦٤ – ١٨٦٥ الى أكثر من ربع مليون دينار في ١٩١٢ – ١٩١٣ ، والى أكثر من مليون دينار في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ . وعلى الرغم من هبوطها الموقت خلال

١) راجع الفصل الخامس ، القسم (٣) ، صص ٢٤٩ – ٢٥٠ .

الحرب العالمية الثانية الى ٧٩٩ ألف دينار سنوياً ، فانها استأنفت ارتفاعها حتى بلغت ٢٠,٦ مليون دينار سنوياً قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ان الجدول رقم (٢٤) يبين ايضا ان المركز النسبي للمستوردات من معدات رأس المال قد تحول من ٠,٣٪ في ١٨٦٤ – ١٨٦٥ ، الى ٨,٩٪ في ١٩٠٤ – ١٩١١ . وازداد الى اكثر من ١٣٪ من مجموع قيمة المستوردات في ١٩٣٢ – ١٩٣٩ . وقد هبطت هذه النسبة الى ٦,٢٪ خلال الحرب العالمية الثانية ، بيد انها ارتفعت الى ٢٢,٤٪ من مجموع قيمة تجارة الاستيراد خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٨ .

ان هذا التوسع في مستوردات رأس المال يعكس في العموم سير الاستثمار الاقتصادي في العراق . لذا فان الارتفاع المتقدم خلال سبعينيات القرن الماضي لهذه المستوردات قد نتج من جراء المصروفات على البنايات العامة ، وعلى بعض مشاريع الري ، وبناء القنوات وتحسين الادارة العثمانية – العمانية للملاحة في عهد مدحت باشا ومن تبعه من الولاة[١]

ان الزيادة الاخرى في الفترة التالية ، عكس في الاساس انشاء سدة الهندية في ١٨٩٠ . اما الارتفاع الآخر الذى حدث قبل الحرب العالمية الاولى ، فكان نتيجة لاعادة بناء هذه السدة تحت اشراف السير وليم ولكوكس .

ومن جهة أخرى ، فان الزيادة في مستوردات معدات رأس المال خلال العشرينيات ، كانت تعزى في الاساس ، وليس كلياً ، الى التوسع في استخدام مضخات الري ، بينما الزيادة التي حدثت في الثلاثينيات كانت تعزى الى ظهور صناعات السلع الاستهلاكية المحلية والمصالح العامة . ولا ريب ان الهبوط

١) لقد ضمن ايج . تي . مشيما المصروفات العامة خلال الفترة ١٨٦٩ – ١٨٧٢ بحوالي ١٣٨,٠٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي أو حوالي ٥,٧٥٠,٠٠٠ ليرة عثمانية .
انظر ، مشيما ، المصدر المذكور سابقاً ، ص ٥٨ .

الذي طرأ خلال الحرب العالمية الثانية ، يعكس توقف بناء المشاريع الانتاجية . أما استئناف ارتفاع استيرادات المعدات الرأسمالية خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ ، فكان يعود بالدرجة الاولى الى ما نفذ من مشاريع مجلس الاعمار[1] .

خامساً واخيراً — ان المستوردات من المواد الاولية والمنتوجات نصف المصنوعة ، التي يؤدي استيرادها الى استخدام انتاجي اضافي ، تمثل نسبة كبيرة من تجارة الاستيراد العراقية . وقد شملت هذه ، في الاساس ، الاصباغ والمواد التي تستعمل في الدباغة وخاصة تلك المستوردة من الهند ، والمعادن وخاصة النحاس والصفائح الخاصة بادوات الطبخ ، والاخشاب ومواد البناء الاخرى ، والفحم وانواعاً معينة من الغزل ... الخ في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى .

وفي خلال العشرينيات والثلاثينيات ، احتفظت مواد الاصباغ والدباغة ، التي أصبحت اصباغاً كيماوية ، والمعادن ، بمركزها في تجارة استيراد المواد الاولية ونصف المصنوعة . وقد كان لمواد البناء مثل السمنت والاخشاب .. الخ وزيت الوقود ، وورق السيكاير ، والقطن الخام أهمية خاصه ايضا .

لقد ازداد مجموع قيمة المستوردات من المواد الاولية ونصف المصنوعة اكثر من اي باب من ابواب تجارة الاستيراد ، حيث ارتفع الى اكثر من خمسة وعشرين ضعفاً ، اذا ما قارنا بين قيمتي استيرادهما في بداية الحقبة وقبيل الحرب العالمية الثانية . ان مركز هذا الباب في تجارة الاستيراد ارتفع من الربع الى الثلث تقريباً من مجموع قيمة المستوردات ، مع تغييرات كبيرة أو صغيرة ، كان بعضها يعود الى الاختلاف في نطاق احصائيات تجارة الاستيراد خلال نفس الفترة . ثم تضاعف قيمة هذا الباب حوالي ثلاث عشرة مرة

١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

ما بين الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة ١٤ تموز ، مع محافظتها على مركزها النسبي .

ويظهر من الجدول رقم (٢٤) ان المركز النسبي لباب الغذاء والمشروبات والتبغ ، ولباب المواد الاولية ونصف المصنوعة ، قد بقي يمثل : حوالي الثلث من جموع قيمة تجارة الاستيراد حتى الحرب العالمية الثانية لكل منهما . على ان مركز باب الاغذية والمشروبات والتبغ هبط الى ما دون الخمس قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . اما المستوردات من المنسوجات والملابس ، فقد ازدادت بسرعة الى الخمسين (٥٠٪) في سني ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وبعدئذ هبطت الى ١٢٫٧٪ قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وكان المركز النسبي للمستوردات من معدات رأس المال واللوازم البيتية قد اظهر تحسناً قليلاً ، ولكن مستمراً ، (باستثناء سنوات الحرب العالمية الثانية ، حين انخفضت نسبة المعدات الرأسمالية الى مجموع قيمة الاستيراد) .

وبقي ان نوضح التحولات الكبرى في تركيب تجارة الاستيراد . ان الجدول رقم (٢٥) يبين لنا مركز المستوردات الانتاجية والاستهلاكية في مجموع قيمة تجارة الاستيراد .

ان جميع المستوردات التي تشبع حاجات المستهلكين النهائيين مصنفة في الجدول رقم (٢٥) كمستوردات استهلاكية . وتشمل هذه في الاساس الابواب الثلاثة الاولى من الجدول السابق رقم (٢٤) وهي : (الغذاء والمشروبات والتبغ) ، و (المنسوجات والملابس) ، و (اللوازم البيتية وبقية السلع الاستهلاكية) . ان استيراد هذه المواد لا يؤدي الى ارتفاع في العمالة الانتاجية أو الاستخدام الانتاجي (اذا استثنينا القيمة المضافة اليها من الخدمات التوزيعية كالنقل والتجارة) . ومن جهة اخرى ، فان جميع المستوردات التي تؤدي الى ارتفاع في العمالة الانتاجية أو الاستخدام الانتاجي (بخلاف التوزيع) تعرّف بالمستوردات الانتاجية وتشمل الابواب الاخرى

من الجدول رقم (٢٤) .

ويتضح من الجدول رقم (٢٥) بان مجموع قيمة المستوردات الاستهلاكية، قد ازداد بأكثر من ثمانية وعشرين ضعفاً ، أي من حوالي ٢٠٠ الف دينار الى حوالي خمسة ملايين دينار، بينما ازدادت المستوردات الانتاجية بأكثر من ثلاثين ضعفاً ، أي من حوالي ٨٠ الف دينار الى ٢,٦ مليون دينار ، اذا ما قارنا ستينيات القرن الماضي مع ثلاثينيات القرن الحالي . ويمكن القول بصورة عامة، انه بينما بلغت المستوردات الاستهلاكية ثلثي مجموع قيمة تجارة الاستيراد، كانت المستوردات الانتاجية تمثل ما تبقى من قيمة تجارة الاستيراد خلال الفترة المذكورة .

واذا قارنا الاستيراد الاستهلاكي والانتاجي ، قبيل الحرب العالمية الثانية بما آل اليه حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، نجد ان الاستيراد الاستهلاكي قد ازداد حوالي تسع مرات ، أي الى ٤٥,٣ مليون دينار ، والاستيراد الانتاجي قد ارتفع الى ثماني عشرة مرة ، أي ان ٤٦,٨ مليون دينار في ١٩٥٢ — ١٩٥٨ . وقد طرأ تحول على المركز النسبي للاستيراد الانتاجي ، حيث ارتفع من الثلث الى قرابة النصف ، بينما هبط مركز الاستيراد الاستهلاكي الى ما دون النصف خلال نفس الفترة .

الجدول رقم (٢٥)
تطور الاستيراد الاستهلاكي والانتاجي
١٨٦٤ - ١٩٥٨

الفترة	مجموع الاستيراد بالآف الدنانير	الاستيراد الاستهلاكي		الاستيراد الانتاجي	
		بالآف الدنانير	٪	بالآف الدنانير	٪
١٨٦٤ - ١٨٦٥	٣١٨ و ٩	٢٠٠ر٥	٦٢,٩	٧٩ر٤	٢٤ر٩
١٨٨٩ - ١٨٩٥	١١٦٠ر٨	٨٠٥ر٨	٦٩ر٠	٢٥٥ر٠	٣٠ر٦
١٨٩٧ - ١٩٠٤	١٤٧١ر٦	٨٤٦ر٦	٦٦ر٦	٢٩٥ر٩	٢٣ر٤
١٩٠٤ - ١٩١١	٩١٥٠ر٥	١٥٥٠ر٧	٧٢ر١	٤٨٧ر٨	٢٢ر٧
١٩١٢ - ١٩١٤	٢٤٦٧ر٦	١٩٢٨ر٣	٥٥ر٦	١٤٤٠ر١	٣٨ر٦
١٩٢٥	٨١٠٩ر٠	٧٧١٨ر٠	٩٠ر٥	٢٩١ر٠	٩ر٥
١٩٢٦-١٩٣٢	٦٦٥٧ر٠	٤٣٧٢ر٥	٦٥ر٠	٢٢٨٤ر٠	٣٥ر٠
١٩٣٣ - ١٩٣٩	٧٥٧٥ر٧	٤٩٦٤ر٠	٦٥ر٦	٢٦١١ر٧	٣٤ر٤
١٩٤٠ - ١٩٤٥	١٢٧٥٩	٨٤٧١	٦٦ر٤	٤٢٨٨	٣٣ر٦
١٩٤٦ - ١٩٥١	٤٠٤٩٣	٢٢٥٢٤	٥٥ر٦	١٧٩٦٩	٤٤ر٤
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٩٢١٤٦	٤٥٤٧١	٤٩ر١	٤٦٨٧٦	٥٠ر٩

المصدر : راجع الملحق الاحصائي الرابع (م و س)

٥ ــ اسواق الاستيراد

أن أهم صفة لتطور اسواق المستوردات العراقية خـــلال جميع الفترة موضوع البحث كانت زيادة حصة الدول الاوروبية ، وخاصة مجهزي البضائع البريطانيين ، الى الاسواق العراقية .

ليس من الممكن ان نحصي التغييرات في الحصص النسبية لمختلف أسواق المستوردات الى العراق قبل العقد الاول للقرن الحالي. ويكفي ،على كل حال، ان نشير الى التغييرات في الترتيب النسبي لاهمية مختلف اسواق المستوردات الى ولايات بغداد والبصرة والموصل ، كل على انفراد .

كانت بغداد دائماً مركز توزيع التجارة في العراق . وان التغييرات في أسواق البضائع التي تستوردها تمثل التغييرات التي تطرأ على البلاد بمجموعها .

وعلى الرغم من ان المستوردات العراقية من أوروبا ، قد بدأت قبل الصادرات العراقية المباشرة الى اوروبا ، فان المستوردات من البضائع الايرانية الى بغداد كانت مهمة جداً في وقت افتتاح قنال السويس . فقد بلغت القيمة السنوية للمستوردات الى بغداد حوالي عشرين مليون قرش عثماني أو حوالي ١٨٢،٠٠٠ دينار حسب سعر الصرف السائد في عام ١٨٦٩ – ١٨٧٠ .[1] وان اكثر من نصف هذه القيمة أو ١١،٧ مليون قرش عثماني قد استوردت من ايران . وان أهم المواد المستوردة كانت المصنوعـــات القطنيـــة ، والحريرية والتبغ ، والمفروشات ، والمواد الغذائية ، والسروج ... الخ وبلا شك ، فان قسما من هذه المستوردات كان يعاد تصديره الى الاقطار المجاورة ، واوروبا .

أما بقية المستوردات الى بغداد ، فقد كانت على الاغلب تأتي من الهند وانكلترا بنسب متفاوتة . ان معظم هذه المستوردات كانت من المنسوجات

---

١) انظر Baghdad C. T. R. , 1869 , pp. 309 – 11،

والسلع المعدنية من انكلترا ، ومواد الصباغة من الهند . ولكن من المهم ان نشير الى انهـــا كانت تشمل أيضاً الساعات ، والمطابع ، والمعدات الزراعية ، وعربات ترام واي الـكاظمية الذي استمر حتى ١٩٤١ . يضاف اليها ما قيمته ٣٠,٠٠٠ دينار من اللؤلؤ المستورد من البحرين[١] .

وبلغت المستوردات من اوروبا والهند بنهاية سبعينيات القرن الماضي ، حوالي ثلاثة ارباع مجموع قيمة مستوردات بغداد . اما المستوردات الايرانية الى بغداد ، فانها لم تهبط الى ربع قيمتها السابقة فحسب ، بل أصبحت لغرض اعادة التصدير على الاغلب . وكانت قيمة مستوردات بغـــداد في ١٨٧٨ – ١٨٧٩ حوالي ٤٦٣٠٠٠ دينار . وارتفعت قيمة المستوردات من اوروبا والهند الى ٣٦٠,٠٠٠ دينار للمنسوجات ،والشاي ، والقهوة ، والسكر ، والاصباغ، والسلع المعدنية[٢] ، أما بقية مستوردات بغداد ، فكانت تأتي على الاغلب من ايران وتشمل الصوف الذي كان يعاد تصديره في الغـــالب الى أوروبا ؛ وكذلك كانت تشمل التبغ وبعض المصنوعات الحريرية الايرانية[٣] .

ان أهمية البضائع المستوردة من ايران والخليج العربي الى العراق عن طريق البصرة كانت محدودة في بداية الفترة موضوع البحث . فكانت قيمتها أقل من خمس جموع قيمة المستوردات الى البصرة في ١٨٦٤ — ١٨٦٥ و ١٨٦٥ — ١٨٦٦[٤] وان التحول الذي طرأ على مصادر مستوردات بغداد ، أي تزايد نسبة السلع الاوروبية والهندية ، كان ينطبق على مستوردات البصرة أيضا .

وبلغت نسبة المستوردات من بريطانيا العظمى والامبراطورية البريطانية في بداية القرن الحالى حوالي ثلثي مجموع المستوردات الداخـــلة عن طريق

١) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1869 - 70 , p. 310
٢) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1878 - 9 , p. 1734 - 5 .
٣) المصدر السابق .
٤) انظر ، Basrah C. T. R. , 1864 , pp. 260 - 2 .

البصرة . وقد لخص القنصل البريطاني الوضع هناك كالآتي .

« لو اخذنا بيانات الشحن للبواخر الداخلة كقاعدة فـــيما يخص كمية [المستوردات] ، وقدرنا البضائع البريطانية ، طالما كان من الممكن التثبت منها بقيمتها الاسمية هنا ، فان التحليل التقريبي للارقام الحاصلة يوضح لنا بان حوالي ٤٣٪ من مجموع المستوردات ، خلال عام ١٩٠٣ ، كانت عبارة عن بضائع ذات اصـــل بريطاني جرى استيرادها بواسطة البواخر البريطانيـــة . وباستعمال نفس الطريقة بالنسبة للتجارة الهنديـــة ومستعمراتنا ... نجد ان حوالي ١٧٪ من مجموع قيمة المستوردات خلال عام ١٩٠٣ كانت تمثل قيمة المنتجات المستوردة من الهند والمستعمرات »[١]

وتبين مستوردات ولاية الموصل تحولاً مماثلاً للأهمية المتزايـــدة للبضائع الهندية والاوروبية ، بالنسبة للمستوردات من الشرق الاوسط فقد كانت نسبة المستوردات من بريطانيـــا العظمى والقارة الاوروبية الى الموصل في عـــام ١٨٨٤ – ١٨٨٥ حوالي خمسي مستورداتها وبلغت قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ دينـــار تقريباً[٢] . وان أكثر من ثلاثة اخماس المستوردات ، أو ما قيمته ٣٦٠,٠٠٠ دينار كانت تستورد من الهند واقطار الشرق الاوسط المجاورة ، وخاصة من سوريا وايران .

وفي بداية القرن الحالي ، كانت حوالي ثلثي مستوردات الموصل السنويـــة تأتي من مصادر أوروبية . وبلغت قيمة مستوردات الموصل السنوية في ١٩٠٩ – ١٩١٢ حوالي ١٥٨,٠٠٠ دينار ، منها ما قيمته أكثر من ٩٠,٠٠٠ دينار، كان يجهز من بريطانيا العظمى والقارة الأوروبية بنفس النسبة تقريباً . ومـــا قيمته ٣٧,٠٠٠ دينار كان يجهز من الهند ، والباقي من سوريا وإيران[٣]. وغني

١) انظر ، Basrah C. T. R. , 1903 , pp. 5 - 6
٢) انظر ، Mosul C. T. R. , 1884 , p. 1477
٣) انظر ، Mosul C. T. R. , 1911 and 1910 , pp. 4 - 7 .

عن القول ان تجارة الاستيراد هذه كانت تشمل نفس البضائع التي كانت تصدر الى بغداد والبصرة .

ومن المفيد ان نشير الى ان الهبوط في قيمة المستوردات الى الموصل من حوالي ٥٦٣,٠٠٠ دينار في ١٨٨٤ — ١٨٨٥ الى ١٥٨,٠٠٠ دينار في ١٩٠٩ — ١٩١٢ ، كان يعزى الى الهبوط في التجارة المباشرة بين الموصل وأوربا . لقد أصبح من الأرخص لتجار الموصل الحصول على مستلزماتهم من بغداد وحلب واستامبول . وقد انتفع أكثر التجار في مراكز التوزيع التجارية هذه بفوائد المستوردات على نطاق واسع . وفي الحقيقة ، فإن تجار الموصل الذين كانوا يستوردون مباشرة من أوروبا في ١٨٩٧ قد تكبدوا خسارة تقدر بـ ٣٪ من رؤوس أموالهم ، وبالمقارنة مع اولئك الذين كانوا يستوردون مستلزماتهم من بغداد واستانبول[1] . بينما كان التجار من الصنف الأول يتحملون مصروفات إضافية في الشحن والنقل والتأمين ، كان كبار التجار من الصنف الثاني يحققون وفراً في هذه التكاليف .

وما قيل عن اتجاه تجارة التصدير ، ينطق على اتجاه تجارة الاستيراد حتى نشوب الحرب العالمية الثانية . فالزيادة السريعة في نسبة المستوردات من بريطانيا العظمى وامبراطوريتها قد جابهت التحدي مرتين فقط ، التحدي الأول كان من جانب المنافسة الألمانية والروسية قبيل الحرب العالمية الأولى ، والتحدي الثاني كان من جانب اليابان قبل الحرب العالمية الثانية بقليل .

ويبين الجدول رقم (٢٦) ان بريطانيا العظمى والهند كانتا تجهزان ثلاثة أرباع قيمة مستوردات العراق السنوية خلال الفترة ١٩٠٩ — ١٩١١ . وقد استورد هذان البلدان نصف الصادرات العراقيه فقط خلال نفس الفترة[2].

١) انظر ، Mosul C. T. R. 1897 , p. 4.

٢) راجع الفصل الثاني ، القسم (٥) ، ص ١٠٥ .

الجدول رقم (٢٦)

التغيرات في اسواق الاستيراد

الحصص بالنسب المئوية

١٩٠٩ - ١٩٥٨

القطر	١٩٠٩-١٩١١	١٩٢٠-١٩٣٢	١٩٣٣-١٩٣٩	١٩٤٠-١٩٤٥	١٩٤٦-١٩٥١	١٩٥٢-١٩٥٨
بريطانيا العظمى	٤٩	٣١٫٥	٢٨٫٨	١٠٫١	٤٢٫٩	٣١٫٤
الهند	٢٢	٢٠٫٤	٧٫٠	٣١٫٠	٧٫٥	٢٫٧١
بلجيكا	٦	٤٫٥	٤٫٧	٠٫٥	٢٫٥	٣٫٨٥
هولندا	٠٫٥	٤٫٥	٣٫١	٠٫٩	١٫٧	٢٫٩٨
المانيا	٩	٤٫١	٥٫٦	٠٫١	٠٫٤	٧٫٣
ايطاليا	٣٫٥	٢٫٨	٢٫٤	٠٫٤٥	٥٫٨١	٢٫٢٧
فرنسا	٥	٢٫٥	١٫٩	٠٫٣١	١٫٢٥	٣٫٠٩
الولايات المتحدة الامريكية	٠٫٤	٢٫٩	٧٫٣	١٠٫٣٣	٩٫٦	١٥٫٠٨
ايران	-	٧٫٣	٦٫٢	١٠٫٢٢	٤٫٢	٠٫٦٩
سوريا	-	٣٫٧	١٫٩	٦٫٢٢	٤٫٥٧	١٫٨٢
مصر	-	-	١٫٨	١٫٥٢	٠٫٤٥	٠٫٢١
اليابان	-	٣٫١٥	١٥٫٥	٦٫٨٤	١٫٥٥	٧٫٠٧
السويد والدانمرك	-	-	-	٥٢	١٫٤٧	٢٫٣٣
تركيا	-	-	-	١٫٠٢	٠٫٤٥	٠٫١
الاردن	-	-	-	٢٫٣٣	٠٫١٢	٠٫١٩
الكويت	-	-	-	٠٫١٧	٠٫٠٤	٠٫٠٥
لبنان	-	-	-	٠٠٠	٠٫٢٠	٠٫٨٦
سيلان	-	-	-	٠٫٦٦	٤٫٥١	٦٫١٥
استراليا	-	-	-	٠٫٢٩	١٫٣٥	١٫٠٧
جيكوسلوفاكيا	-	-	-	٠٠٠	١٫٣٢	١٫٠٥
الاقطار الاخرى	٨٫٣	١١٫٣	١٤٫٨	١٣٫٠٥	٨٫٩٥	٨٫٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر : راجع الجدول رقم (١٥) الفصل الثاني ، ص ٩٦ .

ومن الواضح ايضاً ، ان المانيا بدأت تزاحم بريطانيا على مـــكانتها التي كانت تتمتع بهـا في السوق العراقية . فقد جهزت المانيا حوالي ٩٠ ٪ من المستوردات العراقية خلال الفترة ١٩٠٩ – ١٩١١ . وبذلك أصبحت المصدر الكبير الثالث في مستوردات العراق .

وبدأ العراق يستورد ، في فترة ما بين الحربين ، حاجاته من عدد كبير من المصادر ، وقد جهزت انكلترا أقل من ثلث قيمة المستوردات سنوياً ، وهبطت المستوردات من الهند الى ٧٪ فقط في الثلاثينيات .

وفي الفترة المبكرة ، كانت حوالي ثلثي قيمة المستوردات العراقية من الهند عبارة عن قيمة اصباغ النيله . وبدأت المستوردات من هذه الاصباغ تقل منذ عام ١٩٠٥ ومـــا بعدها . وذلك ، كما أوضح القنصل البريطاني ، «لان الملابس التي تطبع عليها الاصباغ تكلف اقل من تلك التي تصبغ وتحضر في بغداد » . [١] وفي عام ١٩٠٩ « استوردت الاصباغ الكيماوية للمرة الاولى من المانيا وبلجيكا ، وبلغت تسع مجمـــوع المستوردات من الاصباغ » . [٢] وبالرغم من ان هذا كان يعني هبوطاً مهماً في أهمية الهند النسبية كمصـــدر للمستوردات ، فقد استمر العراق على استيراد بضائع معينة من الهند . كالشاي ، والقهوة ، والاخشاب ، والصابون خلال فترة ما بين الحربين .

ومن ابرز ظواهر التحولات التي طرأت على اسواق تجارة الاستيراد العراقية خلال فترة ما بين الحربين ، احتلال الولايات المتحدة الامريكية مركزاً مهماً في تجهيز المستوردات العراقية ، واحتلال اليابان لمركز ثاني الدول التي تجهز السوق العراقية .

ومن المهم ان نشير الى ان جزءاً من الزيادة في المستوردات العراقية مـن

---

١) انظر ، Basrah C. T. R. , 1905 , p. 6.

٢) انظر ، Baghdad C. T. R., 1909p.6.

امريكا كان نتيجة لتوحيد جميع البضائع المماثلة في صنف واحد ، بغض النظر عن الطريق الذي تسلكه ، ففي السابق ، كانت البضائع الامريكية المعاد تصديرها الى العراق بواسطة بريطانيا ، تصنف كبضائع بريطانية . [1] ان زيادة المستوردات العراقية من السيارات والمنتجات النفطية كانت هي المسؤولة الى حد كبير عن احتلال الولايات المتحدة مركزاً مهماً في تجهيز المستوردات العراقية .

وقد امتازت اليابان في تصدير السلع القطنية الرخيصة ، والحرير الصناعي، والملابس الداخليه الى العراق ، خاصة خلال الثلاثينيات . وكنتيجة لذلك ، فقد مثلت صادرات اليابان الى العراق حوالي ١٥،٥٪ من قيمة المستوردات العراقية السنوية حتى الحرب العالمية الثانية .

أما المستوردات العراقية من الشرق الاوسط ، فبالرغم من انها اقل من صادرات العراق الى اقطار الشرق الاوسط الاخرى ، فقد كونت نسبة مهمة، حوالي ١٠ ٪ ، من قيمة المستوردات العراقية السنوية خلال فترة ما بين الحربين . ان تشابه اقتصاديات بلدان الشرق الاوسط هو الذي يفسر المستوى الواطىء نسبياً للتجارة بين العراق والاقطار المجاورة .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، ازدادت أهمية استيرادات العراق من الدول العربية والمجاورة . فقد بلغت تجارة الاستيراد من البلاد العربية حوالي ١٠،٣ ٪ ، ومن ايران حوالي ١٠،٣ ٪ ، والهند حوالي ٣١،٣ ٪ . ونظراً لصعوبات النقل . وقلة التجهيز بسبب المجهود الحربي ، فقد هبط استيراد العراق من بريطانيا الى حوالي ١٥،٥٪ ، ولم تزد حصة الولايات المتحدة على ١٠،٣٪ من مجموع قيمة الاستيراد خلال سنوات الحرب . وكاد استيراد العراق من

---

١) انظر ، Adminstration Report of Customs and Excise for the Finencial year . 1928 , p. 6.

دول حلف المحور ، ولا سيما المانيا وايطاليا ، ينتفي من الوجود ، حيث انهما لم يجهزا الا أقل من ١٪ من قيمة استيراد البلاد اثناء الحرب . ومع كل ذلك فلم يطرأ تحول مهم على مدى تنويع اسواق تجارة الاستيراد ، حيث ان الاستيراد من الاقطار الاخرى استمر في اتجاهه الهابط الى حوالي ١٣٪ من مجموع قيمة الاستيراد اثناء الحرب .

بيد ان سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ، قد شهدت عودة العراق الى اسواق الاستيراد التقليدية . فقد ارتفعت حصة بريطانيا ارتفاعاً شديداً أول الامر ، ثم استقرت على حوالي ثلث قيمة الاستيراد خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ . كما ارتفعت حصة الولايات المتحدة الامريكية من سوق العراق الى حوالي ١٥٪ . بينما هبطت حصة الهند المستقلة من تجارة الاستيراد العراقية الى ٣،٧٪ ، وايران الى اقل من ١ ٪ ، والبلاد العربية الى حوالي ٤٪ ، خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ وقد استمرت الاسواق المتعددة الاخرى في الحصول على حصة هابطة من الاسواق العراقية حيث بلغت ٨،٣٪ خلال السنوات المذكورة .

٦ ـ تنظيم تجارة الاستيراد

بينما كانت البصرة ، ميناء العراق الوحيد ، مركزاً لتجارة التصدير ، كانت بغداد [١] وما تزال مركزاً تجارياً لتوزيع الاستيراد . والملاحظ ان الشركات الاجنبية الكبيرة كانت هي المسيطرة على تجارة الصادرات ، بينما كان عدد كبير نسبياً من المستوردين ، لاسيا التجار الوطنيين ، يقومون بتجـــارة الاستيراد .

وقبل معالجة الخصائص الرئيسية لسوق تجارة الاستيراد ككـل ، علينا ان نميز بدقة بين طبيعة سوق الاستيراد البضائع الاستهلاكية وسوق البضائع الرأسمالية .

ويلاحظ ان استيراد البضائع الاستهلاكية الرئيسية ، وهي الشاي والسكر والنسيج ، يقوم بها عدد كبير نسبياً من التجـــار كوكلاء استيراد ، بادىء الامر لاصحاب مصانع هذه المواد . وبنمو تجارة استيراد هذه المواد ، بدأ الوكلاء النشيطون يستحوذون على حصة متزايدة من هذه الاستيرادات . وفي الحرب العالمية الاولى ، أصبح عـــدد من وكلاء الاستيراد السابقين هم المستوردون لحسابهم الخـــاص ، والمهيمنون على قسم كبير من استيرادات البضائع الاستهلاكية .

وتفسير نشوء وكالات الاستيراد ذو حدين : فمن جهـة المنتجين أو

١) قبل افتتاح قنال السويس ، كانت الموصل تستورد حاجات جميع المنطقة الشمالية من أوروبة أما مباشرة أو عن طريق حلب . وبعد عام ١٨٦٩ ، وجد تجار الموصل أنه من الأكثر ربحاً أن يستوردوا تجهيزاتهم القليلة نسبياً عن طريق بغداد بالدرجة الأولى ، وعن طريق حلب بدرجة أقل . وفي العقد الأول من القرن العشرين أصبح تجار (الموصل) الاكثر غنى ونشاطاً يزودون بغداد (رحلة ثمانية ايام ذهاباً واياباً) أو حلب (رحلة خمسة عشر يوماً ذهاباً واياباً) مرة كل سنة وربما أقل من السنة - متزودين بخزينهم من هاتين المدينتين . »
انظر ، Mosul C. T. R., 1907. p. 5.

المصدرين الاجانب للبضائع الاستهلاكية ، وجدوا ان السوق العراقية صغيرة الى درجة لا تبرر اقامة البيوتات الخاصة بهـــذه التجارة . وهي سوق غير معروفة من قبلهم ؛ وتنطوي على درجة من المخاطرة يصعب تحديدها أو التأمين عليها ، خاصة من قبل المجتمع التجاري الاوروبي . ومن جهة أخرى ، فان رأسمال تجـــار الاستيراد الوطنيين قليل جداً ، بحيث أنهم لم يتمكنوا من تمويل تجارة استيراد البضائع الاستهلاكية على قلتها . ولهذا فقد قبلوا في المرحلة الاولى بدخل أقل ، بل أكثر ضماناً ، وهو حصيلة عمولة قدرها ٣٫٥٪ من قيمة المستوردات .

وواضح صغر حجم السوق في ستينيات القرن الماضي . حيث كانت قيمة المستوردات من السكر والشاي لا تزيد على ٣٧٬٠٠٠ دينار في ١٨٦٥ . وكانت قيمة المستوردات من النسيج قد بلغت في نفس السنة ، حدها الاقصى خلال هذه الفترة ، وهو ٨٣٬٠٠٠ دينار [١] ومن هنـــا ، كان المجتمع التجاري الاوربي في بغداد يتمثل بشركتين بريطانيتين اسستا في ١٨٣٩ – ١٨٤٠ ، وشركتين يونانيتين ، واخـــرى سويسرية ، اسست في ١٨٥٩ – ١٨٦٠ . [٢] وأخذت أهمية هذه الشركات الاوربية تتدهور الى درجة بحيث ان وكيل القنصل البريطاني في البصرة كتب في تقريره لعام ١٨٨٧ مايلي :

« أصبحت تجارة الاستيراد الآن في أيـــد محلية فارسية ويهودية بصورة رئيسية ، حيث ان تكاليف عملهم ومعيشتهم الواطئة تجعلهم يقتنعون بالأرباح التي لا ينافسهم فيها رجال الأعمال الأوروبيون[٣] » .

وفوق ذلك ، فان عدم معرفة الصناعيين أو مصدري البضائع الاستهلاكية الأوروبيين بظروف العراق شجعتهم على القيام بتجارتهـــم عن طريق وكلاء

١) راجع الملحق الاحصائي الثالث .
٢) انظر ، Baghdad C. T. R., 1866, p. 280 .
٣) انظر ، Basrah C. T. R., 1887, p. 1.

الاستيراد الوطنيين العارفين بالأصول التجارية والمطلعين على أحوال السوق المحلية . وبينت مجلة الايكونومست اللندنية في ١٨٩٢ :

« ان استيراد البضائع الانكليزية يتم على أيدٍ وطنية وبصورة رئيسية ، بسبب ان طبيعة الاجراءات التي تتبعها المحاكم التركية وبعض المحاكم القنصلية غير مألوفة ، مما يجعل استرداد الديون معتمداً على معرفة الأحوال المحلية وقدرة على التأثير عليها ، الأمر الذي قلّما يتوافر في التجار الانكليز[١] » .

ومن الواضح أنه من الأرخص للصناعيين أو المصدرين الأوروبيين اعطاء عمولة للوكلاء المحليين ، نظراً لقلة استيعاب سوق العراق للبضائع الاستهلاكية . كذلك يجد التجار المحليون في وكالات الاستيراد هذه منفذاً مربحاً لهم ولرأسمالهم ومعرفتهم المحدودة . وكانت النتيجة على الوجه التالي :

« ان المنافسة التي ظهرت وُصفت بأنها مخيفة . ففي السابق كانت تجارة الاستيراد كلياً في أيدي عدد قليل من التجار الكبار ، ولكن هؤلاء وجدوا ان كل تاجر صغير يشتري لحسابه الخاص من الأسواق الأوروبية عن طريق مساعدة وكلاء العمولة . فدخلت البضائع الى القطر بكميات كبيرة الى درجة تجعل تعريفها لا يمكن تعليله[٢] » .

وفي ١٨٧٨ – ١٨٧٩ كان المجتمع التجاري اليهودي في بغداد مسيطراً على جميع الاستيراد من انكلترا تقريباً ، بينما كان التجار المسيحيون المحليون يتاجرون مع فرنسا على الأكثر[٣] .

---

١) انظر ، the Economist , 1892 , p 1040

٢) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1870 - 1 , p. 289

٣) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1878 - 9 , p. 1721

وأهم هذه المؤسسات التجارية هي : شاؤول ميوليم حسقيل ، صباح سليمان ساسون وشركاه ، وعبودي جرزي اخوان . والتاجر المسلم الوحيد الذي له شأن في ذلك الوقت هو محمد سعيد الشامبدر . انظر أيضا ، Bahhdad C. T. R. , 1889 , p. 2.

ان مستوى تجارة الاستيراد من الشاي والسكر والنسيج آخذ بالنمو بسرعة . فقد ازدادت قيمة هذه السلع الثلاث ، في العقد السابق للحرب العالمية الأولى ، الى ما يقارب مليوناً وربع مليون دينار سنوياً وارتفع استيراد النسيج فقط الى مليون دينار سنوياً . وكان هذا النمو السريع في المستوردات الاستهلاكية مصحوباً بتدهور نسبي اصاب وكلاء العمولة الصغار من المستوردين ، وبظهور عدد من المستوردين الكبار الذين يستوردون البضائع مباشرة وفي الحقيقة ، كانت هنالك محاولات للحكم في سوق البضائع المستوردة من قبل جماعات صغيرة من التجار الكبار وفي ١٩١٨ كتب الحاكم السياسي البريطاني في البصرة ما يلي :

« انتعشت تجارة المفرد ، التي تقيم البصرة وتقعدها ، خلال السنة كلها . فالأسعار المرتفعة تحقق للتجار أرباحاً كبيرة . وكان لدى التجار كميات كبيرة من البالات المخزونة التي ليس لها أسواق . وبوشر في مشروع لتكوين اتحاد يضم التجار الكبار ، وله رأس مال كبير . واعتبر هذا الاتحاد كشارٍ وبائع كبير . وسيشتري هذا الاتحاد من التجار الصغار . . وهذا يعني القضاء على التجار الصغار وتركيز تجارة البضائع في أيد قليلة[١] » .

ولكن هذا التحويل نحو التركز في تجارة استيراد البضائع الاستهلاكية لم يدم طويلاً . ففي ١٩٣٠ كان عدد التجار ، وبصورة خاصة وكلاء العمولة في بغداد ، كبيراً جداً ، وتقوم نسبة كبيرة منهم بالأعمال على نطاق ضيق جداً[٢] .

وفي ١٩٣٦ ، كان هنالك واحد وخمسون مستورداً للشاي . بينهم ستة وأربعون في بغداد ، وأربعة في البصرة وواحد في الموصل . وبين هؤلاء ثلاث

---

١) انظر ، Mesopotamian Administration Reports , A Report on Basrah 1918 , p. 245.

٢) انظر ، Summerscale . op. cit , p. 16.

شركات أجنبية كبيرة[1] وثلاث شركات محلية صغيرة[2] أما الأربعة والأربعون الباقون من مستوردي الشاي ، فيتألفون من عدد من العوائل والمشاركات التجارية المحلية . عشرون منها يهودية ، وست مسيحية ، وثماني عشرة مسلمة[3] .

وكان مركز مستوردي السكر مشابهاً لتجارة الشاي في أواسط الثلاثينيات . فهنالك ثمانية وخمسون مستورداً ، خمسون منهم في بغداد ، واربعة في كل من البصرة والموصل . وهنالك اربع شركات أجنبية كبرى لاستيراد السكر ، وهي المسيطرة على السوق[4] . أما عن المستوردين الآخرين ، الاربعة والخمسين ، منهم عوائل ومشاركات صغيرة ، منها اثنتان وثلاثون من اليهود وخمس من المسيحيين وسبع عشرة من المسلمين[5] .

وبخلاف ذلك ، نجد ان درجة التركز أقل ، وحصة التجار الوطنيين أوسع في تجارة استيراد المنسوجات . وكان عدد المستوردين وتجار الجملة في ١٩٣٦ الذين يشتغلون في هذه التجارة مائة وسبعة وستين ، منهم مائة وتسعة وخمسون في بغداد ، وثمانية في البصرة . وهنالك فقط ثلاث شركات أجنبية كبرى[6] تشتغل بهذه التجارة بالمقارنة مع تسع شركات محلية[7] أما بقية

١) وهذه هي بروك يوند وشركاه المحدودة ، اندرو وير ، ومخازن التجهيزات العامة البريطانية . راجع الدليل العراقي ١٩٣٦ ، القسم التجاري ، ص ٢٣١ .

٢) وهذه هي عزرا يعقوب وشركاه . منشي م. مراد وشركاه ، وساسون خزام وشركاه . المصدر السابق .

٣) انظر ، المصدر السابق .

٤) وهذه هي : الشركة الافريقية والشرقية المحدودة ، وشركة فرانك سي . مستريك ، واندرو وير ، وداود ساسون وشركاه . المصدر السابق ، ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

٥) انظر المصدر السابق .

٦) وهذه هي : أمبايرامبريوم ، فروتر يولمان ، جي . أيس ، فارنا . المصدر السابق ص٢١٠ – ٢١٢ .

٧) يهودا زلوف ، ساسون خزام وشركاه ، يهودا نيسان وشركاه ، نوري فتاح باشا وشركاه ، جي . جي . ايدي وشركاه ، الشابندر وشركاه . ونوفيكس . المصدر السابق .

التجار الذين يشتغلون في تجارة المنسوجات ، فمنهم مائة وأحد عشر من اليهود ، وسبعة من المسيحيين ، وسبعة وثلاثون من المسلمين ، وهذه المؤسسات العائلية والمشاركات الوطنية كانت صغيرة جداً[1] .

وعلى الرغم من صعوبة الدخول في تجارة الاستيراد ، لانها تحتاج الى رأس مال واتصالات خارجية . فلا يكاد يوجد ، لا في العراق ولا في الاقطار المتخلفة الاخرى [2] ، اية هيمنة احتكارية في سوق استيراد البضائع الاستهلاكية المصنوعة ، فيبدو ان معظم منتجي البضائع الاستهلاكية المصنوعة والوسطاء المتعاطين لها يكسبون مردودا نسبياً كبيراً على رؤوس اموالهم المستثمرة فيها . إلا ان هذه الارباح ، لا تنجم عن السيطرة على السوق قدر ما تنجم عن ندرة رأس المال وانتاجيته العالية[3] .

وخلافاً لسوق استيراد البضائع الاستهلاكية المصنوعة ، نجد ان سوق البضائع الرأسمالية أقل منافسة . ويرجع ذلك الى صغر حجم السوق ، وإلى الطبيعة التخصصية لبضائع رأس المال . وحتى العقد الأول من القرن الحالي ، كانت استيرادات العراق من البضائع الرأسمالية محصورة غالباً في صناديق التمور ، وأكياس الحبوب ، وكميات قليلة من المعادن والمكائن . وخلال فترة ١٨٦٤ – ١٨٩٠ ، نلاحظ ان قيمة استيراد العراق من البضائع المعدنية ، لم تزد على ٣٠،٠٠٠ دينار سنوياً . وقد ارتفعت الى حوالى ٥٠،٠٠٠ دينار

١) انظر ، المصدر السابق .

٢) انظر ، M. R. Soloman, the structure of Market in underdeveloped Countries , Quarterly Journal of Econos. 1947 , p. 533 ,

٣) وكمثل على ذلك راجع المناقشة الخاصة بكون ارتفاع الأرباح هو السبب المعطي لعدم حماية صناعة النسيج العراقية . الفصل الخامس ، القسم (٣) .

وفوق ذلك فأن القنصل البريطاني في البصرة قد كتب في تقريره « ان أرباح البزار (سوق المفرد) على البضائع كانت تتراوح بين ١٠ و١٢٪ واكثر من ذلك بالنسبة للبضائع الاوربية الرخيصة . » انظر ، Basrah C. T. R. , 1908 , p. 10 ,

سنوياً في ١٩٠٨ . وبعد هذا التاريخ لم تعد الاستيرادات قاصرة على البضائع المعدنية ، وإنما تعدّتها الى المكائن ايضاً ، وخاصة المضخات التي ازدادت بدرجة ملحوظة . وأصبحت قيمة البضائع المعدنية والمكائن المستوردة حوالي مليون ونصف المليون دينار سنوياً خلال الثلاثينيات .

وعلى الرغم من هذا التوسع النسبي في سوق البضائع الرأسمالية ، فإن طبيعة هذه المستوردات المحددة والمعقدة وقفت بوجه دخول شركات جديدة في هذه السوق ، التي بقيت تحت سيطرة مجموعة قليلة من الشركات الكبيرة . ففي ١٩٣٦ ، كان مجموع المستوردين للسلع المعدنية ، التي كانت قيمتهاحوالي ٣٠٠،٠٠٠ دينار ، ثماني شركات فقط ، وكلها اسست في بغداد . ثلاث منها شركات أجنبية كبيرة [١]. وشركة أخرى وطنية مشابهة [٢] والثلاث الاخرى صغيرة لعوائل محلية [٣] .

أما سوق المكائن والتي بلغت قيمتها ثلاثة أرباع مليون دينار من البضائع في ١٩٣٦ ، فتعاطى بها احدى وثلاثون شركة ، وكلها اسست في بغداد .منها اربع عشرة شركة أجنبية كبيرة [٤] ، وثلاث شركات محلية [٥] . أما بقية مستوردي المكائن ، فمنهم أربعة من اليهود ، وثلاثة من المسيحيين ، وثمانية من المسلمين ، وهي مؤسسات عائلية صغيرة .

١) وهذه هي الشركة الافريقية والشرقية (الشرق الأدنى) المحدودة ، ولينتيال وشركاه وسوفر ، وشركة ما بين النهرين وايران ، الدليل العراقي ، ١٩٣٦ . القسم التجاري ، ص٣٠٠

٢) وهذا هو محمود الشابندر وشركاه ، المصدر السابق .

٣) وهؤلاء هم : ابراهيم شيشتري ، وجي . بي . بجوشي ، ومنشي حكيم . المصدر السابق

٤) وهؤلاء هم : بيرج مار وشركاه ، وكرونوميتر ، دبليو . جي . لوخر ، وشركة جنرال هارفست ، وشركة آي . سي . آي . (البحر المتوسط) المحدودة ، وأي خان وكتر بيرك ، وشركة ما بين النهرين وايران ، وصوندر كوفاكس ، واندرو وير وشركاه ، وايف ، سي : ستريك وشركاه ، كرمبيتر ، والشركة الافريقية والشرقية ، والشركة الكيماوية الشرقية ، خان صاحب عبد علي وشركاه . المصدر السابق حتى ١٣٠ وص ١٩٧ — ١٩٨ .

٥) وهؤلاء هم : ابراهيموشفيق عدس وشركاه ، ومحمود الشابندر وشركاه . المصدر السابق .

أصبح من الممكن الاستنتاج ان سوق تجارة الاستيراد العراقية تتميز بوجود عدد كبير من المستوردين في سوق البضائع الاستهلاكية المصنوعة ، وعدد صغير من المستوردين الكبار للبضائع الرأسمالية بالنسبة لقيمة هذين القسمين من تجارة الاستيراد ، خلال فترة ما بين الحربين .

وعليه ، فقد بلغ مجموع قيمة تجارة الشاي ، والسكر ، والمنسوجات في ١٩٣٦ ما يقارب مليوني دينار ، يتعامل فيها مئتان وستة وسبعون مستورداً من كافة الاصناف . من ضمنها ثلاث وعشرون شركة مستوردة كبيرة ، عشر منها أجنبية فقط . ان درجة المنافسة ، كما يتضح من نسبة المستوردين الى قيمة المستوردات ، ونسبة المستوردين الوطنيين الى الاجانب ، هي أكبر من تجارة المنسوجات اذا ما قورنت بتجارة الشاي والسكر المماثلة .

وبخلافه ، فإن قيمة المكائن والبضائع المعدنية تقدر بمليون ونصف مليون دينار في ١٩٣٦ ، يتعامل بها ثمانية وثلاثون مستورداً فقط ، منها احدى وعشرون شركة كبيرة ، وبضمنها أربع شركات وطنية مستوردة .

كان معدل حجم المستوردين صغيراً جداً بالنسبة الى التجارة الدولية ، وحتى أنه أصغر حجما من المصدرين . وكل شركة مستوردة بلغت قيمة صفقاتها أقل من عشرة آلاف دينار من الاستيراد . وحتى اذا افترضنا ان شركات الاستيراد تتحكم بجزء مهم من مجموع الاستيراد ، فإن قيمة البضائع المستوردة بقيت دون مائة الف دينار . ولكن بعض هذه الشركات كان يستورد أكثر من مادة واحدة ، وقليل منها يتعاطى تجارة التصدير أيضاً .

ولا تكاد توجد أية معلومات حول أرباح المستوردين . فكون معدل حجم المستوردين أصغر ، ودرجة المنافسة أشد ، تشير الى أرباح أقل بالنسبة الى أرباح المصدرين . ان حجم المصدرين الأكبر نسبياً ،وعدد شركات التصدير الاجنبية الأهم ، وما يترتب على ذلك من مركز مالي أحسن ،مكّن المصدرين

من تمويل تجارتهم تمويلاً اسهل وأرخص بالمقارنة مع المستوردين ، خلال فترة ما بين الحربين .

وقد ترتب على نشوب الحرب العالمية الثانية ، وخاصة منذ أواسط ١٩٤١ حين تزايدت الجيوش البريطانية في العراق وايران وسوريا ، ازدياد الطلب على السلع المحلية والمستوردة ، ونشاط حركة التهريب ، واحتدام المضاربات التي زادت في اسعار السلع زيادات سريعة ومتطرفة ، وتشديد آثارها على تفاقم الزيادة الطارئة على القوة الشرائية ، فأصبح من الضروري تنظيم شؤون الاستيراد . وقد ابتدأ تنظيم الاستيراد باخضاعه لاجازات غير قابلة للتحويل بموجب النظام رقم (٦٥) الصادر وفق قانون تنظيم الحياة الاقتصادية لسنة ١٩٤١ ، وانتهى الى قيامه على خمسة أسس هي : قيام الحكومة باستيراد بعض السلع ، وأهمها السكر والشاي ، لحسابها الخاص بواسطة « الشركة التجارية للمملكة المتحدة » ، وتقييد استيراد كافة السلع الاخرى براً وبحراً بإجازات ؛ ومنع تغيير وجهة السلع المستوردة في الطريق ؛ ومنع اخراج السلع من الكمارك الا بإجازات خاصة ، واشتراط الاحتفاظ بالسلع المخرجة والتصرف بها وفق الطريقة والشروط التي تعينها الحكومة [١] . وكان من نتائج ذلك ، ان حركة الاستيراد ، التي يتوقف عليها معظم الاستهلاك المحلي للسلع المصنوعة ، قد تضاءلت تضاؤلا كبيراً .

وقد طرأ على هذا التقييد الشديد في الاستيراد بعض التراخي قبيل انتهاء الحرب وبعدها مباشرة ، بحيث حُصر شرط الحصول على اجازات الاستيراد بالسلع المستوردة من بلاد العملات النادرة ، والسلع الكمالية [٢] . وكان من نتائج اطلاق الاستيراد ، نقص سريع ومستمر في الرصيد الاسترليني المسجل في حساب رقم (١) فقد اصبح في منتصف عام ١٩٤٨ حوالي ٣٫٥٤ ملايين

١) بيان وزارة المالية رقم ١٩ و٢٠ لسنة ١٩٤٣ ، جريدة الوقائع العراقية عدد ٢١٣٥.
٢) انظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ٤٩١ .

دينار . الامر الذي أدى الى اعادة قيود الاستيراد بموجب البيان رقم (٣٤) بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٣١ ، الذي تم به اخضاع جميع المواد المستوردة لنظام الاجازات [١] .

وقامت سياسة تنظيم الاستيراد خلال الفترة من اواخر ١٩٤٨ حتى اواخر ١٩٥٤ ، على تقسيمه الى مواد ممنوعة الاستيراد لاسباب صحية او عسكرية او غيرها ، ومواد «غير محدودة التخصيصات » وهي المواد الضرورية للاستهلاك أو الانتاج والتي قُيّد استيرادها باجازات حسب حصص مستمدة من الحاجة الحقيقية لها ابتداءً ، ثم بصورة غير مقيدة بحصص معينة انتهاء ، ومواد «محدودة التخصيصات» وضع لاستيرادها تخصيصات معينة بقدر ما تتطلبه حماية الصناعة الوطنية او للحيلولة دون التوسع في استيرادها ؛ ومواد كمالية جعل استيرادها مشروطاً بعدم قيام الدولة بتوفير التحويل الخارجي لها [٢] .

وبعد زيادة انتاج النفط العراقي ، وتعديل امتيازات النفط في عام ١٩٥٣ ، خفت الضائقة المالية ، وتوافرت العملات الاجنبية ، الامر الذي أدى الى تخفيف قيود الاستيراد بحيث صار الاصل اطلاق الاستيراد ، والاستثناء تحديده . وحتى في حالات التحديد ، فان التخصيصات صارت قابلة للزيادة اثناء السنة [٣] .

١) ناظم الزهاوي . مقالة تجارة العراق الخارجية وسياسة الاستيراد ، المصدر سابق الذكر ، ص ٥٨١ .
٢) المصدر السابق ص ص٥٨٣ - ٥٨٤ .
٣) انظر ، حافظ التكمه جي ، دراسة في السياسة التجارية وتجارة العراق الخارجية ، مجلة غرفة تجارة بغداد ، التجارة ، آب ١٩٦٢ ، ص ٥٦ ، حيث جاء « وكان من نتائج سياسة الباب المفتوح في حقل الأستيراد توسع استيراد بضائع الترفيه والمواد الكمالية على حساب البضائع الانتاجية ... وبصورة عامة كانت معظم هذه المواد التي حددت لها تخصيصات صورية خلال السنوات القليلة قبل الثوره والتي سرعان ما كانت تزداد تخصيصاتها خلال السنة بالرغم من انها كانت مرتفعه اصلاً . »

أما عن تطور درجة المنافسة والاحتكار في اسواق الاستيراد، فيتلخص تأثير الحرب العالمية الثانية في اسواق استيراد المواد الاستهلاكية التقليدية في تناقص عدد المستوردين وتزايد قيم المستوردات مع ميل نحو التركيز ، وبتطور اسواق استيراد تغلب عليها المنافسة الاحتكارية كسوق استيراد الادوية ، والمواد المنزلية ، والسيارات : ويلاحظ كذلك تأثير الحرب العالمية الثانية على أسواق استيراد المواد الانتاجية في تعاظم درجة التركيز الاقتصادي ، ولا سيما سوق استيراد المكائن ، واستيراد المواد الكيماوية ، واستيراد المواد الانشائية .

لقد انخفض عدد المستوردين الرئيسيين للشاي والسكر من حوالي خمسين مستورداً في ١٩٣٦ الى حوالي ستة عشر مستورداً في بغداد فقط ١٩٥٠[١] ، على الرغم من ارتفاع قيمة السكر والشاي المستورد الى ٥,٧٣٦,٠٠٠ دينار في ١٩٤٦ – ١٩٥١ . وهذا يعني ان معدل حجم استيراد المستورد الواحد ارتفع الى ٣٥٠ الف دينار من السكر والشاي تقريباً . وقد بقيت الشركات الاجنبية الثلاث تلعب دوراً مهماً في هذه السوق . بيد ان عدد المستوردين المسلمين ، ولا سيما من النجف والموصل ، قد ازداد الى نصف عدد المستوردين، بينما هبط عدد المستوردين اليهود الى الثلث ، واستمر هـذا الهبوط بصورة حادة بعد عام ١٩٤٨ .

وقد انخفض عـدد المستوردين الرئيسيين للاقمشة الصوفية والقطنية والحريرية من مائة وسبعة وستين مستورداً في ١٩٣٦ الى حوالي سبعة واربعين مستورداً في بغداد فقط في عام ١٩٥٠ ،[٢] على الرغم من ان ارتفاع قيمة الاقمشة المستوردة الى ثمانية ملايين دينار في ١٩٥٥–١٩٥١ . وهذا يعني ان معدل حجم استيراد المستورد الواحد ارتفع الى حوالي ١٧٠ ألف دينار من

١) انظر ، دليل غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٤٩–١٩٥٠ . التقرير السنوي لغرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٤٩ ، المجلد الخامس ، ص ص ٢٠٣–٣٩٥ .
٢) المصدر السابق .

الاقمشة . واغلبية هذا الانخفاض كان في عدد المستوردين من اليهود ، حيث انخفض عددهم الى اقل من ثلث عددهم قبل الحرب العالمية الثانية .

وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كان استيراد الأدوية ينحصر في عشر شركات[١] ، على الرغم من تزايد قيمة الادوية المستوردة الى ٢,٥ مليون دينار في ١٩٥٧ – ١٩٥٨ . وكذلك القول في سوق استيراد السيارات، فقد احتكرت وكالاتها واستيرادها حوالي اربع شركات[٢] على الرغم من ارتفاع قيمة السيارات المستوردة الى ٥,٩ ملايين دينار في ١٩٥٧ – ١٩٥٨ .

وقد ازدادت درجة التركيز في اسواق استيراد البضائع الرأسماليـة ، وخاصة في اسواق استيراد المكائن ، والمواد الانشائية ، والمواد الكيمياوية ، وتعاظمت أهمية شركات الاستيراد الاجنبية حتى صارت تهيمن على وكالات الاستيراد الرئيسية .

لقد انخفض عدد المستوردين الرئيسيين للمكائن من ٣١ مؤسسة في ١٩٣٦ الى ١٨ مؤسسة[٣] ، بينها سبع شركات اجنبية في ١٩٥٦ ، على الرغم من ازدياد قيمة المكائن المستوردة ازدياداً كبيراً ، حتى بلغت حوالي ١٩,٧ مليون دينار في ١٩٥٣ – ١٩٥٧ . وهـذا يعني ان معدل قيمة استيراد الشركة الواحدة من المكائن ازداد الى حوالي ٢,٨ مليون دينار سنوياً .

ولم يزد عدد الشركات المحدودة المشتغلة في استيراد الحديـد والمواد الانشائية الاخرى على أربع مؤسسات[٤] في ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ، أو على ست

١) انظر ، دليل الشركات العراقية المحدودة والشركات الأجنبية العاملة في العراق ، ١٩٥٦ ص ١٥٠–١٥١ .
٢) المصدر السابق ، ص ١٣٨–١٣٩ .
٣) انظر ، دليل الشركات ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٧–١٣٩ .
٤) انظر ، دليل غرفة تجارة بغداد ، المصدر سابق الذكر ، ص ٢٠٣–٣٩٥ .

شركات[1] في ١٩٥٦ ، على الرغم من تعاظم استيراد المواد الانشائية تعاظما كبيراً ، بحيث بلغ حوالي ١٦,٨ مليون دينار في ١٩٥٣ — ١٩٥٧ . ويقدر استيراد شركة واحدة ، شركة سيمون كربيان المحدودة ، بحوالي ٧٠٪ من استيراد « الشيلمان والشيش » ، ولذلك لقب صاحبها بـ « ملك الشيلمان » .

وقد بلغ سوق استيراد المواد الكيمياوية للأغراض الانتاجية أعلى مراحل الاحتكار في سوق البضائع الرأسمالية ، فقد بقيت شركة الصناعات الكيمياوية الامبراطورية (التصدير) المحدودة ، وهي فرع مسجل في بغداد للشركة البريطانية المعروفة (I. C. I.) ، تهيمن على هذه السوق هيمنة تامة لا ينازعها عليها مستورد ذو شأن .

ان ازدياد التركيز في سوق استيراد البضائع الاستهلاكية كان مصحوباً بازدياد نسبة أرباح المستوردين الى مبيعاتهم أو رؤوس أموالهم . وبالنظر لطبيعة المعلومات المتوفرة ، نكتفي بمثل واحد يخص الشركة الافريقية والشرقية (الشرق الادنى) المحدودة التي اخذت تلعب دوراً مهماً في تجارة العراق الخارجية خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، على انها امتداد لشركة الهند الشرقية (المسجلة في لندن عام ١٦٠٠) ، التي اقامت « معملاً » لها في البصرة في ١٩٤٠[2] . وقد سجلت هذه الشركة في بغداد عام ١٩٣٠ . وبقيت كذلك حتى تعرّقت في ١٩٦٠ ثم تأممت في ١٩٦٤ . وتزداد أهمية هذا المثل وضوحاً اذا ما تذكرنا ان هذه الشركة كانت تقوم باستيراد نسبة مهمة جداً من استيراد السكر والجاي ، والمواد المنزلية الكهربائية كالراديوات والثلاجات والطباخات .. الخ ، والسيارات . وكان رأسمالها المدفوع قبل عام ١٩٦٠ ، مائتي الف دينار . وقد بلغت ارباحها الصافية ، بعد دفع

١) انظر ، دليل الشركات . المصدر سابق الذكر ، ص ١٥١ - ١٥٤ .
٢) انظر ، R. Bullard , Britain & the Middle East (London 1852) P. 26 .

الضريبة المحلية ، حوالي ٥٥,٠٨٤ ديناراً في ١٩٥٥ ، اي ان نسبة ارباحها الصافية الى رأسمالها المدفوع زادت على ٣٥٪ وبلغت ارباحها الصافية ٦٧,٣٦٢ ديناراً في عام ١٩٥٦ ، اي ان نسبة ارباحها الى رأسمالها المدفوع زادت الى حوالي ٣٤٪ ولا تتعدى المعلومات المتوفرة لعامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ارباح المتاجرة (اي قبل خصم المصروفات والضريبة) التي بلغت ١٥,٧٩٨ ديناراً و ٨٢,٢٠٥ دنانير على التوالي ، وهي تعكس نسبة عالية ومتزايدة من الارباح[1] .

وكذلك كان ازدياد التركيز في سوق استيراد البضائع الرأسمالية مصحوباً بتزايد نسبة الارباح الى المبيعات أو الى رؤوس الاموال ، وخاصة شركات الاستيراد الاجنبية . وبالنظر لطبيعة المعلومات المتوفرة ، نكتفي بايراد مثلين : احدهما يخص سوق استيراد المكائن الذي تمثله شركة جون بيرج (العراق) المحدودة ، والتي سجلت في العراق تحت اسم بيرج مار وشركاه في ١٩٢٨ برأسمال قده ١٠,٠٠٠ دينار ، ثم اتخذت اسمها المذكور اولاً في عام ١٩٣٩ ، وبقيت كذلك حتى تعرّقت في ١٩٦٢ تحت اسم شركة بيرج العراقية وبرأسمال مدفوع قدره عشرة آلاف دينار . وعلى الرغم من صغر رأسمال هذه الشركة ، تضخمت موجوداتها من المكائن والمعدات ، مقيمة حسب الكلفة أو سعر السوق أيهما أقل ، حيث ارتفعت قيمتها من ٢٨٣,١٥٢ ديناراً في ٣٠ ايلول ١٩٥٣ الى ١,٥٠٠,٢٥٢ ديناراً في ٣٠ حزيران ١٩٥٧ . وبلغت ارباحها المتوفرة للسنوات المنتهية في ٣٠ حزيران ١٩٥٤ ، ٩٩,٩٨٢ ديناراً ، ولسنة ١٩٥٦ ، ١١٩,٧٧٣ ديناراً ، ولسنة ١٩٥٧ ، ١٩١,٨٦٤ ديناراً[2] ، مما يشير الى نسبة عالية ومتزايدة من الارباح .

١) انظر ، وزارة الاقتصاد ، مديرية مراقبة وتسجيل الشركات العامة ، الاضبارة ، رقم ١/٢٢٣ ، عدد ٢ .
٢) انظر ، وزارة الاقتصاد ، مديرية مراقبة وتسجيل الشركات العامة ، الاضبارة ، رقم ٩٢/٢٢/١ و ٨٨٨/١٦/١ .

اما المثل الآخر ، فيخص سوق استيراد المواد الكيمياوية التي ظلت تهيمن عليها شركة الصناعات الكيمياوية الامبراطورية (للتصدير) المحدودة (I. C. I.) حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وكانت هذه الشركة تشتغل في العراق تحت اسم شركة الصناعات الكيمياوية الامبراطورية (البحر المتوسط) المحدودة والمسجلة في حيفا عام ١٩٣٠ ، ثم سجلت في العراق تحت الاسم المذكور اولاً في ٣١ آب ١٩٤٨ ، وبقيت كذلك حتى انتهت اعمالها وأعلن رسمياً عن شطبها من السجل في ١٩٦٣/٧/٢٢ . وكان رأسمالها المدفوع يبلغ ٣،٠٠٠ دينار . وبالنظر لمركزها الاحتكاري ، فقد حققت نسبة عالية جداً من الارباح الى رأس المال المدفوع . فقد بلغ مجموع ارباحها الصافية ١،٥٢٤،١٢٦ ديناراً خلال السنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٨[1] ، اي معدل ربحها الصافي كان حوالي ١٦٩،٣٤٧ ديناراً . وهذا يعني انها كانت تحقق ربحاً صافياً يزيد على ٥٠٠٪ من رأسمالها المدفوع ، او انها كانت تستعيد خمسة امثال

١) انظر ، وزارة الاقتصاد ، مديرية مراقبة وتسجيل الشركات العامة ، الاضبارة رقم ٨٦/٢٢/١ . حيث جاء في حسابات الشركة (الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر) ان الأرباح والخسائر بلغت ١٣٥،٩٢٨ ديناراً في ١٩٥٠ ، و ٣٩٨،٦٧٥ ديناراً في ١٩٥١ و ٧٣،٠٣١ ديناراً في ١٩٥٢ ، و ١٧٧،٥٢٣ ديناراً في ١٩٥٣ ، و ٧٥،٧١٢ ديناراً في ١٩٥٤ ، و ٢٠٢،٨٦٠ ديناراً في ١٩٥٥ ، و ١١٢،٣٥١ ديناراً ، في ١٩٥٧ ، و٢٧٥،٤٧٩ ديناراً في ١٩٥٨ ، و ١٣٨،٢٩٧ ديناراً في ١٩٥٩ . وقد يلاحظ ، أن قسماً من هذه الأرباح كان يعود الى القروض والخدمات التي تقدمها الشركات الأم الى فروعها مما قد يؤثر على نسبة الأرباح لاول وهلة . بيد ان القروض والخدمات التي كانت تقدمها الشركات الام لم تكن بدون ثمن ، بل القروض مقابل فوائد ، والخدمات مقابل أجور ، تدفعها فروع الشركات . وقد بالغت بعض فروع الشركات الى درجة أصبحت قيم الفوائد والأجور تفوق أرباح المتاجرة ، فتحولها الى خسائر مصطنعة ، يمكنها من التهرب من دفع ضريبة الدخل المحلية . وهذه الظاهرة واضحة من دراسة حسابات شركة التجارة العراقية (او داود ساسون سابقاً) ، حيث حققت ، قبلاً ، خسارة صافية مقدارها ١٩،٧٩٨ ديناراً للسنة المنتهية في ١٩٥٧/١٢/٣١ ، بينما بلغ ربحها من المتاجرة ضعف هذا المبلغ . والتفسير الوحيد هو ما دفعته من فوائد وأجور الى الشركة الام . انظر وزارة الاقتصاد ، مديرية مراقبة وتسجيل الشركات العامة ، الاضبارة رقم ٨٨/٢٢/١ .

رأسمالها المدفوع سنوياً .

ولا شك ان هذه الارباح الاحتكارية الطائلة كانت عاملاً مهماً في تحريك غرفة تجارة بغداد وتحديد موقفها من الشركات الاجنبية والوكالات التجارية حيث جاء في مذكرتها المرفوعة الى السلطة في مطلع عام ١٩٥٦ ما يلي .

« ان عدد الشركات الاجنبية العاملة في العراق آخذ في الازدياد وان اعمالها تسير نحو التوسع الكبير حتى كادت تكون هي المسيطرة على تجارة البلاد واقتصادياتها وأصبح مجال الرزق أمام ابناء البلاد محدوداً جداً نتيجة غزو الاجانب لاسواق العراق وافساح المجال لهم » .

« لذلك طالبت هذه الغرفة ... بأن يساهم العراقيون في مثل هذه الشركات بنسبة معينة من رأسمالها ليتسنى لهم الاستفادة المادية والخبرة الفنية ... اما من ناحية الوكالات التجارية التي تمنحها الشركات الاجنبية في العراق فان هذه الغرفة قد طالبت مؤخراً بضرورة حصرها في العراقيين أو في الشركات التي يساهم فيها العراقيون اذ ان الملاحظة ان غالبية تلك الوكالات ممنوحة الى شركات وتجار اجانب[1] » .

ومن الجدير بالملاحظة ان هذا الموقف للبرجوازية التجارية من رأس المال الاجنبي مرقف تساومي ، حيث انه يستهدف اقتسام الارباح التجارية التي تحقق على حساب المستهلك والمنتج العراقي مع رأس المال الاجنبي . وهذا يعكس طبيعتها المزدوجة . لمتها مجابهة الرأسمال الاستعماري لتحقيق مصالحها الطبقية الضيقة ، وسداها مساومته على حساب مصلحة عموم الشعب .

١) انظر ، غرفة تجارة بغداد ، مجلة التجارة ، كانون الثاني وشباط ١٩٥٦ ، مذكرة الغرفة عن الحالة الاقتصادية المرفوعة الى رئيس الوزراء ، والمنشورة في العدد المذكور ، وخاصة ص ٤٩ .
انظر أيضاً ، اضبارة غرفة تجارة بغداد عن الوكالات التجارية .

الفصل الخامس

تأثير تطوّر تجارة الاستيراد في القطاع الصّناعي

ان نمو تجارة الاستيراد العراقية لعب دوراً متزايد الاهمية في تدهور الصناعات اليدوية القديمة وانحطاطها ، وظهور الصناعة الحديثة . وعلى وجه التحديد ، يمكن اقتفاء تأثير تجارة الاستيراد في الصناعة في اربعة جوانب من القطاع الصناعي . يبحث القسم الاول في الجانب الذي يرتكز على ظهور المستوردات الاستهلاكية المصنوعة التي أدت الى تدهور صناعة النسيج اليدوي. ويعالج القسم الثاني الجانب الذي جاء نتيجة لتطور الصناعات التي تطلّبها الاتساع في تجارة التصدير العراقية. ويدرس القسم الثالث الجانب الذي يتضح في نمو المستوردات في السلع الرأسمالية التي تعكس بصورة رئيسية ظهور الصناعات الاستهلاكية المنافسة للمستوردات الاجنبية. ويبحث القسم الرابع في نشوء الصناعات الانتاجية الوطنية .

اما فيما يخص الآثار غير المباشرة لتطور تجارة الاستيراد ، وخاصة تأثيرها في تقرير خصائص القطاع الصناعي ككل ، وفي تحديد حجم السوق الوطنية؛ وتأثيرها على مستوى المعيشة ولاسيما المدني منها ، فسيأتي بحثه في المحل المناسب[1] .

---

١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

١ ــ تدهور الصناعات الحرفية

كانت الصناعات الحرفية المحلية (النسيج والجـــلود) في اواسط القرن التاسع عشر تموّن معظم حاجات الاسواق العراقية . وبالرغم من ان بعض السلع ذات النوعية الخاصة كانت تستورد من اوربا او من الاقطار المجاورة ، فان المنتجات اليدوية العراقية كانت تصدر ايضاً الى اقطار الشرق الاوسط ، وخاصة ايران .

وحتى في اواخر ١٨٦٦ ، فان القنصل البريطاني العام في البصرة قـــد اوضح في تقرير له عن مدى قلة مستوردات العراق من بضـــائع مانجستر ، قائلاً .

« بما ان القبائل والمزارعين الذين يؤلفون القسم الرئيسي من السكان في هذه المناطق كانوا يستعملون بصورة عـــامة ملابس الغزول المحلية ، فان الاستهلاك المحلي المصنوعات الانكليزية ليس كبيراً جداً . » (١)

وفي هذا الوقت ، كانت صناعة النسيج القطني في بغداد تنتج حوالي ثماني مواد من الالبسة ، وصناعة النسيج الصوفي حوالي اربع مواد ، بينما صناعة النسيج الحريري كانت تنتج ثمانية انواع من البضائع . ان جميع صناعة النسيج هذه ، بالاضافة الى ما تستخدمه في انتاج الخيم والحبـــال المصنوعة من شعر الماعز ، كانت تستخدم ٣٥٠٠ حائك نول في بغداد ، الـــتي كان يقدر عدد سكانها بـ ٩٠،٠٠٠ نسمة . (٢)

وبافتتاح قنال السويس في عام ١٨٦٩ ، بدأت المستوردات من بضـــائع المنسوجات الصناعية تزداد كما لاحظنا في الفصل السابق . وكان بامكان الصناعة

---

١) انظر ، Baarah C, T, R. , 1864 – 66, P, 262

٢) انظر ، Baghdad C, T, R, , 1866 , P, 278

المحلية في البداية ان تنافس المنسوجات الاوربية المستوردة ، لان هذه الاخيرة كان عليها ان تدفع تكاليف النقل ، وتتغلب على استمرارية واعتياد المستهلكين الذين كانوا قد تطبعوا على استهلاك المنتجات المحلية ، وخاصة بالنسبة للبضائع الحريرية ذات النوعية العـــالية ، وذلك لكون تكاليف هذه البضائع المحلية أقل نسبياً . (١)

ومع هذا ، فان تزايد مستوردات المنسوجات والملبوسات بين ١٨٦٤ — ١٨٦٥ و ١٨٨٩ — ١٨٩٥ ، أي من ٩٤,٠٠٠ دينار الى ٥٢٠,٤٠٠ دينار على التوالي ، كان في الاساس على حساب صناعة النسيج المحلية ، وخاصة صناعة انتاج السلع القطنية .

لقد قاومت صناعة النسيج المحلية ضغط المنافسة الأجنبية بعض الوقت . وكان مستوى انتاج النسيج في بغداد مرتفعاً نسبياً في ثمانينيـات القرن الماضي . لذا فان معدل قيمة السلع الصوفية في الثمانينيـات ، كانت حوالي ٣١١,٥٠٠ ليرة عثمانية . وكان عددها ٣٨٩,٠٠٠ مادة ؛ بينما كانت قيمة السلع الحريرية ٩١,٠٥٠ ليرة عثمانية ، وعدد موادها ٦٩,٥٠٠ . ولكن انتاج السلع القطنية اصبح منخفضاً الى حوالي ٣١٠,٠٠٠ مادة بقيمة ٥٥,٤٠٠ ليرة عثمانية في نفس الفترة . الا ان مجموع قيمة انتاج المنسوجات بقي مرتفعـــاً نسبياً ، اي ٣٥٧,٩٥٠ ليرة عثمانية(٢)

وتحت ضغط المنافسة الاجنبية ، كان على صناعة النسيج اليدوية ، اما ان تتطور واما ان تتلاشى تدريجياً . لذلك فقد بذلت الجهود ، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الحالي ، لاستيراد الانوال اليدوية الاوروبية لتحل محل الانوال المحلية ، خاصة بالنسبة الى صناعة السلع الحريرية . وقد كتب القنصل البريطاني في بغداد في عام ١٩٠٨ ما يلي :

١) انظر ، Cuinet , op. cit. , volume III , P. 65 .
٢) انظر ، Cuinet , op. cit. , volume III p, 70

« تشكلت شركة صغيرة لتشجيع وتنظيم صناعة الحياكة بواسطة الانوال اليدوية . ويقال انها تعمل بصورة جيدة جداً ... ان هذه الانوال تنتج الحرير والسلع القطنية »(١).

ان نجاح هذه المحـــاولات في تطوير الانوال اليدوية لصناعة النسيج كان محدوداً ، ولم يدم طويلاً . حيث لم يمض اكثر من عقد من الزمن الا وانقرضت ليس صناعة النسيج المحلية في بغداد وبقية المدن الكبرى الاخرى فحسب ، بل ان الصناعة البيتية في الاقسام النائية من العراق قد انقرضت ايضاً . لذلك فقد ذكر مساعد الحا كم السياسي لمنطقة كفري في عام ١٩١٨ يقول :

« ان الملابس القطنية والملابس الصوفية كانت تحاك في كفري في السابق . اما الآن ، فلا توجد مثل هذه الصناعة »(٢) .

وحتى قبل ذلك ، أي في عام ١٩١١ ، هبط عـــدد حائكي الانوال اليدوية في الموصل ، التي كانت سابقـــاً مركزاً كبيرا من مراكز انتاج المنسوجات ، الى ٥٠٠ حائك(٣)

ان هبوط صناعة النسيج المحلي ، كان سريعـــاً خلال العشرينيات والثلاثينيات ، الى درجة ان مجموع عدد الانوال اليدوية في بغداد انخفض الى ١٣٠ في عام ١٩٣٤(٤) لذا فقد هبط عدد حائكي الانوال اليدوية في بغداد من رقم مرتفع هو ٣٥٠٠ في عام ١٨٦٦ ، الى بضع مئات في بداية الثلاثينيات ولم تعد لهم أهمية تذكر فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

١) انظر ، Baghdad C. T. R. , 1908 , P. 6–7 .
٢) انظر ، Report on the Administration of Kifri , 1918 , P. 412 .
٣) انظر ، Mosul C. T. R. , 1911 , p. 2 .
٤) انظر ، K. Grvnwold , the Industrialization of the Near East , (Tel Aviv , 1934) , P. 117 .

وبالرغم من ان هذا الهبوط الكبير في عـــدد حائكي الانوال اليدوية في بغداد ، وقد حدث خلال مدة طويلة تقارب ٧٠ – ٨٠ سنة ، فمن المفيد ان نسأل : أين وكيف استطاعـــت القطاعات الاقتصادية الاخرى ان تستوعب هذا العدد من الحائكين الذين ازيحوا عن اعمالهم ؟ ان المعلومات المتوفرة لا تسمح بجواب شافٍ . ولكن من الممكن ان نعطي تفسيراً تخمينياً .

ان بعض الحائكين ، ممن كان لديهم نولان ، أو ثـــلاثة وممن استطاعوا ببعد نظرهم ادراك هلاكهم المحـــتم ، ربما قد باعوا معداتهم واصبحوا بمثابة مستوردين أو وكلاء لتوزيع نفس السلع من النسيج الاوربي .

اما الآخرون الذين لم يكن باستطاعتهم ان يصبحوا تجـــاراً ، أو أن ينافسوا بنجاح المنسوجات القطنية الآلية في المدن الكبرى ، فربما قد اتجهوا نحو اشباع حاجة السوق الريفي بسكانه المتزايد .

اما بقية الحائكين ، الذين ازيحوا عن اعمالهم ، فمن المحتمل ان تكون استوعبتهم الصناعات المتزايدة بصورة تدريجية ، والتي أصبحت الحاجة اليها الآن متعاظمة ، نتيجة لنمو تجارة التصدير العراقية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى ، أو في صناعة النسيج الحديثة في فترة ما بين الحربين .

ومن الجدير بالملاحظة انه على الرغم من الاتجاه الهابط للصناعات اليدوية ، فقد بقيت اصناف من هذه الصناعات تلعب دوراً لا يستهان به حتى في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . فقد أشير في احد التقارير الى ان ٩٠٪ من الاحذية بقيت تصنع في عدد كبير من الصناعات اليدوية الصغيرة حتى عام ١٩٥٣ . وفي نفس الوقت كان عدد الصناعات اليدوية لانتـــاج السيكاير كبيراً . [١] وقد أظهر الاحصاء الصناعي لعام ١٩٥٤ أن من بين ٤٧٠٠

١) انظر ، I. B. R. D. , the Economic Development af Iraq (1952) P. 283 & P. 286 .

مؤسسة صناعية في مدينة بغداد وضواحيها ٤٠٠٠ مؤسسة في كل واحدة منها أقل من خمسة اشخاص ، ومنها ١٧٥٠ يديرها ويقوم بالعمل فيهـــا شخص واحد فقط [١] وفي بغداد ، استخدمت ٢٢٠ وحدة صغيرة لصناعة السيكاير والتبغ ٣٥٥ عاملا ، و ٢٣١ وحدة صغيرة للغزل والحيـــاكة ٤٠٣ عمال ، و٢٤١ وحدة صغيرة للاحذية ١٠٥٢ عاملاً ، و٣١٩ وحدة صغيرة للصابون ١٣٣ عاملاً حسب نفس الاحصاء الصناعي المذكور . [٢] ومن هنا ، يتضح احد مظاهر التخلف الصناعي في العراق ، حيث ان الصناعـــات اليدوية استمرت تلعب دوراً لا يستهان به في مركز البلاد الصناعي ، بغداد ، حتى قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وهذا التخلف الصناعي ينعكس في ضـــآلة الانتاجية في هذه الصناعات اليدوية الصغيرة . فبينما يبلغ المعـــدل السنوي لأجر العامل في المؤسسات الصناعية التي تستخدم عشرة اشخاص فاكثر حوالي ٢٥٠ ديناراً في السنة ، بلغ الأجر الصناعي لعمال المؤسسات الصناعية التي تستخدم أقل من عشرة اشخاص حوالي ١٥٦ ديناراً ، أو حوالي ثلاثة أخماس أجر العامل الصناعي في المؤسسات الكبيرة . [٣]

١) انظر ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، تقرير عن الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، ص ٢ .

٢) انظر ، المصدر سابق الذكر ، ص ٢٨ . وحتى الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٦٢ أظهر « أن عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة التي تستخدم أقل من عشرة أشخاص وعدد الصناعات بيتية يبلغ ٣٠١٩١ مؤسسة . وكان عدد المشتغلين فيها خلال الشهر يبلغ ٤٣١٢١ شخصاً الضمنهم ٢٤١٢٢ شخصاً لا يتقاضون أجوراً كاصحاب هذه المؤسسات . وقد بلغت أجورهم ٢،٩٧٣،٤٠٢ ديناراً . وعلى ذلك ، فان معدل الاجور للشخص الواحد كان ١٥٦،٨ ديناراً خلال السنة ، كما ظهر ان عدد الاناث اللواتي يشتغلن في هذه المؤسسات يبلغ ٨١٣ من مجموع المستخدمين وان اجورهن تكون ٢٣٨٤٠ ديناراً ، نسخة الرونيو ، ص٥ .

٣) انظر المصدر السابق .

٢ ــ نشوء الصناعات الزراعية

وبخلاف الهبوط والتدهور الذي حصل في صناعة النسيج المحلية ، فقد تطورت في نفس الوقت عدة صناعات لإعداد الصادرات ، وبصورة رئيسية صناعة تحضير الصوف ، وتعليب التمور ، والدباغة . ان هذه الصناعات ، وخاصة الصناعتين الاولتين ، قامت على نمو تجارة التصدير العراقية في هذه السلع . وكانت أيضاً ، ما عدا الدباغة قبل الحرب العالمية الاولى ، تعتمد بصورة رئيسية على مستورداتها من المعدات الانتاجية من الخارج . لذلك ، فان تطورها كان يمثل التأثير المتبادل لنمو الصادرات العراقية من جانب الطلب ، ونمو المستوردات من جانب العرض . ان ظهور صناعات كبس الصوف ، وتعليب التمور ، والدباغة ، قد عوضت بعض الشيء عن هبوط صناعة النسيج المحلية ، خاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى .

ان تصدير الصوف ، كما مر معنا سابقاً[1] ، قد ارتفع من المستوى الواطىء البالغ ١١،٠٠٠ دينار سنوياً في فترة ١٨٦٤ – ١٨٧١ ثم الى ١،٣٠٢،٠٠٠ دينار سنوياً خلال ١٩٥٣ – ١٩٥٨ . ان هذا قد تطلب جمع الصوف ، وتطوير المعامل الخاصة بتنظيفه وكبسه الى بالات جاهزة للتصدير الى الاسواق الاجنبية .

لذا ففي عام ١٨٨٩ ، كانت هنالك شركتان بريطانيتان تشتغلان في كبس الصوف بقوة البخار أو الماء ، وتحويله الى بالات جاهزة للشحن والتصدير . وكانت احدى هاتين الشركتين ، وهي شركة السادة لنج وشركاهم ، تملك مكبسين يعملان بقوة البخار ، يكبسان ١٤،٢٨٤ بالة سنوياً. اما الشركة الاخرى ، وهي شركة السادة داربي اندرو وير ، فكانت تملك مكبسين مائيين كبيرين ، يكبسان ١١،٥٠٠ بالة (تزن الواحدة قنطاراً

١) راجع الفصل الثاني ، القسم (٤) ، ص ٨١ .

انكليزياً ، اي مائة رطل) ، مجموع قيمتها ١٠٣،٥٠٠ دينار ، بينما كان مجموع سعتها الانتاجية تبلغ ١٥،٠٠٠ بالة سنوياً .[1]

وباتساع تجارة الصوف ، ازداد عدد شركات كبس الصوف ، ومجموع السعة الكابسة . وكان في بغداد حلال الثلاثينيات ، خمسة معامل ، تبلغ السعة الانتاجية لكل منها ١٠٠ بالة يومياً .[2] لذلك ، فان مجموع السعة الانتاجية السنوية قد ارتفع ستة اضعاف ، من حوالي ٣٠،٠٠٠ بالة في عام ١٨٨٩ ، الى ١٨٠،٠٠٠ بالة ابان الحرب العالمية الثانية .

ومما ساعد على انتشار مكائن جز وكبس الصوف ، ان كمية الصوف المستحصل عليها تزيد بنسبة ١٥٪ عن الطريقة اليدوية ، وان استعمالها يعطي صوفاً موحداً ، كما انها تحتاج خمس أو سدس الوقت المطلوب للجز بالطرق اليدوية واستعمال المكائن بقي مقصوراً على « التجار المصدرين الذين يقومون بنقل الصوف الى محلات خاصة ، لغزله ومن ثم غسله بواسطة احواض خاصة من الكونكريت ... ويقومون بجزمه في بالات قياسية ، بواسطة مكابس خاصة .[3] بيد ان طريقة جز الصوف اليدوية البدائية بقيت سائرة ، لا سيما في تحضير الصوف للاستهلاك المحلي ، حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .[4]

١) انظر Baghdad C.T.R. ,1889, P. 196 .

٢) انظر British Admiralty, Ivag & Persian Gulf (London, 1944,) P. 473

٣) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ (بغداد ١٩٥٩) دراسة في اقتصاديات الصوف ، ص ١٧ ، وص ٣٤ - ٣٥ .

٤) يظهر من الاحصاء الصناعي الشهري لعام ١٩٦٠ ، ان صناعة غسل وكبس الصوف انتجت فقط ٣٥٣٢ طناً في ١٩٦٠ ، في حين بلغت كمية الصوت وشعر الماعز المصدرة ٤٦٩٧ طناً في نفس السنة ؛ مما يوضح مدى أهمية تحضير الصوف بالطرق البدائية اليدوية ، وأثرها في جعل أسعار الصوف العراقي غير ملائمة . وان صناعة غسل وكبس الصوف لم تشكل الا حوالي ٢٠٠ عامل في عام ١٩٦٠ . انظر ، وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء المركزية، نتائج الاحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٦٠ ، (بغداد ، ١٩٦٢) ، ص ١٣٤ - ١٣٥. والمجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٦٠ .

وربما كان تطور صناعة كبس وتعليب التمور أكثر أهمية . ففي العقـود الاولى لنمو تجارة تصدير التمور الى اوروبا وامريـكا ، « كان الخشب الذي يستعمل لصنع صناديق تعليب التمور ، يستورد جاهزاً ، بما في ذلك قطعه وقيوده ومساميره »[1] .

لقد استمر هذا الوضع الى بضع سنوات قبيل الحرب العظمى ، حيث أن سعر الصناديق المستوردة ، بقي منخفضاً كثيراً ، بالنسبة لصناديـق التمور المنتجة محلياً . لذا ، بينما كان تجميع بعض صناديق التمور يتم في البصرة ، فان أغلبيتهـــا كان يستورد باستمرار من الخارج . وبلغت هذه المستوردات ١٨٢،٤٨١ حزمة في عام ١٩٠٩ تكفي لصنع أكثر من ١،٥٠٠،٠٠٠ صندوق للتمر[2] . وبلغت تكاليف هذه الصناديق المستوردة ،بضمنها تكاليف الشحن والتأمين C I F في عام ١٩١١ ، حوالي ٣٢ ديناراً لكل ١،٠٠٠ صندوق . بينما بلغت تكاليف تجميعها وحزمها بأسلاك الحديد أو القيود ، في البصرة ، حوالي ٥٨٢ فلساً لكل ١،٠٠٠ صندوق . وهذا يعني ان مجموع التكاليف كان ٣٢،٥٨٢ دينار لكل ١،٠٠٠ صندوق . وفي نفس السنة صنع ١٠٠،٠٥٠ صندوق محلياً في البصرة ، وبكلفة ٥٠ ديناراً لكل ١،٠٠٠ صندوق ، بينما تكاليف استيرادها كانت تتراوح بين ٣١،٥٠٠ ديناراً الى ٢٣ ديناراً لكل ١،٠٠٠ صندوق[3] .

ولعل الجانب الآخر لصناعة تعليب التمور ، كان أكثر أهمية من زاوية الدخل والاستخدام أو العمالة . ومع ان صناديق التمور كانت تستورد ، فان الزيادة في صادرات التمور ، اوجدت مجالا للعمالة بالنسبة لعمال كبس التمور وتعليبها . وبالرغم من عدم توفر المعلومات عن عدد الذين كانوا يشتغلون في

١) انظر ، Basrah C. T, R, . 1899 P, 6
٢) انظر ، Basrah C,T,R, . 1909 P, 9
٣) انظر ، Basrah C, T. R, . 1912 P, 9

صناعة تعليب التمور ، وان طبيعة العمل هو على الاغلب موسمي ، يستغرق من شهرين الى اربعة اشهر في السنة ، الا ان كبس التمور وتعليبها ، كان يعتبر مجالا استخدامياً مهمّاً وذا شـــأن متزايد ، في البصرة بالدرجة الاولى ، وفي الفرات الاوسط بالدرجة الثانية .

واختلفت تقديرات عدد العاملين في صناعة كبس التمور وتعليبها قبيل الحرب العالمية الثانية واثناءها[1] . ومما لا شك فيه ، ان اهمية هذه الصناعة في البصرة ، من حيث الدخل والاستخدام ، كانت توازي الميناء ، او سكك الحديد ، او النفط ، حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . واول تقدير رسمي لعدد العمال في مكابس التمور في مختلف انحـاء العراق ، جـاء في الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٥٤ . حيث بلغ ٧٢١٧ ، منهم ٥٧٩٨ في مدينة البصرة . وقد بلغت الاجور السنوية لعمال مكابس البصرة حوالي ١٣٥،٥٣٩ ديناراً أي بمعدل اجر سنوي يربو على ٢٠ دينـاراً ؛[2] وواضح ان هذه الاجـور ومعدلها تنطبق على الموسم الواحد لكبس التمور وتعليبها على الاغلب .

١) انظر ، سعيد حمادة النظام الاقتصادي في العراق ، ص ٢٥٩ . الذي جاء فيه « اذا ما علمنا ان ما يصدر من التمور يزيد على مليوني صندوق عدا الخصاف والسلال والاكياس نستطيع ان نستنتج ان عدد العاملين يجب ان يكون كبيراً جدا . ومن جهة اخرى ، يقدر مجموع عدد العمال الدائمين والموسميين في في صناعة تعليب التمور تقديراً عاماً برقم عال جـــداً يوازي ٤٥،٠٠٠ عامل .

انظر كراس عن التمور نشرته جريدة البلاد في بغداد عام ١٩٤١ .

٢) وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٥٤ (بغداد، ١٩٥٦) ، ص ٩ ، وص‌ص ٦٢ – ٦٧ . ان الجدول السابـع لتصنيف السكان حسب الحرف لاحصاء السكان لعام ١٩٤٧ ، لا يذكر بصورة مستقلة عـــدد العمال الذين كانوا يشتغلون في صناعة كبس التمور . وهذا ينطبق على الجدول الثاني عشر – الرابـع عشر من احصاء السكان لعام ١٩٥٧ . ويظهر الاحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٦٠ ان عـــدد المشتغلين في مكابس التمور الكبيرة (اي تلك التي تشغل عشرين عاملاً فاكثر ، بلغ حوالي ٥٣٩٨ ، منهم ٥٠١٧ غير ماهرين تبلغ اجورهم السنوية حوالي ٤٥٩،١٤٠ ديناراً . انظر ، وزارة التخطيط : دائرة الاحصاء المركزية ، نتائج الاحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٦٠ ، ص‌ص ١٦١ – ١٦٧ – ،

وهناك صناعتان اخريان . نشأتا وتوسعتا مع نمو تجارة العراق الخارجية ، وهما صناعة ودباغة الجلود وحلج الاقطان .

لقد توسعت صناعة دباغة الجلود مع ازدياد تصديرها ، الا انها استمرت على مستواها البدائي ، ولم يتم تأسيس معمل حديث واحد إلا قبيل الحرب العالمية الثانية[1] . وفي عام ١٩٤٩ ، صار عدد المدابغ ثماني عشرة ، تشغل حوالي ٣٤٤ عاملاً . [2] وطرأ بعض التحسن على الطرق المستعملة ، وأرتفع عدد مؤسساتها ارتفاعاً ملحوظاً حتى بلغ ٩٦ مؤسسة . تشغل ٦٤٦ عاملاً ومستخدماً قدرت اجورهم السنوية بحوالي ٦٨،٦٠٨ دينارا ، اي بمعدل سنوي يساوي ١٠٥ دنانير تقريباً ، في عام ١٩٥٤ . [3]

اما الصناعة الزراعية الاخرى ، صناعة حلج الاقطان ، ففي عام ١٩٢٠ ، أسست الشركة البريطانية لزرع القطن محلجاً في بغداد . وقد توسع في عام ١٩٣١ الى درجة انه استخدم في السنة السابقة ١٧٥ عاملاً من بينهم ٣٥ امرأة . [4] وتكونت في عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ شركة وطنية لحلج الاقطان .

لقد كانت السعة الانتاجية لهاتين الشركتين كافية لاعداد القطن العراقي للتصدير . وارتفع انتاج القطن المحلوج بعد فترة من هبوط الانتاج بسبب قلة

---

١) انظر ، سعيد حمادة ، المصدر سابق الذكر ، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

٢) التقرير السنوي لوزارة الشئون الاجتماعية ، مديرية العمل والضمان الاجتماعي العامة ، لسنة ١٩٤٩ ، الجدول رقم (١) .

٣) وزارة الاقتصاد ، الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٥٤ ، ص ١١ ، وص ١٥ . وقد استمر هذا الاتساع حتى أصبحت المؤسسات الكبيرة (التي تشغل عشرين عاملاً فاكثر) تستخدم حوالي ٥٣٣ عاملاً ، بلغت اجورهم السنوية حوالي ١٥٢،٢٦٦ ديناراً ، حسب نتائج الاحصاء الصناعي الشهري لعام ١٩٦٠ ص ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

٤) انظر ، J . P Summerscale ' Report on Fconomic& Commercial Conditions in Iraq , 1935 – 38 (London ,1936) , P 18 . See also Grunwold , op . cit . , p. 116

عرض المياه أو كميتها ، وهجوم دودة القطن والجراد ، والهبوط الكبير في الاسعار العالمية ، ارتفاعاً نسبياً حيث بلغ ٢،٩٠٠ طن في عام ١٩٣٩ .

وقد حصل توسع ملحوظ في صناعة حلج الاقطان خلال سنوات ما بعد الحرب ، ولا سيما منذ ١٩٥١ ، حين قفز انتاج القطن الزهر الى ٣٥ الف طن ، ست مرات ونصف اكثر من معدل انتاج عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ . وبلغ عدد المحالج في عام ١٩٥٧ ثمانية ، اثنان منها في الموصل ، وواحد في كركوك وخمسة في بغداد . وقدّر رأس المال الموظف في هذه الصناعة بحوالي ٦٨٤،٠٠٠ دينار ، وعدد العمال الدائمين بحوالي ٤٠٠ عامل . [1] « ويقدر معدل كمية القطن المحلوج سنوياً خلال ١٩٤٨ - ١٩٥٦ بحوالي ٤٤٠٠ طن . منها حوالي ٣٠٠٠ طن للاستهلاك المحلي [عدا ما قد يستورد من الخارج] » [2] .

بيد ان هذا التوسع في صناعة حلج الاقطان لم يكن توسعاً متوازناً يقوم على تخطيط انتاج القطن والسعة الصناعية لحلجه وتصديره ، واستهلاكه محلياً في صناعة النسيج القطني . بل جاء هذا التوسع عفوياً قائماً على زيادة موقتة في انتاج القطن ، مما أدى الى خسارة اجتماعية في رؤوس اموال المعامل التي اضطرت الى اغلاق ابوابها عند هبوط انتاج القطن . وعليه ، « وبالرغم من ان معدل انتاج القطن الزهر قد ارتفع نسبياً عن السنوات السابقة الا أنه بدأ بالانخفاض ثانية مما جعل المحالج تغلق ابوابها وتتعطل نهائياً عن العمل بسبب عدم توفر قطن الزهر فغلق محلج بغداد ابوابه في سنة ١٩٥٣ واغلقت اربعة محالج اخرى ابوابها في سنة ١٩٥٥ وهي محلج الرشيد ومحلجا الوزيرية والعزيزية العائدان للمصرف الزراعي ومحلج شركة تجارة وحلج الاقطان العربية المحدودة » [3] .

---

١) الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، دراسة في اقتصاديات القطن العراقي ، ص - ٢٣ ،

٢) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

٣) المصدر السابق ، ص ٢٢ .

٣ ــ نمو الصناعات الاستهلاكية الوطنية

لم يكن هبوط الصناعات اليدوية ، وخاصة صناعة النسيج اليدوي، نتيجة مباشرة لتطور الصناعة المنافسة للاستيرادات . ان رد الفعل الاول للصناعات المحلية تجاه منافسة المستوردات الاجنبية ، خاصة صناعة النسيج ، كان يمكن ان يوصف بالتجديد المحدود ، باستيراد الانوال اليدوية الاوربية في بداية القرن الحالي .

وكان نامق باشا ، والي بغداد ، (١٨٥٣ و ١٨٦١ – ١٨٦٧) ، اول من أدخل معملاً حديثاً يدار ميكانيكياً في عام ١٨٦٤ . استعمل هـذا المعمل الصوف المغزول محلياً لانتاج الالبسة العسكرية .ووسعه مدحت باشا(١٨٦٩– ١٨٧١) . ولكن تأثيره في تطوير المشاريع الصناعية الخاصة كان محدوداً ، حيث ان هذه الصناعات تخلف تطورها الى فترة ما بين الحربين وذلك لاسباب سنأتي ببيانها في اواخر هذا الفصل .

وقد شملت المعامل الصناعية ، خلال ثلاثينيات القرن الحالي ، صناعات النسيج الصوفي ، والسيكاير ، والبضائع الجلدية ، والصابون . وبالرغم من صغر القطاع الصناعي هذا ، فقد كانت المعلومات المتوفرة عنه شحيحة جداً .

ان صناعة النسيج الصوفي كانت تشمل الغزل والحياكة .وقد كانت السعة الانتاجية لمعامل الغزل والحياكة الثلاثة في بغداد خلال الثلاثينيات تعادل ٩٠ ٪ من مجموع السعة الانتاجية لمعامل الغزل والحياكة في البلاد . وكان لمعامل بغداد ، قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، ٧٦٨٠ مغزلا ، و ٨٥ نولاً . واستخدمت أقل من ١،٠٠٠ عامل[١] . وقدر معدل الانتاج السنوي لهذه المعامل الثلاثة خلال الثلاثينيات بما لا يزيد على نصف مليون ياردة مربعة من الملابس الصوفية او الملابس الصوفية – القطنية[٣] . وكانت هذه تشمل صنفين

١) انظر ، British Admiralty , Irap & persian Gulf , op cit .,p. 374
٢) انظر ، Summerscale , op . cit . , p . 22 .

من الملابس الشتوية الصوفية بصورة كلية ، عرضها ٥٧ إنشاً ووزنها حوالي ١٤ ١/٣ اونساً لليادرة ، والملابس الصيفية عرضها ٥٧ إنشاً ، لحمتها صوفية وسداها قطني ، وزنتها حوالى ٩ ١/٣ اونسات . وقد انتجت هذه المعامل حوالى ١٠٠ طن من صوف الحياكة وصدر معظمها .

لقد انتجت ستة معامل في بغداد ومعمل آخر في الموصل ،السلع الصوفية المحوكة مثل الجوارب والبلوزات ؛ وكان يوجد كذلك في الموصل معمل صغير لانتاج الحرير الصناعي ، وينتج سنوياً ١٤ طناًمن الملابس الحريرية من الغزول المستوردة . وأن قسماً من هذا تجري حياكته بواسطة الانوال اليدوية في البيوت الخاصة .

وقد اتسعت صناعة النسيج الصوفي ، تحت تأثير ازدياد الطلب وارتفاع الارباح المتحققين خلال الحرب العالمية الثانية ، اتساعاً ملحوظاً . حيث بلغ رأس المال الموضوع للمعامل الثمانية في بغداد حوالي ١٥٥ ألف دينار ، وصارت تشغل ٨٢٣ عاملاً يتقاضون اجوراً سنوية قدرها ٢٣،٧١٢ ديناراً ، اي معدل اجر العامل السنوي بلغ حوالي ٢٨،٨٠٠ ديناراً في عام ١٩٤٢ . وأصبحت قيمة انتاجها تساوي ١٠٦،٨٢٤ ديناراً ، اي ان معدل قيمة انتاج العامل السنوي بلغ ١٣٩/٧٥٠ ديناراً في نفس السنة[٢٣] .

واطرد هذا الاتساع خلال سنوات ما بعد الحرب ، حتى أصبحت صناعة النسيج الصوفي قادرة على اشباع حاجة السوق المحلية ، باستثناء بعض المواد ذات الطبيعة الخاصة ، اذ ان سعتها الانتاجية أصبحت في ١٩٥٠ حوالي ٥٠٠،٠٠٠ متر من المنسوجات و ٥٠،٠٠٠ كيلو من الغزول [٢] وكشف

١) انظر ، وزارة الاقتصاد : الدائرة الرئيسية للاحصاء ، الاحصاء الصناعي الجزئي لسنة ١٩٤٣ ، جدول صناعة النسيج الصوفي ، الاضبارة رقم ٢٢/٢١/١ . والذي سنشير اليه بالاحصاء الصناعي الجزئي لسنة ١٩٤٣ .
٢) انظر ، I . B . R . D . , The Economic Development of Iraq . (john Hopkins , 1952) , pp . 282 – 83 .

المنسوجات القطنية والحريرية[1] .

لقد اسس اول معمل حديث للسيكاير في بغداد في عـــام ١٩٢٩ ، وبلغ عدد المعامل في عام ١٩٣٦ أحد عشر معملاً ، سبعة منها في بغداد . وان اكبر ثلاثة من هذه المعامل كانت تستخدم ٦٠٠ عامل .

وقد قدر مجموع انتاج السيكاير ، الثلاثينيـــات ، تقديرات متفاوتة بين مليونين وعشرة ملايين سيكارة في اليوم[2] . وبينما قدر مجموع حاجة العراق من السيكاير بـ ٢,٥٠٠ مليون سيكارة سنوياً ابان الحرب العالمية الثانية ، قدر انتاج خمسة معامل كبيرة في بغداد بحوالي ١,٣٠٠ مليون سيكارة[3] ، اي حوالي نصف كمية الاستغلال المحلي في السنة .

وقد حصل توسع ملحوظ في صناعة السيكاير وانتاجها خلال الحرب العالمية الثانيه وبعدها ففي عام ١٩٤٢ ؛ بلغ رأس المـال المدفوع للمعامل السبعة في بغداد حوالي ١٧٠ ألف دينار ، وقد شغلت حوالي ٨٥٩ عاملاً ، يتقاضون اجوراً سنوية مقدارها ٢٥,٢٦١ ديناراً ، أي ان معدل أجر العامـــل بلغ حوالي ٣٩/٣٥٠ ديناراً سنوياً . وانتجت ما قيمته ٣٤٣ الف دينار ، أي ان معدل قيمة الانتاج السنوي للعـــامل بلغ قرابة اربعمائة دينار في تلك

١) انظر ، المصدر السابق ، وفي عام ١٩٦٠ ، بلغ انتاج الغزول القطنية لجميع المعامل التي تشغل عشرة اشخاص فاكثر ١،١٦٧،٤٩٧ رطلاً . ومن الخام الاسمر ١٤،٢٠٣،٨٠٤ ياردة ، ومن الخام الابيض ٧،٥٠٨،٧٦٢ ياردة ، ومن الاقمشة المصبوغة في الغزل ١٦١٣ ياردة ، ومن الاقمشة المصبوغة في القطع ٤،٤٨٩،٩٣٨ ياردة و ٤١٧،٤٢٠ يشحاغاً ، و ٢٦٦ خاولياً ، و ٧،٤٧١،٣٠٧ ياردة من الاقمشة المطبوعة و ٣٧١،٧٣٠ رطلاً من الغزل الحريري . انظر ، الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٦٠ ، ص ٢٤٨ – ٢٤٩ . وقد بلغ عدد المستخدمين ٤٠٠٠ مستخدماً تقريباً . انظر ، المصدر السابق ، ص ، ٢٥٠ .

٢) انظر ، Grunwcld , op cit . , p . 118 . and summerscle , op . cit . , P . 22 . Brit . Admiralty , Iraq and persian Gulf , op cit . , p . 15

٣) انظر ،

الاحصاء الصناعي الاول في ١٩٥٤ عن توسع آخر في عموم صناعة الغزل والحياكة ، حتى ازدادت قيمة مبيعاتها السنوية الى حوالي ٣,٨٦٦,٠٠٠ دينار ، وبلغ عدد المستخدمين فيها حوالي ٩٠٥٨ عاملاً ، وضمنت قيمة مكائنها ومنشآتها بحوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار . ومعظم هذه الصناعة يقوم في بغداد وضواحيها ، حيث بلغت قيمة مبيعاتها السنوية ٢,٩٥٢,٠٠٠ دينار ، وعدد مستخدميها ٤٦٥٣ ، وقيمة مكائنها ومنشآتها ٢,١٨٠,٠٠٠ دينار[1] .

وقد نشأت صناعة الغزل والنسيج القطني متأخرة في عام ١٩٤٨ ، حين بدأ تشييد أول معمل حديث في الكاظمية . والسعة القصوى لهذا المعمل ، على أساس ثلاث وجبات ، تبلغ ستة ملايين رطل من الغزول سنوياً . وقسم من هذه الغزول ، يفيض على سعة النسيج القطني ، فتستهلكهـــا المعامل الصغيرة ، وحتى البيتية التي تستعمل الانوال اليدوية ، وكانت في حدود مليون ونصف مليون رطل سنويا في ١٩٥٠[2] . ان سعة النسيج القطني لهذا المعمل الذي يحتوي على ٥٨٤ نولاً أوتوماتيكياً ، تبلغ ١٥ مليون ياردة من النسيج القطني والحريري. وهذه السعة الانتاجية تقل عن ربع حاجة البلاد في مختلف

١) انظر ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، تقرير عن الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، (بغداد ، ١٩٥٦) وص ١٣ ، وص ١٥ ، وص ١٦ ، وص ٣٦ ، وص ٥١ ، وص ٥٤ . ويلاحظ ان ارقام قيم المبيعات ترجع الى عام ١٩٥٣ . وكذلك يلاحظ استمرار توسع صناعة المنسوجات الصوفية ، حيث بلغ انتاجها في عام ١٩٦٠ : من الاقمشة الصوفية المتنوعة ١،٠٤٤،١٣٤ مـــتراً ، ومن البطانيات ٢٥٥،٤٠٥ بطانيه ، ومن الغزول الصوفية ١٣٣،٤٢٨ كيلو ، ومن الجوارب ٧،٧٩٣ زوجاً .

انظر وزارة التخطيط ، الاحصاء الصناعي الشهري لعام ١٩٦٠ بالنسبة للمعامل التي تشغل عشرة اشخاص فاكثر فقط ، (بغداد ، ١٩٦٣) ، جدول رقم (٢٠٤) ، ص ٣٥٦ . وقد بلغ عدد المشتغلين في هذه المعامل الكبيرة ٢١٠٣ مستخدمين .

٢) انظر ، I . B . R . D . , op . cit . pp . 281 - 82

السنة[1] . وفي سنة ١٩٤٩ ، قدر انتـــاج ١٢ معملا بحوالي ٢/٢٥٠ بليون سيكارة ، فضلاً عن انتاج العديد من المعامل اليدوية للسيكاير[2] .

وقد أستمر هذا التوسع حتى بلغ عدد المستخدمـــين في صناعة السيكاير والتبغ ، حسب الاحصاء الصناعي لعام ١٩٥٤ ، حوالي ٣٩٨٨عاملاً، وبلغت قيم مبيعاتها السنوية ٣,٨٦٧,٠٠٠ ديناراً ، ورأسمالهـــا الثابت « من المكائن والمنشآت » ما قيمة ٣٠٠,٠٠٠ دينار تقريباً[3] .

ومن مظاهر هذا التوسع ان اتحاد الصناعات العراقي قدر رأس المال لمعامل انتاج السيكاير المنتسبـــة اليه بحوالي ثلاثة ارباع مليون دينـــار ، وسعتها الانتاجية بحوالي ١٥,٧٣٨ مليون سيكارة ، وكمية انتاجها ٣,١٨٧ مليون سيكارة ، وعدد المشتغلين فيها بحوالي ١٧٤٢ مستخدماً في عام ١٩٥٧[4] . وقد بلغت كمية الاستيراد ٣٥٩ مليون سيكارة في نفس السنة ، في حين بلغت كمية تصريف الانتاج المحلي ٣١٨٧ مليون سيكارة . وهذا يعني ان الانتاج المحلي أخذ يسد حوالي ٩٠٪ من حاجة السوق الوطنية في عام ١٩٥٨[5] .

١) انظر ، المصدر المذكور سابقاً ، الاحصاء الصناعي الجزئي لسنة ١٩٤٢ ، جدول معامل السيكاير في بغداد مع رأسمالها المنفق، وعدد عمالها ، واجورهم السنوية ، وقيم انتاجها .

٢) انظر ، I . B . R . D . , op . cit . , P . 286 .
وانظر ايضاً ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مديرية العمل والضمان الاجتماعي العامة ، التقرير السنوي ، ١٩٤٩ ، الجدول رقم (١) .

٣) انظر ، المصدر المذكور سابقاً . الاحصاء الصناعي لعام ١٩٥٤ ، ص ١٠ وص ١٥ وص ٢٤ .

٤) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ ، ص ص ٢٠٩ – ٢١١ . وقد اطرد توسع الانتاج بحيث أصبحت كمية الانتاج في معامل السيكاير التي تستخدم عشرة اشخاص فاكثر حوالي ٢,٩ بليون سيكارة في ٢٢٩٦٠ أو حوالي ضعفي مـــا كانت تنتجه هذه الصناعة في عام ١٩٤٩ . ولم يزد عدد العمال والمستخدمين في هذه المعامـــل الكبيرة على ٢٢٤٥ مستخدماً . الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٦٠ ، ص ٢٣٥ وص ٢٣٦ .

٥) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ . ص ص ٢٠٩ – ٢١١ .

وقبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، تعدت معظم شركات الدخان مرحلة «الظفولة الصناعية» وبدأت تدخل مرحلة « النضج الصنـــاعي » فقد صارت تحقق نسبة عالية من الربح الصافي الى رأس المال المستثمر من جهة ، وتحجم عن ادخال التحسينات على نوعية المنتوج وتخفيض اسعاره ، بل تؤثر سياسة توزيع الارباح على المساهمين فقط . فقد حققت شركة دخان الرافدين «شركة مساهمة » ربحاً صافياً بلغ ١٦٣,٦٩١ ديناراً للسنة المنتهية في ١٩٥٧/٣/٣١ ، أو ما يعادل حوالي ٨١٪ من رأسمالها المدفوع البـــالغ ٣٠٠ ألف دينار ؛ و١٦١,٣٧٨ ديناراً للسنة المنتهية في ١٩٥٨/٣/٣١ ، أو ما يعـــادل ٨٠ ٪ من رأسمالها . وقد وزعت في السنة الاخيرة فقط حوالي ١١٢/٥٣١ ديناراً ، او ما يعادل ٧٠٪ من الارباح الصافية[1] . وكذلك حققت شركة الدخان الاهلية « شركة مساهمة » ربحاً صافياً مقداره ١٢٣,١٥٦ دينـــاراً للسنة المنتهية في ١٩٥٧/٣/٣١ ، أو ما يعادل ٦٠,١ ٪ من رأسمالها المدفوع البالغ ٣٠٠ ألف دينار ، و٩٤,٩١٩ ديناراً ، أو ما يعادل ٤٠,٧ ٪ للسنة المنتهية في ١٩٥٨/٣/٣١ . وقد وزعت في السنة الاخيرة ٦٠,٥٠٣ دنانير ، أو ما يعادل ٦٤٪ من الارباح الصافية[2] .

اما الصناعات الاخرى المنافسة للمستوردات ، وهي معامل السلع الجلدية والصابون ، فقد كانت ولا تزال في دور طفولتها عند نشوب الحرب العالمية الثانية .

كانت صناعة السلع الجلدية تشمل في الغالب صنع الاحذيـــة والسروج . وكان هناك اثنا عشر معملا اهليا حديثا في كل من بغداد والموصل ، لا تزال

١) انظر ، التقرير السنوي لشركة دخان الرافدين للسنة المنتهية في ١٩٥٨/٣/٣١ ، وزارة الاقتصاد ، نشرة مديرية التجارة العامة ، العدد ٥٩ ، الصادر في ١٩٥٩/١/٢٨ .

٢) انظر ، التقرير السنوي لشركة الدخان الاهلية للسنة المنتهية في ١٩٥٨/٣/٣١ ؛ وزارة الاقتصاد ، نشرة مديرية التجارة العامة ، العدد ٤٣ ، الصادر في ١٩٥٨/١٠/٦ ، وزارة الاقتصاد ، نشرة مديرية التجارة العامة ، العدد ٤٣ ، الصادر في ١٩٥٨/١٠/٦ .

تحت ضغط المنافسين الاجانب مثل شركة باتا ، قبيل الحرب العالمية الثانية .

وعندما ساعدت الحكومة العراقية هـذه الصناعات ، بموجب قانون تشجيع المشاريع الصناعية في عام ١٩٢٩ ، بتخفيض الرسوم الكمركية على المواد الاولية المستوردة ، انشأت شركة باتا فرعاً لها في بغداد ، وتمتعت بنفس الامتيازات الواردة في القانون[١] .

ومع هذا ، فقد كان هناك بعض النمو في صناعة الاحذية الوطنية ، حيث انخفضت قيمة الاحذية والجـزم المستوردة بصورة سريعة من مـا قيمته ٦٠،٠٠٠ دينار في عام ١٩٢٨ -- ١٩٢٩ الى ٣٣،٠٠٠ دينار في عام ١٩٢٧ . وكانت هناك ايضا تسعة معامل لصنع السروج تجهز بصورة رئيسية حاجات الجيش والشرطة العراقية خلال نفس الفترة[٢] .

وابان الحرب العالمية الثانية ، كان في بغداد فقط اثنا عشر معملاً لصنع الاحذية ، بلغ رأسمالها المدفوع حوالى ٢٢ الف دينار ، وعدد عمالها ٣٠٨ عمال ، يتقاضون اجوراً سنوية تساوي ١٢،٧٥٨ ديناراً ؛ وكمية انتاجهـا ٩٤،٢٤٤ زوجاً من الاحذية ؛ وقيمته ٤٠،١٨٤ ديناراً[٣] .

وحتى عام ١٩٥٠ بقي حوالى ٩٠٪ من سوق الاحذية العراقية تجهـزه المعامل البيتية الصغيرة . ومعمل حديث اجنبي واحد ينتج ما يزيد على ٣٠ الف زوج من الاحذية الجلدية خلال السنة[٤] . الا ان عدد معامل الاحـذية توسـع توسعاً تدريجياً حتى بلغت ٢٤١ معملاً ، تشغّل حوالى ٣١٨٦ عاملا ، وتبلغ قيمة مبيعاتها حوالى ١،٤٠٠،٠٠٠ دينار سنوياً .ويزيد رأسمالها الثابت

١) انظر ، سعيد حماده ، المصدر سابق الذكر ، ص ص ٢٥٦ – ٢٥٧ .
٢) انظر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .
٣) انظر ، وزارة الاقتصاد، الاحصاء الصناعي الجزئي لسنة ١٩٤٢ ، جدول صناعة الاحذية
٤) انظر ، I. B. R. D., op. cit., p. 283 .

(من المكائن والمنشآت) على ربع مليون دينار في عام ١٩٥٤ [١] . وفي عام ١٩٥٧ ، قدر اتحاد الصناعات العراقي رأس المال ، للاحد عشر مشروعـا صناعياً لانتاج الاحذية المنتسبة للاتحاد بحوالى ٣٥٣ الـف دينار ، وسعتها الانتاجية بحوالى ٣،٢١٣،٣٠٠ زوج ، وعدد المستخدمين بحوالى ٩٥٨ . وبلغ انتاج هذه المعامل حوالى ٢،١٩٠،٢٧٢ زوجا في ١٩٥٨ ، بينما بلغت قيمة استيراد الاحذية حوالى ١٥٢ الف دينار سنوياً في نفس السنة[٢] .

اما فيما يتعلق بانتاج الصابون الحديث ، فقد تأسست ، في اواخر الثلاثينيات سبعة معامل للصابون في بغداد بالاضافة الي معمل آخر في الموصل . وقـد انتج اكبر هذه المعامل حوالى ١٢،٠٠٠ قطعة صابون سنوياً [٣] . وكان له فرع لانتاج النباتات الضرورية لصنع الصابون . وبدأت هذه المعامـل تجهز قسما مهماً من الاستهلاك المحلي ، حيث كانت قيمة الصابون المستورد على مستوى واطىء يوازي ٢٩،٠٠٠ دينار في عام ١٩٣٧ . وبينما قدرت السعة الانتاجية الكلية لجميع معامل الصابون الحديثة في العراق بحوالى ١٥،٥٠٠ طن في السنة عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، بلغ مجموع كمية الصابون المستورد قبـل نشوبها ٣،٠٠٠ طن سنوياً[٤] . وهذا يعني ان انتاج المعامل المحلية كان يعطي ما يزيد على اربعة اخماس الاستهلاك الوطني .

١) انظر ، الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، ص ١٣ ، وص ١٥ ، وص ١٦ . ويلاحظ اطراد توسع هذه الصناعة ، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تستخدم عشرة أشخاص فاكثر حوالي ٢١ مؤسسة ، تشغل حوالي ١٢٧٤ مستخدماً ، وتنتج ١،١٩٧،٨١٥ زوجاً من الاحذية الجلدية المختلفة و ١،٤٠٨،٨٥٥ زوجاً من احذية الكتان والمطاط ، و ٥٥،٦٠٣ أزواج من الاحذية البلاستيكية ، و ٧٤٣٩ زوجاً من الجزم .
انظر ، الاحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٦٠ ، ص ص ٢٩٠ – ٩١ .
٢) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٨ – ١٩٥٩ (بغداد كذا) ، ص ١٩٩ – ٢٠٠ .
٣) انظر ، الدليل العراقي ، المصدر سابق الذكر ، (الطبعة الانكليزية) ، ص ٥٥١ .
٤) انظر ، Brit. Admirarlty , Iraq , Persian Gulf , op. cit. , p.473

وابان الحرب العالمية الثانية ، بلغ رأسمال المعامل الثلاثة المنتجة للصابون في بغداد حوالي ١٥ الف دينار ؛ وعدد عمالها ٨٦ عاملا يتقاضون اجوراً سنوية تساوي ٣٥٧٦ ديناراً ، وكمية انتاجها حوالي ١٣١٤ طناً ، قيمتها حوالي ٣٠،٣١٠ دنانير [١] .

وفي عام ١٩٥٤ ، ارتفع عدد المشتغلين في صناعة الصابون والمنتجات الكيماوية المتعلقة بها ، في العراق ، الى حوالي ١١٠٠ شخص ، كما ارتفعت المبيعات السنوية لهذه الصناعة الى حوالي مليون ونصف مليون دينار ، وفاق رأسمالها الثابت (من المكائن والمنشآت)مليون دينار [٢] وقد توسعت معامل الصابون الثانية المنتسبة الى اتحاد الصناعات العراقي ، بحيث أصبح رأسمالها ٧٧٣،٥٠٠ دينار ، سعتها الانتاجية ١٤،٤١٦ طناً ، وكمية انتاجها ٨٣٩٦ طناً ، وعدد المستخدمين فيها ٦٩٥ شخصاً في عام ١٩٥٨ [٣] وفي نفس السنة بلغت كمية استيراد الصابون ٣٣٨٩ طناً مما يجعل مجموع الاستهلاك الوطني يبلغ حوالي ١١،٥٨٥ طناً . ولا تجهز المعامل الوطنية الحديثة منه الا حوالي ٨٠ ٪ فقط .

ومن أهم الصناعات الاستهلاكية التي نشأت اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، صناعة الزيوت النباتية . وقد ابتدأت هذه الصناعة بمعمل واحد أسسته شركة استخراج الزيوت النباتية (شركة مساهمة مؤسسة في

١) انظر ، وزارة الاقتصاد ، الاحصاء الصناعي الجزئي لعام ١٩٤٢ ، المصدر سابق الذكر ، جدول صناعة الصابون .

٢) انظر ، الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، ص١١ ، وص١٥ ، وص ٢٤ . وفي عام ١٩٦٠ ، بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تنتج الصابون وتشغل عشرة أشخاص فاكثر ٤ ، وتشغل حوالى مائة عامل ، وكمية انتاجها ٢٣١٧ طناً من صابون الغسيل ، و٥٦٣ طناً من صابون التواليت ، ٩٣٠ طناً من صابون مسحوق .
انظر ، الاحصاء الصناعي الشهري لعام ١٩٦٠ ، ص٣٨٠ – ٣٨١ .

٣) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ، ص٢١١ – ٢١٤ .

١٩٤٠) ، بدأ انتاجه من البذور يومياً ، الا انه لم يسد حاجة السوق المحلية في ١٩٥٣ . [١]

وقد نمت صناعة الزيوت النباتية نمواً سريعاً بحيث صارت تشمل أربعة معامل ، توظف رأسمالا يعادل ١،٣٣٠،٠٠٠ دينار ، وسعتها الانتاجية تساوي ٣٣،٦٥٠ طناً سنوياً ، وتشغل ما يزيد على الف عامل ومستخدم في عام ١٩٥٨ [٢] .وقد بدأت الشركات الكبيرة لانتاج الزيوت النباتية والصابون تحقق ارباحاً ملحوظة قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وقد حققت شركة استخراج الزيوت النباتية (شركة مساهمة) ربحاً اجمالياً مقداره ١٦٧،٤٤٨ ديناراً للسنة المنتهية في ١٩٥٧/٣/٣١ ، أو ما يعادل ٣٣،٣ ٪ من رأسمالها المدفوع البالغ ٧٥٠ الف دينار تقريباً،وربحاً اجمالياً مقداره ٣٠٠،١٣٩ ديناراً للسنة المنتهية في ١٩٥٨/٣/٣١ ، أو ما يعادل ٠٣٦،٧ ٪ من رأسمالها المدفوع وان الشركة حسبت نسبة عالية لاندثار مكائنها ومنشآتها بلغت ٣٠ ٪ من قيمتها . بيد انها وزعت مقسوم ارباح بنسبة ١٠ ٪ من قيمة اسهمها الاسمية فقط . [٣]

لقد بلغت كمية استهلاك الزيوت النباتية في عام ١٩٥٨ حوالي ٣٤،٥٤٧ طناً ، منها ١٨،١٩١ طناً من الانتاج الوطني ، و٦،٣٥٧ طناً من الاستيراد . وهذا يعني ان صناعة الزيوت النباتية العراقية ، أصبحت تسد ثلاثة ارباع حاجة السوق المحلية .

وتلي صناعة الزيوت اللبنانية ، صناعة البيرة العراقية التي تأسست بعد

١) انظر ، I. B. R. D., op. cit., PP. 283–284.

٢) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ، ص١٩٦ – ١٩٨ .

٣) انظر ، التقرير السنوي والحسابات لشركة استخراج الزيوت النباتية للسنة المنتهية في ١٩٥٧/٣/٣١ ، وزارة الاقتصاد ، نشرة مديرية التجارة العامة ، العدد ٥ الصادر في ١٩٥٨/١٠/٢٥ .

الحرب العالمية الثانية ، وبدأ انتاجها في عام ١٩٤٥[١] ، وارتفع تدريجياً حتى بلغ ١,٤٠٥,٦٩٨ ليتراً في ١٩٤٨-١٩٤٩ ، وبلغ رأسمال شركتي البيرة العراقية والشرقية حوالي ٧٠٩ آلاف دينار ، وبلغ عدد المستخدمين في هاتين الشركتين حوالي مائتي شخص في ١٩٥٧[٢] . وقد ارتفع انتاج هذه الصناعة الى حوالي ٢,٦٧٨,٨٣٧ ليتراً في السنة المالية ١٩٥٧-١٩٥٨ ، في حين بلغت كمية الاستيراد حوالي ٥٣٦,٩١٥ ليتراً . وهذا يعني ان كمية الاستهلاك المحلي كانت تقارب ٣,٢٠٧,٧٥٢ ليتراً من البيرة . وغطى الانتاج الوطني من البيرة حوالي ٨٣٪ من الاستهلاك المحلي .

١) انظر ، I. B. R. D., op. cit., P. 286.
٢) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص١٨٥-١٨٦ .

٤ ــ نشوء الصناعات الانتاجية الوطنية .

كانت صناعة المواد الانشائية ، وعلى الاخص الطابوق والجص والسمنت ، اول صناعة وطنية انتاجية ، تجهز صناعة البناء بموادها الانشائية ، نشأت في العراق . وكانت بدايتها الحديثة مع الاتجاه نحو انشاء دوائر الحكومة ، والمدارس ، ومباني الشركات والمؤسسات الاجنبية في بغداد والبصرة ، ودور أشراف المدن وخاصة في سبعينيات القرن الماضي . لذلك ، كتب القنصل البريطاني ما يلي :

« توجد في بغداد خمسة وعشرون كورة [صغيرة وكبيرة] تنتج الطابوق تحت هيمنة اليهود والمسيحيين ، الا أن انتاجها أقل من الطلب . . ان السعر الاعتيادي للطابوق هو دينار وثمانمائة فلس لكل ألف طابوقة مساحة الواحدة منها ١٣ عقدة مربعة ، مطروحة في الكور ... ان العمال غير الماهرين يمكن استخدامهم بأي عدد وبالاجور الحالية البالغة للرجال حوالي خمسة وثلاثين فلساً يومياً ، وللاولاد حوالي عشرين فلساً يومياً[١] .

الا ان الصناعة الانشائية ، ومن ورائها صناعة الطابوق والجص ، اخذت بالنمو في العقد السابق لقيام الحرب العالمية . وذلك بالنظر لارتفاع الايجار ارتفاعاً كبيراً ، الى حد ضاعف ما كان عليه قبل ذلك ببضع سنوات ، بل وصل الى ثلاثة أضعافه . وعليه ، ارتفعت اسعار المواد الانشائية ارتفاعاً ملحوظاً بلغ في سنة واحدة (١٩١١) حوالي ٥٠٪ أعلى من الأسعار السابقة . والسببان الرئيسيان لهذه الظاهرة هما زيادة الطلب على الدور ، وارتفاع اسعار الوقود المستعمل في صناعة الطابوق[٢] .

وجاء في تقرير لوزارة المستعمرات البريطانية في سنة ١٩٢٠ « لقد وجدت

١) انظر ، Baghdad C. T. R., 1889. pp. 194-95.
٢) انظر ، Baghdad C. T. R, 1912, p. 4.

آلة واحدة لصنع الطابوق ، ولكن نظراً لقلة الخبرة الفنية فانها لم تستعمل كما يلزم اما العمل في البناء فكان رديئاً الى حد كبير ، وقد بذلت العناية فقط للمظاهر الخارجية ، في حين ان الاقسام الخافية عن النظر قد أهملت إما لانها قليلة الفائدة وإما لأنها عديمتها . اما التعمير بموجب خرائط ومخططات موضوعة فكان مفهوماً لدرجة محدودة ، والطريقة التي كانت متبعة عادة في البناء هي ان المعمار يحدد شكل البناء اثناء تقدمه في العمل ،اما رسم الخرائط ووضع المواصفات ، واحالة المقاولات ، وتخمين تكاليف العمل ، فانها عملية لم تكن معروفة[1] .

وعلى الرغم من الفتور الذي طرأ على الطلب الحكومي للمواد الانشائية ، بالنظر لاكمال الابنية الحكومية خلال سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٩ – ١٩٣٣ ، فان طلب القطاع الخاص على هذه المواد استمر متزايداً لا سيما طلب اغنياء المدن وكبار الملاكين على الدور في بغداد بصورة خاصة، محاكاة لطراز معيشة الخبراء والمستشارين البريطانيين في العراق [2] ونظراً

١) انظر ، Colonial office, Special Report to the League of Nation, 1931, p. 134.

ويلاحظ الحاكم السياسي البريطاني في الحلة في تقريره لعام ١٩٥٩ « بناء على ارتفاع كلفة اجور عمال البناء في آب ١٩٥٩ ارتفاعاً أكثر من الاعتيادي ، فقد انذر جميع المعينين انه ما لم تنخفض الأجور الى اسعارها الاعتيادية ، فان جميع أعمال البناء والتعمير ستتوقف حتى يقوم عمال البناء بتخفيض اجورهم الى المستوى الاعتيادي . ولما لم يؤثر الانذار ، فقد توقف البناء . وبعد بضعة أيام ، تعهد العمال بتخفيض أجورهم الى المستوى الاعتيادي وبقيت على حالها الآتي : عامل من الدرجة الاولى ربية واحدة و١٢ عانة ؛ وعامل من الدرجة الثانية ربية واحدة وثماني عانات ، وعامل من الدرجة الثالثة ربية واحدة واربع عانات . والخلفة من الدرجة الاولى ثلاث ربيات ، ومن الدرجة الثانية ربيتان وثماني عانات » .

انظر، Mepotamian Administration Report 1818-2 , Hilla Division, p. 21.

٢) كتب فهمي المدرس ، في مقالات : سياسية ، تاريخية ، اجتماعية ، الجزء الثاني ، ص٢٣٧ – ٢٣٨ يقول : « واخص بالذكر طائفة من الذين انفقوا في خلال ثلاثة أعوام ما يزيد على خمسة ملايين من الباونات على بناء دور مبعثرة هنا وهناك ... نفقة البناء البالغة عشرات الالوف من الربيات لكل دار ... »

للخيبة التي اصابت بعض الملاكين والعقاريين والتجاريين من الاستثمار الزراعي فانهم تحولوا نحو الاستثمار العقاري في بغداد ، حيث بدا هذا الميدان من ميادين الاستثمار الاقتصادي معزياً باعتباره شكلا مجدياً من اشكال الاحتفاظ بالثروة [1] .

لذلك ازداد عدد معامل الطابوق التي تمتعت بقانون تشجيع المشاريع الصناعية من معملين حديثين ، لا يقل رأسمال كل منهما عن ١٥٠ ديناراً وتحركها قوة البخار في ١٩٢٩ ، الى ثلاثةعشر معملا في ١٩٣٩ ، والى ثلاثين معملا في ١٩٤٩ لا يقل رأسمال كل منها عن ٥٠٠٠ دينار . [2] وابان الحرب العالمية الثانية بلغ عدد معامل الطابوق في بغداد وحدها أحد عشر معملا يزيد رأسمالها المدفوع على مائة ألف دينار ؛ وعدد عمالها على ٣٣٥٥ عاملا ؛ يتقاضون اجوراً سنوية مقدارها ٥٥،٨٣٨ ديناراً ، وانتاجها السنوي ٩٤،٠٣١،٧٦١ طابوقة ؛ قيمتها ١٣٥،٣٨٣ ديناراً . كما ازداد عدد معامل الكاشي الى ثمانية ؛ بلغ رأسمالها المدفوع قرابة ثلاثة عشر الف دينار ، وعدد عمالها ١٣٦ عاملا ؛ يتقاضون اجوراً سنوية قدرها ٤٧٧٩ ديناراً ؛ وانتاجها السنوي ٣،٦٣٥،٣٠٩ كاشية ، قيمتها ١٦،٨٨٩ [3] .

وشهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً محسوساً في صناعة البناء ، حين تخطت المدن الرئيسية حدودها التقليدية ، ونشأت في ضواحيها مدن فرعية حقق بيع اراضيها عشرات الملايينمن الدنانير الى الملاكينالعقاريين ولا سيما في ضواحي بغداد، وبدرجة أقل فيالبصرة، وكركوك ، والموصل[4]

١) انظر ، K. Langley, Industrializtion of Iraq, (Harvard Uuiversity Press, 1961), P. 14 and P. 71.

٢) راجع الفصل السادس ، القسم (٣) ، ص ٣١٥–٣١٦ .

٣) وزارة الاقتصاد ، الاحصاء الصناعي الجزئي لسنة ١٩٤٢ ، المصدر سابق الذكر ، جدول صناعة الطابوق ، وجدول صناعة الكاشي .

٤) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

وهذا التوسع في بناء الدور ، بل المدن الفرعية ، أدى الى زيادة كبيرة في الطلب المشدد على المواد الانشائية ، لا سيما الطابوق والجص والكاشي . ففي عام ١٩٥٤ ، بلغ عددوحدات صنع الطابوق(من المعامل والكور)حوالي ٣٠٦ وحدات ، استخدمت ٦٨٤٠ عاملا ومستخدماً ، وبلغت قيمة مبيعاتها ما يزيد على مليون وأربعمائة الف دينار ، وأصبح رأسمالها الثابت من المكائن والمنشآت يقيّم بحوالي ١٣٨،٣٠٣و١ دنانير [1]

وأهم صناعة انتاجية نشأت في العراق هي صناعة السمنت . فميزتها الرئيسية هي صناعة شبه ثقيلة ، إذ أنها تنتج بضاعة انتاجية تستخدم في تكوين رأس المال الثابت كالمنشآت الصناعية ، والأبنية وغيرها . كما تمتاز بضخامة رأسمالها الخاص ؛ ومستواها التكنيكي العالي نسبياً في عملية الانتاج. ثم أن صناعة السمنت تمتاز بالتطور والنمو السريع الذي كان نتيجته استغناء العراق عن استيراد السمنت ، بل حتى تصدير بعضه ، خلال عشر سنوات . كما يتصف نموها بالنمو الرأسمالي ، حيث عانت من ازمة فائض الانتاج على الاستهلاك ، رغم حداثتها .

ويعود نشوء صناعة السمنت الى اواخر عشرينيات القرن الحالي ، حين حاول بعض المتنفذين (ياسين الهاشمي وجماعته) الحصول على امتياز احتكاري لتأسيس هذه الصناعة ، ازاء معارضة سياسية واقتصادية من أصحاب المصلحة في صناعة الجص والطابوق . وارتفع استيراد السمنت من حوالي ٤٥،٥ الف

١) وزارة الاقتصاد ، الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، ص١٠ ، وص١١ ، وص١٥ ، وص٢٤ . وعلى أساس الاحصاء الصناعي الشهري لعام ١٩٦٠ للمؤسسات الصناعية التي تشغل عشرة أشخاص فاكثر : بلغت كمية انتاج الطابوق٦٩٥،٨٨٣،٠٠٠ طابوقة ، وبلغ عدد المستخدمين في معامل الطابوق حوالي ١١،٤٠٠ مستخدم في حوالي ١٣٠ معملاً . انظر، المصدر سابق الذكر ، ص٤٠٧ وص٤٠٨ . وبلغ عدد معامل الجص ٥٧ معملاً ، تشغل ٨٢٥ عاملاً ، وبلغت كمية انتاجها ١٦٥،٣٧٨ طناً من الجص المطحون . انظر ، ص ٤١٩ وص ٤٢٠ من نفس المصدر .

طن في ١٩٣٥ ، الى حوالي ٧و٨٠ الف طن في ١٩٤٦ ، [1] يحفزه تطور صناعة البناء والانشاء ؛ مما أدى الى منح امتياز الى ياسين الهاشمي وجماعته في ١٩٣٢ ، وقد عينت خبيراً سويسرياً مديراً فنياً لها . ومع ذلك ، فقد تأخر بدء انتاج السمنت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بل حتى عام ١٩٤٩ . وهذا التأخر لا يمكن تفسيره في قلة توفر الايدي العاملة غير الماهرة حيث كان عرضها دائماً اكثر من الطلب عليها ، وتعاني من البطالة ؛ ولا في قلة الايدي العاملة الماهرة حيث يمكن استيرادها بثمن ؛ ولا في قلة رأس المال المتوفر ، فالتجارة ، والعقار ، والبنوك ، والصناعة الاستهلاكية الوطنية قد وجدت رأس المال متوفراً ، ولا في حجم السوق الوطنية ، لأن استيراد السمنت كبير ومتزايد على الرغم من ارتفاع نسبة تكاليف نقله من مصادر التصدير الى سوق الاستهلاك ؛ ولا في ظروف الحرب العالمية الثانية ؛ فقد نشطت هذة الظروف حركة البناء والانشاء وعززت الطلب المشتق على السمنت؛ وان قللت من عرض معامل السمنت المتوفرة ورفعت اسعارها . ومهما كانت درجة مساهمة هذه العوامل متفرقة أو مجتمعة . فسيكون السبب الحقيقي لتأخر نشوء صناعة السمنت بما لا يقل عن عشرين عاماً موضع اهتمامنا في أواخر هذا الفصل .

لئن بدأت فكرة انشاء صناعة السمنت العراقية على اساس الامتياز الاحتكاري ، فقد انتهت بالمنافسة الرأسمالية وفوضى الانتاج[2]. فقد تأسست اربع شركات اهلية قدرت سعتها الانتاجية بحوالي مليون طن سنوياً ، ورأسمالها المدفوع بحوالي سبعة ملايين ونصف دينار ، وعدد المستخدمين فيها

١) راجع الملحق الاحصائي الثالث ، ص ٤٧٩ – ٤٨٠ .

٢) يقوم هذا القسم من الفصل الحالي على تقرير عن مشكلة فائض انتاج الاسمنت قدمه المؤلف الى مجلس الاعمار تحت عدد الدائرة الاقتصادية ٨/٣ . وبتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٥ . وقد بعثه وكيل وزير الأعمار الي وزارة المالية ومن ثم صدر قانون تنظيم تجارة السمنت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ . وقد نشرت خلاصة هذا البحث في مجلة (الثقافة الجديدة) ، العدد (١٦) ، السنة ١٩٥٩ ، ازمة صناعة السمنت ، صص ٣٩-٤٩ .

حوالي ٣٠٦٤ مستخدماً ، حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

لقد ازدادت السعة الانتاجية لصناعة السمنت العراقية ازدياداً كبيراً . فقد ارتفعت هذه السعة من أقل من ١٢ الف طن في سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٩ ، الى ما يقدر بمليون طن في سنة ١٩٥٨ . ان انتاج السمنت الفعلي هو عادة دون السعة الانتاجية الكلية . ومن الصعب تقدير الفرق بينهما بسبب عدم توفر المعلومات اللازمة : ولكن من الممكن تقدير هذا الفرق لسنة ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . ففي هذه السنة بلغت السعة الانتاجية لشركات السمنت الأهلية الثلاث ، وهي شركة السمنت العراقية والرافدين والفرات ، حوالى ٨٠٠،٠٠٠ طن ، في حين بلغ انتاجها الفعلي في السنة نفسها ما يربو قليلا على ٦٨٨،٠٠٠ طن . ويعني هذا ان صناعة السمنت كانت تنتج بمعدل ٨٦٪ من سعتها الانتاجية السنوية خلال ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . وتعزى حقيقة كون الانتاج دون السعة الانتاجية للصناعة الى بعض العوامل الفنية من جهة ، وإلى عدم كفاية الطلب على السمنت من جهة أخرى . وإذا استمرت صناعة السمنت على انتاجها بمعدل يقل ١٥ ٪ عن سعتها الانتاجية الكلية ، وهو امر محتمل جداً في الوقت الحاضر ، فإن الانتاج الفعلي سيستمر في تفوقه على الاستهلاك المحلي.

ومن الصعب تقدير الطلب الكلي المحلي على السمنت العراقي ومكوناته المختلفة . فقد استورد العراق قبل سنة ١٩٤٩ جميع احتياجاته من السمنت ، وحتى ذلك التاريخ ، كان الاستهلاك السنوى حوالى ٨٠،٠٠٠ طن في السنة. وقد استعمل السمنت في الابنية والمنشآت الاهلية من جهة ، واستعمل من جهة اخرى لسد حاجة وزارة المواصلات والاشغال ووزارة الدفاع . وقد ازداد استهلالا السمنت ازديادا كبيرا منذ عام ١٩٤٩ . ويعزى سبب ذلك بالدرجة الاولى الى زيادة استهلاكه في تنفيذ منهاج الاعمار . فقد بلغ ما بيع في سنة ١٩٥٧ التقويمية الى المستهلكين من الافراد من الانتاج الكلي البالغ ٤٣٤،٠٠٠ طن لشركة السمنت العراقية (والذي يمثل ٥٧٪ من مجموع انتاج السمنت) ١٣٪ فقط . اما الباقي فقد ابتاعته وزارات الاعمار والدفاع

والمواصلات والاشغال . ان الشركات الاهلية الاخرى المنتجة للسمنت تبيع نسبة أكبر من انتاجها الى الافراد . ومن المحتمل أن يكون الاستهلاك الاهلي قد ازداد من حوالي ٨٠،٠٠٠ طن في سنة ١٩٤٨ الى ١٥٠،٠٠٠ طن في عام ١٩٥٨ .

وكان من المخمن ان يبلغ الاستهلاك السنوي لمشاريع الاعمار حوالى ٥٠٠،٠٠٠ طن خلال سنة ١٩٥٩ — ١٩٦٠ . وقد يستعمل حوالى ١٢٧ألف طن من هذه الكمية في منهاج الاسكان ، في حين يتوقع ان يستهلك الباقي في البناء والانشاء الاهلي . وعلى هذا ، فيبدو ان الطلب المحلي يتراوح بين ٦٥٠،٠٠٠ — ٧٠٠،٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٩ — ١٩٦٠ حسب طرق استعمال السمنت المتبعة حالياً [1] .

واذا جرى تشغيل صناعة السمنت بسعتها الكاملة البالغة ١،٢٠٠،٠٠٠ طن في ١٩٥٩ - ١٩٦٠[2] ، فسيبلغ مجموع الفائض من السمنت المحلي حوالي ٤٠٠،٠٠٠ — ٥٠٠،٠٠٠ طن وإذ كان الانتاج الفعلي لصناعة السمنت دون سعتها الكاملة بمقدار ١٥٪ ،فسيتراوح هذا الفائض بين ٢٠٠،٠٠٠و٣٠٠،٠٠٠ طن في السنة . وينبغي على أية حال ، أن نعدل هذا الفائض المقدر من انتاج السمنت بأن نطرح منه صافي ما يصدر . ويؤلف استيراد السمنت نسبة ضئيلةومتناقصة من الاستهلاك المحلي .وقد كان هذا الاستيراد أقل من١٦،٠٠٠ طن سنة ١٩٥٦ . أما صادرات السمنت ، فلم تزد على ٧٤،٠٠٠ طن في السنة

---

١) لقد ضمن خبير التخطيط الصناعي في وزارة التخطيط الاستهلاك المحلي للسمنت بحوالي ١٣٨٥ الف طن في ١٩٥٤ ، ٤٢٢ ألف طن في ١٩٥٦ ، و٥١٠ آلاف طن في ١٩٥٨ . وعلى اساس ان نسبة كمية استهلاك السمنت الى قيمة الاستثمار الانشائى البالغة حوالي ١١ ألف طن متري لكل مليون دينار ، فقد ضمن حاجة البلاد الى السمنت بحوالي ٦٤٥ ألف طن ، بناء على تخمين قيمة الاستثمار الانشائي بحوالي ٥٨٠٥ مليون دينار ، في عام ١٩٦١ . مذكرة الخبير ميلان فرانيك Milan Franek عن موازنة السمنت ، المؤرخة في ٢٤ كانون الاول ١٩٦٠ .

٢) بما في ذلك السعة الانتاجية لمعملي السمنت الحكوميين .

(٧٣,٢٧٣ طن في سنة ١٩٥٧) . وكان ينتظر أن تبلغ ٣٠,٠٠٠ طن فقط في ١٩٥٨ . وقد بلغت في الواقع أقل من ثلث هذه الكمية . أمـــا السعي الحثيث لبيع السمنت وتصريف الفائض المنتظر منه ، فلن يكون الا على نطاق ضيق جداً ، لأن مجموع ما تستورده تركيا والباكستان وسيلان وإيران من السمنت – وهي الاسواق الوحيـــدة المنتظرة لتصريف السمنت علاوة على منطقة الخليج – لم يزد على مليون طن سنة ١٩٥٥ . كما يزداد الانتاج المحلي في تركيا وإيران ازدياداً سريعاً . ومن المرجح ان يحدث فائض في السعة الانتاجية في هذين القطرين كما هو الحال في العراق . وما لم يحـدث تغيير رئيسي في أوضاع السمنت أو سياسته ، فلا ينتظر أن يزيد صافي الصادر منه على ٧٥,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ . وعلى هذا الاساس ، ينتظر ان يبلغ فائض انتاج السمنت ، حوالى ٢,٠٠٠,٠٠٠ طن في سنـــة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ ، حتى ولو جرى تشغيل صناعة السمنت بمعدل ٨٥ ٪ من سعتهـــا في ١٩٥٨ [1] .

ان تشغيل معامل السمنت بمعدل ١٥ ٪ دون سعتها التامة هو احد العوامل التي تسبب ارتفاعاً نسبياً في تكاليف انتاج السمنت وسعره . اما العامل الآخر فهـــو الضرائب والمكوس العالية . واخيراً هناك الزعم بان شركات السمنت تحصل على نسبة عالية من الربح .

ومن المظاهر الخاصة في كلفة انتاج السمنت هي النسبة العالية لاجور النقل في السعر النهائي للسمنت . ويعني هـــذا ان نسبة كبيرة من تكاليف انتاج

١) قارن تقرير بعثة البنك الدولي حيث جاء : « ان سوق السمنت يتسع على وتيرة سريعة ، وهو فوق سعة المبلغ الحالي (شركة السمنت العراقية) البالغة ٢٢٠ طناً يومياً . وان المعدات الاضافية التي ينتظر تشغيلها في ١٩٥٢ ستضاعف سعة هذا المعمل ومع ذلك ، فان الانتاج سوف يكون أقل من احتياجات السوق المحلية . بيد أن المعمل الموسع ينبغي ان يخفض من تكاليف الانتاج . وان السمنت الارخص يجب ان يؤدي بدوره الى ان يطرق السمنت ابواب اسواق جديدة في ميادين الانشاء والنقل . » انظر ، I. B. R. D., op. eit., p. 284.

الجدول رقم (٢٧)

كميات انتاج السمنت واستيراده وتصديره واستهلاكه بالطن

١٩٤٩ – ١٩٥٨

السنة	الانتاج	الاستيرادات	الصادرات	الاستهلاك
١٩٤٩	١١,١٩٢	٧١,٨٩٢	–	٨٣,٠٨٤
١٩٥٠	٢٦,٨٧٨	١٨,٠٠٢	–	٥٤,٨٨٠
١٩٥١	٧٧,٥٦٥	٨,٤٥٨	٢,٠٠٠	٦٦,٠٢٣
١٩٥٢	١٢٣,٤٨٠	٢٧,٢٠٨	–	١٥٠,٦٨٨
١٩٥٣	١٨٤,٦٤٨	١٨,٦٢٢	–	٢٠٣,٢٧٠
١٩٥٤	٢٢٦,٧٦٤	٨,٣٣٥	–	٢٣٥,٠٩٩
١٩٥٥	٣٦٤,٣٧٥	٧٦,١٤٢	–	٤٤٠,٥١٩
١٩٥٦	٤٤٠,٤٦٤	١٥,٤٥٧	٤٤,٥٢٩	٤٩١,٣٨٢
١٩٥٧	٦٢٦,١٧٢	٧,٨١٠	٧٤,١٢٩	٥٥٩,٨٥٢
١٩٥٨	٦٣٨,٨٥٧	٩,٢٩٨	٥٥,١٨٣	٦٨٥,٣٤٢

المصدر : تقرير المؤلف عن نقص انتاج السمنت .
المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات المختلفة

السمنت هي خارجة عن ارادة منتجي السمنت . وان السمنت ينتج عادة للاستهلاك المحلي اكثر منه للتصدير . وبغض النظر عن تكاليف النقل ، فاننا نعلم انه فيما يتعلق بشركة السمنت العراقية تكلف المواد الخام حوالي ٥٠ ٪ والاجور ٢٢ ٪ والخزن ١٤ ٪ من سعر كلفة الانتاج للطن الواحد ، اما الباقي فعبارة عن مصاريف الوقود والادارة . ويعود ارتفاع تكاليف المواد الخام في هذا المثال الى رسوم الامتياز والى اجور النقل الباهظة الناشئة عن نقل المواد الى المصنع قرب بغداد . اما رسم الامتياز فيبلغ عشرين ديناراً في السنة عن الدونم الواحد . وتبلغ اجور نقل المواد الخام من طوز خورماتو الى بغداد حوالي ١٫٢٠٠ دينار للطن وما يزيد على ثلث كلفة الطن الواحد من المـــواد الخام . ونظراً لأن تكاليف نقل الطن الواحد من الصخر او السمنت واحدة، ولما كان الطن الواحد من السمنت يحتاج الى ١ وثلث طن من الصخر ، يكون من الانسب الى هذا الحد ان ينشأ معمـــل السمنت بالقرب من مصدر المواد الخام ، وليس بالقرب من السوق . ولا ينتظر ان تعادل التكاليف المرتفعة للوقود والعمل هذ الفرق ، لأن التكاليف الأخيرة لا تكون إلا نسبة ضئيلة من مجموع كلفة انتاج السمنت . على وجه التخصيص ، تبلغ كلفة انتاج الطن الواحد من السمنت لاحدى الشركات الكبرى في العراق حوالي ٣٫٦٦٠ دنانير وتنقسم هذه الكلفة الكلية للطن الى ١٫١٦٠ دينار أو حوالي ٣٠ ٪ لكلفة ما يحتاجه الطن الواحد من السمنت من حجر الكلس واجور نقـــله الى موقع العمل ؛ والى ٦٥٠ فلساً أو حوالي ١٧ ٪ للمواد الاحتياطية لكل طن من السمنت والى ٨٥٠ فلساً أو حوالي ٢٣٪ لاجور العمال ؛ والى ٧٥٠ فلساً أو ٣٠ ٪ لمصاريف الانتاج ؛ والى ٣٦٠ فلساً أو ١٠ ٪ للاندثار [1] .

كان رسم المكس المفروض على السمنت المبيـــع في الاسواق المحلية يبلغ نصف دينار على الطن أو ما يزيد قليلاً على ٦٪ من السعر . اما السمنت المصدر فخاضع لضريبة كمركية اضافية تبلغ نصف دينار . وقد قيل في البرلمان

١) معلومات خاصة ناتجة عن تحريات شخصية .

والصحف السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ان منتجي السمنت لا يرضون الا نسبة عالية من الربح . ومن المعروف ان شركة السمنت العراقية تنتج نسبة كبيرة من مجموع انتاج السمنت . ولذا فانها قد تكون في وضع تستطيع معه ان تؤثر في سعر سوق السمنت في منطقة بغداد . غير ان هذا التأثير تحدده ولا شك المنافسة الناجمة عن وجود منتجين آخرين ، وسرعة ازدياد انتاج السمنت . وأخيراً سعر السمنت المستورد . على انه من الممكن ان نقول أن الارباح العالية التي كانت متوفرة في بادىء الامر والتي جعلت شركات ورؤوس أموال جديدة تتجه إلى صناعة السمنت هي التي أدت الى الزيادة السريعة في انتاج السمنت ، وهي الآن تقلل من نسبة الربح . وقبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، تفاوتت الشركات المنتجة للسمنت في حجم ارباحها . فبينما حققت شركة سمنت الفرات (شركة مساهمة) ربحاً صافياً مقداره ٢٠٦,٠٩٦ ديناراً للسنة المنتهية في ٢١ — ٣ — ١٩٥٨ . أو ما يعادل ١٠ ٪ فقط من رأسمالها المدفوع البالغ مليوني دينار ، اصابت شركة السمنت العراقية (شركة مساهمة) ربحاً صافياً مقداره ١,٣١٧,٦٨٤ ديناراً للسنة المنتهية في ٣١ — ٣ — ١٩٥٧ ، ما يعادل ٥٤ ٪ من رأسمالها المدفوع البالغ مليوناً وثلاثة أرباع مليون دينار ، وربحاً صافياً مقداره ٩٥٦,١٤٦ ديناراً للسنة المنتهية في ٣١— ٣ — ١٩٥٨ ، او ما يعادل حوالي ٧٥ ٪ من رأسمالها المدفوع [1] .

وبالاضافة الى ذلك ، فان كلفة النقل العالية نسبياً وتشغيل المعامل تشغيلاً دون سعتها الانتاجية ، وربما ايضاً الحصول على ارباح عالية نسبياً — هذه العوامل مجتمعة تجعل سعر السمنت العراقي أعلى من ان يكون حافزاً على الازدياد السريع في الاستهلاك المحلي والتصدير الى الاقطار المجاورة . وهكذا نجد انه في حين انه سعر السمنت في بغداد يبلغ حوالي ٧,٢٥٠ دنانير للطن

١) انظر ، التقرير السنوي والحسابات للسنة المنتهية في ١٩٥٨/٣/٣١ ، والتقرير السنوي والحسابات لشركة السمنت العراقية للسنة المنتهية في ١٩٥٨/٣/٣١ ، في نشرة مديرية التجارة العامة ، العددين ٤٩ و٥٤ الصادرين في ١٩٥٨/١١/١٨ و ١٩٥٨/١٢/٢٣ على التوالي .

الواحد ، نرى ان سعر الجص (وهو أقرب بديل للسمنت) هو دون دينارين للطن في عام ١٩٥٨ . وفضلاً عن ذلك ، يذكر ان سعر السمنت الياباني هو في نفس السنة ٦,٥٠٠ دنانير للطن في الخليج ، في حين ان سعر السمنت العراقي يبلغ قرابة ٧,٥٠٠ دنانير للطن في هذا الجزء من العالم .

هذا ويبدو ان المواقع الاقليمية لمعامل السمنت ليست مناسبة للطلب الاقليمي على السمنت داخل العراق ، كما انها أقل ملائمة لتصدير السمنت . فمعامل الرافدين وسرجناز وحمام العليل الواقعة في الشمال تشكل ثلث مجموع السعة الانتاجية للسمنت المقدر بـ ٤٠٠,٠٠٠ طن في السنة . اما شركة السمنت العراقية ، فانها تهيء للمنطقة الوسطى سعة انتاجية مماثلة . في حين ان شركتي الفرات والمتحدة تهيئان الثلث الباقي من السعة الانتاجية الى المنطقة الجنوبية . وبينما نجد ان الجنوب ، اقتصادياً ، انسب موقع لمعامل السمنت من ناحية التصدير . وان المنطقة الوسطى تشكل اكبر طلب على السمنت في البلد ، فان المعامل الشمالية هي التي تعاني بشكل حاد من الفائض في الانتاج . وكان قد جرى انشاء المعامل الشمالية لسد طلب محلي متوقع حدوثه على السمنت (السدود الكونكريتية الكبيرة في دوكان ودربندخان ونجمه) ، الا ان هذا الطلب لم يحدث . ان مواقع هذه المعامل تعتبر غير صالحة بالنسبة لتجهيز السوق الاهلية المحلية ولا بالنسبة للتصدير .

وفي عام ١٩٥٥ ، كان الطلب على السمنت لمشاريع الاعمار اكبر من ان يستطاع سده فوراً من قبل صناعة السمنت المحلية . فكانت النتيجة الاولية لهذا الوضع ازدياد المستورد من السمنت في تلك السنة الى ما يربو على ٧٦,٠٠٠ طن وهو رقم عال جداً . وقد ارتأى مجلس الاعمار ان من الضروري انشاء معملين حكوميين للسمنت . احدهما معمل سرجنار لتجهيز ما يحتاجه سدا دربندخان ودوكان . والآخر معمل حمام العليل للقيام بتجهيز السمنت لسد نجمة . وقد وافق مجلس الاعمار على انشاء هذين المعملين اللذين يبلغ مجموع سعتهما الانتاجية ٢٠٠,٠٠٠ طن في السنة . ولكن ما ان شرع في انشائهما

حتى قدم استشاريو الري تقريراً افادوا فيه ان انشاء هذين السدين بطريقة « الاملاء الصخري » اسلم وأقل كلفة من انشائهما بطريقة « الامـــلاء الكونكريتي » !

ومهما تكن الاسباب التي أدت الى انشاء هذين المعملين الحكوميين، وبالرغم من نمو صناعة السمنت الاهلية ، والهبوط الذي سيطرأ في النهاية على الطلب على السمنت بعد اكمال مشاريع الاعمار في الشمال ، فهناك حقيقة ما زالت باقية وهي ان معمل سرجنار الذي انتهي من انشائه في شهر حزيران في عام ١٩٥٧ قد انتج حوالي ٧٥,٠٠٠ طن في شهر أيار من سنة ١٩٥٨ . أما معمل حمام العليل . فقد شرع في الانتاج حوالي عام ١٩٥٨ .

وعليه ، فان البلاد واجهت مشكلة تصريف السمنت الذي ينتجه هذان المعملان الحكوميان ، وهي مشكلة تزيد من صعوبة مشكلة بيع منتجـــات معامل السمنت الأهلية . وبغية معالجة هذا الوضع فقد اقترحت لجنة السمنت التابعة لاتحاد الصناعات العراقية تشجيع تصدير السمنت بواسطة الغاء رسم التصدير على السمنت البالغ ٥٠٠ فلس للطن الواحـــد واعفاء السمنت من ضرورة تسليم واردات العملة الأجنبية المتأتية من تصديره . وقـــد وافقت الحكومة على الاقتراح الأول ، الا انها رفضت الاقتراح الثاني[1] .

ان تطور صناعة السمنت في العراق خلال السنوات العشر «١٩٤٩–١٩٥٨» ، قد أوضح بجلاء : عدم توفر البحوث والمعلومات اللازمة التي تساعد على معرفة مقدار ما يحتاج اليه السوق من اية مادة قبل استثمار الأموال في انتاجها وعدم وجود سياسة صناعية من شأنها ان تحدد مجال الاستثمار الفردي والحكومي . وعلى هذا ، فقد اقترحنا اتخاذ بعض الخطوات ، سواء منها القصيرة المدى أو البعيدة المدى ، لمعالجة مشكلة فائض انتـــاج السمنت في العراق[1] . لفرض

١) الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، ص ١٧٦ .

١) تقرير المؤلف عن مشكلة فائض انتاج السمنت لمجلس الاعمار عام ١٩٥٨ ، وخلاصته المنشورة . كانون ثاني ١٩٥٩ ، المصدر سابق الذكر ، ص ٤٤ – ٤٦ . ومما يذكر ان الخبير الاقتصادي الامريكي لمجلس الاعمار المستر ماكدير ميد والسيدة بيتروز استاذة الاقتصاد في كلية الآداب كانا منذ هذا الرأي مفضلين الحل التنافسي في ١٩٥١ . الا ان الوقائع اللاحقة عززت رأي المؤلف .

تشجيع استهلاك المزيد من السمنت محلياً يترتب الغاء رسم المكس البالغ ٥٠٠ فلس عن الطن الواحد من السمنت . وفي الوقت نفسه يترتب على المنتجين ان يقوموا بتخفيض نفقاتهم وأسعارهم بمبلغ مماثل . ونتيجة لذلك ، فان سعر السمنت سينخفض بمقدار دينار واحد للطن . وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة الاقبال عليه . ان هذا الأمر يتطلب تدخل الحكومة في سوق السمنت عن طريق تحديد سعره . وان مثل هذه الخطوة هي ، في الحقيقة ، افضـــل ، لأنها تحول دون انخفاض كمية الانتـــاج وعدد العمال المستخدمين في هـــذه الصناعة ، من ترك الباب مفتوحاً بصورة تامة للسوق الحرة ، لا سيما وان صناعة السمنت كانت ما تزال تتطور من مرحلة « الطفولة » الى « النضج » الصناعيين .

فاذا كان الاجراء آنف الذكر ليس كافياً لمعالجة مشكلة فائض الانتاج ، فعندئذ قد يستدعي الأمر تخصيص مساعدة مالية بتشجيع تصدير السمنت الى الخارج ، على ان لا تزيد على دينار واحد للطن الواحد .

واقترحنا عدم شروع معمل سمنت حمام العليل في الانتاج ، الا بعـــد حصول زيادة كبيرة على الطلب ، وقد يستدعي الأمر اللجوء الى تحديد كمية الانتاج عند الحاجة ايضاً وتوزيعه بين المنتجين، في اطار خطة صناعية وطنية تهدف الى الاعمار السريع والمتوازن .

وقد يكون مفيداً من الناحية الاقتصادية تشجيع استعمال مادة السمنت في انشاء الطرق ، وخاصة لأن ذلك قد يؤدي الى تقليل نفقات الصيانة . ولكن ذلك يتوقف على توفر الكميات اللازمة من الحصى والصخور المسحوقة مما يستلزم التأكد من توفر هذه المواد في العراق أولاً .

وقد يكون من الأفضل اقتصادياً – عن طريق توفـــير العملة الاجنبية وايجاد العمل للمزيد من العمال – استعمال السمنت بدلاً من الحديد في انشاء الجسور ووضع الدعامات وعوارض السكك الحديدية ايضاً .

ومن دراسة تدهور الصناعات الحرفية ، وقيام الصناعات الزراعية لاعداد الصادرات ، ونمو الصناعات الاستهلاكية ، ونشوء الصناعات الانتاجيـــة ، تبرز ظاهرة التخلف الصناعي خلال الحقبة موضوع البحث . وتتجسم هذه الظاهرة في التخلف الزمني « Time lag » بين تاريخ تدهور الصناعات الحرفية وانهيارها في أوائل القرن العشرين وبين بدء نمو الصناعات الاستهلاكيـــة الوطنية في ثلاثينياته ، أى بتفاوت زمني يبلغ حوالى ثلاثين سنة . وكذلك تتجسم في التفاوت الزمني بين نشوء الحاجة والطلب المتزايد على السلع الوسيطة وخاصة مادة السمنت بالنسبة لتطور الحركة الانشائية في ثلاثينيات القرن الحالي ، وبين قيام صناعة السمنت الوطنية وبدء انتاجها في اوائل الخمسينيات اي بتخلف زمنى يقارب عشرين سنة . فما هو السبب الأساسي في هـــذا التخلف الصناعي ؟

وقبل التصدي لهذه المسألة، من المهم ان نتابع تطور الاستثمار والاستخدام المدنيين خلال الحقبة موضوع البحث . ونظراً لعدم توافر الاحصائيات الخاصة بالعمالة او الاستخدام المدني للحقبة برمتها ، فليس من غير المناسب ان نستعمل نمو سكان المدن كمؤشر لنمو العمالة غير الزراعية في الأمد الطويل . وكذلك لعدم توافر المعلومات حول نمو رأس المال والاستثمار المدنيين خلال الحقبـــة كلها ، فمن المفيد ان نستخدم نمو الاستيراد الانتاجي كمؤشر لنمو الاستثمار المدني . وهذان المؤشران للاستخدام والاستثمار المدنيين موجودان في الجدول رقم «٣٨» .

يظهر من الجدول رقم «٣٨» ان عدد سكان المدن التي يزيد سكانهـــا على خمسة آلاف نسمة ازداد اكثر من اربعة اضعاف ، بينما ارتفعت قيم الاستيراد الانتاجي بحوالي اثنين وثلاثين ضعفاً ، اذا قارنا ستينيات القرن المـــاضي وثلاثينيات القرن الحالي .

وقد كان معدل نمو سكان المدن ، من ١٨٦٧ الى ١٩٣٩ ، يساوي حوالي

الجدول رقم (٣٨)

مؤشرات نمو الاستخدام والاستثمار المدنيين

١٨٦٤ - ١٩٥٨

السنة	سكان المدن ... نسمة	السنة	الاستيراد الانتاجي ... دينار
١٨٦٧	٣١٠	١٨٦٤ - ١٨٦٥	٧٩٫٤
١٨٩٠	٤٣٠	١٨٨٩ - ١٨٩٥	٣٥٥٫٠
١٩٠٥	٥٣٣	١٩٠٤ - ١٩١١	٤٨٧٫٨
١٩٢٠	٨٠٨	١٩٢٦ - ١٩٣٢	٢٣١١٫٢
١٩٤٧	١٨٦٤	١٩٤٦ - ١٩٥١	١٧٩٦٩٫٠
١٩٥٧	٢٥٨٤	١٩٥٢ - ١٩٥٨	٤٦٨٧٦٫٠

المصدر : راجع الجدول رقم (٤) ص ٤٠ .
والملحق الاحصائي الرابع (أ و ب)

٢ ٪ سنوياً . بيد ان معدل نمو قيم الاستيراد الانتاجي يزيد بمرتين ونصف مرة على معدل الزيادة لسكان المدن في السنة . ولذا ارتفعت قيمة الاستيراد الانتاجي للمواطن المدني الواحد من حوالي ربع دينار في ١٨٦٤ — ١٨٦٥ الى حوالي دينار ونصف سنوياً في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ .

وشهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية نمواً متزايداً في السكان المدنيين ، وفي الاستيراد الانتاجي . فقد ارتفع سكان المدن ارتفاعاً ملحوظاً الى ١٫٩ مليون شخص في ١٩٤٧ ، ثم الى٢٫٦ مليونين في ١٩٥٧ ، اي بمعدل زيادة يساوي ٤٪ سنوياً . كما ارتفعت قيمة الاستيراد الانتاجي الى قرابة ١٩ مليون دينار سنوياً خلال ١٩٤٦ — ١٩٥١ ، ثم الى قرابة ٤٧ مليون دينار سنوياً خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ ، اى بمعدل زيادة يساوي حوالي ٩٪ سنوياً . لذلك فقد ارتفعت حصة المواطن المدني من قيم الاستيراد الانتاجي من ٩/٦٠٠ دنانير سنوياً خلال ١٩٤٦ — ١٩٥١ الى ١٨/١٠٠دينارا سنوياً خلال ١٩٥٢— ١٩٥٨ . وهذا يعني ان وتيرة نمو الاستيراد الانتاجي كانت تربو على ضعف وتيرة نمو سكان المدن ، خلال العقد السابق لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ويظهر من تمحيص ارقام الجدول رقم «٣٨» ان وتيرتي نمو سكان المدن وقيم الاستيراد الانتاجي كانتا اوطأ في الفترة السابقة للحرب العالمية الاولى منهما خلال فترة ما بين الحربين ، وما بعد الحرب العالمية الثانية . وهـــذا النمو الاسرع يعكس تطور الصناعات الاستهلاكية الوطنية منذ الثلاثينيات ، ونشوء الصناعات الانتاجية الوطنية ، ولا سيما صناعة السمنت ، خـــلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية .

بقي أن نعلّل الأسباب التي أدت الى التخلف الصناعي البارز في ظاهرة التفاوت الزمني بين تاريخ تدهور الصناعات الحرفية في أوائل القرن العشرين وبدء تطور الصناعات الاستهلاكية الوطنية في ثلاثينياته البالغة حوالي ثلاثين سنة من ناحيـــة . وبين تعاظم الطلب على المواد الانشائية ، وخاصة السمنت الذي نمـــا استيراده ، في الثلاثينيات ، وبداية انتاج السمنت في الخمسينيات

البالغة حوالي عشرين سنة من الناحية الأخرى .

لقـــد وصف أس. أج. لونكريك الوضع الصناعي في العراق خـــلال عشرينيات القرن الحالي وثلاثينياته على الوجه التالي :

« لم يكن بإمكان التطور الصناعي ان يتقدم كثيراً الى الأمام بالرغم من أنـه كان ضمن منهاج كل وزارة ، وانـــه حظي بالتشجيع المسرف بموجب التشريع الذي سن في عام ١٩٢٩ . فقد كان العراق يعاني من عجز في رأس المال والمواد الأولية والأيدي الماهرة والقوة الشرائية المحلية[١] » .

وقـــد شخصت السيدة كاثلين لانكلي K. M. Langleg قيود التطور الصناعي كما يلي :

« إن دراسة أصناف البضائع المستوردة تظهر بأن التوسع كان مقيـــداً بعوامل فنية وإقتصادية ، وفي بعض الحالات لا تتوافر في البلاد المواد الخام الضرورية وبشكل يمكن استعمالها بسهولة ، وفي حالات أخرى كان الطلب المحلي المحدود لا يبرر قيام معمل ذي سعة انتاجية قليلة ، وفي غيرهـــا من الحالات يتطلب السوق بضائع من الأصناف الجيدة ، وإن النقص في المهارة الفنية يعيق الانتاج[٢] » .

ومهما كان لقلة رؤوس الأموال الوطنية ، وضآلة المواد الاولية الضرورية، وضيق نطاق السوق المحلية ، وعجز الأيدي العاملة الماهرة والمستوى التكنيكي الواطىء ، منفردة أو مجمقه ، من دور في تعليـــل التخلف الصناعي بالنسبة للصناعات الاستهلاكية والانتاجية ، فانها تعجز عن أن تكون أكثر من عوامل مساعدة لعامل أساسي آخر لعب الدور الحاسم في عملية التخلف الاقتصادي بصورة عامة ، والتخلف الصناعي بصورة خاصة .

---

١) انظر ، Longrigg (II) , op . cit : . p . 210 & 223 .

٤) انظر ، كاثلين م . لانكلي ، تصنيع العراق ، (بغداد ١٩٦٣) ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب مكار العاني ، ومراجعة محمد عزيز وعدنان القصير . ١٩٤٠ .

ويكفي أن نشير إلى ان الاستثمار التجاري والعقاري قد وجد رأس المال الوطني كافياً ، ان لم يكن فائضاً عن حاجـــة هذين القطاعين ، في بعض الفترات . فلِمَ واجـــه القطاع الصناعي عجزاً في رأس المال على درجة من الأهمية أدت الى التخلف الصناعي ؟ وإن المواد الأولية المتوافرة مثل الصوف والقطن والجلود والتبغ والصخور السمنتية وغيرها ، لم يتمّ استثمارها استثماراً تاماً ، حتى يكون العجز في المواد الخام سبباً كبير الأهمية في تقرير التخلف الصناعي كما ان السوق الوطنية ، على ضيقها ، لم تكن عائقا لتطور الصناعـة الوطنية . فلم تقم صناعة النسيج الصوفي بسد القسط الأوفر من حاجة هـذه السوق إلا في اوائل الخمسينيات ، على الرغم من مضي حوالي ربع قرن على تأسيسها . وبقيت السعة الانتاجية لصناعة النسيج القطني تعادل حوالي ربع الطلب المحلي في اوائل الخمسينيات . وحتى صناعتي السيكاير والأحذية لم تقوما باشباع حوالي ٩٠٪ من الاستهلاك المحلي إلا قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . أما صناعات الصابون والزيوت النباتية والبيرة ، فقد اشبع انتاجهـــا حوالي ١٠٪ و ٧٥٪ و ٨٣٪ على التوالي من حاجة السوق الوطنية في عام ١٩٥٨[١] . ولا بد من الاشارة الى ان نمو الأيدي العاملة الماهرة وارتفاع المستوى التكنيكي هما من نتائج عملية التصنيع ، وكلاهما ممكن استيراده أو استئجاره بثمن من الخارج في الأمد القصير ، وميسور اعدادهما مهنياً وفنياً داخل البـــلاد في الأمد الطويل .

ويبحث الفصل القادم في تحديد مدى مسؤولية السياســـة التجارية عن التخلف الصناعي[٢] وفي المكان المناسب ، سيتم تحديد مسؤولية السياســـة الصناعية ، ودور القطاع النفطي الاجنبي ، في التخلف الصناعي[٣] .

إن معظم التوسع في النشاط الاقتصادي المدني ، الذي تعكسه أرقـــام

---

١) راجع القسم (٣) من هذا الفصل ، ص ٢٥٦ – ٢٥٧ .

٢) راجع الفصل السادس ، القسم (١)،ص ٢٩٢ - ٢٩٣ والقسم (٢) ص ٣٠٣–٣١١ .

٣) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

مؤشرات الاستخدام والاستثمار المبينة في الجدول (٢٨) ، لم يكن صناعياً ، بل كان توسعاً تجارياً وعقارياً في الغالب الأعم . لذلك ، فقد كان من نتائج النشاط الاقتصادي الذي حصل في اوائل العشرينيات « أن اصاب تجار بغداد ارباحاً وثروات كبيرة ، حيث ان دوران رؤوس أموالهم لم يبلغ هذا المدى من قبل » . ويضاف الى ذلك أن « ليس هناك شك بأن مضخات الري كانت تحقق أرباحاً كبيرة تجمعت لدى التجار بصورة رئيسية ، فكان هناك النشاط في صناعة البناء خلال الثلاثينيات .. فقد بنيت دور السكر من قبل العراقيين على الطراز الحديث[1] » . وبقي القطاع الصناعي يحتل مركزاً ثانوياً في الاقتصاد الوطني . فقد كان معدل مساهمته في الدخل الوطني بالأسعار الجارية لا يزيد على ٨٫٣٪ خلال ١٩٥٣ — ١٩٥٨[2] . كما أن حصة القطاع الصناعي في مجموع الأيدي العاملة الوطنية لم يرد على ٧٫٣٪ في ١٩٤٧ ، ثم ارتفعت الى ١٤٫٧٪ فقط في ١٩٥٧ . أما القطاع التجاري ، فقد بلغت نسبة المستخدمين فيه الى مجموع الأيدي العاملة الوطنية حوالي ٣٥٫٧٪ و ٤٤٫٥٪ على التوالي[3] وعلى افتراض ان الارباح المتحققة خارج القطاع الزراعي والنفطي ، خلال اواخر الخمسينيات ، كان يساوي حوالي ٤٣ مليون دينار سنوياً تقريباً ، يمكن تخمين توزيعها حسب قطاعات الاقتصاد المدني الرئيسية على الوجه التالي: أرباح التجارة الداخلية والخارجية حوالي ٢٣ مليون دينار سنوياً أو حوالي ٥٤٫٧٪ ، يتحقق منها حوالي ١٣ مليون دينار سنوياً في التجارة الخارجية . أما أرباح تجارة العقار (الأراضي والمباني) فقد تبلغ حوالي ٩ ملايين دينار سنوياً أو حوالي ٢١٪ . في حين لم تزد الأرباح الصناعية على ٥ ملايين دينار أو حوالي ١٢٪ فقط ، ومثلها أرباح النقل والمواصلات والبنوك والتأمين

١) انظر League of Nations Special Report onthe progress IRAQ, oq . cit . , p . 207 .

٢) خير الدين حسيب ، المصدر سابق الذكر ، الجدول رقم (٣) ، ص ص ٤٢ — ٤٣ .

٣) راجع الجدول رقم (٧) ، ص ٥١ .

والمقاولات[1] .

لقد وفرت الارباح المتراكمة لدى البرجوازية التجارية ، التي كانت تمارس النشاط الاقتصادي في قطاعات التجارة والبناء والمضخات المائية ، رؤوس الاموال لانشاء الصناعات الاستهلاكية الوطنية ، وخاصة صناعتي النسيج الصوفي والسيكاير ، خلال ثلاثينيات القرن الحالي . وقد وفرت الارباح التجارية والعقارية والصناعية المتزايدة ، وخاصة اثناء الحرب العالمية الثانية ، رؤوس الاموال لتطور الصناعات الاستهلاكية القائمة والجديدة ، لا سيما صناعات الزيوت النباتية ، والصابون ، والبيرة ، ولانشاء بعض الصناعات الانتاجية الجديدة ، لا سيما السمنت ، خلال سنوات ما بعد الحرب حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

إن صغر حجم الارباح التجارية الوطنية ؛ ناهيك بأن حصة ، كبيرة من الارباح التجارية كانت تعود على رؤوس الاموال الاجنبية العاملة في تجارتي التصدير والاستيراد وتحوّل الى خارج البلاد في الغالب[2] وضآلة مجموع الارباح العقارية نسبياً ، واستمرار تحقق نسب عالية من الارباح الى رؤوس الاموال المستثمرة في التجارة والعقار ، جعل تراكم رأس المال التجاري والعقاري عن طريق الارباح المتحققة فيهما والفائضة عنهما الى القطاع الصناعي عاجزاً عن انجاز تطور صناعي أسرع لذلك استلزم قيام الصناعات الاستهلاكية الوطنية قرابة ثلاثين عاماً من تراكم الارباح التجارية والعقارية ، كما استلزم تطور الصناعات الانتاجية الوطنية قرابة عشرين عاماً من تراكم الارباح التجارية والعقارية والصناعية . ومما زاد في التخلف الزمني بين تاريخ نشوء الحاجة الى الصناعات الوطنية الحديثة وتاريخ قيامها بالفعل ، ليس استمرار تحقق نسب عالية من الارباح في قطاعات التجارة والعقار تساعد على اعادة استثمار رؤوس اموالها المتراكمة فيها فحسب ، بل سرعة دوران رؤوس

١) تحريات خاصة في اضابير عديدة ادت بالمؤلف التخمينات الاجمالية المذكورة .

٢) راجع القسم (٦) من الفصلين الثاني والرابع ، ص ١٢٣ — ١٢٤ وص ٢٣٢ — ٢٣٥

الاموال هذه وسرعة تحقق الارباح عليها ، وتوافر درجة اعلى من الضمان في العقار والتجارة بالمقارنة مع الاستثمار الصناعي الذي يتصف ببطء دوران رؤوس امواله ، وبطء تحقق ارباحه ، وشدة مخاطره .

ويبدو أن البرجوازية التجارية التي تطور مستواها التكنيكي تطوراً يناسب اضطلاعها بالتصنيع على نطاق واسع نسبياً ، بقيت بعيدة عن الهيمنة على فائض الانتاج الزراعي ، وارباحها التجارية المتراكمة محدودة في مجموعها ، وإن كانت نسبها إلى رأسمالها مرتفعة ، وميالة الى البقاء في التجارة والعقار ، وعازفة عن التحويل نحو الاستثمار الصناعي ، الامر الذي جعل تراكم رأس المال الصناعي الوطني تراكماً بطيئاً لا يتناسب مع الايدي العاملة المتوافرة ، ولا المواد الاولية المتيسرة ، ولا حجم الطلب المحلي على السلع المصنوعة ، مما يعكس استمرار ظاهرة التخلف الصناعي .

واذا أرجأنا تحديد دور الاستثمار النفطي الاستعماري ، والسياسة الصناعية في ظاهرة التخلف الصناعي ، فان التفسير الجوهري لهذه الظاهرة يكمن في القطاع الزراعي ، وخاصة الاقطاع العشائري . فان غالبية فائض الانتاج الزراعي ، اكبر مصادر الادخار الوطني الكامن ، كانت تعود الى الملاكين العقاريين ، وخاصة الاقطاعيين العشائريين . بيد أن هؤلاء الملاكين الغائبين عن الأرض في الغالب اكتسبوا طراز معيشة مدني قوامه عادات استهلاكية ترفية ناتجة عن تأثير عامل محاكاة طراز المعيشة الاجنبي ، من دون ان يكتسبوا عادات الادخار والاستثمار ، أو الخبرة في تكنيك الانتاج الحديث ، بل استمروا في ازدراء الاعمال التجارية والصناعية . لذلك كانت الغالبية العظمى من فائض الانتاج الزراعي ، أو حصة الملاكين ، تنفق على الاستيراد الاستهلاكي ، مما جعل هذا الاخير يتراوح ما بين ثلثي قيمة الاستيراد الى نصف قيمته خلال الحقبة موضوع البحث . ومن هنا ، كان الاقطاعيون العشائريون يملكون معظم فائض الانتاج الزراعي في نفس الوقت الذي تقعدهم عن الادخار

والاستثمار الصناعي عاداتهم الاستهلاكية الترفية وبعدهم عن الادخار والاستثمار وتكنيك الانتاج الحديث بينما كانت البرجوازية التجارية تكتسب تدريجياً عادات الادخار والاستثمار ، وحافز الربح : وتكنيك الانتاج في حين تعوزها الهيمنة الكافية على مصادر رأس المال الضروري للانتاج الصناعي الحديث ، بالنظر لاستحواذ الاقطاعيين العشائريين على أغلبية فائض الانتاج الزراعي من جهة ، واستحواذ الشركات الاجنبية على حصة كبيرة من الارباح التجارية من الجهة الاخرى لذلك ، بقيت البرجوازية الصناعية فتية لا تقوى على تطوير الانتاج الصناعي على نطاق السوق الوطنية ، ناهيك بالتوسع الصناعي السريع الذي يتناسب مع ثروات البلاد الطبيعية والبشرية ، حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ملخص النتيجة

جاء نمو القطاع الصناعي الحديث في أعقاب تعاظم تجـــارة الاستيراد ، والحطاط الصناعات الحرفية القديمة تحت وطأة المنافسة الاجنبية واشتدادها . وصار القطاع الصناعي « قطاعاً تحركه تجارة الاستيراد » تدريجياً فكلما ارتفعت اسعار الاستيرادات الاستهلاكية ، وكلما زادت القيود على تجارتها ، ازداد الادخار الوطني ، وتبعه ازدياد الاستيراد الانتاجي ، وبالتالي ازدياد الاستثمار والانتاج الصناعيين الوطنيين . وقـــد تأثر نمو تجارة الاستيراد ، فالقطاع الصناعي ، بتعاظم تجارة التصدير ، فاتساع القطاع الزراعي . فبينما كان نمو تجارة الاستيراد قد سبق نمو تجارة التصدير المباشرة الى اوربا ، فان تطور تجارة التصدير هذه ، وتطور الانتاج الزراعي والحيواني الناجم عن استغلال فائض الارض الزراعية والايدي العاملة ، قد ساعد على تطور تجارة الاستيراد تطوراً سريعاً نسبياً . فقد ارتفعت قيـــمة الاستيراد من حوالي ٢٩٠ ألف دينار سنوياً خلال ١٨٦٤- ١٨٧١ ، الى ٣,٥ ملايين دينار سنوياً في ١٩١٢-١٩١٣ ، والى ٧,٢ ملايين دينار سنوياً خلال ١٩٣٣—١٩٣٩ ، ثم الى حوالي ٩٢ مليون دينار سنوياً خلال ١٩٥٢-١٩٥٨ .

وقد تحولت تجارة الاستيراد العراقية عـــن منطقة الشرق الاوسط الى الاسواق الاوربية ، ولا سيما اسواق بريطانيا وامبراطوريتها ، تحولاً سريعاً ومحلوظاً . وقد استمرت حصة الاسواق البريطانية وامبراطوريتها من السوق العراقية في تزايد ، حتى بلغت حوالي ٧١٪ من قيمة تجارة الاستيراد العراقية، قبيل الحرب العالمية الاولى . وكذلك ارتفعت حصة اسواق القارة الاروبية (عدا بريطانيا) الى حوالي ٢١٪ من قيمة تجارة الاستيراد في نفس التاريـخ وقد جابهت السوق البريطانية واسواق امبراطوريتها تحدياً في السوق العراقية من قبل روسيا والمانيا قبيل الحرب العالمية الاولى ، وتحدياً آخر من قبـــل اليابان قبيل الحرب العالمية الثانية . بيد أن سوق بريطـــانيا بقيت المجهز الرئيسي للسوق العراقية، اذ انها كانت تجهّز حوالي ثلث قيمة تجارة الاستيراد

العراقية قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وكان من نتائج تطور الاستيراد الاستهلاكي واحتلاله المركز الأهم في قيمة تجارة الاستيراد ، إذ أن نسبته ازدادت من حوالي ٦٣٪ في ١٨٦٤ — ١٨٦٥ الى حوالي ٦٦٪ في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ ، ثم هبطت الى حوالي ٤٩٪ في ١٩٥٢ — ١٩٥٨ ، أن تدهور الصناعات الحرفية ، ولا سيما صناعـــة النسيج الصوفي ، تدهوراً سريعاً ، بفضل السياسة التجارية القائمة على أساس الباب المفتوح . فقد هبط عـــدد الحائكين في بغداد من حوالي ٣٤٠٠ حائكٍ في عام ١٨٦٦ الى حوالي ١٢٠ حائكاً في عام ١٩٣٤ . بيد ان نمو صناعات إعداد الصادرات ، مثل كبس الصوف وتعليب التمور وحلج الأقطان ودباغة الجلود، ساعد بعض الشيء في التعويض عن الخسارة في الدخل والاستخدام الناجمـين عن انحطاط الصناعات الحرفية . وعلى الرغم من انهيار الصناعات الحرفية القديمة في أوائل القرن العشرين ، منذ تأخر نمو الصناعات الاستهلاكية الوطنية الحديثـــة ، وخاصة صناعات النسيج الصوفي والسيكاير والمصنوعات الجلدية ، الى ثلاثينياته اي بتفاوت زمني يقارب ثلاثـــين سنة . وقد تأخر تأسيس الصناعـــات الاستهلاكية الأخرى ، لا سيما الزيوت النباتية والبيرة ، الى سنوات مـــا بعد الحرب العالمية الثانية . أما الصناعات الانتاجية ، وخاصة صناعة السمنت ، فلم يبدأ انتاجها إلا في الخمسينيات ، على الرغم من بدء الحاجة اليها وتعاظمها منذ الثلاثينيات ، حين أخذت الحركة العمرانية الحديثة بالاتساع . وهذا يعني إن تخلف صناعة السمنت بلغ عشرين سنة تقريباً .

ومع ذلك ، فمن المناسب أن نشير الى زيادة الاستيراد الانتاجـــي زيادة ملحوظة ، وخاصة خلال فترة ما بين الحربين ، وما بعد الحرب العالميـــة الثانية . فقد ازداد معدل الاستيراد الانتاجي للمواطن المدني من حوالي ربع دينـــار سنوياً . في ١٨٦٤ — ١٨٦٥ الى حوالي دينـــار ونصف سنوياً في في ١٩٢٣ — ١٩٣٩ ، ثم إلى ٩/٦٠٠ دنانير سنوياً في ١٩٤٦ — ١٩٥١، والى ١٨/١٠٠ ديناراً سنوياً في ١٩٥٢ — ١٩٥٨ . ويعكس هذا الأرتفاع المستمر

في معدل قيمة الاستيراد الانتاجي للمواطن المدني الواحد تعاظم النشاط الاقتصادي في ميدان التجارة والعقار . كما يعكس تطور الصناعات الحديثة ، وخاصة خلال الثلاثينيات والخمسينيات . وحتى مقارنة نتائج احصاءي السكان لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ، تظهر أن عدد المشتغلين في قطاع التجارة والخدمات قد ارتفع من حوالي ٤٧١ ألف شخص ، أو حوالي ٣٦٪ من مجموع المستغلين، إلى حوالي ٧٦٠ ألف شخص ، أو ٤٢٪ من مجموع الأيدي العاملة الوطنية ، أو بزيادة تقارب ٢٩ ألف شخص سنوياً . بينما ارتفع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي من حوالي ٩٦ ألف شخص سنوياً ، أو حوالي ٧٪ من مجموع الأيدي العاملة الوطنية ، إلى ٢٦٤ ألف شخص ، أو حوالي ١٥٪ منها خلال العقد المذكور ، أي بزيادة تقارب ١٧ ألف شخص سنوياً . وكان النمو المطلق للقطاع التجاري يربو على النمو المطلق للقطاع الصناعي ، وإن فاق النمو النسبي للقطاع الصناعي مثيله في القطاع التجاري ، بالنظر لصغر حجم القطاع الصناعي بالنسبة لقطاع التجارة والخدمات[1] . وبقي القطاع الصناعي يحتل مركز ثانوياً في الاقتصاد الوطني ، إذ أن معدل مساهمته في الدخل الوطني لم تزد على ٨٫٢٪ خلال ١٩٥٣ — ١٩٥٨ ، ومساهمته في مجموع الأيدي العاملة الوطنية لم تزد على ١١٪ خلال ١٩٤٧ - ١٩٥٧ . كما ان نسبة أرباح القطاع لم تزد على ١٢٪ تقريباً من مخمن الأرباح المتحققة في القطاعات الاقتصادية الخارجة عن الزراعة والنفط خلال الخمسينيات . أما قطاع التجارة والعقار ، فقد بلغ شأواً مهماً خلال نفس الفترة ، حتى صارت أرباحه تساوي ثلاثة أرباع مخمن الأرباح المتحققة خارج قطاعي الزراعة والنفط[2] .

وكان لتطور تجارة الاستيراد أثره في نمو البراجوزية التجارية ، الاجنبية والوطنية ، ومؤسساتها وارباحها ، إلى جانب تأثيره في تطور القطاع الصناعي وبداية التمايز بين الطبقة البرجوازية ، التجارية والعقارية والصناعية ، المالكة

١) راجع الجدول رقم (٧) ، ص ٥١ .
٢) راجع الفصل الخامس ، القسم (٤) ، ص ٢٧٧ .

لوسائل الانتاج ، والطبقة العاملة ، عضلياً وفكرياً ، المعدمة منها . ففي بداية الحقبة موضوع البحث ، نشأ عدد كبير نسبياً من وكلاء الاستيراد الذين كانوا يقومون بالاستيراد كوكلاء عن المصدرين او المنتجين الأجانب ، بالنظر إلى أن السوق العراقية كانت أصغر من أن تستأثر باهتمام المصدرين الاجانب ، وقلة معرفتهم بها وبملابساتها ، وضآلة الارباح المترتبة على مزاولة الاستيراد المباشر اليها . ولكن سرعان ما تطور وكلاء العمولة العراقيون الى مستوردين على حسابهم الخاص ، وازداد عدد الشركات الاجنبية العاملة في تجارة التصدير في بداية الحقبة موضوع البحث . ففي ثلاثينيات القرن العشرين ، اصبح مستوردو الشاى والسكر يتجاوزون خمسين مستورداً ، بينهم حوالي اربع شركات أجنبية كبرى . وكان عدد مستوردي المنسوجات يربو على ١٦٧ مستوردا ، بينهم تسع شركات محلية ، وثلاث شركات أجنبية . وقد شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ميلاً نحو التركيز في تجارة الاستيراد . فقد تناقص عدد مستوردي الشاي والسكر الى ستة عشر مستورداً ، وارتفع معدل حجم المستورد الواحد الى حوالي ٣٥٠ ألف دينار ، وتزايدت أهمية الشركات الاجنبية في هذا المجال وانخفض عدد مستوردي المنسوجات الى حوالي سبعة واربعين مستوردا ، فارتفع معدل حجم المستورد الواحد الى حوالي ١٧٠ ألف دينار في هذا الحقل . وانحصر استيراد الادوية في عشر سنوات . واستيراد السيارات في أربع شركات . واحتكرت شركة الصناعات الكيماوية الأمبراطورية (للتصدير) (I, C, I,) سوق المواد الكيماوية تقريباً . وازداد التركيز في اسواق السلع الرأسمالية الأخرى وصاحب تزايد التركيز في تجارة هذا الاستيراد، ارتفاع في نسبة الارباح الى المبيعات ورؤوس الاموال المستثمرة في هذا القطاع فقد كانت نسبة ارباح الاستيراد تتراوح ما بين الربع الى النصف من قيمة الاستيراد . وبلغت احياناً نسباً خيالية ، فقد بلغت نسبة ارباح شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية الى مبيعاتها في السوق العراقية حوالي ٥٠٠ ٪ سنوياً خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية

الثانية [1] .

لئن كان التوسع في الحركة التجارية وسوق العقار هو الغالب على اتساع النشاط الاقتصادي المدني ، فما هو السبب الاساسي في التخلف الصناعي البارز في تأخر نشوء الصناعات الاستهلاكية الوطنية عن انهيار الصناعات الحرفية بحوالي ثلاثين سنة ، وفي تأخر قيام الصناعات الانتاجية عن بروز الطلب المتزايد عليها بحوالي عشرين سنة ؟

اذا تركنا جانباً ارباح صناعة النفط التي جناها الاستثمار النفطي الاستعماري ، والسياسة الصناعية السائدة ، ظهر ان صغر حجم الارباح التجارية والعقارية الوطنية من جهة ، وضعف السياسة التجاريه في حماية الصناعة الوطنية من الجهة الاخرى ، هي السبب المباشر للتخلف الصناعي . فان ضآلة مجموع الارباح العقارية ودرجة الضمان العالية المتوافرة في الاستثمار العقاري ، وتحقق نسبة عالية من الارباح الى رؤوس الاموال وبصورة سريعة في التجارة وقلة درجة المخاطرة فيها نسبة الى الاستثمار الصناعي ، جعل تراكم رأس المال فيها بطيئاً وعاجزاً عن تحقيق تطور صناعي أسرع ، بل جعله ميالاً الى اعادة استثمارة في هذين القطاعين ، دون التحول نحو القطاع الصناعي الجديد المعرض للمخاطر . بيد ان الاضطلاع باعباء القطاع الصناعي ومخاطره يستلزم قيام البرجوازية التجارية والعقارية والصناعية الفنية بالهيمنة على مصدر الادخار الوطني الاساسي . الا وهو فائض الانتاج الزراعي الذي يقدر بحوالى ٥٠ مليون دينار سنوياً خلال الخمسينيات ، أو ما يساوي ١٧٪ من معدل الدخل الوطني خلال الفترة نفسها [2] إلا ان غالبيته كانت تعود الى الملاكين العقاريين ، وخاصة الاقطاعيين العشائريين ، الذين اكتسبوا طراز

١) راجع الفصل الرابع ، القسم (٦) ، ص ٢٣٥ .

٢) انظر الجدولين رقم (٨) ص ٥٥ ، ورقم (١٤) ص ٦٣ في حسيب ، المصدر سابق الذكر . ويلاحظ ان هذا الرقم هو عبارة عن الفرق بين معدل دخل الزراعة ومعدل دخل الزراعة الضمني (Subsistence) لسنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ ، ونسبتها الى معدل الدخل الوطني في هاتين السنتين .

معيشة ترفياً من جهة ، وبعيداً عن الادخار والاستثمار الانتاجي من الجهة الأخرى . ولذلك كان معظم فائض الانتاجي الزراعي ينفق على الاستيراد الاستهلاكي الذي كان يتراوح ما بين الثلثين الى النصف من مجموع قيمة الاستيراد خلال الحقبة موضوع البحث . وعلى هذا الاساس ، كان الاقطاعيون العشائريون ، الذين يستحوذون على معظم فائض الانتاج الزراعي الضروري للاستثمار الصناعي ، يقعدهم الاستيراد الاستهلاكي الترفي عن الاضطلاع بأعباء الادخار والاستثمار الضروريين للتطور الصناعي ، كما يعوزهم المستوى الثقافي اللازم لادراك تكنيك الانتاج الصناعي الحديث . بينما كانت البرجوازية التجارية والصناغية الفتية تكتسبان تدريجيا المستوى الثقافي والتكنيكي اللازم للانتاج الصناعي ، بقيتا معوزتين للارباح الكبيرة وللهيمنة على فائض الانتاج الزراعي ، لاسيما وان الشركات الاجنبية استمرت في الاستحواذ على حصة كبيرة من ارباح الاستيراد والتصدير التي تقوم بتحويلها الى خارج البلاد في الغالب .

لذلك استمرت ظاهرة التخلف الصناعى ، بل تفاقمت ظاهرة البطالة المدنية ، حتى خلال العقد السابق لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . فقد كانت زيادة عدد القادرين على العمل المدنيين ما بين احصاءي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ تبلغ حوالي ٤٨٤،٠٠٠ شخص ، أو حوالي ٤٨،٤٠٠ شخص سنوياً ، بينما بلغت زيادة عدد العاملين في المدن (أو فرص العمل المتوافرة لهم) ٣٧٠،٠٠٠ شخص ، أو حوالي ٣٧،٠٠٠ شخص سنوياً . ومن هنا يتعين ان زيادة عدد القادرين على العمل المدنيين كانت اكثر من زيادة العاملين أو فرص العمل الجديدة بحوالي ٢٢٪ . وعليه ، ازداد مجموع العاطلين في المدن من حوالي ٢٩١،٠٠٠ شخص في عام ١٩٤٧ الى ٤٠٥،٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ ، أي بحوالي ١١٤،٠٠٠ شخص أو ١١،٤٠٠ شخص سنوياً في المدن . وعلى هذا الاساس بقيت الصناعة الوطنية دون مستوى استيعاب الزيادة في الايدي العاملة الوطنية في المدن ، واشباع حاجات السوق الوطنية ، حتى قيام ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وبعد دراسة تطور القطاع الزراعي الذي تحركه تجارة التصدير والقطاع الصناعي الذي تحركه تجارة الاستيراد ، بقى ان نبحث تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية ودور السياسة التجارية فيها ، وهو موضوع الباب التالي .

الفصل السادس

السياسة التجارية

ترمي السياسة التجارية الى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المختلفة. وأقل هذه الأهداف أهمية ، في الاقتصاديات المتقدمة ، جمع أقصى ايراد ممكن من الضرائب المفروضة على الاستيراد والتصدير ، بغية مواجهة بعض المصروفات الحكومية . أما الهدف الأكثر أهمية ، من أهداف السياسة التجارية ، فهو فرض التعريفات الكمركية من أجل تثبيط الاستيراد ، أو تقليله أو الغائه ؛ وتشجيع التصدير ، بغية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، أو تخفيض تكاليف المعيشة عن طريق تقليص ما يدخل فيها من الاستيراد . ويمكن ايضاً استعمال السياسة التجارية ، آخذين بنظر الاعتبار اختلاف مرونات العرض والطلب العالمي ، لتحسين نسب التبادل التجاري للبلد . وان الرسوم الكمركية تفرض غالباً على المستوردات من أنواع معينة من البضائع على أمل تطوير انتاجها المحلي أو زيادته . ويترتب على هذه العملية ارتفاع في الطلب على عوامل الانتاج المحلية التي استخدمت واستغلت بنسبة أكبر في انتاج البضائع المحلية ؛ مما سيؤدي الى ارتفاع أسعار عوامل الانتاج المذكورة ، واعادة توزيع الدخل الوطني لصالحها ؛ وعلى الأخص عن طريق مكافحة البطالة ورفع مستوى معيشة الطبقة العاملة .

والهدف الأخير المتوخى من السياسة التجارية ، والذي يمكن اعتباره من أهم أهداف هذه السياسة لأي اقتصاد متطور ، هو حماية الصناعات الوطنية ، وذلك باعطائها الفرصة الملائمة للنمو الذي يمكنها من الصمود والوقوف أمام منافسة المنتجات الأجنبية ، بعد أن تكون الصناعات الوطنية المحلية قد اجتازت مرحلة « الطفولة الصناعية » .

ويظهر ان السياسة التجارية الحديثة في العراق قد مرت بطورين . كان الطور الأول يهدف الى تحقيق الايراد الكمركي الاقصى ؛ ويمكن تحديده بالفترة من سنة ١٨٦١ الى حوالي سنة ١٩٢٧ ؛ والغرض الرئيسي في هذه الفترة كان تجميع أكبر ايراد ممكن لزيادة دخل الحكومة ، دون أي اعتبار لأهمية الأهداف الأخرى للسياسة التجارية .

أما التطور الثاني ، طور ظهور أهداف التنمية في السياسة التجارية ، فيمكن تحديده بالفترة ١٩٢٧ – ١٩٥٨ . حين بدأت أهداف متعددة كحماية الصناعة والزراعة ، أو اعفاء « الاستيراد الضروري » من الضرائب الكمركية وفرضها على « الاستيراد الترفي » تحتل مكاناً ، في السياسة التجارية العراقية ، وبدأت أهميتها تسير جنباً الى جنب مع هدف تحقيق الايراد الكمركي الاقصى عن طريق السياسة التجارية . بيد ان هدفين مهمين من الأهداف السياسة التجارية ، وهما تحسين نسب التبادل التجاري وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، بقيا مهملين .

١ ــ طور الايراد الكمركي

كانت الرسوم الكمركية المفروضة على الصادرات والاستيرادات تكوّن المصدر الرئيسي من بين مصادر الايراد في مجموع دخل حكومات ولايات بغداد ، والموصل والبصرة[١] . ان جمع أقصى ايراد من الكمارك يعتمد ، اولاً ، على سلامة معدلات التعريفات المفروضة ؛ وثانياً على كفاءة السلطات الكمركية التي تقوم بجبايتها . ولم تكن معدلات رسوم الاستيرادات والصادرات سليمة ، كما لم تكن ادارة الكمارك كفوءة ، حينما كان العراق جزءا تابعاً للامبراطورية العثمانية ، وخاصة خلال الفترة السابقة لعام ١٨٦١ . لندرس اول الامر التعريفة المفروضة على الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية قبل عقد الاتفاقية التجارية لعام ١٨٦١ .

لقد كان نظام التعريفة الواحدة هو السائد بالنسبة للبضائع الاجنبية ، فالاستيرادات ، سواء اكانت موادّ اولية أم بضائع مصنوعة خاضعة لمعدل واحد من التعريفة ، اي ٥٪ من قيمة البضاعة (ad valorem) : ٣٪ منها تفرض عند تفريغ البضائع المستوردة ، و٣٪ عند بيعها في ميناء التفريغ ، او عند نقلها الى الداخل . ومن المهم ان نذكر ، في هذا العدد ، رأي احد الكتاب المعاصرين حول عدم ملاءمة رسم الاستيراد الواحد . فلقد ذكر المسترسي ، اليسون C . Alison في التقرير المدي قدمه حول السياسة التجارية التركية ما يلي :

« ... ان فرض معدل متساوٍ من الضريبة على جميع البضائع الاجنبية يتنافى وجميع المبادىء السليمة – على الجوخ والمشروبات ، على مكائن القطن والمجوهرات ، على الضروريات التي يحتاجها ذوو الدخل الواطىء ، وعلى الكماليات التي يشتريها الغني من فائض دخله. [٢]

١) انظر Longrigg (1) , oP. cit . , p. 319 ,

٢) انظر ، C . Alison , British Parlamentary Papers , 1857 - 8 ‘ vol . LV. , A Report on Turkish Commercial policy , P . 161 .

إن التعريفة على التصدير ، حسب ما يقول اليسون ، أكثر شذوذاً ، لأن جميع البضائع المعدة للتصدير خاضعة ، بدون تمييز ، لرسم يساوي ١٢٪ من قيمة البضاعة ، ٩٪ تؤخذ كضريبة محلية خاصة ، و ٣٪ في حالة الشحن الى الخارج . يتضح لنا ، عندئذ ، ان الصادرات بمقارنتها بالاستيرادات من نفس البضائع مثقلة بعبء اضافي بنسبة ٧٪ ، وهذه النسبة عبارة عن الفرق بين معدلات رسوم التصدير والاستيراد . وعليه ، فان المستر اليسون يستخلص انه « .. من العبث ومن غير المعقول فرض ضريبة محلية خاصة على الصناعة والمشاريع في البلد .. التي غالباً ما يقع عبؤها على تلك الطبقة الشعبية في الامبراطورية التركية التي تخلق الثروة بمجهودها وعملها ، وان أية زيادة في محصول هذه الطبقة تؤدي بالتبعية الى زيادة حقيقية في ثروة البلد[1] » .

وفيما يختص بالضريبة على التجارة المحلية ، لم يكن ممكناً نقل المنتوجات الزراعية أو الصناعية بالبحر من مدينة الى اخرى ، داخل الامبراطورية العثمانية ، بدون أن تخضع لدفع نسبة معينة من الضريبة ؛ في المرحلة الأولى تؤخذ نسبة ١٢٪ عند الشحن ، ومن ثم ، كدفعة ثانية ، ١٪ من قيمة البضاعة عند بيع البضاعة للاستهلاك وفيما يتعلق بالولايات التابعة للامبراطورية العثمانية ، فان معدلاً من الضريبة بنسبة ١٥٪ كان يفرض على البضائع الترانسيتية . ان هذه الضريبة المفروضة داخل نطاق الامبراطورية العثمانية ، كان لها تأثير تشجيع الاستيراد وتثبيط الانتاج المحلي حيث الانتاج كان كليلاً وخاضعاً لعبء الضريبة الاضافي البالغ ٨٪ ، هذه النسبة التي هي عبارة عن الفرق بين الضريبة المحلية والرسوم المحلية المفروضة على الاستيرادات . مثال ذلك ان استيراد التبغ في شهر زور في كردستان العراقية الى ولاية بغداد كان يخضع لمكس يعادل ١٥٪ ، بينما استيراده من ايران كان يخضع لرسم استيراد يعادل ٧٪ ، وهذا وحده يفسر تأخر انتاج التبغ في شمال العراق ، واتساع استيراده

١) المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

من ايران الذي بلغ حوالي ٣٫٣ ملايين قرش عثماني ، أو ما يعادل ٢٨٫٠٧١ ديناراً في عام ١٨٦٩ – ١٨٧٠[1] .

من الواضح ، ان التأثير المباشر لرسوم التصدير كان يؤدي الى تثبيط الانتاج المحلي ، ومن ثم خفض مستوى تجارة التصدير . ومن جهة اخرى ، فان التأثير المباشر للكمارك والمكوس كان يؤدي الى احتلال البضائع الاجنبية محل البضائع المحلية . ان هذه السياسة التجارية الملتوية كانت ، من بعض الوجوه ، تساهم بدون شك في انعدام التوازن المبكر في ميزان تجارة العراق البحرية[2] ومع ذلك ، فمن الواضح ان التأثير غير المباشر للنسب العالية لرسوم التصدير والضرائب المحلية ، عن طريق تثبيط الانتاج المحلي والتجارة كان يساهم الى حد ما في انخفاض مستوى تجارة الاستيراد .

ولم تكن سياسة التعريفة غير سليمة فحسب ، بل كان جمع واردات الكمارك غير كفوء ، وجهاز الجباية غير نظيف أيضاً .

لقد كان نظام جباية الضريبة في ولايات بغداد والموصل والبصرة ، كما في سائر انحاء الامبراطورية العثمانية ، عبارة عن اجزاء مزايدة على حصيلة الضرائب للبضائع المختلفة في المناطق المختلفة ، وارسائها على المزيد الأعلى ، لمدة سنة واحدة اعتيادياً . وهذا المزيد الأعلى ، اذ يدفع مبلغ الضريبة المتفق عليه الى الحكومة ، ينتزع الحد الاقصى من الضريبة الممكن انتزاعه من الخاضعين لها .

ان نظام الالتزام ، كما كان يسمى ، كان قد طبق على السواء في جباية الضرائب المحلية وفي الرسوم الكمركية حتى سنة ١٨٦٤ . وخلو هذا النظام من الكفاءة والعدالة واضح . فلقد كان المستر اليسون يرى ان نظام الالتزام هذا « يكلف كلفة غير ضرورية تعادل حوالي ٢٠ ٪ - ٣٠ ٪ من مجموع

١) انظر ، Beghdad C . T . R . , 1869 – 70 , pp . 309 - 11

٢) راجع الفصل الثامن ، القسم (١) ، ص ٣٥٦ .

الايراد .. وانه يؤدي الى وضع الحد الاقصى من العراقيل في طريق تجارة البلد الداخلية والخارجية ؛ وان اعباء الضريبة تقع بشدة على التجار والمنتجين المحليين » [1] . أما التجار الاوربيون فقد حمتهم المحاكم الخاصة برعايا الدول الاجنبية من أسوأ عواقب نظام الالتزام .

لقد تأسست دار الكمارك الحكومية في سنة ١٨٦٤ في المراكز التجارية الرئيسية ، خاصة في بغداد والبصرة . وأصبحت دور الكمارك جزءاً تابعاً للادارة المركزية العثمانية ، تجمع الواردات نيابة عن دائرة الكمارك في اسطنبول ولحسابها . ان تأسيس دور الكمارك يعتبر خطوة الى الامام بالنسبة لنظام الالتزام في جباية الضرائب ؛ لكن هذا الاجراء كان قد اتخذ فقط فيما يختص بالرسوم المفروضة على التجارة الخارجية . اما بقية الضرائب فقد استمرت على طريقة الالتزام التي تحيل الجباية الى المزايد الاعلى [2] .

كانت سياسة التعريفة الكمركية حتى سنة ١٨٦١ ، أبعد ما تكون عن هدف قوة المساومة الضعيفة نسبياً لتركيا ازاء الدول الاوروبية الكبرى ، وديونها الثقيلة والمتزايدة لهذه الدول الاوربية .

ان ضعف تركيا النسبي كان يعني بدوره ان رسوم الاستيراد التركية تحددها الدول الكبرى . وهذه الدول الاوروبية كانت تهدف بالطبع الى تقليل رسوم الاستيراد التركية الى اوطأ مستوى ممكن ، ومقاومة كل محاولة لزيادة مستواها . وعليه ، فان رسوم الاستيراد التركية استمرت بمستوى منخفض بنسبة ٥ ٪ . وهذا أجبر السلطات التركيه على فرض الرسوم العالية بنسبة ١٣٪على الصادرات التركية ، بغية مواجهة الحاجات الكثيرة والمتزايدة للخزانة العثمانية [3] .

---

١) انظر ، Alison , oP . cit . , p . 167 .
٢) انظر ، Basrah C , T . R . , 1864 – 6 , p . 264 .
٣) انظر ، G . Young , Corps du Droit Ottoman , Oxford , 1905 , Vol, III, pp, 222, 223 and 226 ,

ان تزايد حاجات الامبراطورية التركية ، وخاصة منذ سنة ١٨٥٤ ، اضطرها الاقتراض من الدول الاوروبية الكبرى ، حتى بلغ مجموع قيمة القروض حوالي ٢٠٠ مليون باون في سنة ١٨٧٥ [1] .

ثم ان قيام الامبراطورية العثمانية بالاقتراض على نطاق واسع ، استلزم فرض رسوم عالية على الصادرات والتجارة الداخلية بعد دفع فوائد هذه القروض الى الدول الاوربية المقرضة .

وعلى الرغم من بقاء ضعف المركز النسبي للامبراطورية التركية ، وعبء التزاماتها المالية الى الدول الاوربية ، عاملين مغالين في تحديد سياستها التجارية ، حتى سقوطها في الحرب العالمية الاولى ، فان الاتفاق التجاري لسنة ١٨٦١ كان يمثل تقدماً ملحوظاً في العلاقات التجاريةالتركية ـ الاوربية . فلقد زيدت رسوم الاستيراد في سنة ١٨٦١ من ٥٪ من قيمة البضاعة الى ٨٪ من قيمتها . وخفضت رسوم التصدير في المرحلة الاولى من ١٣٪ الى ٨٪ ، كما اتفق على تخفيضها تدريجياً الى حد ١٪ .

لقد كان لهذه التغيرات في التعريفة الكمركية تأثير مباشر في تنمية تجارة التصدير والاستيراد ، بينما كان رفع الرسوم الاستيراد قد عاق نسبياً تدفق البضائع الاجنبية الى الداخل . لذلك ، فلقد ازداد مجموع قيمة صادرات ولايتي بغداد والبصرة بنسبة ٣٥٪ في الفترة ١٨٦٤ – ١٨٦٨ ؛ بينما كان الازدياد المماثل في الاستيرادات ٥٪ فقط لنفس الفترة .

لقد بُذلت محاولتان لرفع رسوم الاستيراد على البضائع الاوربية في سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٨٣ ؛ ولكن مقاومة الدول الكبرى لأية زيادة في رسوم الاستيراد كان قد وقف حائلاً دون هاتين المحاولتين .

لذلك ، فقد بقيت رسوم الاستيراد ، حتى سنة ١٩٠٧ ، بمستوى ٨٪

---

١) انظر ، D . C . Blaisdell , European Financial Control in the Ottoman Empire , (N . Y . 1929) , p . 24 See also p . 4 . and p . 8 .

من قيمة البضاعة . ان هذه الرسوم « كانت تحسب وفق مشيئة دار الكمارك . إما على اساس قيمة البضاعة (فاتورة الحساب) مضافاً اليها ٣٥٪ ، وإما على أساس سعر السوق في البصرة ناقصاً ١٠٪ ، وإما ان تدفع عيناً . ان تقدير رسم الاستيراد من قبل المخمن الرسمي لدار الكمارك يتراوح بين ٧٪ و٩٪ من التكاليف الحقيقية للبضائع ، واجور شحنها وتأمينها » [١]

وفي تموز سنة ١٩٠٧ ، زيدت رسوم الاستيراد الى مستوى ١١٪ من قيمة البضاعة بموافقة الدول الكبرى . ولقد جرت محاولة اخرى لزيادة التعريفة باضافة ٤٪ الى المستوى السابق . ولكن هذه المحـــاولة جابهت معارضة شديدة من الدول الاوروبية التي سدت الطريق امام كل زيادة في سنة ١٩١٠ — ١٩١١ . [٢] إلا ان رسوم الاستيراد قد زيدت الي ١٥٪ في سنة ١٩١٤ .

ان قيام الامبراطورية العثمانية بمضاعفة رسوم الاستيراد أو زيادتها الى ٣٠٪ ، خلال الحرب العالمية الاولى لم يطبق في العراق . فمنذ الاحتـــلال البريطاني للبصرة في سنة ١٩١٤ ، بدأت قوات الاحتـــلال بتطبيق قانون الكمارك البحرية الهندي رقم (٨) لسنة ١٨٧٨ ؛ [٣] وعند احتلال بغداد في اذار ١٩١٧ ، كان هذا القانون قد طبق على جميع انحاء العراق . ان قانون الكمارك الاخير يحتوي على ثلاثة انواع من المواد : تلك التي تختص بمنع أو تحديد تجارة البضائع التي تعتبر مضرة بالصحة العامة والامن . وتلك التي تنص على ان معدلات الرسوم على البضائع المستوردة والمصدرة قابلة للدفع تبعاً لقوانين الكمارك النافذة ، إلا اذا اعفيت من ذلك بقوانين اخرى واخيراً هناك مواد عامة تتعلق بتسيير وادارة دائرة الكمارك .

---

١) انظر ، Basrah C . T R , , 1905 . pp . 6 - 7 .

٢) انظر ، Erael , Turky , The Great Powers & the Baghdad Railway ; A Study in Imperialism (N . y . , 1923) , p . 226 .

٣) انظر ، Gov . of India . « The Sea Customs Act No . VII , 1878 (The unroplaced General Acts of the Governor General-in Council , Third Edition 1898 , vol . III , pp . 156 – 241) .

ان الكمارك على التجارة البرية والترانسيتية نظمت بقوانين ملحقة ، إذ ان « بيان الكمارك البرية ، رقم (١٤) لسنة ١٩١٨ »، و « بيان تجارة الترانسيت واعادة التصدير رقم (٦٣) لسنة ١٩٣٠ » عالجا باختصار هذين الجانبين من تجارة العراق الخارجية [١] .

وقوانين الكمارك البرية والبحرية هذه لم تحدد معدلات الرسوم على الصادرات والاستيرادات ، ما عدا رسم الترانسيت الذي نص على ان يكون ثمن ($\frac{١}{٨}$) رسم الاستيراد . لذا فان تشريعات منفصلة حـــددت هذه الرسوم والتغيرات التي تطرأ عليها . وأول هذه القوانين قد ضمن في « بيان تعريفة الرسوم الكمركية رقم (١٩) لسنة ١٩١٩ .

وبمقتضى هذا القانون ، حدد رسم قيمة الاستيراد بنسبة ١١ ٪ من قيمـــة البضاعة على جميع البضائع ، ما عدا المشروبات والعطور والتبوغ التي اصبحت خاضعة لرسوم كمية تقدر بـ ٥٠ ٪ من قيمة البضاعة . ومن هنا كانت بداية الضريبة الكمية Specific duty (أي حسب الطول أو الوزن أو الحجم) والتمييز بين الاستيرادات المختلفة [٢] .

وقد عدل بيان تعريفة الرسوم الكمركية رقم (١٩) لسنة ١٩١٩ اربع عشرة مرة ، بين ١٩١٩ و١٩٣٣ . وبقدر ما يتعلق الامر برسوم الاستيراد ، فان هذه التعديلات كانت تتضمن تطبيق معدلات تعريفية جديـــدة من قيمة البضاعة مثل ١٥ ٪ ، و٣٥ ٪ ، و٥٠ ٪ ، و٦٠ ٪ . وقـــد شملت ضرائب الاستيراد الكمية انواعاً اخرى بالاضافة الى الكحول ، والعطور والتبـــغ . وهذه المواد : هي السيكاير ، والشخاط ، والنفـــط ، والسكر ، والشاي ، والقهوة والسمنت ، والفحم والمعادن غير المصنوعة ، والتي تؤلف الاستيرادات

---

١) انظر ، مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، (القاهرة ، ١٩٤٨) ، ص ٤٠ – ٤٤ .

٢) انظر ، المصدر السابق ص ٤٩ .

الرئيسية للعراق ، باستثناء المنسوجات .

ان معدل التعريفة الذي كان يطبق غالباً على الاستيرادات هو ١٥ ٪ من قيمة البضاعة ، وكان هذا المعدل، حتى سنة ١٩٣٣ ، مفروضاً على ٣٨ بضاعة محددة ، وعلى جميع ما هو غير محدد ، أو غير معفى من الرسوم من الادوات ومواد البناء المستوردة الى العراق . ومن الناحية الاخرى ، فان جميع بقية فئات ضرائب الاستيراد (٣٠ ٪ من قيمة البضاعة ، و٣٥ ٪ ، و٥٠ ٪ ، و٦٠ ٪ من قيمة البضاعة) كانت تطبق على حوالي ١٦ بضاعة من البضائع المستوردة الى العراق .

ان ضريبة الاستيراد الكمية كانت أشد وطأة ، وكانت تتراوح بين ٢٥ ٪ على بعض المعادن غير المصنوعة و٢٠٠ ٪ على بعض المشروبات الرحية [١] عند تحويلها الى ما يعادل قيمتها بالنسبة لاسعار سنة ١٩٣٠ .

وبخلاف رسوم الاستيراد ، فان رسوم الصادرات كانت أقل أهمية وأقل تغيراً . فبموجب بيان تعريفة الرسوم الكمركية رقم (١٩) لسنة ١٩١٩ خصصت جميع الصادرات ، ما عدا الصادرات الحكومية للضريبة بنسبة ١ ٪ من قيمة البضاعة . وهناك استثناءات ترد على هذا المعدل الموحد للرسوم ، كصادرات التمور التي كانت تدفع ٣ ٪ حتى سنة ١٩٣٣ ، وصادرات الحبوب (الحنطة والشعير والرز) التي كانت تتمتع بامتيازات الاعفاء من الضريبة في سنة ١٩٣٠ ؛ واخيراً ، فان تصدير الخيول والمصارين كان يخضع لضريبة كمية اضافية خلال الفترة ١٩٣٧ — ١٩٣١ [٢] .

بقي لنا ان نبحث في رسوم الترانسيت وتغيراتها . والذي يلزم التذكير

١) ان الهدف الاصلي لفرض الضرائب الكمية هي الحيلولة دون التلاعب باسعار البضائع ولضمان ايراد كمركي مستقر . وطريقة حسابها كانت تتم بتحديد سعر رسمي تقيم السلطات الكمركية بموجبه حصة الحكومة من البضائع المستوردة .
انظر ، المصدر السابق ، ص ٤٩ — ٥٠ .
٢) انظر المصدر السابق ، ص ٩٠ — ٩١ .

به هو ان تجارة الترانسيت كانت في طريق الانخفاض التدريجي خلال فترة ما بين الحربين [١] ولقد حاولت الحكومة العراقية مواجهة هذا الانخفاض بتقديم بعض التسهيلات لتجارة الترانسيت كالحزف ، وطرق الدفع ، وانشاء طرق ملائمة على تخفيض رسوم الترانسيت التي كانت تساوي ثمن (١/٨) ضرائب الاستيراد ، تبعاً لقانون الكمارك البحرية ، أو بمعدل من ١و٥ ٪ من قيمة البضاعة ، متغيراً بتغير البضائع وضرائب الاستيراد المفروضة عليها ، خلال الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٤ . وبموجب قانون الترانسيت التجاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٤ ، فقد خفضت ضرائب الترانسيت ١ ٪ ، اذا تركت البضائع العراق الى الخارج خلال مدة ستة أشهر ، وصارت بنسبة ٢ ٪ اذا بقيت لمدة سنة و٣ ٪ اذا بقيت لمدة سنتين أو ثلاث سنوات بالتعاقب . ومنذ سنة ١٩٣٩، فان نسبة ١ ٪ كانت تفرض على البضائع الترانسيتية ، بصرف النظر عما اذا بقيت في العراق لمدة ستة أشهر أو اكثر [٢] .

وقبل ان نبحث في مركز واردات الكمارك في دخل الحكومة ، من المفيد ان نقارن بين ما كانت عليه السياسة التجارية العراقية في ظل الحكم العثماني وبين ما آلت اليه في زمن الانتداب البريطاني . كانتا متشابهتين في كون كليهما مقرر من قبل دولة أجنبية . وكانتا مختلفتين في كون ان السياسة التجارية التركية فرضت معدلات متساوية من الرسوم على جميع الصادرات والاستيرادات، بينما فرضت رسوم متعددة على البضائع المختلفة في ظل الانتداب البريطاني . واخيراً ، كان هناك تجانس بين السياستين من حيث ان الهدف الاساسي هو الحصول على أقصى ايراد كمركي ممكن ، دون مراعاة الاهداف الاخرى للسياسة التجارية ، وعلى الاخص اهداف التنمية الاقتصادية .

إن السياستين التجاريتين التركية والبريطانية في العراق اتبعتا مبدأ عدم

١) راجع الفصلين الثاني والرابع ، القسم (١) ص ٧١ — ٧٢ ص ١٨٤ — ١٨٥ .
٢) انظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٠٥ — ١٠٨ .

التمييز او سياسة الباب المفتوح ، فـــيما يختص بالمصادر المختلفة للاستيرادات والاسواق المتباينة للصادرات . وان هذه السياسة كانت قد اتبعت ونفذت من قبل تركيا حتى سنة ١٩١٤ ، ومن قبل بريطانيا حتى سنة ١٩٣٢ ، حينما قبل العراق عضواً في عصبة الامم .

إن الاتفاقية التجارية لعام ١٨٦١ التي تمت نتيجة المفاوضات بين الدول الكبرى وتركيا صارت تطبق على العراق ايضاً . كذلك نجد ان المادة ٣٣ من ميثاق عصبة الامم حول نظام الانتداب ، وقد ادخلت في المـــادة ١١ [٢] من معاهدة ١٩٣٣ بـــين بريطانيا والعراق ، فرضت على العراق اتباع سياسة الباب المفتوح في التجارة مع جميع اعضاء عصبة الأمم ، وبعدئذ مع الولايات المتحدة الامريكية ايضاً .

ان الاستثناء الاول لسياسة عدم التمييز هذه كان قد اشترط في المادة ١٦ لمعاهدة ١٩٢٣ [٢] . وهذا الاستثناء فسح المجال امام العراق للدخول في اتفاقات تنطوي على تعريفة كمركية تفضيلية أو في اتحاد كمركي مع « الاقطار

---

١) انظر ، Treaty Series , No . 17 (1925) and 2370 , Article 11 .
تنص المادة المذكورة على ما يلي :
«يجب ان لايكون اي تمييز ضد اية دولة من الدول الاعضاء في عصبة الامم ، أو ضد رعايا اية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا ، بموجب معاهدة ، على ان يضمن لها عين الحقوق التي قد تمتع بها فيما لو كانت من ضمـــن اعضاء العصبة المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في الأمور المتعلقة بالضرائب ، أو التجارة ، أو المـــلاحة ، أو ممارسة الصناعات والمهن ، أو معاملة السفن التجارية ، أو الطائرات المدنية ، وكذلك يجب ان لا يكون تمييز ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الدول الاخرى ، فيما يتعـــلق بالبضائع الصادرة منها ، أو المصدرة اليها . ويجب ان تطلق حرية مرور البضائع عبر اراضي العراق بموجب شروط عادلة » .
٢) المصدر السابق ، تنص المادة ١٦ من المعاهدة على ما يلي :
« يتعهد جلالة ملك بريطانيا ، على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية ، بان لا يضع عقبة في سبيل ارتباط دولة العراق ، لمقاصد كمركية أو غيرها ، مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .»

العربية المجاورة » . والناحية المهمة التي يلزم ذكرها هي ان العراق كان عليه ان يعامل جميع اعضاء عصبة الامم والولايات المتحدة معاملة اكثر الدول خظوة بصورة غـــير مشروطة أو مقيدة ، ومن دون أن يحصل العراق بالضرورة على نفس المعاملة من هذه الاقطار . هذا اذا تركنا جانباً مسألة مـــا اذا كان العراق ، في تلك المرحلة من تطوره ، قادراً على تحمل عبء ما تجره سياسة حرية التجارة في فترة يتناقص فيها الدخل والتجارة العالميان[١] .

وان الاستثناء الثاني لسياسة عدم التمييز يرتكز على قاعـــدة الاستيراد النسبي التي أوجبت تصدير منتجات عراقية الى بلاد معينة ، ولا سيما اليابان والمانيا وايطاليا ، بنسبة مقررة مما يمكن استيراده من تلك البلاد . وكان من نتائج تطبيق هذه القاعدة ، ارتفاع اسعار الاقمشة اليابانية بالمقارنة مع الهندية والانكليزية ، حيث انها صارت تتحمل ارباح بيع شهادات التصدير الى اليابان الى مستوردي الاقمشة اليابانية . وقد تحمل الفرق بـــين قيمة الاستيراد والتصدير مستهلكو الاقمشة الرخيصة من طبقات الشعب الفقيرة . ولم يساعد تطبيق قاعدة الاستيراد النسبي على تقليص العجز في الميزان التجاري ، فان كل نقص في عجز هذا الميزان بـــين العراق واليابان كانت تقابله زيادة في عجزه بين العراق والبلاد الاخرى [٢].

ان الرسوم المتساوية على قيم البضائع المصدرة خلال فترة الحكم التركي ، كانت تعني عدم تشجيع الانتاج والتصدير ، كما كان عبء الضرائب المتساوية على قيم البضائع المستوردة يقع على المستهلكين الفقراء . وبالرغم من ان وتائر مختلفة للرسوم قد فرضت على الاستيرادات المقدرة خـــلال فترة الانتداب البريطاني ، فان انعدام التمييز بين الاستيرادات « الضرورية » و «الكمالية» ،

---

١) انظر ، Report on the Administration of Iraq . 1928 , p. 27 ,
وانظر كذلك مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ١٥٧ – ١٥٨ .
٢) انظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر السابق الذكر ، ص ٣٢٩ – ٣٤٦ .

والاستيرادات « الاستهلاكية » و « الانتاجية » ، أدى الى وقوع عبئها على ذوي الدخل الواطىء في الغالب . فلقد وجد مظفر حسين جميل أن اقل من نصف السكان القاطنين في القرى الصغيرة والمدن الصغيرة والكبيرة ، تحملوا الجزء الاكبر من عبء الرسوم الكمركية على الاستيرادات . ان رسوم الاستيراد المنخفضة البالغة ١٥٪ من قيمة المنسوجات يبدو أنها تحقق مبدأ العدالة في الضرائب . « لكن الغالبية الفقيرة من السكان تستهلك السكر والشاي والقهوة والشخاط ، هذه المنتوجات كانت خاضعة لمعـــدلات من الضريبة تتراوح بين ١٠٠٪ و ١٧٠٪ وتشكل حوالي ٤٥٪ من مجموع الحصيلة الكمركية من الاستيراد . » (٢)

فبينما كانت النسب العالية للرسم على الاستيرادات الاستهلاكية تساهم في في زيادة حصيلة الرسوم الكمركية ، الا انها كانت تؤدي الى استنزاف القوة الشرائية لاصحاب الدخل الواطىء ، وتقليص حجم السوق المحلية ومن ثم عرقلة التطور الاقتصادي ، حيث ان نسبة كبيرة من الواردات الكمركية كانت تصرف على الاستيرادات العامة ، خاصة على تطوير الجيش والشرطة العراقية .

صحيح ان مدحت باشا حاول منذ ١٨٧٠ — ١٨٧١ ان يستخدم السياسة التجارية لتشجيع الانتاج . وبهذه المناسبة فقد ذكر القنصل البريطاني العام في بغداد « آخذين بوجهة نظر تشجيع زراعة وانتاج السكر ، فان مدحت باشا أعلن في آب ١٨٧٠ اعفاء بذور قصب السكر المستوردة الى العراق من الرسم الكمركي . » (١) وصحيح ايضاً ان بعض البضـــائع المستوردة ، بصورة خاصة المضخات الاروائية ، كانت معفاة من جميع الرسوم خلال فترة الانتداب ، خاصة منذ سنة ١٩٢٧ ، كما سنرى في القسم الثاني من هذا الفصل .

---

٢) المصدر السابق ، ص ٨٧ .

١) انظر ، Baghdad C . T , R . , 1870 71 , p . 290 .

المصادر

(ع) A. Geary , op. cit., Vol. I, Appendix IV, p. 339.

(س) Cuinet , op. cit., Baghdad, Vol. III . P. 85, Basrah Vol. III, P. 254; and Mosul, Vol. II, P. 805.

(ص) سعيد عمارة ، النظام الاقتصادي في العراق ، ص ص ٤٦١ - ٤٦٤ والذيل ١١ أ

(ر) Report on Administration of Iraq for 1925, P. 89; and For 1926, P. 88.

---

٢٥ يشمل ولايتي بغداد والبصرة فقط

٢٦ تخميني .

السنة	مجموع الايرادات السنوية (مقدرة بآلاف الدنانير)	ايرادات الكمارك (مقدرة بآلاف الدنانير)	النسبة المئوية لايرادات الكمارك الى مجموع الايرادات
(ع) ١٨٧٤ - ١٨٧٥	٦٦١ (٢٥)	١٥٠ (٢٦)	٢٣
(س) ١٨٨٩ - ١٨٩٠	٧٥٧	١١٨	١٥
(ص) ١٩١٠ - ١٩١١	١,٦٥٣	٣٨١	٢٣
(ر) ١٩٢١ - ١٩٢٦	٣,٩٩٣	١,٤١١	٣٦

الجدول رقم (٢٩)

مركز الايرادات الكمركية في الميزانية الاعتيادية

١٨٧٤ - ١٩٢٦

ومع ذلك ، فان أهم ظاهرة تتميز بها السياسة التجارية · خـلال الفترة ١٨٦١ — ١٩٢٧ ، كانت تتركز حول هدف التوصل الى توفير أقصى ما يمكن تحقيقه من الواردات الكمركية لفرض تمويل مصروفات الحكومة .

ان الجدول رقم (٢٩) يبين لنا تزايد اعتماد دخل الحكومة على ايرادات الكمارك ، حيث ان حصة ايرادت الكمارك في الميزانية ، خلال الفترة بـين سنة ١٨٨٩ — ١٨٩٠ و ١٩٢٦ ، ازدادت مما يقل عن الخمس الى ما يزيد على الثلث من دخل الحكومة العراقية في الميزانية العامة . ومن المهم ان نذكر بان الواردات الكمركية التخمينية البالغـة ١٥٠ ألف دينار سنوياً في ١٨٧٤ — ١٨٧٥ ، من المحتمل ان يعتورها تحيز صاعد ، حيث ان هذا الرقم يبدو عالياً لولايتين فقط . ومن الناحية الأخرى ، فان الايراد النسبي المنخفض للكمارك في ١٨٨٩ — ١٨٩٠ يعود من جهة الى الانخفاض التدريجي لرسم التصدير والذي أدى بدوره الى انخفاض الايرادات ، كما يعود أيضاً الى فشل السلطة في زيادة رسم الاستيراد . وما عدا تأثير تزايد قيم الصادرات والاستيرادات من ٨٪ الى ١١٪ في ١٩٠٧ .

لقد عزز الازدياد في قيمة التجارة الخارجية ، والارتفـــاع في مستوى التعريفات الكمركية ، المركز المطلق والنسبي للواردات الكمركية في ميزانية الحكومة العراقية في اوائل العشرينيات . فلقد ارتفعت نسبة الموانع التعريفية على الاستيراد، التي هي عبارة عن نسبة الحصيلة الكمركية الى قيمة التجارة، من ١٠٫٥٪ في ١٩٣١ الى ٣٠٫٦٪ في ١٩٢٦[1] . وعليه فان المعدل السنوي السنوي لواردات الكمارك في هذه الفترة ، كان مليوناً ونصف مليون دينار تقريباً ، أو ما يعادل ٣٦٪ من مجموع واردات الخزينة لنفس الفترة .

---

١) انظر مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ٦٢ .

٣ ـــ جوانب التنمية في السياسة التجارية

بقي هدف الوارد الكمركي عاملاً مهماً ، وان لم يعد وحيداً ، في تكوين السياسة التجارية العراقية ، عند بدء تأثير عوامل التنمية الاقتصادية ، في حوالي ١٩٢٧ — ١٧٣١ .

لذا ، فان المعدل السنوي لواردات الكمارك ازداد الى ١,٥٤٦,٠٠٠ دينار بينما ازداد مجموع واردات الخزينة الى ٤,٢٠٣,٠٠٠ دينار خلال هذه الفترة ، وهذا يعني ان الدور المهم الذي تلعبه الكمارك في الواردات العامة استمر محافظاً على مستواه ، ومكوناً نسبة تقارب ٣٧ ٪ من مجموع الواردات [١] .

ونظراً لزيادة قيم تجارة الاستيراد ؛ فقد بقي المركز الذي تحتله الواردات الكمركية على حاله تقريباً خلال الفترة ١٩٢٣ — ١٩٣٩ ، بالرغم من تطبيق قانون التعريفة الكمركية رقم (١١) لسنة ١٩٣٣ ، الذي عزز عنصر التنمية في السياسة التجارية . لذا فقد ازدادت الواردات الكمركية ، خلال هذه الفترة ، الى ٢,١٣٤,٠٠٠ دينار سنوياً ، بينما بلغت واردات الخزينة العراقية ٦,٣٦٢,٠٠٠ دينار سنوياً . وهذا يشير الى حدوث انخفاض طفيف في نسبة واردات الكمارك الى مجموع الوردات ، حيث أصبحت ٣٣,٥ ٪ [٢] .

وقد استمر هذا الهبوط النسبي في مركز الايراد الكمركي بصورة أشد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، حين بلغ معدل الايراد الكمركي ٢,٤٤٥,٢٥٦ دينارا ، بينما بلغت الايرادات العامة في الميزانية الاعتيادية ١٣,٦٠٠,٩٣٦ ديناراً سنوياً ، خلال ١٩٤٠ / ١٩٤١ — ١٩٤٤ / ١٩٤٥ . وهذا يعني ان نسبة الايراد الكمركي الى الايرادات العامة قد هبطت الى ١٧,٩ ٪ ، نظراً لارتفاع الايرادات الاخرى . ثم استأنف الايراد الكمركي

١) انظر ، المصدر السابق ، ص ٧٢ وص ٩٩ .
٢) انظر ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

مركزه الاعتيادي في الايرادات العامة ، حين ارتفع الى ٦,٣٦١,١١١ ديناراً سنوياً ، في الوقت الذي ازدات فيه الايرادات العامة الى ٢٣,٣٣٠,٠٣٨ ديناراً سنوياً ، خلال الفترة ١٩٤٥ / ١٩٤٦ — ١٩٥٩ / ١٩٥١ . وهذا أدى الى استرجاع نسبة الايراد الكمركي مركزها الطبيعي في الايرادات العامة ، حيث أضحت ٢٧,٤٪ . وعلى الرغم من استمرار هذا الاتجاه ، حيث ارتفعت الايرادات الكمركية الى معدل سنوي يبلغ ١٦,٥١٩,٩٢٤ ديناراً ، بينما ارتفعت الايرادات العامة الى ٥٣,٥٩٢,٩٣٠ ديناراً سنوياً خلال الفترة ١٩٥١ / ١٩٥٢ — ١٩٥٧ / ١٩٥٨ ، فان نسبة الايراد الكمركي الى الايرادات العامة التي بلغت ٣٠,٥ ٪ لم تسترجع مستواها العالي السابق والبالغ ٣٧ ٪ في ١٩٢٧ — ١٩٣٢ [١] .

جنباً إلى جنب مع استمرار هدف الايراد الكمركي الاقصى ، نشأ استعمال السياسة التجارية لغرض تطوير الانتاج الوطني وحمايته ، وعلى الاخص منذ عام ١٩٢٧ . ويمكن تصنيف جوانب التنمية للسياسة التجارية العراقية ، خلال الفترة ١٩٢٧ — ١٩٥٨ ، الى نوعين من الاجراءات . النوع الاول : التمييز بين الاستيراد « الانتاجي » والاستيراد « الاستهلاكي » ، وبين الاستيرادات « الضرورية » و « الكمالية » . وهذا أدى إما الى اعفاء الاستيرادات الأكثر انتاجية اعفاءً تاماً من الرسم الكمركي ، وإما الى تخفيضه . وبهذه الطريقة بدأ الانتاج الوطني يتمتع بشيء من التشجيع . والنوع الثاني من الاجراءات يختص بحماية الانتاج الزراعي العراقي والبضائع المصنوعة ، وذلك عن طريق فرض رسوم على الاستيرادات المنافسة لها تحول دون استيرادها تقريباً . وعلى الرغم من أن هذه الاجراءات قد تبنتها الحكومة ، تحت ضغط فئات مختلفة لها مصالحها في هذه الاجراءات ، ولذلك فانها لا تؤدي بالضرورة إلى التطور الاقتصادي السليم ، الا انها في الواقع أدت إلى تشجيع الانتاج الى درجة ما محدودة .

١) انظر ، قسم ميزانية الدولة ، في المجموعة الاحصائيه العامة للسنوات المعينة .

وقبل البدء بدراسة جوانب التنمية الجديدة في السياسة التجارية العراقية، من المفيد ان نشير الى الاجرءات الاولى التي اتبعت في اعفاء بعض البضائع من رسوم الاستيراد والتصدير، منذ ابتداء الانتداب البريطاني. فبموجب بنود المعاهدة البريطانية العراقية لسنة ١٩٢٢، استثنيت صادرات الجيوش والشركات البريطانية واستيراداتها، وخاصة شركات النفط والشركات ذات المنافع العامة، من دفع اي رسم. وفوق ذلك، فان سلطات الانتداب، في سنة ١٩٢٥، استثنت ايضاً استيرادات بذور الكتان، وبذور الحرير الطبيعي، من دفع الرسوم بموجب سياستها الرامية الى تشجيع وتسهيل النشاط الاقتصادي في هذه المجالات[١]. والأهم من ذلك اتباع سياسة تشجيع استيراد المضخات للارواء. ان بيان تعريفة الرسوم الكمركية رقم (١٩) لسنة ١٩١٩ جاء بالمثل الذي اتبع حتى نهاية فترة دراستنا، باعفاء استيراد المضخات من كل انواع الضرائب. وكان هذا الاعفاء، بدون شك، مسؤولاً الى حد كبير عن زيادة عدد المضخات الاروائية وقدرتها الحصانية العاملة في العراق. ففي عام ١٩١٢، لاحظ القنصل البريطاني العام في بغداد الازدياد الأخير في عدد المضخات المستوردة التي قدرت بـ ٤٠٠ «تشتغل بانتظام[٢]».

وانخفض عدد المضخات الميكانيكية بتأثير الخراب الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى، ولم تسترجع مستواها إلا بعد اواسط العشرينيات. حيث بلغ عدد المضخات العاملة خلال الفترة ١٩٢١ – ١٩٢٦، ٢٩٩ مضخة معدل قدرتها ٤٫٥٠٣ أحصنة[٣]. وبتأثير الاعفاء الكمركي للاستيرادات، فقد انفق معظم الارباح التجارية التي تجمعت خلال الحرب العالمية الأولى على استيراد مضخات الري منذ عام ١٩٢٦؛ وعليه، ففي خلال الفترة ١٩٢٧ – ١٩٣٢، ازداد عدد المضخات العاملة الى ١٫٦٨٦، وصار مجموع قدرتها

١) انظر، مظفر حسين جميل، المصدر السابق الذكر، ص ٥٢ – ٥٣.
٢) انظر، Baghdad C . T . R . , 1912 , p . 6 .
٣) انظر، Dowson , op . cit . , p . 29 .

يعادل ٤٦٫١٦٥ حصاناً[١]. وقد ازداد عدد المضخات، في الفترة ١٩٣٣ – ١٩٣٩، ازدياداً ملحوظاً حتى بلغ ٢٫٣٣٥ تعادل قدرتها ٧٩٫٣٧٩ حصاناً[٢].

وقد استمر تزايد عدد المضخات الحصانية وقدرتها خلال الحرب العالمية الثانية، حتى بلغ عددها حوالي ٢٫٧١١ وقدرتها الحصانية حوالي ٩٢٫٦٦٣، في ١٩٤٠ – ١٩٤١ – ١٩٤٥ – ١٩٤٦[٣]. وارتفع زخم هذا التزايد في استعمال المضخات خلال سنوات ما بعد الحرب حتى أصبح عدد المضخات ٥٫٤٤٤، بلغت قدرتها ٢٠٦٫٢٦٠ حصاناً قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٤].

ولنرجع الآن الى دراسة الجانب الاول من جوانب التنمية في السياسة التجارية، وهو تشجيع الانتاج الوطني. صحيح انه منذ اوائل ١٩٢٥، كان هناك – على سبيل المثال – قانون يعفي من الرسوم استيراد جميع المعدات لأي معمل للمنسوجات الصوفية. الا ان اجرءات جديدة وواسعة لحماية الزراعة والصناعة العراقية لم توضع موضع التنفيذ إلا عند تطبيق قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (٣٠) لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته في سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٠.

ان قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (٢٠) لسنة ١٩٢٧. وتعديلاته

١) انظر، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٧ – ١٩٣٣، ص ٩٣ – ٩٦.
٢) انظر، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٧ – ١٩٣٥، ص ٩٠ و ١٩٤٠، ص ص ٨٨ – ٩٠.
٣) انظر المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٦، ص ٩٣.
٤) انظر، المجموعة الاحصائيه لسنة ١٩٥٨، ص ٩٧، انظر ايضاً. طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق (بغداد، ١٩٥٨)، حيث يرى «ان لانتشار المضخات المائية ... وخصوصاً الاجنبية أر البريطانيه منها اخطاراً اهمها: اولاً انها تربط الانتاج الزراعي ربطاً مباشراً بالمصنع البريطاني او الاجنبي ... وثانياً تضاعف من الملكية الكبيرة في العراق وتطيل من عمرها اذ لا يقوى على شرائها غير كبار الملاكين في العراق. ثالثاً استعمالها يهدد الانتاج العراقي كلما تأزم الوضع العالمي وكلما انقطعت سبل المواصلات بين العراق والبلدان المصدرة للمضخات ولادواتها الاحتياطية.» ص ٣٤ – ٢٥.

اللاحقة تمثل نقطة تحول في السياسة التجارية العراقية ، وذلك بالتحول من التركيز على هدف الايراد الكمركي الى ظهور تباشير سياسة تجارية للتنمية . لقد شملت الاعفاءات من رسوم الاستيراد ، ليس فقط البضائع ذات الاهمية التكنيكية والتعليمية ، ولكن أيضاً جميع الانواع الاخرى من البضائع الضرورية لنمو الانتاج الوطني فالاعفاء شمل المعدات للانتاج الزراعي ، من مضخات الارواء الى البذور والسماد ؛ وكذلك وسائل الانتاج الصناعي التي شملت انواعاً متعددة من البضائع اللازمة للصناعة المحلية . ان قانون التعريفة لسنة ١٩٣٧ اعفى أيضاً جميع مواد البناء المهمة ، كالحديد ، والزجاج ، وانابيب الماء ... الخ المستوردة لسد حاجة حركة الانشاء المتسعة في العشرينيات والثلاثينيات . وأخيراً ، فان استيرادات المصالح العامة (الماء والكهرباء ، والنقل والمواصلات) كلها كانت معفاة من دفع اي رسم كمركي .

وجاء قانون التعريفة الكمركية رقم (١١) لسنة ١٩٣٣ جامعاً لجميع القوانين الكمركية المتفرقة وتعديلاتها المتنوعة ؛ كما جاء أيضاً معززاً للاتجاه نحو الحماية ، فادخل مبدأ التمييز بين البضائع المستوردة تبعاً لدرجة الحاجة لها ومرحلتها الانتاجية [١] .

لذا ، فان جدول الاستيراد لهذا القانون المعفى ١٣٧ بضاعة من دفع أي رسم استيراد كمركي . وفي الواقع ان قائمة الاعفاءات هذه لم تكن تمثل زيادة محسوسة عن مثيلتها في قانون سنة ١٩٣٧ . ومع ذلك ، فان السلطات المالية أصبحت مخولة بمضاعفة رسوم الاستيراد النافذة أو فرض رسم الى حد ٣٠ ٪ من قيمة البضاعة على البضائع المعفاة ، او ان تستخدم الحديد الكمي للمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات العراقي او لأي غرض آخر .

والأكثر من هذا ، فان بحثاً دقيقاً في نسب التعريفة على الاستيرادات

١) لغرض معالجة تفصيلية لقانون التعريفة الكمركية لعام ١٩٣٣ ، انظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ١٦٩ وما بعدها .

الاستهلاكية المختلفة يظهر ان الاستيرادات الاكثر ضرورة صارت تدفع نسباً تعريفية أقل وبالعكس . لقد درس مظفر حسين جميل عناصر الاستيراد في استهلاك العوائل من المرتبة العليا لذوي الدخل الواطىء والمرتبة السفلى لذوي الدخل المتوسط ، إي بمعدل دخل عائلي يعادل ٧٥ ديناراً الى ١٣٠ ديناراً في السنة . وصنف البضائع المستوردة والمستهلكة من قبل هذه الفئات الى « الضروريات » كالشاي والفواكه المجففة ... الخ ، والى البضائع « الترفية » كالاطعمة المعلبة ، والكاكاو ، والحلويات ، والملابس ذات النوعية الممتازة . وعلى هذه الاسس ، وجد ان معدل رسم الاستيراد المفروض ، بموجب قانون سنة ١٩٣٣ ، على الاستيرادات الاستهلاكية للبضائع الضرورية والكمالية كان حوالي ٣٧ – ٣٨ ٪ من قيمة البضاعة ، بينما كان المعدل المفروض على البضائع الترفية حوالي ٣٧ ٪ من قيمة البضاعة [١] وبالرغم من ان الفروق في معدلات رسوم الاستيراد على الاستيرادات الاستهلاكية المختلفة لم تكن كبيرة ، فانها تمثل تحولا مهماً بالمقارنة بما كان سائداً في الفترة السابقة ، حين كانت الرسوم المتساوية مفروضة على قيم جميع البضائع المستوردة .

ان النوع الآخر من التمييز بين البضائع المستوردة ، الذي ادخله قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٣٣ ، كان يختص بالدرجات المختلفة لمدى تصنيع البضاعة المستوردة . لذا ، فان البضائع غير المصنوعة خاضعة لرسم استيراد قليل يقدر بـ ١٩٪ من قيمتها . اما البضائع المصنوعة شبه الجاهزة فكانت تدفع رسماً أعلى أو بمعدل ٢٧٪ من قيمتها ، بينما كان الرسم على البضائع المصنوعة شبه الجاهزة بين بين ، أو ٢٢٪ من قيمتها .

وعليه ، فان الخاصية البارزة للسياسة التجارية العراقية ، منذ ١٩٢٧ ، مع تأكيدها على تطوير الانتاج الوطني ، ترتكز على تشجيع المستوردات من البضائع الانتاجية عن طريق خفض رسوم الاستيراد المفروضة عليها ، وعلى

١) انظر ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ – ٢٥١ .

تقليص المستوردات غير الضرورية للبضائع الاستهلاكية عن طريق رفع رسوم الاستيراد عليها . لذلك ، فان الرسوم على الاستيرادات الانتاجية ، خاصة منذ ١٩٣٣ ، تقدر بـ ١٥٪ من قيمة البضائع ، بينما كانت الرسوم على الاستيرادات الاستهلاكية تقدر بـ ٣٣٪ من قيمة البضاعة[١] .

لقد استمر نفاذ قانون التعريفة الكمركية رقم (١١) لسنة ١٩٣٣ ، مع تعديلات طفيفة أهمها القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٥ القاضي باجازة تحديد قيم أو كميات السلع المستوردة ، حتى حل محله قانون التعريفة الكمركية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥ ، تحت ضغط ومطالبة الاوساط التجارية ، ولا سيما غرفة تجارة بغداد[٢] .

ويظهر ان قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٥٥ ، حذا حذو القانون السابق لسنة ١٩٣٣ من حيث اسسه الرئيسية : التمييز بين السلع الانتاجية على اساس زيادة الرسم بازدياد درجة تصنيعها ؛ والتمييز بين السلع الاستهلاكية على اساس تناقص الرسم مع تزايد ضرورة السلع للاستهلاك ؛ والتحديد الكمي للاستيراد حسب الحاجة . الا ان القانون الاخير وسّع نطاق السلع المعفاة من الرسم الكمركي ، وخفّض الرسوم الكمركية على السلع الانتاجية غير المعفاة ، والسلع الاستهلاكية ، ولا سيما السلع التي تستهلكها الطبقة الوسطى .

وقد ازداد عدد السلع المعفاة من الرسوم الكمركية في جدول الواردات من ١٢٧ سلعة في قانون التعريفة لسنة ١٩٣٣ الى ١٧٧ سلعة في القانون لسنة ١٩٥٥ . وشملت هذه السلع المعفاة ، بالاضافة الى السلع الثقافية والصحية والعسكرية ، أهم المواد الخام ، والمكائن والآلات ، التي تستخدم في الصناعة

١) انظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ١٠٤ .
٢) انظر ، مجلة غرفة تجارة بغداد ، التجارة ، الجزء ١ و ٣ كانون الثاني وشباط ١٩٥٦ ، ص ٦٤ .

والزراعة والمصالح العامة (الماء ، والكهرباء ، والنقل .. الخ[١]) .

وبينما كانت السلع غير المصنوعة تدفع رسماً منخفضاً يعادل ١٩٪ من قيمتها حسب القانون لسنة ١٩٣٣ ، اصبح اغلبها بالمجان حسب قانون سنة ١٩٥٥ . وبينما كانت السلع شبه المصنوعة تدفع رسماً وسطاً يعادل حوالي ٢٢٪ من قيمتها حسب القانون الاول ، اصبح بحدود ١٥٪ حسب القانون الثاني . اما السلع المصنوعة الكاملة الصنع او الجاهزة ، فقد زيد الرسم عليها في الغالب بموجب القانون الثاني عما كان عليه في القانون الاول ، لا سيما اذا توفر مثيل محلي لها . ومثال ذلك ، ان استيراد التبغ الخام غير المخمر خضع لرسم يعادل ٥٥٠ فلساً للكيلو الصافي ، بينما يرتفع هذا الرسم على التبغ المخمر الى ٧٥٠ فلساً ، ويرتفع اكثر من ذلك الى دينارين للكيلو الصافي بالنسبة الى التبغ المصنوع (السكاير) ، حسب قانون التعريفة لسنة ١٩٥٥ . وبينما أعفي الحديد والرصاص الخام من اي رسم ، خضعت صفائحها الى رسم يعادل ٢٢٪ و ١٠٪ من قيمتها على التوالي ، حسب نفس القانون[٢] .

وقد بقيت الرسوم الجمركية على مواد الاستهلاك الشعبي ، ولا سيما الشاي والسكر ، عالية ؛ حيث يخضع استيراد الشاي الى رسم يساوي ١٠٠ فلس للكيلو الصافي ، ويخضع استيراد السكر لرسم يساوي ٣٠ فلساً للكيلو الصافي وهذه ضريبة غير مباشرة يقع عبؤها على المستهلك، ولا سيما من ذوي الدخول الواطئة ، لأن هاتين المادتين تشكلان نسبة مهمة من مصروفاتهم الاستهلاكية وفي الوقت نفسه ، خفض الرسم على استيراد السلع التي تستهلكها الطبقة الفنية والوسطى كالراديوات والثلاجات ، والدراجات ، حيث بلغ الرسم

١) انظر ، قانون التعريفة الكمركية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥ المنشور في الوقائع العراقية عدد ٣٧٤٨ ، كما عدل بقانون التعديل الاول لقانون التعريفة الكمركية رقم(٤)لسنة ١٩٥٦ ، ص ١٤٢ — ١٤٨ والى ص ١٥٢ بالنسبة للمكائن والآلات الصناعية ، وص ١٥ و ٢٦ ، و٢٧ ، و٢٩ — ٣٩ بالنسبة للمواد الاولية ؛ وص ١٥٥ بالنسبة للمكائن والآلات الزراعية .
٢) انظر ، المصدر السابق ، ٢٥ ، وص ١١٨ ، وص ١٣١ .

الكمركي على هذه السلع حوالي ٨٪ من قيمتها . وبقيت الرسوم المفروضة على السلع الترفيّة واطئة نسبياً . فاستيراد الويسكي يخضع لرسم مقداره ٧٠٠ فلس لليتر الواحد ، والسيارات لرسم يساوي ٣٣٪ من قيمتها ، واجود انواع الفراء لرسم يساوي ٤٠٪ [١] .

وبقي ان ندرس التطورات التي طرأت على الاجراءات التي اتخذت لتشجيع المشاريع الصناعية بموجب القوانين الخاصة بها .

وعلى الرغم من أن قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ لم يتضمن اضافات جديدة على الاعفاءات للاغراض الصناعية التي جاء بها قانون التعريفة لسنة ١٩٢٧ ، فان تعديلاته في سنة ١٩٣٠ سارت الى امام في سياسة حماية الصناعة المحلية . ان هذا التعديل وسّع نطاق الاعفاء الى المواد الخام الصناعية . فبموجب قانون سنة ١٩٢٩ ، اعفيت من رسوم الاستيراد جميع المؤسسات الصناعية الموجودة أو التي ستؤسس والتي تنتج بضائع جاهزة من المواد الأولية أو من المواد نصف المصنوعة ، أو تعمل على تهيئة المواد الخام . وكان على هذه المعامل ان تنتج بضائع قابلة للتصدير ، أو معوضة عن الاستيراد ، أو بضائع تزيد مباشرة من ثروة البلد والمعامل التي تنتج هذه البضائع ينبغي ان تدار بقوة ميكانيكية وان لا تقل تكاليفها عن ١٫٥٠٠ دينار ، على ان يكون اكثر من نصف رأسمالاً عراقياً . كما أن الأيدي العاملة الاجنبية في هذه المعامل يجب أن لا تزيد على ١٠ ٪ من مجموع الايدي العاملة فيها .

ان جميع المصانع التي كانت تستوفي الشروط المذكورة ، لها حق استيراد معداتها معفاة من الرسوم لمدة ١٥ سنة وكذلك موادها الاولية لمدة خمس سنوات .

لقد بحثنا من قبل تأثير اعفاء المكائن المستوردة من رسم الاستيراد على الانتاج الزراعي من خلال مثال زيادة عدد المضخات المائية . ويكفي ان

١) انظر المصدر السابق ، ص ٢٥ ، وص ١٥٥ ، وص ٦٣ .

نضيف في هذا الصدد ان اعفاء المعدات الصناعية ، والمواد الاولية من رسم الاستيراد كان مسؤولاً الى حد ما عن النمو الصناعي خلال فترة ما بين الحربين وحتى قيام ثورة ١٩٥٨ [١] .

يظهر الجدول رقم (٣٠) مدى تأثير قانون تشجيع المشاريع الصناعية خلال الفترة ما بين ١٩٢٩ و ١٩٤٩ . فلقد ازداد عدد المشاريع الصناعية التي تمتعت آلاتها وادواتها وموادها الاولية بالاعفاء من الرسوم الكمركية من ثمانية مشاريع في ١٩٢٩ الى ٧١ مشروعاً في ١٩٣٩ ، والى ٩٦ مشروعاً في ١٩٤٥ ، ثم الى ١٤٥ مشروعاً في ١٩٤٩ . الا ان معظم هذه المشاريع كان صغيراً من حيث حجم رأس المال المستثمر ، ومن حيث كمية المواد الاولية التي يستهلكها ، مما يجعل مدى انتفاعها بقانون تشجيع المشاريع الصناعية محدوداً جداً . لذلك، فان ذكر هذا العدد المتزايد من هذه المشاريع الصناعية المتمتعة بالاعفاء بموجب القانون المذكور لا يخلو من المبالغة في أهمية العملية . ومع ذلك ، فيصح القول ان صناعات السيكاير ، والطابوق ، والمشروبات الروحية ، والنسيج الصوفي ، قد انتفعت انتفاعاً مهماً بالاعفاءات خلال فترة ما بين الحربين . وخلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت أهم الصناعات المنتفعة بقانون تشجيع المشاريع الصناعية هي : صناعة الزيوت النباتية ، وصناعة السمنت ، وصناعة البيرة [٢] .

بقي قانون تشجيع المشاريع الصناعية لسنة ١٩٣٩ نافذ المفعول حتى حل محله قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٠ ، الذي كان يمنح اعفاءات محدودة من ضريبة الدخل الاضافية ؛ واعفاءات من رسوم الاستيراد على المكائن ، والمواد والمعدات، والادوات الاحتياطية ، واعفاءات من ضريبة الاملاك على العقارات لمدة عشرسنوات، واستعمال اراضي حكومية

١) راجع الفصل الخامس القسمين (٣) و (٤) ص ٢٤٨ – ٢٦٨ .
٢) راجع الفصل الخامس ، ص

لا تزيد مساحتها على ٣٥,٠٠٠ م٢ من دون ايجار لمدة عشر سنوات ، وتتمتع المشاريع الصناعية التي يكون ٥٥ ٪ من رأسمالها عراقياً بهذه الاعفاءات شريطة ان تستخدم المواد الخام العراقية او ان تنتج السلع التي تحل محل الاستيرادات على نطاق كبير ، مع بقاء الشروط الاخرى كما كانت في القانون السابق لسنة ١٩٣٩ [١] .

وقد انتقدت بعثة بنك الاعمار الدولي هذه الشروط والاعفاءات على أساس « أن كلا من هذين الشرطين غير مناسب للانتاج الكفؤ ، وعليه يقترح ان يعدل القانون لينص على ان تتمتع بهذه الاعفاءات فقط المشاريع التي يؤمل ان تقوى على مجابهة المنافسة الاجنبية . »[٢] وعلى اساس ان في بلد كالعراق حيث لا يتحمل السوق المحدود فرصاً لأكثر من مصنع أو مصنعين في حقول معينة يوجد خطر شديد للاحتكار وما يصاحبه من اسعار عالية . ومما يفاقم في هذا الخطر ، الاتجاه الذي يؤكد ، في بعض الصناعات ، على الانتاج المحدود مع ارباح عالية للوحدة الواحدة ، لا على الانتاج الكبير مع ارباح أقل للوحدة الواحدة [٣] .

وقد كان لهذه التوصية من بنك الاعمار الدولي تأثيرها في تشريع قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٥ الذي جاء محدداً للاعفاءات ومثقلا للشروط . فلقد اشترط القانون الجديد ان يبلغ رأسمال المشروع خمسة آلاف دينار . وحدد الاعفاء من ضريبة الدخل على الارباح التي تقل عن ١٠٪ من رأس ماله المدفوع لمدة خمس سنوات ، على ان تخصم مدة الاعفاء المتمتع بها وفق القوانين السابقة . الا انه وسع الاعفاءات الخاصة بحيث صارت تشمل ضريبة الدخل عن المبالغ الاحتياطية التي يخصصها المشروع من ارباحه للتوسع

١) انظر ، قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٠ ، مجموعة القوانين والانظمة لنفس السنة ،

٢) انظر ، I . B . R . D . , op . cit . p . 296 .

٣) انظر ، I . B . R . D . , op . cit , p . 296 .

بالنسبة للشركات الصناعية العامة (المحدودة) ، على ان لا تتجاوز ٥٠ ٪ من الارباح السنوية . كما شمل الاعفاء من رسوم الاستيراد مواد التغليف ومواد البناء اللازمة للمشروع . وكذلك اتسع نطاق الاعفاء الى رسم الطابع وصار يشمل « المشاريع التي تؤدي الى تعزيز وسائل الانتاج الوطني تعزيزاً مباشراً أو غير مباشر » [١] .

الى هنا استعرضنا النوع الأول من الاجراءات الايجابية المباشرة لتشجيع الصناعة الوطنية الناشئة . بقي ان نستعرض الوسائل غير المباشرة لحماية الانتاج الوطني .

لقد ساهمت السياسة التجارية في تنمية الصناعات الاستهلاكية المحلية ، عن طريق الحماية المباشرة ، بفرض ضرائب مانعة أو عالية على البضائع المستوردة والمنافسة للانتاج المحلي . ان سياسة الحماية هذه قد طبقت ايضاً ، ولكن بدرجة أقل على الانتاج الزراعي ، وذلك تحت ضغط الازمة الاقتصادية العالمية . فقد فرض قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٣٣ رسوم استيراد تتراوح بين ٨ — ٣٥٪ من قيمة البضاعة على الاستيرادات الزراعية واستيرادت المنتوجات الحيوانية ، كالتمور ، والحبوب ، والتبغ ، والحيوانات ، والجلود ، والصوف ، والسمن ، والقطن ؛ ولكن أهمل حماية الفواكة والخضروات ، خلال فترة ما بين الحربين .

والأهم من ذلك ، حماية قانون التعريفة المذكور لمنتوجات الصناعة المحلية . وعلى وجه التحديد ، ينبغي ان نتأمل في حماية انتاج المشروبات الروحية ، والسيكاير والمصنوعات الجلدية ، خلال فترة ما بين الحربين .

وتشير المشاهدات العامة الى ازدياد في استهلاك المشروبات الروحية خلال ثلاثينيات القرن الحالي . ولكن قيمة المستوردات منها الى العراق هبطت الى

١) انظر ، قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٧٢) لسنة ١٩٥٥ ، معدلاً بقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٦ .

حوالي ٧,٠٠٠ ديناراً سنوياً خلال الفترة ١٩٣٥ — ١٩٣٩ ، بمقارنتها بقيمتها البالغة ١١٥,٠٠٠ دينار سنوياً خلال ١٩٢٧ — ١٩٢٩ . ان فرض رسم عالٍ ، يتراوح بين ٧٠٠ فلس الى دينار واربعمائة فلس لكل لتر مستورد مقارنة بالمكوس بنسبة ٢٥٪ على استهلاك المشروبات الروحية ، شجع على توسع انتاج المشروبات المحلية . والاخيرة تدفع فلساً يعادل ٣٠٠ فلس لكل لتر . وقد ازداد توزيع العرق ، المشروب الوطني ، من حوالي ٣٠٠,٠٠٠ لتر في اوائل الثلاثينيات الى مليون لتر قبيل الحرب العالمية الثانية[١] . ثم الى مليون ومائتي ألف لتر قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٢] .

ونفس القول يصح بالنسبة لحماية صناعة السيكاير ، اذ اضحى معدل قيمة السيكاير المستوردة يقدر بحوالي ١٨,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٣٥ — ١٩٣٩ ، بينما كانت قيمتها ٥٢,٠٠٠ دينار سنوياً في ١٩٢٧ — ١٩٢٩ . وهذا الانخفاض كان ، بدون شك ، يعود الى الفرق الكبير بين الرسوم العالية على السيكاير المستوردة والتي تقدر بـ٧٠٠ فلس لكل كيلو مستورد ، وبين المكس الذي كان يعادل ١٠٠ فلس لكل كيلو من السكاير المحلية . وفي هذا دفع لنمو صناعة السيكاير[٣] .

وكانت حماية صناعة الأحذية اكثر اهمية ، حيث انها تعرضت لمنافسة قوية من قبل شركة اجنبية هي باتا المحدودة . وتحت تأثير الضغط الشعبي في سنة ١٩٣٣ ، فرضت الحكومة تعريفة على استيراد الأحذية الجاهزة . وهذه التعريفة كانت تتراوح بين ٥٠ — ١٠٠٪ من قيمة البضائع . لكن شركة باتا اتبعت طريقة للتخلص من دفع الرسوم العالية ، وذلك بان عمدت الى استيراد اجزاء غير مصنوعة من الاحذية ، التي كانت تخضع لرسوم اوطأ وبهذه

١) انظر ، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٢٩ — ١٩٣٥ ، ص ٢٨٨ و١٩٤٠ ص٨٧ .
٢) انظر ، المجموعة الاحصائية . لسنه ١٩٥٨ ،ص ٣٤٦ .
٣) راجع الفصل الخامس ، القسم (٣) . ص ٢٥١ — ٢٥٢ .

الطريقة استمرت شركة باتا تحتل مكانا مهماً في السوق المحلية . الا ان الاجر الاخير ، الذي قامت به شركة باتا ، دفع الحكومة الى فرض رسوم على اجزاء الجلود المستوردة تصل نسبتها الى ٥٠٪ من قيمة البضاعة . ان سياسة حماية صناعة الاحذية العراقية ادت الى انخفاض في استيراد الاحذية ، اذ هبطت قيمتها من حوالي ٥٨,٠٠٠ دينار سنوياً في ١٩٢٦ — ١٩٢٩ الى ٢٣,٠٠٠ دينار سنوياً في ١٩٣٥ — ١٩٣٩ وعلى الرغم من عدم توفر الاحصائيات الوافية عن انتاج الاحذية ، فمن المؤكد ان انتاج معامل الاحذية في بغداد قد ازداد الى ما يربو على ٩٠ ألف زوج من الاحذية ابان الحرب العالمية الثانية[١] .

وبخلاف الصناعات المحلية الثلاث هذه ، المشروبات الروحية والسيكاير والاحذية ، بقيت صناعة المنسوجات الصوفية غير محمية حماية مباشرة ، وإن تمتعت باعفاءات قانون تشجيع المشاريع الصناعية خلال فترة ما بين الحربين . والسبب الذي كانت تقدمه السلطات المختصة لعدم حماية هذه الصناعة هو انها لا تستطيع ان تشبع جميع حاجات المستهلكين ، وان ما كانت تبيعه فبأسعار عالية نسبياً . يبدو ان نقطة بارزة قد أهملت ، وهي ان الاسعار العالية لسلع الصناعات الناشئة ، او التي ما تزال في مرحلة الطفولة الصناعية ، ضرورية لتحقيق ارباح كبيرة ، وهذه الأخيرة بدورها ضرورية لتوسيع الصناعة بغية سد حاجة قسم متزايد من طلبات السوق المحلية ، ولا سيما اذا كانت الصناعة الاهلية تعتمد في تحويلها على تراكم رأس المال فيها .

ومع ذلك ، فقد بقيت صناعة النسيج الصوفي من دون حماية مباشرة حتى بعد تشريع قانون التعريفة الكمركية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥ . الا ان اهم الصناعات الاستهلاكية الوطنية التي تمتعت بالحماية المباشرة لمبلغ الاستيراد هي: صناعة الزيوت النباتية ، وصناعة البيرة ، وصناعة السيكاير والتبغ ؛ وكانت صناعة السمنت هي الصناعة الانتاجية الوحيدة التي تمتعت بالحماية المباشرة .

١) راجع الفصل الخامس ، القسم (٣) ، ص ٢٥٣ — ٢٥٤

حوالي ٧,٠٠٠ ديناراً سنوياً خلال الفترة ١٩٣٥ — ١٩٣٩ ، بمقارنتها بقيمتها البالغة ١١٥,٠٠٠ دينار سنوياً خلال ١٩٢٧ — ١٩٢٩ . ان فرض رسم عالٍ ، يتراوح بين ٧٠٠ فلس الى دينار واربعمائة فلس لكل لتر مستورد مقارنة بالمكوس بنسبة ٢٥٪ على استهلاك المشروبات الروحية ، شجع على توسع انتاج المشروبات المحلية . والاخيرة تدفع فلساً يعادل ٣٠٠ فلس لكل لتر . وقد ازداد توزيع العرق ، المشروب الوطني ، من حوالي ٣٠٠,٠٠٠ لتر في اوائل الثلاثينيات الى مليون لتر قبيل الحرب العالمية الثانية[1] . ثم الى مليون ومائتي ألف لتر قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[2] .

ونفس القول يصح بالنسبة لحماية صناعة السيكاير ، اذ اضحى معدل قيمة السيكاير المستوردة يقدر بحوالي ١٨,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٣٥ — ١٩٣٩ ، بينما كانت قيمتها ٥٢,٠٠٠ دينار سنوياً في ١٩٢٧ — ١٩٢٩ . وهذا الانخفاض كان ، بدون شك ، يعود الى الفرق الكبير بين الرسوم العالية على السيكاير المستوردة والتي تقدر بـ٧٠٠ فلس لكل كيلو مستورد ، وبين المكس الذي كان يعادل ١٠٠ فلس لكل كيلو من السكاير المحلية . وفي هذا دفع لنمو صناعة السيكاير[3] .

وكانت حماية صناعة الأحذية اكثر اهمية ، حيث انها تعرضت لمنافسة قوية من قبل شركة اجنبية هي باتا المحدودة . وتحت تأثير الضغط الشعبي في سنة ١٩٣٣ ، فرضت الحكومة تعريفة على استيراد الأحذية الجاهزة . وهذه التعريفة كانت تتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠٪ من قيمة البضائع . لكن شركة باتا اتبعت طريقة للتخلص من دفع الرسوم العالية ، وذلك بان عمدت الى استيراد اجزاء غير مصنوعة من الاحذية ، التي كانت تخضع لرسوم اوطأ وبهذه

١) انظر ، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٢٩ — ١٩٣٥ ، ص ٢٨٨ و١٩٤٠ ص٨٧ .
٢) انظر ، المجموعة الاحصائية . لسنه ١٩٥٨ ،ص ٣٤٦ .
٣) راجع الفصل الخامس ، القسم (٣) . ص ٢٥١ — ٢٥٢ ,

الطريقة استمرت شركة باتا تحتل مكانا مهماً في السوق المحلية . الا ان الاجر الاخير ، الذي قامت به شركة باتا ، دفع الحكومة الى فرض رسوم على اجزاء الجلود المستوردة تصل نسبتها الى ٥٠٪ من قيمة البضاعة . ان سياسة حماية صناعة الاحذية العراقية ادت الى انخفاض في استيراد الاحذية ، اذ هبطت قيمتها من حوالي ٥٨,٠٠٠ دينار سنوياً في ١٩٢٦ — ١٩٢٩ الى ٢٣,٠٠٠ دينار سنوياً في ١٩٣٥ — ١٩٣٩ وعلى الرغم من عدم توفر الاحصائيات الوافية عن انتاج الاحذية ، فمن المؤكد ان انتاج معامل الاحذية في بغداد قد ازداد الى ما يربو على ٩٠ ألف زوج من الاحذية ابان الحرب العالمية الثانية[1] .

وبخلاف الصناعات المحلية الثلاث هذه ، المشروبات الروحية والسيكاير والاحذية ، بقيت صناعة المنسوجات الصوفية غير محمية حماية مباشرة ، وإن تمتعت باعفاءات قانون تشجيع المشاريع الصناعية خلال فترة ما بين الحربين . والسبب الذي كانت تقدمه السلطات المختصة لعدم حماية هذه الصناعة هو انها لا تستطيع ان تشبع جميع حاجات المستهلكين ، وان ما كانت تبيعه فبأسعار عالية نسبياً . يبدو ان نقطة بارزة قد أهملت ، وهي ان الاسعار العالية لسلع الصناعات الناشئة ، او التي ما تزال في مرحلة الطفولة الصناعية ، ضرورية لتحقيق ارباح كبيرة ، وهذه الأخيرة بدورها ضرورية لتوسيع الصناعة بغية سد حاجة قسم متزايد من طلبات السوق المحلية ، ولا سيما اذا كانت الصناعة الاهلية تعتمد في تحويلها على تراكم رأس المال فيها .

ومع ذلك ، فقد بقيت صناعة النسيج الصوفي من دون حماية مباشرة حتى بعد تشريع قانون التعريفة الكمركية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥ . الا ان اهم الصناعات الاستهلاكية الوطنية التي تمتعت بالحماية المباشرة لمبلغ الاستيراد هي: صناعة الزيوت النباتية ، وصناعة البيرة ، وصناعة السيكاير والتبغ ؛ وكانت صناعة السمنت هي الصناعة الانتاجية الوحيدة التي تمتعت بالحماية المباشرة .

١) راجع الفصل الخامس ، القسم (٣) ، ص ٢٥٣ — ٢٥٤

ان زيادة رسم الوارد الكمركي على استيراد الزيوت النباتية الصالحة للأكل الى حد مائة فلس للكيلو الصافي ، حالت دون اغراق السوق العراقية بالزيوت النباتية الاجنبية ، وحمت هذه الصناعة الوطنية حماية مباشرة وساعدتها على توسيع انتاجها لاشباع ٧٥٪ من حاجة السوق الوطنية قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ [١] . الا ان هذه الصناعة لم تبدأ بسياسة تخفيض الاسعار حتى تعالت الشكوى من تعاظم ارباحها بحيث بلغت حوالي ٦٠٪ من رأس المال المدفوع في السنوات الأخيرة [٢] ويذكر مقابل ذلك « المصاعب التي كانت تعانيها صناعة الزيوت النباتية العراقية من المنافسة الاجنبية منذ ١٩٥٣ . وقد وصلت هذه المصاعب ذروتهـــا في السنة (١٩٥٤) حينما طغت الزيوت النباتية الهولندية على الأسواق العراقية بحيث حددت مجال البيع للزيوت النباتية الوطنية في اضيق الحدود [٣] .

يبدو ان الرأي الأول ، الذي يؤكد على ارتفاع اسعار الزيوت النباتية وتعاظم ارباحها، يمثل مصلحة القطاع التجاري الضيقة ، اي مصلحة المستوردين الذين يرون تحقق الربح الاقصى لتجارة الاستيراد في ظل سياسة الباب المفتوح او اطلاق الاستيراد الحر . بينما يمثل الرأي الثاني ، الذي يؤكد على مخاطر المنافسة الاجنبية . على صناعة الزيوت النباتية ، مصلحة المساهمين في شركات الزيوت النباتية ، بصورة ضيقة ايضاً ، حيث أنهم كذلك يرون تحقيق الربح الاقصى في ظل الحماية المطلقة لمنتجاتهم ضد المنافسة الاجنبية . ولكن تمحيص هذين الرأيين على محـــك سياسة التنمية الاقتصادية السليمة التي تخدم اغلبية

---

١) راجع ، الفصل الخامس ، القسم (٣) ، ص ٢٥٥ – ٢٥٦ .

٢) انظر ، غرفة تجارة بغداد ، مجلة التجارة ، الجزء ٤ ، نيسان ١٩٥٥، ص ١٧ – ١٩ . حيث ذكر كاتب المقال « عندما كانت الزيوت الاجنبية ممنـــوعة الاستيراد الى العراق كانت الشركات المحلية تستحوذ على السوق ... لذلك كنا نراها توزع ارباحاً سنوية عالية وترتفع اسعار اسهمها الى اضعاف سعرها الاسمي . » ص ١٨

٣) انظر ، التقرير السنوي لشركة استخراج الزيوت النباتية عن سير اعمالها في السنة المنتهية في ٣١ آذار ١٩٥٥ .

الجدول رقم (٣٠)

عدد المشاريع المتمتعة بامتيازات تانون تشجيع المشاريع الصناعية في ١٩٢٩ و ١٩٣٩ و ١٩٤٥ و ١٩٤٩

الصناعة	عدد المشاريع			
	١٩٢٩	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٤٩
السيكاير	...	١٠	٨	٨
الطابوق	٢	١٣	١٩	٣٠
الرقيقه	١	٤	٦	١٠
الغزل والنسيج	...	٥	٨	١١
الكحول	١	٤	٥	٦
الكبريت (الشفاط)	...	٥	٥	٥
الصابون والعطور	١	٤	٦	٩
حلج القطن	١	٣	٣	٣
الدباغة	١	٢	٤	٦
الصباغة والتجليد	١	٢	٨	١٦
اجراء المكاشه الزراعية	...	٢	٣	٢
سداد ن القناني	...	١	١	١
الكاشي	...	٣	٣	٣
الجوارب والحياكة	...	١	١	٢
الزيوت النباتيه	...	١	١	٣
اعطية الرأس	...	١	١	١
الورق والكرتون	...	١		١
توليد الاوكسجين	...	١	١	١
الدلبان	...	١	١	١
السولومايت	...	١	١	١
الحلويات	...	١	١	٢
الاسطوانات	...	١	١	١
الازرار والامشاط	...	١	١	١
البيرة	...	١	١	٢
الاحذية	...	١	٣	٤
المكرونة	...	١	١	١
الكلس والسمنت والرخام	...	...	٢	٣
الجص	...	...	١	١
الزجاج	...	...	...	١
الادوات المنزلية	...	...	...	١
الطلق	...	...	...	١
الاطلام	...	...	...	١
الركائز بواسطة الضغط الهوائي	...	...	...	١
الصناعة الخشبيه	...	...	...	٤
المجموع	٨	٧١	٩٦	١٤٥

المصادر :

المجموعة الاحصائيه ١٩٢٨ - ٣٥

" " لسنة ١٩٤١

" " " ١٩٤٦

" " " ١٩٤٩

الشعب يؤدي الى ضرورة التمييز بين « مرحلة الطفولة الصناعية » التي تتراوح بين خمس سنوات وعشر ، وبين مرحلة « النضج الصناعي » التي تلي المرحلة الاولى . وعلى هذا الأساس ، ولما كانت معامل الزيوت النباتية قد نشأ أغلبها خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فان هـــذه الصناعة كانت على ابواب التحول من مرحلة « الطفولة » الى « النضج » الصناعيين . ولذلك ، كانت تتحقق المصلحة الاقتصادية الوطنية ، للمنتج والمستهلك والعامل ، في تلك المرحلة الانتقالية بانتهاج سياسة اسعار تخدم المستهلكين ، وأرباح تنمي الرأسماليين الوطنيين ، وأجور تتناسب مـــع انتاجية العمال ، في ظل خطة اقتصادية وطنية .

ومما ساعد في تطور انتاج صناعة البيرة الوطنية خلال سنوات مـــا بعد الحرب رسم الوارد الكمركي على البيرة البالغ مائة فلس على الليتر الواحد في ١٩٤٨ ، ومن ثم زيد الى مائة وخمسين فلساً عن الليتر الواحد في ١٩٤٩ ،[1] وبقي نافذ المفعول بموجب قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥ . لذلك ، صار الانتاج الوطني يسد مـــا يزيد على أربعة أخماس الاستهلاك الوطني من البيرة ، قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[2] .

والصناعة الانتاجية الوحيدة التي استطاعت ان تشق طريقها في ظل السياسة التجارية هي السمنت التي بدأت انتاجها في ١٩٤٩ ، حين كان رسم الوارد الكمركي على السمنت ١٥ فلساً لكل ١٠ كيلوات صافية ، أو ديناراً ونصف الدينار للطن الصافي ، بموجب التعديل السابع المرقم ٤٨/٣ لقانون التعريفة رقم (١١) لسنة ١٩٣٣ والذي اعتبر نافذاً من ١٩٤٨/٧/١٥ وقد زيد هذا الرسم الى فلسين على الكيلو الصافي من السمنت المستورد، او دينارين

---

١) انظر ، قانون التعديل السابع رقم ٤٨/٣ لقانون التعريفة الكمركية رقم (١١) لسنة ١٩٢٣ ، رقم البند ٨٨ (P) و (ب) الذي طبق ما بين ١٩٤٨/٧/١٥ و ١٩٤٩/٥/٤ حين صدر التعديل الثامن رقم ٤٩/١٩ في التاريخ الاخير .

٢) راجع الفصل الخامس ، القسم (٣) ، ص ٢٥٧ .

للطن ، بموجب قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥[١] . وقد حفّز هذا الرسم على زيادة الانتاج زيادة سريعة ، من حوالي ١١ ألف طن في ١٩٤٩ الى قرابة ٦٣٩ ألف طن في عام ١٩٥٨ ، حين أصبحت هذه الصناعة الانتاجية الوطنية تسد حاجة السوق الوطنية للسمنت ، باستثناء بعض الانواع ذات المواصفات الخاصة كالسمنت الملون ، وواطيء الحرارة ، ومقاوم الاملاح الخ ، والتي لم تزد كمية استيرادها على حوالي ٣ ٩ آلاف طن ، وقيمتها على ١٩٦ ألف دينار ، في السنة المذكورة[٢] .

ان اقتصار دراسة السياسة التجارية على أساس قوانين تشجيع المشاريع الصناعية والتعريفة الكمركية لا يؤدي الى تثمين لدورها الحقيقي بالفعل : لأن اعفاء الآلات والمواد الاولية الداخلة في صناعة ما ، وفرض رسم وارد كمركي محدود على استيراد منتوجات هذه الصناعة ، شروط ضرورية ولكنها غير كافية لنشوء هذه الصناعة وتطورها . فيكفي لتخنق مثل هذه الصناعة ، وهي في مهدها، ان تهبط اسعار منتجاتها في الخارج هبوطاً محدوداً أو ان يتبع مصدرورها الاجانب سياسة اغراق السوق الوطنية عن طريق تخفيض اسعارها لازاحة المنتوجات الوطنية من طريقها . وعليه ، فان التحديد الكمي لاستيراد المنتوجات الاجنبية التي تنافس منتوجات الصناعة الوطنية ، امر لا بد منه لتعزيز دور سياسة اعفاء الآلات والمواد الاولية ، وفرض الرسوم الكمركية على الاستيراد ، في تطوير وحماية الصناعة الوطنية .

ان مناهج الاستيراد التي وضعت خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت تقوم على اساس درجة توفر العملة الاجنبية ، وليس على اساس تعزيز حماية الصناعة الوطنية .فتوزيع المناهج كان بين العملات السهلة والصعبة وبالتالي بين الاسواق التي تبيع بالعملات السهلة، والاسواق التي تبيع بالعملات الصعبة ، وعليه ، كانت السلع محدودة التخصيصات ، محدودة بقيم العملات ،

١) انظر ، الوقائع العراقية رقم ٣٧٤٨ وتاريخ ١٩٥٠/١٢/٣١ .
٢) راجع ، الفصل الخامس ، القسم (٤) ، ص ٢٦٤ – ٢٦٥ .

وليس بكميات السلع . وخطر انعدام التحديد الكمي للاستيراد (عدا المواد المحدودة التخصيصات والممنوعة) على الانتاج الوطني واضح ، لأن تخصيص مبلغ ما لاستيراد سلعة يجعل كمية المستورد منها غير محدودة . فقد تزيد الكمية عن طريق انخفاض سعر السلعة في الخارج؛ أو عن طريق الاتفاق بين المستوردين والمصدرين على اسعار منخفضة بصورة غير حقيقية على ان يسددوا فرق السعر بالعملات والحسابات العائدة للعراقيين في الخارج ، أو باحدى طرق التهريب السائدة .

ولنضرب بعض الأمثلة على ذلك: مخصصات استيراد الاحذية،والبطانيات والسيكاير والتبغ . فبينما كان انتاج صناعة الاحذية الوطنية في تزايد ملحوظ جعله يبلغ ما يزيد على مليوني زوج من الاحذية في عام ١٩٥٨، زيدت مخصصات استيرادها من ٣٣٧ ألف في ١٩٥٦ الى ٣٣٠ الف في ١٩٥٨ ، في حين ان قيمة استيرادها الفعلي كانت حوالي ١٥٣ الف دينار في السنة الاخيرة [١] . وقد زيد المبلغ المخصص لاستيراد البطانيات بانواعها من ١١٧,٥٠٠ دينار في سنة ١٩٥٦ الى ١٣٠،٠٠٠ دينار في سنة ١٩٥٨ ، على الرغم من زيادة انتاج البطانيات المحلية الى ما يقارب ربع مليون بطانية صوفية فقط ، مما جعل الصناعة « تعاني الأمرين في تصريفها في السوق المحلية أو السوق الاجنبية »[٢] وبينما كان المبلغ المخصص لاستيراد السيكاير والتبغ في مناهج الاستيراد للسنوات ١٩٤٦ – ١٩٥٨ يتراوح بين ٣٠٠ و٣٥٠ الف دينار سنوياً ، فأن قيمة الاستيراد الفعلي بلغت حوالي ربع مليون دينار ، باستثناء السيكاير المهربة والتي تباع مباشرة أو بواسطة دائرة الكمارك ، بالرغم من تنامي الانتاج المحلي لتغطية حوالي ٩٠ ٪ من الاستهلاك [٣]

١) راجع ، الفصل الخامس ، القسم (٣) ، ص ٢٥٤ .
٢) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ص ٢٢٧ .
٣) راجع ، الفصل الخامس ، القسم (٣) ، ص ٢٥٢ .

ولكن من الضروري عدم اغفال اهمية البيان رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٨ القاضي بتطبيق نظام اجازات الاستيراد بالنسبة لتحديد الاستيراد الكمي . فبموجبه منع استيراد بعض انواع الغـــزول القطنية ، والاثاث الخشبية والحديدية والبيرة ، والزيوت النباتية والمعكروني ، حماية للصناعة الوطنية الناشئة . ووضعت مواد اخرى في جدول المواد محدودة التخصيصات كالجلود الجاهزة ، والحقائب الجلدية السفرية واليدوية ، وسلع الالمنيوم الجاهزة ، والسمنت ، والصابون ، والشخاط الخ ... ممـــا ادى الى تقليص استيردها وتشجيع الصناعات الوطنية المنتجة للسلع المماثلة لها بعض الشيء[1].

ومع ذلك، تبقى اهمية تحديد الاستيراد الكمي قائمة بالنسبة لحماية الصناعة الوطنية عن طريق تحديد كمية الاستيراد بالفرق بين الانتاج والاستهـــلاك الوطنيين ، مع مراعاة حالة المخزون من سلع الاستيراد موضع البحث ، وعلى هذا الاساس ثمّن اتحاد الصناعات العراقي سياسة الاستيراد تثميناً سليماً حيث جاء على انه « بالرغم من وجود تشريعات كثيرة ، الغرض منها حماية الصناعة الوطنية واعفاؤها من الضرائب والرسوم فان ميدان منافسة البضاعة الاجنبية للانتاج العراقي لا زال في صالح البضاعة الاجنبية ، بحيث يعتبر خطراً دائمياً وحقيقياً ويهدد الصناعة العراقية بالصخور والموت » [2] .

لقد تطورت السياسة التجارية تطوراً تدريجياً وبطيئاً ، من سياسة تقوم على تحقيق الايراد الكمركي الاقصى ، ولو على حساب تثبيط الانتاج والتصدير وتشجيع الإستيراد الاستهلاكي ، عن طريق فرض رسوم عالية نسبياً على تجـــارة التصدير وواطئة نسبياً على تجارة الاستيراد خلال الفترة ١٨٦١ — ١٩٢٧ ، الى سياسة تهدف الى تشجيع الاستيراد الانتاجي وتثبيط الاستيراد

٤) انظر ، ناظم الزهاوي ، تجارة العراق الخارجية وسياسة الاستيراد ، مجلة غرفة تجارة بغداد، الجزء التاسع والعاشر، تشرين الثاني وكانون الاول، ١٩٥٢ ، ص ٥٨ والجدولين p و ب ،

٢) انظر ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، ص ٢٢٢ .

الاستهلاكي بعض الشيء ، وحمـاية الانتاج الوطني عن طريق فرض رسوم متزايدة على استيراد السلع المنافسة للانتاج. ومهما كان تطور هذا الجانب من السياسة التجارية بطيئاً ومحدوداً ، لكونه مقصوراً على التقييد المالي عن طريق رفع التعريفة الكمركية على بعض الاستيرادات دون الاعتماد على تحـــديد استيرادها تحديداً كمياً ، فان السياسة التجارية لم تخطُ ولو خطوة قصيرة نحو تحقيق هدفين مهمين آخرين من أهداف السياسة التجارية : وهما تحسين نسب التبادل التجـــاري ، وتحقيق التوازن في الميزان التجارى والحسابي . فقد أهملت السياسة التجارية ظاهرتي تدهور نسب التبادل التجاري، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وخاصة خلال الفترة ١٩١٨ — ١٩٥٨ .

الفصل السابع

حركة نسب التبادل التجاري

يؤثر التطور الاقتصادي في أسعار السلع، ومنها سلع التصدير والاستيراد، فيؤثر بالتالي في نسب التبادل التجاري ، اذ انه ينعكس في تغـــير أنماط الاستهلاك وتكنيك عمليـــة الانتاج وعروض عوامل الانتاج وأسعارهـــا ودرجة المنافسة والاحتـــكار في الاسواق . وحركة نسب التبادل التجاري Terms of Trade تؤثر ايضاً في طبيعة التطور الاقتصادي ومداه. فتحسن نسب التبادل التجاري لبلد ما (أي زيادة نسب أسعار صادراته إلى أسعار استيراداته) ، يعزز وتيرة تطوره الاقتصادي عن طريق زيادة قوته الشرائية في الأسواق الدولية . فهذا البلد يستطيع ، بواسطة كمية معينة من الصادرات، أن يزيد في استيراداته ، الأمر الذي يرفع من قدرته على التطور ، لأنه يحرر ذلك الجزء من مرافقه الاقتصادية التي كانت مخصصة لانتـــاج الصادرات أو لانتاج السلع المنافسة للاستيرادات . وبخلافـــه ، فان تدهور نسب التبادل التجاري الناجم عن هبوط اســـعار الصادرات ، يؤدي الى تخفيض القوة الشرائية للبلد في الأسواق الدولية ، ويحط من قدرته على التطور ، حيث انه يقتضي تخصيص مرافق اقتصادية اكبر للصادرات لتوفـــير نفس الكميات من الاستيرادات[1] .

---

١) انظر : G . M . Meir & R . E . Boldwin , Economic Development : Theory , History , Folicy (N . Y .) 1957 , p . 229 .

توجد ثلاثة أفكار أو تعاريف رئيسية عن نسب التبادل التجاري أولها، ويسمى نسب التبادل التجاري (المقايضة) الأجمالي [Gross (Barter) Tens of Trade] يقيس نسب حجم الاستيراد الى حجم الصادرات في السنوات الجارية بالمقارنة مع سنة الاساس ومن القاعدة التالية :

نسب التبادل التجاري الاجمالي = ١٠٠ ×

$$G = 100 \times \frac{\text{التغير في الرقم القياسي لحجم الاستيرادات أو } Qi}{\text{التغير في الرقم القياسي لحجم الصادرات او } Qe}$$

ويعتبر رقم نسب التبادل التجاري الاجمالي في سنة الاساس مساوياً لمائة ، وتحسب ارقام السنوات الأخرى على أساسه . وتقيس نسب التبادل الاجمالي مغانم التجارة الحقيقية ، مقارنة الاستيرادات الواصلة فعلاً مع الصادرات المحملة فعلاً . وعليه ، تظهر تغيرات الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الاجمالي التبدلات في مغانم التجارة المتحققة . ان ارتفاع قيمة هذا الرقم القياسي يشير الى ان كميات اكبر من الاستيراد تشترى لقاء كميات ثابتة من الصادرات .

وتدعى الفكرة الثانية عن نسب التبادل التجاري ، بالرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي [Net (Barter) Terms of Trade] . وهذا يقيس نسب اسعار الصادرات الى اسعار الاستيرادات في السنوات الجارية بالمقارنة مع سنة الاساس وفق القاعدة التالية :

نسب التبادل التجاري الصافي = ١٠٠ ×

$$T = 100 \times \frac{\text{التغير في الرقم القياسي لاسعار الصادرات أو } Pe}{\text{التغير في الرقم القياسي لاسعار الاستيرادات او } Pi}$$

ويعتبر رقم نسب التبادل التجاري الصافي في سنة الاساس مساوياً لمائة ، وتحسب ارقام السنوات الاخرى على اساسه : والرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي يقيس الكلفة الحقيقية للاستيرادات بالصادرات . وهذا الرقم

يمثل حجوم الاستيرادات المختلفة التي يمكن الحصول عليها ، لقاء حجم معين من الصادرات ، على اساس علاقات الاسعار فقط . ان ارتفاع قيمة هذا الرقم القياسي يعني ان الاستيرادات تصبح أرخص من الصادرات نسبياً ، وعندئذ يقال إن حركة نسب التبادل التجاري الصافي تسير في صالحنا ، أي أصبح بمقدورنا الحصول على وحدات اكثر من الاستيرادات لقاء وحدة واحدة من الصادرات .

أما الفكرة الثالثة والأخيرة عن نسب التبادل التجاري ، وهي الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري للدخل (Income Terms of Trade) ، فتعكس التغيرات في حجم التبادل التجاري . وهذا يعني ان الرقم القياسي يشير الى حجم الاستيرادات التي يمكن الحصول عليها من الدخل الوارد عن الصادرات ويتم حساب الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري للدخل عن طريق :

نسب التبادل التجاري للدخل = الرقم القياسي للتغير في حجم الصادرات × نسب التبادل التجاري الصافي

أو $I = T \times Q_e$ (١)

وعلى الرغم من أهمية نسب التبادل التجاري، باعتبارها احد العوامل التي تقرر مستوى الدخل الوطني أو قوته الشرائية في الاسواق الدولية ، فان المعلومات الاحصائية المتوافرة عنها محدودة جداً ، وخاصة بالنسبة للاقطار المتخلفة اقتصاديا والدراسات المتوافرة عن نسب التبادل التجاري نوعان : يقوم الاول على استنتاج تدهور نسب التبادل التجاري للدول المتخلفة من

---

١) انظر ، R . G . D . Allen and J . Edward Ely , International Trade statistics , (London , 1953) , esp . pp . 207 - 211 .

تحسنها للدول المتقدمة ، وخاصة خلال الفترة ١٨٧٠ – ١٩٣٩ [١] ويعتمد الثاني على تدهور العلاقة بين اسعار استيرادات الدول المتقدمة من المواد الغذائية والمواد الخام واسعار صادراتها من السلع المصنوعة ، باعتبارها مؤشراً للعلاقة بين صادرات الدول المتخلفة واستيراداتها [٢] . وقد اقتصرت معظم هذه الدراسات على حساب نسب التبادل التجاري الصافي .

وقد اورد الباحثون تحفظات عديدة على هذه الدراسات لنسب التبادل التجاري للدول المتخلفة اقتصادياً أهمها ما يلي :

اولاً – ان احصائيات التجارة الخارجية للدول المتقدمة تقيّم ، في الغالب الأعم ، صادراتها من السلع الصناعية صافية من كلفة النقل والشحن والتأمين ، في حين تدخل هذه التكاليف في قيم استيرادات الدول المتخلفة . وكذلك تقيم احصائيات الدول المتخلفة استيراداتها من المواد الغذائية والخام بما في ذلك تكاليف النقل والشحن والتأمين ، في حين لا تدخل هذه التكاليف في قيم صادرات الدول المتخلفة .

ثانياً – تتباين السلع الصناعية والسلع الغذائية والمواد الاولية في درجة تحسن نوعيتها . فالمفروض ان السلع الصناعية تتحسن نوعيتها بسرعة اكثر من المواد الغذائية والاولية في الاحوال الاعتيادية . وهذا التباين في درجة تحسن النوعية يؤثر تأثيراً سلبياً في نسب التبادل التجاري بينهما ، أي انه يبالغ في تحسن نسب التبادل التجاري للدول المتقدمة بالنسبة للدول المتخلفة .

ثالثاً – ان التغيير في تركيب اصناف السلع المصدرة أو المستوردة قد يؤثر تأثيراً ايجابياً في قيم وحداتها أو أسعارها . فأرتفاع الاسعار قد يعود الى تغير

١) انظر ، تقارير هيئة الأمم المتحدة ، وبصورة خاصة :
Relative Prices of Exports and Imports (New York,1949). Instability in Exports ef Underdeveloped Countries , (N . Y . , 1956) .
C . p . Kindleberger , The Terms of Trade , (N . Y . , 1956) . وانظر ايضاً ،

٢) انظر ، A . W . Lewis , World production , Prices and Trade , 1870 – 1960 , Manchester School of Ecouomic ond Social Studies , xx No . 2,118 «May , 1952 » .

في نسب السلع ذات النوعيات أو المراتب أو الاهتمام المختلفة الداخلة في صنف من اصناف السلع المستوردة أو المصدرة . فمثلاً ، قد يعود أرتفاع أسعار مجموعة السيارات المستوردة أو المصدرة الى زيادة نسبة السيارات ذات النوعية العالية ، أو ذات الحجم الكبير أو الوزن الثقيل في قيم هذه المجموعة ، الامر الذي قد ينتقص من قيمة الدراسات التي تعتمد على قيم الوحدات . بيد ان الفحوص الاحصائية المتوافرة اظهرت امكان التعديل على مثل هذه الدراسات من هذه الناحية .

رابعاً – ان قيام الوحدات للاستيراد أو التصدير تعتمد ، في أغلب الاحصائيات الرسمية على القيم « المصرح » بها ، وهذه الأخيرة تقوم على اسعار البيع المعروفة عند ورود البضاعة أو مغادرتها . وأن قيم الاستيراد تتأثر بالرسوم الكمركية ، لأن قيم البضائع المستوردة والتي تخضع لرسوم قيمية تعاني من تميز ، مما يجعل مطابقة قيم وحداتها للاسعار السائدة متوقفاً على كفاءة وسلامة الدوائر الكمركية . اما البضائع التي تخضع لرسوم كمية أو لا تخضع لأية رسوم ، فان دوائر الكمارك لا تحفل بتدقيق قيمها ، الأمر الذي قد يجعل قيم وحداتها تعاني من تحيز صاعد يخدم اغراض التهريب . ثم ان تطبيق نظام اجازات الاستيراد أو التصدير ، وخاصة عندما تكون الاجازة مشروطة بأسعار معينة للاستيراد او التصدير ، يزيد من الاخطاء التي تعتور قيم الوحدات وكل هذا يؤدي الى اعتبار قيم الوحدات تخمينات تقريبية لتغيرات الأسعار . وعليه من الضروري الاهتمام بالتغيرات الكبيرة في قيم الوحدات واهمال التغيرات الطفيفة لأغراض التحليل الاقتصادي .

خامساً – ان لسلع التصدير أو الاستيراد أهمية مختلفة في مجموع قيمة التصدير أو الاستيراد على مر الزمن ، وقد تطرأ على هذه « الأهمية النسبية » تغيرات لا يستهان بها بين فترة وأخرى . لذلك فان أوزان سلع الاستيراد والتصدير تؤثر تأثيراً بالغاً في الأرقام القياسية لأسعار الاستيراد أو التصدير .

سادساً – ان أسعار صفقات الاستيراد والتصدير التي تتم بين الشركات

الأم في الأقطار المتقدمة وفروعها في الأقطار المتخلفة أسعار غير حقيقية بقدر اختلافها عن اسعار السوق ، حيث ان مصلحتها غير متعارضة ودرجة اختلاف الضرائب المفروضة على الارباح بين الدول المتقدمة والمتخلفة هي التي تقرر ما اذا كانت قيم صفقات هذه الشركات تعاني من تحيز هابط ، كما هي الحال عندما تكون نسبة ضريبة الأرباح أوطأ في الدول المتخلفة منها في الدول المتقدمة ، او تعاني من تحيز صاعد كما هي الحال عندما تكون نسبة ضريبة الأرباح معكوسة[1] .

ان دراستنا الحالية لنسب التبادل التجاري في العراق تختلف عن دراسات نسب التبادل التجاري للاقطار المتخلفة من ناحيتين : الاولى ، انها تعتمد على احصاء التجارة الخارجية العراقية لا على احصاء التجارة الخارجية للدول المتقدمة ؛ والثانية انها تقوم لحساب نسب التبادل التجاري الاجماعي ، والصافي ، وللدخل ، وليس نسب التبادل التجاري الصافي فقط .

لذلك ، فلا ينطبق عليها التحفظ الوارد في (أولاً) أعلاه ، حيث ان الاستيراد مقيّم على اساس ، سيف ، (C.I.F.) بما في ذلك تكاليف النقل والشحن والتأمين،والتصدير مقيّم على اساس ، فوب (F.O.B.) ، من دون تكاليف الشحن والتأمين . ويكتسب التحفظ الوارد في (رابعاً) أعلاه أهمية خاصة بالنظر لتخلف دوائر الكمارك في كفاءتها وسلامتها عن مثيلاتها في الدول المتقدمة . كما ان للتحفظ الوارد في (سادساً) اعلاه أهمية ، خاصة خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حين أصبحت استيرادات شركات النفط وتصدير النفط الخام متزايدة الأهمية في تجارة العراق الخارجية .

ولفرض تقليل تأثير التغيرات في النوعية الوارد في التحفظ (ثانياً) اعلاه ، وتأثير التغيرات في اهمية النسبة للسلع المستوردة والمصدرة الوارد في التحفظ (خامساً) اعلاه ، فقد حسبنا الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري العراقية لمرحلتين : مرحلة ١٨٦٤–١٩١٣ ، ومرحلة ١٩١٩–١٩٥٨ .

٢) لغرض الاستفاضة في تفاصيل هذه التحفظات ، انظر U. N., Relative Prices of Exports & Imports of Under developed Countries, op. cit., Appendix A, pp. 131 - 141 ; Meir & Boldwin, op. cit., pp. 234 - 235 .

١ ــ طور تحسن نسب التعادل التجاري

لقد قمنا بحساب نسب التبادل التجاري للفترة المبكرة ، ١٨٦٤ ــ ١٩١٤ متخذين معدل أرقام تجارة التصدير والاستيراد لسنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ سنة أساسية ، لأنهما كانتا أقرب السنين الى ان تكون احوالهما طبيعية ، والى انهما تمثلان أوسع تمثيل مكونات التصدير والاستيراد لهذه الفترة .

وقد ادخلنا الصادرات الزراعية والحيوانية الرئيسية في حساب نسب التبادل التجاري ، واعتبرنا نسب قيم موادها المختلفة الى مجموع قيمة تجارة التصدير في سنة الاساس (١٩١٢ ــ ١٩١٣) أوزاناً لها . وتشمل الصادرات الزراعية الرئيسية : التمور ١٧٫٧٪ ، والشعير ٢٣٫٩٪ ، والحنطة ٥٫٧٪ ، أي ٤٧٫٣٪ من مجموع قيمة تجارة التصدير في سنة الأساس. وتشمل الصادرات الحيوانية الرئيسية : الصوف ٩٫٠٪ ، والجلود ١٫٩٪ ، أي ١٠٫٩٪ من مجموع قيمة تجارة التصدير في سنة الأساس . وهذا يعني ان مواد التصدير الرئيسية التي استخدمت في حساب الأرقام القياسية لأسعار وحجوم الصادرات كانت تمثل حوالي ٥٨٫٣٪ من مجموع قيمة تجارة التصدير في سنة الأساس .

كما أدخلنا الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية الرئيسية في حساب نسب التبادل التجاري ، واعتبرنا نسب قيم موادها المختلفة الى مجموع قيمة تجارة الاستيراد في سنة الاساس (١٩١٢ ــ ١٩١٣) اوزاناً لها . وتشمل الاستيرادات الاستهلاكية الرئيسية : الشاي ٥٫٠٪ ، والسكر ٧٫٠٪ ، والمنسوجات ٢٥٫٢٪ ، أي ٣٢٫٨٪ من مجموع قيمة تجارة الاستيراد في سنة الأساس . وتشمل الاستيرادات الانتاجية الرئيسية : أكياس القنب ٢٫٥٪ ، وصناديق التمور ٢٫٨٪ ، والحديد ١٧٫٧٪ ، أي حوالي ١٣٪ من مجموع قيمة تجارة الاستيراد في نسبة الأساس . وهذا يعني ان مواد الاستيراد الرئيسية التي استخدمت لحساب الأرقام القياسية لأسعار وحجوم الاستيرادات كانت تمثل حوالي ٥٥٫٨٪ من مجموع قيمة تجارة الاستيراد في سنة الأساس .

وبعد استخراج النسبة المئوية لقيمة كل مادة من المواد الرئيسية للتصدير أو الاستيراد من مجموع قيمة تجارة التصدير أو الاستيراد في سنة الاساس ، استخرجنا قيمة كل مادة من هذه المواد الرئيسية للتصدير أو الاستيراد من مجموع قيمة تجارة التصدير أو الاستيراد لكل سنة في السلسلة الاحصائية ، باعتبار ان نسبة قيمة تلك المادة مساوية للنسبة التي هي عليها في سنة الاساس . ثم قسمنا قيمة كل مادة من المواد الرئيسية للتصدير او الاستيراد ، بالنسبة التي هي عليها في سنة الاساس ، على معدل السعر في تلك السنة ، وذلك لاستخراج كمية تلك المادة لكل سنة في السلسلة الاحصائية . ثم ضربنا كمية كل مادة من المواد الرئيسية للتصدير أو الاستيراد لكل سنة في السلسلة الاحصائية بمعدل السعر لتلك المادة في سنة الاساس ، وذلك لاستخراج قيمة تلك المادة في هذه السنة .

ولعرض استخراج التغير في الحجم ، طبقنا قانون الارقام القياسية لحجوم التصدير او الاستيراد (Volume Endex) وهو :

$$\text{الرقم القياسي لحجم التصدير أو الاستيراد} = \frac{\text{قيمة أية مادة من مواد التصدير (أو الاستيراد) لأية نسبة بمعدل السعر في سنة الاساس}}{\text{قيمة تلك المادة من مواد التصدير (أو الاستيراد) في سنة الاساس بمعدل السعر في سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

ولغرض استخراج التغير في السعر ، طبقنا قانون الارقام القياسية لاسعار التصدير والاستيراد (price Index) وهو :

$$\text{الرقم القياسي لأسعار التصدير والاستيراد} = \frac{\text{قيمة أية مادة من مواد التصدير (او الاستيراد) لأية سنة بمعدل السعر في تلك السنة}}{\text{قيمة تلك المادة من مواد التصدير (او الاستير د) لتلك السنة بمعدل السعر في سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

وبعد استخراج الارقام القياسية لحجوم واسعار التصدير والاستيراد ، طبقنا قواعد الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الاجمالي ، والصافي ، وللدخل ، المذكورة في مقدمة الفصل الحالي .

الجدول رقم (٣١)

حركة نسب التبادل التجاري

١٨٨٩ - ١٩١٣

السنة	نسب التبادل التجاري		
	الاجمالي	الصافي	للدخل
١٨٨٩ - ١٨٩٥	٧٠٫٠٥	٨٤٫٢٥	١٥٤٫١٨
١٨٩٦ - ١٩٠٣	١١٩٫٠٧	١٣٨٫٢٥	١٤٢٫٠٩
١٩٠٤ - ١٩١١	٢٥١٫٩٧	٢٥٩٫٩٧	١٤٤٫٣٩
سنة الاساس ١٩١٢ - ١٩١٣	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠

المصدر : راجع المراجع الاحصائية ، وخاصة التابع ص

وعلى هذا الاساس ، يجد القارىء النتائج التفصيلية للارقام القياسيةلأسعار وحجوم التصدير والاستيراد ، ولنسب التبادل التجاري الاجمالي ، والصافي ، وللدخل ، حسب المعلوماتالمتوافرة في السلسلة الاحصائية ، وخاصة خلال الفترة ١٨٨٩ – ١٩١٣ ، في الملاحق الاحصائية ، الخامس والسادس والسابع . ونكتفي هنا بحركة نسب التبادل التجاري الاجمالي ، والصافي ، وللدخل ، لمعدل سبع او ثماني سنوات ، صافية من التذبذب السنوي ، خلال هذه الفترة الطويلة الامد . وخلاصة هذه النتائج معروضة في الجدول رقم (٣٠) .

يظهر من الجدول رقم (٣٠) ، ان الارقام القياسية لنسبالتبادلالتجاري الصافي التي تعكس نسبة اسعار الصادرات الى اسعار الاستيرادات ، قد كانت لغير صالح العراق أثناء أواخر الثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي ، حيث كانت حوالي ٨٤ ، خلال ١٨٨٩ – ١٨٩٥ بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الاساس ١٩١٢ – ١٩١٣ . وقد صاحب هذا الحال غير الصالح لنسبالتبادل التجاري هبوط في فائض التصدير ، بالنظر للنمو الأبطأ في قيمة تجارةالتصدير بسبب صعوبات النقل النهري ، وللنمو الأسرع في قيمة تجارة الاستيراد[1] .

بيد ان أواخر تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحاضر قد شهدا تحسناً ملحوظاً في الأرقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي ،لأنها ارتفعت الى ١٣٩ في ١٨٩٦ – ١٩٠٣ ثم الى ٢٦٠ في ١٩٠٤ – ١٩١١ ، بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الأساس ١٩١٢ – ١٩١٣ .

ويلاحظ ، من الجدول رقم (٣١) والشكل البياني رقم (٣١) ان الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري كان مرتفعاً خلال ١٨٨٩ – ١٨٩٥ ، نظراً لانتعاش تجارة الاستيراد ، وكساد تجارة التصدير خلال هذه الفترة . وقد هبط هذا الرقم خلال ١٨٩٦ – ١٩٠٣ ، بالرغم من تحسن نسب التبادل

١) راجع الفصلين الثاني والرابع ، القسم (٢) ، ص ٧٥ وص ١٨٨ على التوالي .

التجاري الصافي خلالها ، نظراً لانتعاش تجارة التصدير ، وكساد تجـــارة الاستيراد خلال نفس الفترة . وقد ارتفع الرقمان القياسيان لنسب التبـــادل التجاري الصافي ، وللدخل ، خلال الفترة ١٩٠٤ - ١٩١١ ، ارتفاعاً متناسباً نظراً لانتعاش تجارتي الاستيراد والتصدير معاً[١] .

ومما يسترعي الانتباه ان النتائج التي توصلنا اليها حول حركة نسب التبادل التجاري الصافي للعراق خلال الفترة ١٨٨٩ — ١٩١٣ تختلف عن النتائج التي توصل اليها الباحثون الآخذون بالنسبة لاقطار أوربا الصناعية ككل أو بالنسبة لعلاقة أسعار استيرادات بريطانيا من المواد الأولية والخام مع أسعار صادراتها من المواد المصنوعـــة خلال الفترة ١٨٧٠ — ١٩١٣ . فقـد توصل الاستاذ كندلبرغر C. P. Kindleberger الى ان الارقـــام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي لأوربا الصناعية قد تمتعت بحركة لصالحهـــا ، ولغير صالح الدول المصدرة للمواد الاولية والخام ، لأن أرقامها كانت تتراوح بـين ١٠١ و ١٠٧ خلال الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩٠٠ ، بالمقارنة مـــع ١٠٠ في سنة الاساس ١٩١٣[٢] كما توصل الاستاذ آرثر لويس W, A, Lewis الى تدهور الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري بين اسعار استيرادات المملكة المتحدة (من المواد الاولية والخام) وصادراتها (من المواد المصنوعة) ، مما يتراوح بين ١١١و٩٥ خلال نفس الفترة، بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الاساس ١٩١٣[٣].

والظاهرة العامة لتدهور نسب التبادل التجاري للاقطار المتخلفة اقتصادياً تشير اعتيادياً الى الفترة الممتدة ما بين عام ١٨٧٠ و ١٩٣٩ . بيد ان الارقام

١) راجع ، الاشكال البيانية (١) و (٢) ، ص ٧٨ وص ١٩ على التوالي .

٢) انظر ، C.P. kindleberger , The Economic Journal , March 1955 , Industrial , Europe's Terms of Trade on Current Account , 1870 – 1953 , P . 26 .

٣) انظر . W. A. Lewis , World Production , Prices and Trade , 1870 – 1960 . Manchester School of Economic and Social Studies , xx . No . 2 . 118 (Nay 1952) ,

القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي العراقيـــة تعود الى الفترة ١٨٨٩ — ١٩١٣ فقط . وان الدول المتخلفة اقتصاديـــاً ، وان تشابهت في ظاهرة التخلف ، تختلف في درجات تخلفهـــا الاقتصادي ، وفي تركيب صادراتها واستيراداتها . ولذلك ، فليس من الضروري ان ما ينطبق على مجموع الاقطار المتخلفة اقتصادياً ، من تدهور في نسب تبادلها التجاري ، ينطبق ايضاً على كل قطر من هذه الاقطار . فان ارتفاع نسبة قيمة صادرات العراق من المواد الغذائيـــة ، وخاصة التمور والحبوب التي كانت تمثل حوالى الثلث الى نصف مجموع قيمة الصادرات العراقية[١] ، وارتفاع اسعار هـــذه الصادرات في التجارة الدولية ، يوضح جانباً من سبب اختلاف نتائج الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي العراقية . ومما يعزز ذلك ان العراق كان يصدر نسبة عالية جداً ، قد تبلغ حوالي ٨٥٪ من قيم تجارة التمور في العالم ، الامر الذي يمكنه من التأثير في السعر تأثيراً يكون في صالحـــه ، لا سيما وأن شركات تصدير التمور كانت سائرة نحو احتكار تجارة التمور العالمية . أمـــا الجانب الآخر من سبب اختلاف الارقام القياسية العراقيـة لنسب التبادل التجاري بالمقارنة مع مجموعة الدول المتخلفة اقتصادياً ككل ، فيعود الى ارتفاع نسبة قيمة استيراد المنسوجات والملبوسات التي كانت تزيد على خمسي مجموع قيمة الاستيرادات في معظم الاحيان[٢] ، والى ميل أسعارها الدولية نحو الانخفاض خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى ، نظراً للمنافسة الحادة بين المجهزين من جهة ، وبين المستوردين من جهة أخرى . والعامل الأهم في تدهور نسب التبادل التجاري لمعظم الدول المتخلفة اقتصادياً ، كان يعود الى تفوق تغـير اسعار صادراتها من المواد الخام على استيراداتها من البضائع الرأسمالية ، وسلع الاستهلاك الدائم خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى[٣] .

١) راجع ، الفصل الثاني ، القسم (٤) ، الجدول (١٣) ، ص ٩٤

٢) راجع ، الفصل الرابع ، القسم (١٤) ، الجدول (٢٤) ، ص ٢٠٤

٣) انظر ، Meir & Boldwin , op. , cit. , pp. 231 - 235 .
وانظر أيضاً : U. N., Price Relatives etc , op. cit. , pp. 49 - 89 .

٢ ــ طور تدهور نسب التبادل التجاري

لقد قمنا بحساب نسب التبادل التجاري للفترة المتأخرة ، ١٩٢٢ ــ ١٩٥٨ ، متخذين معدل ارقام تجارة التصدير أو الاستيراد لسنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ سنة أساسية ، لانهما تمثلان تمثيلاً جيداً مكونات التصدير والاستيراد لهذه الفترة . وقد حسبنا نسب التبادل التجاري مع ادخال النفط الخام ضمن تجارة التصدير العراقية مرة ، ومع اخراجه منها مرة اخرى .

وفي حالة حساب التبادل التجاري (عدا النفط) ، ادخلنا الصادرات الزراعية والحيوانية الرئيسية ، واعتبرنا نسب قيم موادها المختلفة الى مجموع قيمة تجارة التصدير في سنة الاساس ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ أوزاناً لهـا . وتشمل الصادرات الزراعية الرئيسية : التمور ٢٤،٨٪ ، والشعير ١٧،٥٪ ، والحنطة ٦،٠ ٪ اي ٤٨،٣ ٪ من مجموع قيمة تجارة التصدير (عدا النفط) . وتشمل الصادرات الحيوانية الرئيسية : الصوف ١٤،٣ ٪ ، والجلود ٤،٥٪ ، أي ١٨،٨ ٪ من مجموع قيمة تجارة التصدير (عدا النفط) . وهذا يعني ان نسبة مـــواد التصدير الرئيسية التي استخدمت لحساب الارقام القياسية لأسعار وحجوم الصادرات كانت تمثل حوالي ٦٧،١ ٪ من مجموع قيمة تجارة التصدير في سنة الأســـاس .

واذا ما أدخلت صادرات النفط الخام ضمن قيم تجارة التصدير العراقية ، تصبح نسب قـــيم مواد التصدير الرئيسية كالآتي : النفط الخام ٧٢،٢ ٪ ، التمور ٦،٩ ٪ ، الشعير ٤،٨ ٪ ، الحنطة ١،٧ ٪ ، الصوف ٣،٩ ٪ ، الجلود ١،٣ ٪ ، اي حوالي ٩٠،٨ ٪ من مجموع قيمة تجارة التصدير (مع النفط) في سنة الأساس .

وفي حالتي اخراج النفط وادخاله ضمن الصادرات العراقية ، ادخلنا الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية الرئيسية في حساب نسب التبادل التجاري

واعتبرنا نسب قيم موادها المختلفة الى مجموع قيمة تجارة الاستيراد في سنة الأساس اوزاناً لها . وتشمل الاستيردات الاستهلاكية الرئيسية : السكر ٥،٣٪ الشاي ٣،٩٪ ، الأقمشة القطنيـــة ١٦،٤٪ ، والاقمشة الحريرية ٤،٦ ٪ ، والاقمشة الصوفية ٢،٢٪ ، اي حوالي ٢٢،٣٪ من مجموع قيمة تجارة الاستيراد في سنة الاساس . وتشمل الاستيرادات الانتاجية الرئيسية : الحديد والحديد الصب والفولاذ ١٠،٣٪ ، والمراجل والمكائن والعدد واجزاءها ٨،٩٪ ، والمكائن والعدد الكهربائية واجزاءها ٢،٨٪ ، والاخشاب ٢،٨٪ ، والسمنت ١،٩٪ ، اي حوالي ٢٦،٧٪ . وهذا يعني ان نسبة مواد الاستيراد الرئيسية التي استخدمت في حساب الارقام القياسية لاسعار وحجوم الاستيرادات كانت تمثل حوالي ٥٨،٩٪ من مجموع قيمة تجارة الاستيراد في سنة الاساس .

وقد اتبعنا نفس طريقة حساب الارقام القياسية لحجوم التصدير والاستيراد والارقام القياسية لاسعار التصدير والاستيراد التي شرحناها في القسم (١) من هذا الفصل . ثم طبقنا قوانين نسب التبادل التجاري الاجمالي ، والصافي ، وللدخل المبحوث عنها في مقدمة الفصل الحالي .

وعلى هذا الاساس ، يجد القارىء النتائج التفصيلية للارقام القياسية لاسعار وحجوم الصادرات الزراعية والحيوانية ومجموع تجارة التصدير (مع النفط وبدونه) ، والاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية ومجموع تجارة الاستيراد ، ولنسب التبادل التجاري الاجمالي ، والصافي ، وللدخل ، حسب المعلومات المتوافرة في السلسلة الاحصائية ، وخاصة خلال الفترة ١٩٢٢ ــ ١٩٥٨ . في الملاحق الاحصائية الخامس والسادس والسابع .

ويلخص الجدول رقم (٣٢) نتائج نسب التبادل التجاري الاجمالي ، والصافي ، وللدخل ، في حالة استثناء النفط الخام من الصادرات العراقية ، على اساس معدلاتها لخمس او ست سنين خالية من التذبذب السنوي ، خلال الفترة ١٩٢٢ ــ ١٩٥٨ . ويعكس الشكل البياني رقم (٤) التذبذب السنوي

للارقام القياسية لنسب التبادل التجاري ، على اساس استثناء النفط الخام من الصادرات العراقية ، خلال نفس الفترة .

ويظهر من الجدول رقم (٣٣) ، ان الاتجاه العام للارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي ، التي تعكس نسب أسعار الصادرات الى اسعار الاستيرادات ، كان هابطاً او في غير صالح البلاد ، باستثناء فترة الانتعاش من الازمة الاقتصادية العالمية خلال ١٩٣٣ – ١٩٢٧ ، وفترة الحرب العالمية الثانية ، حينما طرأ على الرقم القياسي ارتفاع طفيف لصالح العراق . وحتى الارتفاع الطفيف في نسب التبادل التجاري الصافي اثناء الحرب كان مصحوباً بهبوط في نسب التبادل التجاري للدخل ، وذلك نظراً لتدهور مجموع التجارة الخارجية بسبب الحرب . ومما يلاحظ ايضاً ان تدهور نسب التبادل التجاري خلال سنوات ما بعد الحرب كان حاداً ، حيث هبط الرقم القياسي الى حوالي ٨٤ في ١٩٤٦ – ١٩٥١ ، ثم الى ٧١ في ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الاساس ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ .[1]

ويبدو من الشكل البياني رقم (٤) ان التذبذب السنوي للارقام القياسية

---

١) قام الاستاذ كارل آيفرسن بحساب نسب التبادل التجاري الصافي للسنوات ١٩٤٦ – ١٩٥٢ ، مع اعتبار سنة ١٩٤٧ سنة اساسية ، وباستثناء صادرات النفط الخام ، وقد توصل الى نتائج مشابهة لهذه الفترة القصيرة ، اذ وجد نسب التبادل التجاري هابطة من ١٠٠ في ١٩٤٧ الى ١١٤ في ١٩٤٦ ، و ١١١ في ١٩٤٨ ، و٩٣ في ١٩٤٩ ، و ١٠٠ في ١٩٥٠ ، و٨٣ في ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

انظر ، C. Iverson , op. cit. , pp. 73 77 .

وقد قام الدكتور جلال احمد سعيد في اطروحته بتغطية السنوات اللاحقة حتى عام ١٩٦٠.

انظر ، Les Echanges Eccnomiques Exterieures de L'Iraq . Paris 1964 .

ثم قامت دائرة الابحاث والاحصاء في البنك المركزي العراقي بحساب نسب التبادل التجاري الصافي ، على اساس اعتبار سنة ١٩٥٣ سنة اساسية ، وتوصلت الى نتائج تشير الى هبوط التبادل التجاري في حالتي ادخال النفط واخراجه . انظر ، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ١٩٦٠ ، ص ٨٨ .

الجدول رقم (٣٣)

تدهور نسب التبادل التجاري (عدا النفط)

١٩٢٧ – ١٩٥٨

السنة	نسب التبادل التجاري		
	الاجمالي	الصافي	للدخل
١٩٢٧ – ١٩٢٦	٤,٢٧	٢٦,٧٨	٢٢,٣٢
١٩٣٢ – ١٩٢٧	٢٧,٢٠	٧٨,٤٩	٦٦,٣٠
١٩٣٧ – ١٩٣٣	٥٩,٢٣	١٠٥,٧٦	١٢٤,٨٨
سنة الاساس ١٩٣٩ – ١٩٣٨	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٤٥ – ١٩٤٠	٩٠,٤٧	١٠٩,٤٢	٨٩,٩١
١٩٥١ – ١٩٤٦	١٢٢,٨٠	٨٤,٢٢	١٠٦,٧٦
١٩٥٨ – ١٩٥٢	١٧٧,٤٨	٧٠,٩٠	٩٥,٨٦

المصدر : راجع للملاحظة الاحصائية ، وخاصة السابع ص

لنسب التبادل التجاري الصافي وللدخل كان متوازياً على وجه العموم. وتستثنى سنوات الازمة الاقتصادية العالمية، وخاصة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠، حين كانت نسب التبادل التجاري الصافي ونسب التبادل التجاري للدخل في اتجاهين متعارضين كما في ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩، أو ان درجة انحدار الأولى كانت أشد من الثانية. وهذا الاختلاف يعود الى ان تجارة التصدير كانت تعاني ركوداً أشد من تجارة الاستيراد، في الاسعار والكميات[١]. وبخلاف ذلك، كانت سنوات الحرب الكورية، وخاصة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢، تشير الى ان نسب التبادل التجاري للدخل كانت تتصف بدرجة انحدار اشد من درجة انحدار نسب التبادل التجاري الصافي خلال نفس الفترة. وهذا كان يعود الى أن تجارة التصدير كانت تتمتع بانتعاش اعظم من تجارة الاستيراد، في الاسعار والكميات[٢].

ويلخص الجدول رقم(٣٣)نتائج نسب التبادل التجاري الاجمالي،والصافي، وللدخل، في حالة ادخال النفط الخام ضمن الصادرات العراقية، على اساس معدلاتها لخمس أو ست سنوات، خالية من التذبذب السنوي، خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨. ويعكس الشكل البياني رقم (٥) التذبذب السنوي لنسب التبادل التجاري خلال نفس الفترة.

ويظهر من الجدول رقم (٣٣) ان الاتجاه العام لنسب التبادل التجاري الصافي، التي تعكس نسب اسعار الصادرات الى اسعار الاستيرادات، كان هابطاً او لغير صالح العراق، باستثناء سنوات الانتعاش من الازمة الاقتصادية العالمية، حين ارتفع الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي ارتفاعاً ضئيلاً الى ١١٣ في ١٩٣٣ ـ ١٩٣٧، بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الاساس ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩. وقد كان الهبوط شديداً خلال الحرب وبعدها، حتى بلغ ٥٢ في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨.

وخلافاً للاعتقاد السائد بان ادخال النفط الخام ضمن الصادرات العراقية قد يؤدي الى جعل نسب التبادل التجاري اكثر ميلاناً لصالح العراق، فان

٢) راجع، الاشكال البيانية (١) و (٢)، ص ٧٨ وص ١٩٠ على التوالي.
١) المصدر السابق.

ادخاله قد أوصلنا الى نتائج لنسب التبادل التجاري الصافي اكثر ميلاناً لصالح العراق من اخراجه من الصادرات العراقية . فبينما تدهورت نسب التبادل التجاري الصافي (عدا النفط) الى حوالي ٦١ ، تدهورت (مع النفط) الى حوالي ٥٢ ، خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، بالمقارنة مع سنة الاساس ١٩٣٨ – ١٩٣٩ وهذا يعود الى الفرق بين عملية تحديد اسعار الصادرات والاستيرادات العراقية (عدا النفط) ، وعملية تحديد اسعار النفط الخام العراقي فبينما يقرر الطلب والعرض العالمي في السوق الدولية اسعار صادرات واستيرادات العراق بصورة عامة ، تقرر شركات احتكار البترول الدولي ، عن طريق ما يتم بينها من اتفاقات وصفقات سرية ، اسعار النفط الخام في العالم[1] . وعليه ، فان السوق الدولية للصادرات والاستيرادات العراقية تتمتع بدرجة من المنافسة بينما تتصف سوق النفط الدولية بطبقة الكارتيل الاحتكارية في حالة شراء النفط الخام وبيع المنتجات النفطية في العالم الرأسمالي . لذلك يقضي التحليل الاقتصادي السليم ان يكون الغبن الناجم عن فرق اسعار الصادرات عن الاستيرادات (عدا النفط) في السوق الدولية أقل من الغبن الناجم عن فرق اسعار صادرات النفط الخام عن اسعار الاستيرادات . ومن هنا ، يتعين سبب ميلان الأرقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي لغير صالح العراق ميلاناً أشد في حالة ادخال النفط الخـــام ضمن صادراته عما في حالة استثنائه منها[2] .

١) راجع بحث النفط من الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٢) انظر ، مجلة غرفة تجارة بغداد ، آذار ١٩٥٨ ، مقالة الدكتور عبد الحسن زلزلة عن طبيعة الطلب والعرض للصادرات والاستيرادات العراقية ، ص ٣٢ حيث جاء في تعليقه على ارقام الاستاذ آيفرسن عن نسب التبادل التجاري ما يلي : « ولكننا يجب ان نستقبل هذه النتيجة (تدهور نسب التبادل التجاري) بتحفظ بالنظر لأنها اقتصرت على صادرات العراق الزراعية فقط دون شمول النفط بارقامها ، الامر الذي جعل شروط المتاجرة اقل ميلاناً لصالح العراق » وكذلك انظر ، التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ١٩٦٠ ، ص ٨٨ ، حيث جاءت نسب التبادل التجاري التالية للقطاعين النفطي وغير النفطي ١١٨،٣ في ١٩٥٤ ، ١١٨،٢ في ١٩٥٥ ، و ١١٢،٦ في ١٩٥٦ ، و ١١١،٥ في ١٩٥٧ ، و ١١٠،٧ في ١٩٥٨ ، و ٩٦،٥ في ١٩٥٩ و ٩٦،٧ في ١٩٦٠ . وللقطاع غير النفطي فقط ١٠٣،٣ في ١٩٥٤ ، و ٩٦،٦ في ١٩٥٥ ، و ٨٣،٧ في ١٩٥٦ ، و ٨١،٥ في ١٩٥٧ ، و ٧٧،٩ في ١٩٥٨ ، و ٨٩،٦ في ١٩٥٩ ، و ٨٩،٣ في ١٩٦٠ .

الجدول رقم (٣٣)

حركة نسب التبادل التجاري (مع النفط)
١٩٢٢ – ١٨٥٨

السنة	نسب التبادل التجاري		
	الاجمالي	الصافي	للدخل
١٩٢٢ – ١٩٢٦	١٢٤،٦٢	٤٠،٨٠	١،٩١
١٩٢٧ – ١٩٣٢	٤٩٧،٢٤	٧٦،٥٩	٣،٥٧
١٩٣٣ – ١٩٣٧	٢٤١،٩٠	٩٢،٥٥	٧١،٤٧
سنة الاساس ١٩٣٨ – ١٩٣٩	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠
١٩٤٠ – ١٩٤٥	٧٨،٦٤	٦٨،٦١	٥٤،٥٩
١٩٤٦ – ١٩٥١	٨٠،٤٧	٣٥،٢٢	٦٤،٥٩
١٩٥٢ – ١٩٥٨	٥٢،٦٧	٥١،٩٢	٢٤٦،٩٩

المصدر : راجع الملاحق الاحصائية ، وخاصة السابع ص ٥٤١ – ٥٤٢ .

ولما كان التبادل التجاري بين العراق وبريطانيا ذا أهمية بالغة ، لأن حصة بريطانيا من مجموع صادراته (عدا النفط) كانت تتراوح بين الثلث الى الخمس وحصتها من صادرات النفط الخام العراقي كانت في تزايد حتى بلغت حوالي ١٠٠٪ منها السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[1] ، فالمقارنة بين اتجاه نسب التبادل التجاري الصافي البريطانية والعراقية لا تخلو من المغزى

ويظهر من المقارنة المعقودة في الجدول رقم (٣٤) ان نسب التبادل التجاري الصافي البريطانية ونسب التبادل التجاري الصافي العراقية كانتا تسيران في اتجاهين متعاكسين . بينما كانت حركة الأولى في صالح بريطانيا على وجه العموم ، كانت حركة الثانية في غير صالح العراق على وجه العموم ايضاً . وفي هذه النتيجة ما يلقي ضوءاً على نظرية الاستاذ راؤل بيربيش (Raul Prebisch) القائلة ان الدخل النقدي وبالتالي الاسعار قد تمتعت بوتيرة نمو أعلى من وتيرة نمو الانتاجية في الدول الصناعية المتقدمة ، بينما تسربت الزيادة القليلة في الانتاجية التي تحققت في الاقطار المتخلفة المنتجة للمواد الزراعية ، والاولية الى العالم الخارجي عن طريق انخفاض أسعار صادراتها انخفاضاً نسبياً أو ارتفاع الدخل النقدي فيها ارتفاعاً موازياً لزيادة انتاجيتها فقط ، خلال الدورات التجارية أو الازمات الاقتصادية المتعاقبة . وهذا التباين يعزى الى اختلاف سلوك اسعار المواد الأولية والزراعية عن سلوك أسعار المواد الصناعية عبر الازمات الاقتصادية ، حيث يكون هبوط أسعار المجموعة الأولى أشد من الثانية عند هوة الكساد التجاري ، وصعودها أضعف عند ذروة الازدهار التجاري ، كما يعزى الى غلبة العنصر الاحتكاري في التجارة الدولية للمواد المصنوعة بالمقارنة مع التجارة الدولية في المواد

---

١) راجع الفصل الثاني والرابع ، القسم (٥) ص ١٠٦ وص ٢١٧ على التوالي .
وراجع ايضاً بحث النفط في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

الاولية والزراعية[1] .

ويبدو من الشكل البياني رقم (٥) ان التذبذب السنوي لنسب التبادل التجاري الصافي وللدخل كان متوازياً على العموم. ويستثنى من ذلك سنوات الازمة الاقتصادية حين كانت نسب التبادل التجاري واطئة ولكن ثابتة تقريباً ، بينما كانت نسبة التبادل التجاري الصافي شديدة التذبذب نسبياً . وهذا يعكس ضآلة دور صادرات النفط في تقرير نسب التبادل التجاري ، لان تصديره ابتدأ في عام ١٩٣٤ . مما يدل على ان هذا الاختلال كان يعود الى نفس السبب السابق ، وهو ان تجارة التصدير كانت تعاني من ركود أشد في الاسعار والكميات مما عانته تجارة الاستيراد خلال هذه الفترة .

وبخلاف ذلك ، فان سنوات تزايد انتاج النفط الخام وتصديره ، ما بين ١٩٥٢ وتوقف ضخ النفط بسبب العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر ، وما استتبعها من نسف انابيب النفط العراقي في عام ١٩٥٦ ، أظهرت درجة انحدار أشد في نسب التبادل التجاري للدخل ، عاكسه دور النفط المتزايد الأهمية ، في نسب التبادل التجاري الصافي التي تعكس نسب أسعار الصادرات الى اسعار الاستيرادات .

ومما يلاحظ ان هذا التدهور الطويل الأمد في نسب التبادل التجاري الصافي جاء مصحوباً بتفاقم العجز التجاري وميزان المدفوعات العراقي خلال نفس الفترة المتأخرة ، ١٩١٨ — ١٩٥٨ . وهذا التدهور في نسب التبادل التجاري عامل مهم في تفاقم واستمرار العجز في الميزان التجاري والحسابي[2]. كما انه يمثل أحد العوامل المهمة في ضآلة الاستثمار الاقتصادي الوطني ، خاصة خلال الفترة ١٩٢٠ — ١٩٥٠ ، ثم انه جاء مقروناً بتزايد الاستثمار الاجنبي ، ولا سيما في قطاع استخراج النفط الخام .

١) انظر ، U. N. Economic Development of Latin Ameria and its Principal Problems Lake Success , 1950
وانظر ايضاً ، Meir & Boldwin .op. cit , esp , 234 .
وانظر ايضاً ، The Economic Journal , June 1964 , M J Flanders Prebisch on Protectionism : An Evaluation pp 305 - 326
وانظر كذلك ، Towards A New Trads Policey For Development . Report by Secretery General of the U N Conference on trade Development New york , 1965 esp pp 3 – 19

٢) راجع الفصل الثامن ، القسم (٢) ، ص ٣٨٣ — ٣٧٤ .

الجدول رقم (٣٤)
مقارنة حركة نسب التبادل التجاري الصافي
البريطانية والعراقية
١٩٥٨ - ١٩٢٤

بريطانيا		العراق	
السنة	نسب التبادل	السنة	نسب التبادل
١٩٢٤	١٢٢	١٩٢٦ - ١٩٢٢	٤١
١٩٢٩	١٢٢	١٩٢٧ - ١٩٢٢	٧٦
١٩٣٧	١٠٧	١٩٣٧ - ١٩٣٣	٩٣
سنة الاساس ١٩٣٨	١٠٠	سنة الاساس ١٩٣٩ - ١٩٣٨	١٠٠
١٩٤٨ - ١٩٤٧	١١٦	١٩٤٦ - ١٩٥١	٢٥
١٩٥١	١٢٢	١٩٥٨ - ١٩٥٢	٥٢

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استناداً الى :
U.N. Relative Prices of Exports and Imports of Underdeveloped Countries, esp. Tables 33 & 34 ; and also
U. N. Yearbook of Industrial Trade Statistics for 1960, esp. P. 563